أسس علم الاجتماع السياسي

دكتور إسماعيل علي سعد



دار المعارف

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيونى

الإسكندرية

علم الاجتماع السياسي
(١)

أسس علم الاجتماع السياسي

دكتور إسماعيل على سعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨١

الطبعة الثانية



دار المعارف

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَفَسَدَتِ الأَرْضُ "

الإهداء

إلى أبي وأمي

حبا لا يدانيه قول

ووفاء لا يوفيه فعل

تقديم
الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

إن «النظام» فى المجتمع كان ولا يزال فكرة محورية يهتم لها من يدرسونه ، دارت عليها الأبحاث وأختلف بسببها المفكرون ، ولعل جزءاً كبيراً من التناقض بين الراديكالية والتيارات الأخرى فى علم الإجتماع ينبعث من طبيعة فهم النظام ومعالجة مقوماته وأهدافه وتصور إستقراريته أو ديناميته . فالسلطة مثلا التى تعتبر شرطاً للنظام ونتيجة منطقية لوجوده كانت ذات أهمية مركزية فى أعمال دوركايم ولايفوقها فى إهتمامه غير مفهوم المجتمع وتنظيماته المتعددة ، ومع ذلك فإنه يبدو أحياناً أن التضامن الإجتماعى يشكل مدخل دوركايم لعلم الإجتماع والخط الأساسى الذى بنى عليه «نظريته» ولا يمكن أن يكون محدداً أو لا يكتسب أبعاد وجوده الفعلى إلا من خلال «مقياس» أو وجود قانونى محدد . ومع أن دوركايم مال فيما بعد إلى طرح فكرة «القانون» جانبا ، إلا أنه ظل يؤكد بإستمرار أن «الأخلاقيات» الفعلية أو «الحقة» لا يمكن أن يكتب لها الإستمرار إلا إذا كان هناك نوع من السلطة يمارس تأثيره وفعاليته على فكر الأفراد وسلوكهم . إن من يتحدث عن السلطة لابد أن يعرض لمسألة الحرية ، وفى هذا الصدد لم يتردد دوركايم أن يؤكد «أسبقية» ، السلطة فى أى مجال، فتصور أن تكون الحرية فيه مطلوقة ومدعومة .. وإتفاقاً مع مخطط دوركايم النظرى ، فإننا نتوقع أن يعالج قضية السلطة من مدخل شمولى وتعددى فى نفس الوقت ، وهذا ما فعله تماما . ولعل خير ما يشير إلى موقف دوركايم من «علم الإجتماع السياسى» هو معالجته للدولة فالدولة «إمتصت» أو «إبتلعت»

كل الوظائف التى كانت للجماعات الأخرى ، وعن طريق بيروقراطيتها إبتلعت كل بيروقراطية أخرى فى المجتمع . إلا أنها من خلال ذلك تمكنت من خلال السلطات التى تزداد فى يدها بإستمرار من تأكيد المراتب الإجتماعية للناس وتقليل حجم الجماعات الإجتماعية .. الخ . وهذا فضلا عن أنها أفقدت الأفراد الشعور بالألفة التى كانت توفرها المجتمعات المحلية الصغيرة ، أى أنها بقدر ما أتاحته من إستقرار وأمن خلفت مشاكل وتوترات ، عبر عنها دوركايم أحسن تعبير فى دراسته الشهيرة عن الإنتحار .

هذه لمحة سريعة تكشف بجلاء عن إهتمام الفكر الإجتماعى القديم والمعاصر بالقضايا التى تشكل ما اصطلح عليه ، بأنه «بعد سياسى» للمجتمع بوجه عام . ولكن المتأمل لما طرحه علم الإجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن من أفكار أو نظريات وما دار عليه الحوار من قضايا ذات خلفيات متنوعة ومختلفة يدرك على الفور أن «النظام والسلطة والقوة والدولة والضبط الإجتماعى والقيم والبيروقراطية والثورات» لم تكن غائبة أو مطمورة المعالم فى الأطر الفكرية التى نمت مداخل من خلدهم تاريخ النظرية فى علم الإجتماع إبتداء من كارل ماركس وكومت وتوكفيل ودوركايم وفيبر حتى ميشيلز ونيسبت وبارسونز وداهرندورف وس . رايت ميلز ، بل لقد تبين أن دخول العالم النامى حقل «الدراسة» الإمبيريقية ، قد كشف من التركيز على النظام السياسى وما ينطوى عليه من مقومات بنائية ووظيفية وما يسانده من أوضاع تاريخية وما ينتظره من تغيرات مستقبلة بعيدة المدى ، وهذا من منطلق الإعتقاد الذى يتعاظم عند الدراسين بالدور الحيوى الذى تلعبه التنمية السياسية فى قضية التنمية الشاملة ، حتى أن بعض المتحمسين من الدارسين يرون أن نجاح المجتمع فى مجابهة صعوباته والتغلب على كل صور المعاناة فيه ، إنما يعتمد على توجيه

وإدارة التنمية السياسية بأعلى مستوى من الكفاءة من خلال إطار فكرى وإيديولوجى واضح ، وذلك لأن التنمية السياسية فى رأيهم هى إعادة تحريك إمكانات المجتمع وإعادة بناء علاقاته وتنظيماته التى تنعكس فى تصور النظام والسلطة والقوة والإدارة العلمية وضرورة تحديثها ليمكن التوصل إلى أهداف المجتمع العليا . ولكن هذا لا يعنينا فى الدرجة الأولى فى هذه الصفحات ، ولكن الذى أود أن أشير إليه أن الفكر الإجتماعى الذى يستند إلى «خلفية سياسية» كان متضمنا فى كل الأفكار والنظريات التى صاغت علم الإجتماع وصاحبت تطوره حتى الآن .

إن بعض المفكرين فى ميدان علم الإجتماع أو الذين عرفوا بإتجاهات خاصة فى جوانب معينة من التنظير فيه ، يدعون أن علم الإجتماع ليس فى الحقيقة إلا علم الإجتماع السياسى مثله مثل الإقتصاد الذى عرف لسنين طويلة بأنه الإقتصاد السياسى ، لأن العلاقة التى تربط الدولة بالمجتمع ، علاقة شديدة التداخل حتى أنه — وخاصة فى العالم المعاصر — لا نكاد نعرض لأى مسألة من مسائل المجتمع بمعزل عن النظام الذى تمثله الدولة أو التنظيمات التى تستمد مشروعيتها من الدولة كذلك ، فالدولة الحديثة هى الإطار الأوسع للضبط الذى بدونه لا تتحقق وحدة المجتمع وقد لا تتحقق بدونه أيضا إستمراريته .

لهذا فإن تزايد الإهتمام بعلم الإجتماع السياسى كفرع نام فى علم الإجتماع يستند إلى حقائق تاريخية ونظرية ومنهجية ، بل إن هذا الإهتمام يعبر فى حقيقة الأمر عن نضج علم الإجتماع ذاته وإنفتاحه ، الذى عوقته النظرة الضيقة لمصالح الخاصة على المستوى الفردى أو الجماعى ، على حقائق الحياة الواقعية التى تعبر عنها الدراسات المتفرقة التى تجرى فى علوم إجتماعية أخرى مثل الإقتصاد

والعلوم السياسية وعلم النفس الإجتماعى ، كما أنه يعبر فى نفس الوقت عن واقع آخر طال إنكاره ، وهو أن علم الإجتماع بدون «خلفية سياسية» واضحة المعالم يعرض للإفلاس ، ومرشح لأن يكون مجرد مجموعة من الأوصاف المتفرقة التى قد تفوقها فى الأهمية بعض التحقيقات الصحفية أو كتابات الهواة فى شؤون المجتمع . ولكن علم الإجتماع ، يغض النظر عن السقطات التى وقـع فيها أحياناً عبر من خلال الغالبية العظمى من علمائه عن إنفعاله وإدراكه لحقائق العصر التى تتميز فى جوانب عديدة منها بطابعها الإيديولوجى والفلسفى ، والتى تعبر عن نفسها فى شكل قضايا سياسية وإقتصادية تطرح أهدافا تتصارع حولها أنظمة الحكم وتصب جميعا وبشكل متزايد فى النظرية العامة التى يحاول علم الإجتماع أن يصل فيها إلى إتفاق عالمى حتى فى مستوياته الدنيا .

إن القضية الخالدة فى علم الإجتماع — وهى ليست خالدة لمشروعيتها أو صحتها — التى تدور حول «التحرر من القيم» فى دراسة موضوعاته ، هى فى حد ذاتها تعبر عن موقف سياسى ينطلق من إطار إيديولوجى معين يقوم على رفض «التحررية» أو الوصول بدينامية المجتمع إلى أبعادها القصوى متخطية بناء القوة القائم الذى يسيطر من خلال توازن تسنده مصالح وأهداف لصفوات فى المجتمع ، تنعكس على المناخ الفكرى والفلسفى الذى يصنع الإتجاهات ويضع أساس التبرير أو العقلانية لإستمرارية «النظام» . وليس هناك شك أن كل تيار «فكرى أو نظرى» فى علم الإجتماع ، يعتبر إمتدادا لطبيعة بناء القوة فى المجتمع ، ويستند فى نفس الوقت إلى متطلبات العلم الموضوعية ، ذلك لأن التعبير عما يجرى فى المجتمع أو ما يعانيه أو ما يتطلع إليه أو ما يعوق حركة أعضائه ، يمكن أن يكون موضوعيا من خلال أى إتجاه أو مستوى أو تحليل وعلى ذلك تكون الدعوة إلى «التحرر من القيم» فى بعض جوانبها دعوة إلى

إلتزام علم الإجتماع بأسلوب منهجي ومستوى تحليلي يعبر عن نظرة إستاتيكية تاريخية . إن قبول الواقع ووصفه وتحليله أمر يعطل البحث العلمي فى المجتمع عن تجاوز مصالح بناء القوة القائم من أجل الإعتراف بحتمية التغيير ، حتى فى طبيعة بناء القوة نفسه وهو التغير الذى لابد أن يكشف عن صراعات لا يمكن وقفها أو إذابتها فيما يطلق عليه «التوازن الطبيعى» للنسق الإجتماعى مهما كان متحركا . وقد أصبح معروفا اليوم ، وخاصة من تجربة نمو مجتمعات العالم الثالث أو تنميته . أن التغير الحتمى يطرح بناءات جديدة للقوة ، تعتبر شرطا وعلامة على التطوير والتقدم ، وما يصحب ذلك من معايير تؤثر فى نظرة علم الإجتماع وباحثيه ، وهى النظرة التى تطرح مواقف وبدائل لابد أن يتم الأختيار بينها .

وجدير بالذكر أن الصراع على الوصول إلى «مركز القوة» كان وسيظل فى تاريخ المجتمع الإنسانى عاملا حاسما ، عند البعض ، أو نتيجة مباشرة، عند البعض الآخر ، فى الصراع الذى تكشف عنه الإختلافات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعقائدية ، وموقف القوى المؤثرة فى المجتمع منها ، وسواء عولج هذا الصراع من منظور حركة التاريخ ، أو منظور المجتمع الواحد فى وقت معين من تطوره ، فإن كثيرا من التنظيمات التى أصبحت علامة المجتمع الحديث تضع فى قمة أهدافها إذابة الصراع وتوجيه طاقاته نحو أهداف تنموية محددة ، من خلال تقنين «بناءات القوة» وإيجاد الصلات المتوازنة بينها ويعبر علم الإجتماع اليوم عن ذلك عن طريق معالجات متنوعة وصياغات مختلفة عندما يتناول الأسرة أو الديمقراطية أو التنظيمات البيروقراطية أو الجماعات ، ومن المصطلحات التى تدل على ذلك ما يتصل ، بإتخاذ القرار أو السلطة أو سيادة

القانون أو القيادة أو الإدارة العلمية ، أو مشروعية الثورة ، أو مسئولية التنمية الخ .

وقد يقول قائل ، إن بعض ما يتناوله علم الإجتماع على النحو المشار اليه ، وما يتجاوز ميدانه المحدد . وأن بعض الموضوعات التى يعالجها علم الإجتماع السياسى يعالجها علم السياسة ، ومع وجاهة هذا القول ، إلا أنه حتى اليوم لا يستطيع الباحثون فى علم السياسة أن يدعوا أنهم توصلوا إلى تحديد واضح لمنهج علمهم أو لميدانه ، وربما كان هذا قائما إلى حد ما فى علم الإجتماع بوجه عام . ذلك أن الخلاف لازال قائما حول الجدوى الحقيقية لنظريات الصراع أو الإتفاق فى المجتمع أو حول التنظير على المستوى الشمولى أو الإمبيريقية الضيقة أو حول القيمة الفعلية للمناهج الكمية أو المناهج الكيفية . ولعل الفصل بين ما هو «سياسى» وما هو «اجتماعى» لم يكن واضحا عندما يعتبرون طليعة علم الإجتماع أو علم السياسة ، إما لأنهم جهلوه أو لأنهم أرادوا فى الأساس دراسة المجتمع دراسة شمولية ، وربما ينطبق هذا على الدراسات والنظريات التى عرفت عن كل من ماركس وتوكوفيل وباريتو وموسكا وسبنسر وماكس فيبر . لكن المؤكد أن الفصل بين ما هو سياسى وما هو إجتماعى وما ترتب عليه من فصل حاسم بين علم السياسة وعلم الإجتماع ، قد جاء بعد ذلك لإعتبارات أكاديمية ومهنية ، وربما لإعتبارات إيديولوجية أيضا .

إلا أن هناك ما يستحق الاشارة إليه هنا ، خاصة بعد تزايد «الحركة السلوكية» فى أبحاث علم السياسة ، التى خرجت به عن الخط التقليدى فى الإستقصاء والتنظير الذى إرتبط بشكل ما بالتاريخ والفلسفة ، وهو أن هذا العلم يشهد تطورات هامة فى الوقت الراهن نتيجة لإنفتاحه وإفادته من النتائج

وربما المناهج التى تستخدم فى فروع العلم الإجتماعى ، ولكن الأمر فى علم الإجتماع يختلف ، لأنه لم يكن بحاجة إلى أن يمتد خارج «نطاقه» من أجل أفكار جديدة أو أدوات متطورة أو مصادر إلهام ، كما هو الشأن فى علم السياسة اليوم . وهذا لا يعنى إقلالا من هذا العلم أو إعطائه قدراً متضائلا ، ولكن ذلك يرجع فى المحل الأول إلى أن علم الإجتماع قد تطور وفى مخططه أنه علم شامل للحياة الإجتماعية بكل ما تنطوى عليه من علاقات متنوعة أو مختلفة الأصل أو التكوين أو الأهداف . ومعنى ذلك أن علم الإجتماع إدعى منذ البداية أن ميدانه يشتمل على كل الظواهر الإجتماعية ، وقد أثبتت قدرته على الإرتفاع إلى مستوى هذا الإدعاء بما أجراه من دراسات عن السلوك الأقتصادى والإنحراف والتدرج الطبقى والحياة السياسية والحياة الأسرية والحياة الريفية الحضرية بصورة لم تكن ممكنة من خلال الدراسات التى أجرتهاعلوم إجتماعية أخرى مثل السياسة أو الاقتصاد أو علم النفس أو حتى الإنثروبولوجيا فى محاولتها لتقليد علم الإجتماع . ولعل هذا هو السبب الذى جعل عددا من علماء الإجتماع يرون أن العلوم الإجتماعية ليست فى واقع الأمر غير «مشتقات» من علم الإجتماع . ومن الطريف أن أحد علماء الإجتماع كتب يقول «إنه لولا أن السياسة قد أدرجت ضمن أقسام للعلوم السياسية فى بعض الجامعات بعد أن تبنت الإتجاه السلوكى ، لما كان من الغريب أن نعتبرها فرعا من علم الإجتماع يشابه فى علاقته به كما هو الأمر بالنسبة لموضوع التدرج الإجتماعى أو علم الإجتماع الدينى» .

ومع ذلك فقد كتب الكثير عن الحدود التى يمكن أن يتحرك خلالها علم الإجتماع السياسى ، أو الميدان الذى يستمد منه موضوعاته وعلاقة ذلك كله

بعلم الإجتماع أو بالعلوم السياسية أو بالعلوم الإجتماعية الأخرى ، وقد أخذت هذه الكتابات طابعا مميزا بعكس المنظور السوسيولوجى الذى يزداد نضجا على المستوى النظرى والمنهجى ، والذى لازالت تكتنفة فى نفس الوقت خلافات حول الشمولية أو الجزئية ، والتاريخية والإمبيريقية . ولهذا تطـــرح تساؤلات عديدة فى إطار هذا كله ، هل يتناول علم الإجتماع السياسى الدولة كهدف لكل دراساته أم يعالج السلوك السياسى ، أو هل من الأفضل أن يركز على العلاقة المتبادلة بين المجتمع والدولة ؟ لكن كثيرا من المهتمين بهذا العلم اليوم يؤكدون أن «سلوك القوة» الذى يعبر عن نفسه فى كل تنظيمات المجتمع ووحداته ، ومن بينها الدولة هو الموضوع الذى يشكل محور الإهتمام الأول . ومهما كانت أبعاد الإختلاف التى يمكن أن تتمخض عنها هذه المناقشات ، فإن من الواضح أن علم الإجتماع السياسى فى دراساته عن القوة والسلطة والدولة أو عن النظام والطاعة والثورة ، يتحرك من خلال المنظور السوسيولوجى ، ولعل هذا هو الذى يعطيه مشروعيته من ناحية وحـــدوده وقيمته من ناحية أخرى .

هذا ، ومن المعروف أن علم الإجتماع ، وخاصة علم الإجتماع الغربى ، شغل نفسه ومنذ البداية ، بمسألة «النظام والإستقرار» وهى المسألة التى يعتبرها الباحثون فى علم الإجتماع السياسى الخلفية التى تشكل إطاره النظرى ، إلا أن فهم النظام على النحو الذى يؤكده الكثيرون ليس أمرا متفقا عليه . صحيح أن الهدف النهائى للمجتمع هو فرض النظام ، ولكن ليس هناك إتفاق بعد على نوعية هذا النظام أو طبيعته أو أهدافه ، أو هل نظام دائم ، أم أنه النظام الذى يعكس إرتباطا بصورة معينة بين البناءات الأساسية للمجتمع فى وقت معين

وهكذا . ومن المعروف أنه قد ظهرت فى هذا المجال نظريات عديدة يدور حولها النقاش الآن فى علم الإجتماع السياسى مثل نظرية القهر ، ونظرية الإتفاق ونظرية المصلحة ، ونظرية الإتفاق القيمى ونظرية العنف .. الخ . وهى النظريات التى تعكس فى نظرنا فعالية القوة وبنائها وطبيعتها والتغيرات التى تصيبها ، من خلال حركة التاريخ والتغيرات الحتمية التى تطرحها وخاصة عندما يواجه المجتمع بالتفكك أو الإنحراف أو تزداد فيه مظاهر العنف السياسى أو تندلع فيه الثورة . وهذه جميعا أمور لا يفلت منها مجتمع ، ولعل هذا هو الذى يجعل علم الإجتماع السياسى لا يقصر أبحاثه على العوامل المؤدية إلى النظام فحسب بل ينبغى وبنفس الدرجة أن يمد هذه الأبحاث إلى ظواهر التفكك والإختلال ، ومن هنا كان «إطار النظام» النظرى لا يصلح وحده فى معالجة قضايا هذا العلم .

وعلى ذلك ، إذا كان علم الإجتماع السياسى سوف يتخذ القوة والسلوك السياسى أو العملية السياسية والعلاقة بين الدول والمجتمع ، محاور لإهتماماته ، فإنه سوف يضع هذا كله فى إطار منطقى يشتمل على كل العوامل المؤثرة والمشكلة للنسق المتكامل الذى يكون منظور علم الإجتماع السياسى ، وربما يكون هذا هو السبب الذى يفضل بعض الدارسين معه دراسة موضوعات مثل الفلسفة السياسية والتنمية السياسية والمشاركات السياسية ... الخ . وهكذا سوف يصبح هذا المنظور فى المستقبل القريب حيويا لفهم وتحليل الضوابط الإجتماعية والقيم وتكوين الرأى العام وتغييره وتحديات التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وخاصة فى عالم لم يعد هناك فى إستطاعة علم فيه أن يحدد نوعية معينة لمشكلة أو إتجاه أو قرار .

إن الدراسة موضوع هذا التقديم ، والتى كتبها الدكتور إسماعيل على سعد تعتبر من أهم الدراسات فى مصر والعالم العربى التى إفتتحت نظريا وثقافيا – فيما أعلم – باب الإهتمام بمسألة القوة كمقدمة لا غنى عنها فى قيام علم «إجتماع سياسى» محددا لمعالم يقوم بالدور الحيوى المنوط به فى إثراء المعرفة السوسيولوجية وفى إلقاء مزيد من الضوء على أهمية معالجة علم الإجتماع لقضايا السياسة فى المجتمع الحديث . وقد إنصبت دراسة الدكتور إسماعيل على سعد على القوة ومعالجة علم الإجتماع لها من خلال تطوره نظريا ، الأمر الذى جعله يعرض بإقتدار ووضوح ودقة لصفوة القوة وبناء القوة فى المجتمع ، وقد حرص خلال ذلك أن يستعرض بالنقد والتحليل كل التيارات والإتجاهات والنظريات التى تعكس خلفيات إجتماعية وسياسية وإقتصادية وفلسفية متباينة ، وبصورة أعطت حيوية وأضافت غنى لهذه الدراسة . وليس هناك شك أن التحليل المنهجى الذى قدمه الدكتور إسماعيل على سعد فى النهاية لعدد من الدراسات الإمبريقية التى تعرضت لبناء القوة فى المجتمع على المستوى المحلى والمستوى القومى ، جعلت من الممكن لمن يريدون متابعة الدراسة فى هذا الميدان أن يزودوا إلى جانب الزاد النظرى الذى قدمه لهم الدكتور إسماعيل على سعد وبسخاء ، بعدد من المداخل الممكنة التى تتيح لهم إجراء دراسات وثائقية أو تاريخية أو مجتمعية تتسم بالدقة وسلامة الأطر المرجعية .

إن دراسة الدكتور إسماعيل على سعد ستظل مرجعا للدارس والمثقف ، وستبقى علامة بارزة على طريق نمو علم الإجتماع فى مصر وسعيه للإكتمال المعرفى وتطلعه لخدمة قضايا مجتمعنا .

أكتوبر ١٩٧٨ عاطف غيث

مقدمة الطبعة الأولى

قد يحق لى أن أدعى أنه كان لى نوعا من الممارسة السياسية ـ فضلا عن دراستى التى تخصصت فيها ـ أغرانى بمحاولة إلقاء نظرة على مسيرة المجتمع البشرى منذ بداياته الأولى وحتى مراحله الحالية ، فإسترعى إنتباهى أن عاملا واحدا يكاد يكون هو المحرك الأوحد للتاريخ وإن إختلفت أشكاله أو تغايرت ملامحه تبعا لظروف بيئية أو تاريخية ، وذلك العامل هو «القوة» فى شتى بناءاتها وقد أدى بى ذلك إلى أن أبذل جهدا شاقا فى محاولة فهم كنة ذلك العامل الذى إعترف كل الباحثين بتعقد عملية البحث فيه إلى حد جعل الكثيرين منهم لا يكادون يستقرون على رأى أو مفهوم له . ولذلك كان لزاما على ألا أفترض سلفا أن «القوة» هى هذا العامل أو ذاك وإنما كان على أن أحاول معرفة ذلك العامل ، وما هذا البحث فى مجمله إلا محاولة للتعرف على هذا العامل الذى لم نضع مفهوما مسبقا له .

ونستطيع القول بأن النظرة العامة إلى علمى الإجتماع والتاريخ تظهر للموهلة الأولى أن كلا منهما يختلف عن الآخر فى كونه يشكل فرعا أكاديميا مستقلا وربما كان مرجع ذلك إلى أنهما ولاشك يختلفان من حيث النشأة والهدف

ولا يعنينا فى هذا المقام أن نتناول بالدرس هذه العلاقة المركبة ، ولكن الشىء الذى نوليه إهتمامنا بالدرجة الأولى هو أن الموضوعات التى يتناولها هذان العلمان بالبحث تعتمد فى مادتها على أساس واحد ألا هو : التفاعل الإنسانى بأشمل معانيه .

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون : «أن علم الإجتماع إن هو إلا تاريخ دون بذل جهد شاق ، وأن التاريخ إن هو إلا علم إجتماع دون إعمال

عقل» (١) . فإننا — بعد طول رحلتنا مع المنهج التاريخى الذى إلتزمناه فى هذا البحث — لا يمكن أن نأخذ مثل ذلك القول على عواهنه . فالباحث المدقـــق يستطيع ولا ريب أن ينتهى إلى أنه ثمة علاقة عضوية بين هذين الفرعين الدراسيين . إذ يستحيل على أى منهما أن يؤدى الدور الذى يرجى له أن يؤديه أو أن يحقق الهدف الذى ينشده ما لم يستفد إستفادة تحليلية كاملة بشتى المجالات التى يتناولها الآخر ، ليس ذلك فحسب ، بل يمكننا القول بأن عالم الإجتماع القدير لابد له أن يكون محللا تاريخيا مقتدرا . وكذلك يتعين على المؤرخ الذى يريد أن يعلل للظواهر من خلال منظور سليم أن يكون باحثا إجتماعيا مدققا .

ولقد خرجت بهذه الحقيقة منذ بدأت البحث فى كل من علمى الإجتماع والتاريخ محاولا إستكناه مفهوم «القوة» وتبين البناءات التى تمثلت وتتمثل فيها عبر التاريخ ووجدت نتيجة للتلازم الواضح بين «الوقائع كتاريخ» «والتغير فى النظم والبناءات كإجتماع» ، أنه لزاما على — إذا كان لنا أن نحاول فهـــم «القوة» فهما سليما — أن أحاول معالجة ذلك من خلال منهج تاريخى متسق ومتصل وذلك لأننى بعد أن كدت أصل إلى مفهوم «للقوة» ثم بعد أن وصلت إلى هذا المفهوم بالفعل ، تبينت أن مفهوم «القوة» كما عرفته فى الفصل الثانى ثابت لا يتغير عبر التاريخ كله ، على ما فى الحقب من تباين وما فى الجماعات والمجتمعات من إختلاف .

---

(1) " Sociology is history with the hard work left out; history is sociology with the brains left out " . See : Donald G. Mac Rae, " Some Sociological prospects, " Transactions of the Third world congress of sociology (London International Sociological Association, 1956) , Vol, 8, p. 302. In W. J. Cahnmanand A. Boskoff (eds.), Socoilogy and History, London : The free press of Glencoe 1964, p.1.

وخلاصة القول أنه إذا كان لعلم الإجتماع بالمعنى العام أن يبتعد فى بعض النواحى عن التاريخ ، أو أن يغضى التاريخ عن علم الإجتماع ، لضرورات منهاجية ، فإنه لا محل لذلك فى بحثنا الحالى للإرتباط الذى أشرت إليه بين التاريخ وبين الفرع الذى يعنينا من العلوم الإجتماعية وهو علم الإجتماع السياسى .

ولذلك فسوف لا أعمد إلى إجراء مقارنات بين ما يأخذه أو يرفضه أى من هذين العلمين إزاء الآخر (١) . إذ أن كلا منهما على حدة ينقسم إلى عديد من الفروع تختلف وتتباين من حيث المنهج والقصد بدرجات عديدة ومنوعة لا يتسع هذا المقام لشرحها .وقد تغنيناالسطور التاليةالتى ننقلهاعن A. Boskoff عن الخوض فى كثير من التفاصيل : «وعلى وجه العموم ، يستطيع المرء أن يقول أن — إهتمام المؤرخ ينصب على سياقات وترابط الفعل والتفاعل على أساس أن الفرد المؤثر هو نقطة الإلتقاء الرمزية . بينما يهتم عالم الإجتماع بأنماط التفاعل وتحولها إلى نظم Institutionalization ثم بتغيرها ، وبمقتضى وذلك ينظر إلى المجتمع على أساس أنه يتكون من أفراد ، والفرد نتاج للقوى الإجتماعية (٢) .

وقد عمدت إلى نقل هذه الفقرة بنصها لأنها تدل أوضح دلالة على أنه

(١) أنظر فى ذلك :

Arthur Schlesinger, Jr., " The Humanist Looks : at Empirical Soeial Research, " : A.S.R, Vol. 27 (Dec. 1962) , No. 6. pp. 768 — 771 ; Sylvia L. Thrupp, " History and Sociology : New opportunities for cooperation. " A, J. S. Vol. LXIII (July 1957), No. 1, pp 11 - 16 ; Philip Bagby, Culture and History (London : Longmans Green 1958); Patrick Gar diner, The Nature of Historical Explanation (London : Oxford Univ. Press. 1952), Edward H. Carr, What is History ? London. : MacMillan, 1961 .

(٢) Boskoff. op. cit, p. 2.

يتعين على دارس «القوة» ألا يحيد عن المنهج التاريخى مدفوعا بإهتمام المؤرخ وإهتمام عالم الإجتماع كما أشار إليها «بوسكوف» . وعلى ذلك فإننا نميز أى مجال من مجالات المعرفة بالمشكلات التى يتناولها وليس بموضوع دراسة المناهج التى تتبع فى دراستها ، أى أننا نفرق بين بعضها البعض عن طريق الأسئلة التى تطرح ، وليس عن الطريق التى نجد بها حلولا لها .

وإذا ما وضعنا فى الإعتبار أنه من وجهة النظر المثالية أن عمل عالم الإجتماع هو صياغة فروض علمية عامة على أمل وضعها فى نطاق إطار نظرى أوسع وأن يحاول إختبار هذه الفروض، بمعنى أنه يبحث عن مفاهيم يندرج تحتها مجموعة بعينها من التقسيمات الوصفية ، فإنه على المؤرخ أن يلتزم دائما بالأحداث الفعلية وأن يجتنب العرض الذى يؤدى إلى تشويه وصف ما وقع فى مجموعة الظروف التى يتناولها بالتحليل ، حتى وإن كان هذا العرض بقصد الربط بين سلوك حدث فى مكان أو زمان ما وبين سلوك آخر وقع فى مكان أو زمان آخر . (١)

فجميع العلوم الإجتماعية بما فى ذلك التاريخ ، تدرس الإنسان فى إرتباطه مع الآخرين أو فى مواجهته لهم ، وهى فى سعيها لذلك تتخذ أية مناهج تراها مؤدية للغرض . ويختلف المنهاج الذى نتناول به مجتمعا مضى عن ذلك الذى نتناول به المجتمع الذى نحيا ونعمل فى وسطه .

ولعله يستبين مما ذكرناه حتى الآن أننى وإن كنت أستخدم مصطلح المنهاج التاريخى كتسمية للمنهاج الذى أتبعه فى بحثى ، إلا أننى أجد أن هذا المصطلح

(1) S. M. Lipset, Revolution and Counter Revolution, London: Heinemann. 1969. pp.5 - 6.

فى حد ذاته يعتوره نقص كبير ، إذا ما وقفت عنده وقفة المتأمل . فالمعالجة ليست تاريخية على النحو الذى يعترف به أصحاب التاريخ ، كما أن الربط بينه وبين علم الإجتماع - على ما فى المناهج من إختلاف - قد لا يرضى تماما أصحاب علم الإجتماع . وأجدنى أميل إلى تناول كلا من هذين العلمين فى ظل منهاج يصدق عليهما جميعا ، ويعن لى أن أسميه «منهج القوة» إذ أنهما لا يجتمعان أى علمى الإجتماع والتاريخ - ذلك الأجتماع الجلى إلا من منظور القوة سواء أكان متناولوها علماء تاريخ أم إجتماع سياسى .

وتقتضينى الموضوعية العلمية أن أحاول أن أستبين مدى قدرة هذا المنهج الذى أراه - على الإنطباق وعلى واقع إمبيريقى معين .ولعلى قد فعلت ذلك بالفعل فى أكثر من موضع عندما إستعرضت مفهوم القوة من الناحية التاريخية

وبعد هذه النظرة الشاملة على المنهج الذى إتبعته وتطبيقاته أود أن ألقى نظره على الموقع الذى يقعه هذا البحث من العلوم الإجتماعية . فالسياسة التى بدأت تفرض نفسها على جوانب الفكر الإنسانى منذ «أرسطو» تشكل الآن موضوعا أكاديميا تتزايد أهميته يوما بعد يوم ، وقد تنزع بعض الإتجاهات إلى تناول علم الإجتماع السياسى على أساس أنه تميز بين ما هو «سياسى Political » وما هو «إجتماعى Social » .

لقد كانت «الثورة الفرنسية» الباعث الحقيقى لتحلل العلاقات القديمة وعدم تثبيت الجديد منها ، بل إنها كانت الباعث النهائى لذلك النوع الجديد من التفكير السياسى ، من المجتمع إلى الدولة أكثر منه من الدولة إلى المجتمع . (١)

---

(1) Norman Birnbaum, The Crisis of Industrial Society. Oxford Univ. Press, 1970, P. 43.

هذا فضلا عن حركة الإصلاح الدينى والثورة الصناعية اللتين كانتا العامل الحاسم فى إيجاد المجتمع الأوربى الحديث ، بل أوجدتا أيضا ما يسمى الآن بعلم الإجتماع السياسى (١) . وقد إنتشر التغير الأساسى فى الجانب السياسى ، إنتشارا ضخما خلال الـ ١٥٠ سنة الأخيرة ، فالانتخاب العام ، والبيروقراطية الواسعة والأحزاب السياسية الجماهيرية هى جميعا نظم حديثة تولدت عن الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والإصلاح الدينى .

ولقد كشف سقوط المجتمع التقليدى لأول وهلة عن أوجة الإختلاف بين «المجتمع» و «الدولة» وكشفت حركة الإصلاح الدينى والثورة الصناعية عن مشكلة الكيفية التى يحسد بها المجتمع الصراع المستمر بين أعضائه والجماعات الإجتماعية ، ويحافظ فى الوقت نفسه على التماسك الإجتماعى وشرعية سلطة الدولة .

وإذا ما أردنا مناقشة مثل هذه المشكلات نرى أنه من المناسب هنا أن نبدأ بمناقشة العلم الذى قد يكون «علم الإجتماع السياسى» قد إنبثق عنه وهو «علم الإجتماع» . فإذا عرفنا علم الإجتماع على أنه دراسة نسقية للسلوك نسانى الجمعى ، وإذا ما فصلنا موضوعات معينة كالإقتصاد أو السياسة أو الديموجرافيها» فإنه لا يمكن النظر إليها على أنها موضوعات أو علوم مستقلة ومتساوية» وإنما سوف ينظر إليها على أنها فروع متميزة من علم الإجتماع (أو العلم الإجتماعى) «إذ أن السلوك الإقتصادى مثل السلوك السياسى ما هو

---

(1) R. K. Merton and outhers, Seciology today. Harper Torch Book, N.Y. 1965, p. 81.

إلا نوع واحد من السلوك الإجتماعى ، وما النظم الإقتصادية والسياسية إلا أشكال من النظام الإجتماعى (١) .

والواقع أن مصطلح «علم الإجتماع» إنما يعنى واحدا أو أكثر من أشياء كثيرة شديدة الإختلاف : فهو فى المقام الأول يعنى التاريخ الإجتماعى والأنثرويولوجى المعاصر . ويعنى فى المقام الثانى علم النفس الجمعى أو الإجتماعى وعلم الإجتماع فى أكثر تعريفاتة عمومية إنما يعنى «نوع التفكير الذى تدور حولة العملية التاريخية الكلية التى يمكن تصنيفها بطريقة أكثر تلاؤما مع فلسفة التاريخ . (٢) إلا أن هناك فارقا هاما فى حالة العلوم السياسية بين الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية وبين علم الإجتماع السياسى أو العلم السياسى ورغم إختلاف المصطلحين الأخيرين فى بعض الأحيان (٣) ، فإنهما يعالجان كمترادفين من مصطلحات التميز الأساسى بين الدراسات الفلسفية والدراسات الإمبيربقية للسياسة . وتعد فروض النظرية السياسية أو الفلسفية بيانات وصفية وأخلاقية ، إلا إذا دخلت فى إطار المنطق .

إن علم الإجتماع يظهر للناس ماذا يريدون حقيقة، وما هى النتائج المحتملة لأعمالهم . غير أنه لا يعين لهم أبدا ما ينبغى عليهم أن يريدوه (٤) . أو بمعنى آخر يعين علم الإجتماع الناس على أن يعرفوا أين يقفون ، وأى طريق يسلكون

---

(1) W. G, Runciman, Social Science and Political Theory, London, Univ. Press, 1965, p. 1.

(2) Ibid. p. 1.

(3) R. Bendix and S. M. Lipset, Current of Sociology. London: Routledge & Kegan Paul, Vol, 1, 1957, p. 87.

(4) R. Aron, " Social Structure and the Ruling class " B. J. S.I. (March. 1950), p. 2.

وماذا يفعلون — ما وسعتهم الحيلة — حيال الحاضر كتاريخ وحيال المستقبل كمسئولية (١) .

وبعد أن القينا هذه النظرة التاريخية التى تبدو كمقدمة لظهور علم الإجتماع السياسى بمفهومه الراهن ، نحاول الآن تناول مجال هذا العلم الحديث والموضوعات التى تشكل محور الدراسة بالنسبة له — فى تركيز شديد .

يلتقى مصطلح «علم الإجتماع السياسى» بمصطلح «علم السياسة» إلى حد كبير ، فيما عدا أن المصطلح الأول يتعدى الثانى بالإلتفاف إلى وجهة النظر العلمية الموضوعية الشاملة التى نبدأ من تداخل الظواهر السياسية وتساندها مع غيرها من ظواهر المجتمع . وبالرغم من أن علم الإجتماع السياسى يتكون من أخلاط عدة ، إذ أنه موضوع غير ذى شخصية محددة (٢) إلا أنه علم إجتماع أولا ، وليس هناك خلاف على مجالة الأكبر الذى هو الحياة الإجتماعية بظواهرها ولكن الخلاف القائم يدور حول تعيين مجاله الخاص من بين مجالات العلوم الإجتماعية الإخرى المتعددة . وذلك نظرا لأن علماء الإجتماع السياسى ينحون مناح مختلفة ، برغم أنهم يتركون أثرا موحدا على تطور المداخل الكبرى لعلم الإجتماع والمداخل النفسية للعلم السياسى (٣) ، ويسعى علماء الإجتماع السياسى لدراسة واقع الأحوال والظروف الثقافية والإجتماعية والإقتصادية على «البناءات والعمليات السياسية» (٤). فعمل عالم الإجتماع السياسى بالتالى

(1) C. W. Mills, Power, Politics and People, N Y. : Oxford Univ. Press, 1963, p. 16.

(2) Erik Allardt and Stein Rolkkan, Mass Politics, N. Y. : The Free Press, 1970. p. 19.

(3) Ibid., p. 19.

(4) Ibid., p. 19.

يدور حول وصف أشكال التماثل بين جميع الجماعات السياسية السائده فى البناء الإجتماعى القائم ، بالاضافة الى العلاقات بين الجماعات وتنظيمها ، الذى قد يكون متدرجا وفيدراليا أو متماثلا وفق إدعاء المفهوم الديمقراطى . (١)

ولما كان الأمر كذلك فإن علم الإجتماع السياسى يعالج النظم السياسية الرسمى منها وغير الرسمى ، كأجزاءمنالنسق الإجتماعى ، ليست قائمة بذاتها ولكن داخل إطار المجتمع . ويركز علم الإجتماع السياسى دراسته على «الصفوات Elites» ومجموع أعضائها ، وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين «جماعات المصلحة» والجماعات ذات النفوذ الرسمى ، بالإضافة إلى التركيز على دراسةتشكيل وجهة النظر السياسية . وقدإهتم علما لإجتماع السياسى أخيرا على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية كنظم إجتماعية ، فضلا عن إهتمامه القديم بالأنظمة الإستبدادية والدكتاتورية. وعلم الإجتماع السياسى أولا وأخيرا جزء من علم الإجتماع ، الذى أخذ فى تحويل «علم السياسة» تقدميا فى إتجاه وإهتمام أوسع بالواقع الإمبيريقى» . (٢)

ويعن لنا أن نتساءلعما اذا كانت هذه الموضوعات التى تشكل مجال علم الإجتماع السياسى ، تتمركز كلها حول «القوة» وكيفية إمتلاكها أو الوصول اليها ؟

هناك مفهومان يتصارعان حول الإستحواذ على مضمون علم الإجتماع السياسى ، يدعى الأول أن علم الإجتماع السياسى هو علم «الدولة» . والثانى

---

(1) K. Mannheim, Freedom, Power and Demacratic Planing, London : Routledge & Kegan Paul, 1965. p. 42.

(2) D.G. Macrae. Political Sociology, (In A Dicitionary of socilogy, ed. by D. Mitchell), London : Routledge & Kegan Pual, 1968, p. 134.

يدعى أنه علم «القوة» . وبالرغم من تأكيد العالمين الفرنسين G. Burdeu, وM. Duverger وميلهما للمفهوم الثانى، إلا أن المفهوم الأول لايزال له مناصروه حتى اليوم.

هذا ويذكر «موريس دوفرجيه» فى كتابه « Socioloqie Politique » أن علم الإجتماع السياسى كعلم للدولة ، إنما يعنى ما نقصد فى مفهومنا المتعارف عليه الآن فى الحياة العادية بكلمة سياسة (١) . وتعريف علم الإجتماع السياسى بأنه علم «الدولة» إنما يعنى ربط هذا العلم بصورة الدولة الحديثة ، على أساس أنها اخر صورة تاريخية للمجتمع السياسى أى «الدولة القومية» . وربط مجال علم الإجتماع السياسى بالدولة القومية «إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية ، مما يخالف النظرة العلمية الحقة التى لابد وأن تعتمد على المقارنة والمقابلة للتجريب فى مجال دراسة المجتمعات . فكلمة الدولة L' Etat تعنى تميز نوع واحد من التجمعات الإنسانية أو من المجتمعات على وجه الخصوص . وإعطاء علم الإجتماع السياسى هذا المعنى (علم الدولة) يضعه ضمن تصنيف العلوم الإجتماعية التى تقوم على طبيعة المجتمعات محل الدراسة : «إلا أن علم الإجتماع السياسى مختلف فى جوهرة عن علم الإجتماع العائلى وعلم إجتماع الجماعات الأولية وعلم الإجتماع الحضرى وباقى فروع علم الإجتماع». (٢)

وبالرغم من أن المفهوم السابق لعلم الإجتماع السياسى كعلم للدولة لم يعد محل إهتمام الكثيرين ، إلا أن هناك بعض الكتاب الذين يتمسكون بهذا المفهوم

---

(1) M. Duverger, Sociologe Politique, Paris : Universitaires de France, 1968, p. 14.

(2) Ibid. p. 14.

أمثال Jellinek الألمانى ، بالإضافة الى الكاتب الفرنسى M. Marcel Prelot الذى يعتبر من أكبر المناصرين لهذا المفهوم ، وتمثل وجهة نظر هذين العالمين مفهوم علم الإجتماع السياسى القديم — اذا جاز التعبير — فى المدرسة الفرنسية .

ويسود مفهوم علم الإجتماع السياسى كعلم «القوة» لدى غالبية الكتاب السياسيين والإجتماعيين فهو من وجهة نظرهم «علم الحكم والسلطة فى جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومى فقط» (١).ويرتبط هذا العلم بالتفرقة بين الحكام والمحكومين . فنى كل جماعة إنسانية مهما كبرت أو صغرت ، الثابت منها والمؤقت ، يوجد من يأمر ومن يطيع ، ومن يتخذ القرارات ومن يخضع لها .

إن هذا التمييز — فى رأى Leon Duguit — «هو الذى يشكل الظاهرة الأساسية ، التى يجب أن تدرس بطريقة مقارنة ، على كل المستويات فى جميع المجتمعات» (٢). وبهذا المفهوم فإن علم الإجتماع السياسى يدخل ضمن تصنيف آخر للعلوم الإجتماعية ، لا يقوم على أساس طبيعة المجتمعات محل الدراسة وإنما وفقا لأنماط معينة من الظواهر نجدها فى جميع المجتمعات . أى أنه كما يقول «دوفرجيه» يختلف عن علم الإجتماع الإقتصادى والعائلى والدينى وباقى فروع علم الإجتماع .

ويأخذ الكثيرون من المعاصرين بهذا التعريف لعلم الإجتماع السياسى (علم القوة) . «ومنهم ماكس فيبر» و «ريموند آرون» و «جورج فيدل» و «جورج بوردو» و «موريس دوفرجيه» .

---

(1) Ibid. p. 15.
(2) Ibid. p. 15.

إن القوة كما يبين التاريخ تعطى فى جميع المجتمعات الإنسانية ، وحتى فى مجتمع الحيوان ، لمن يمتلكها مكاسبا وإمتيازات : فهى تعطى الشرف والهيبة واللذة . وعندئذ ، تصبح القوة موضوعا للقتال والصراع . فهى تؤدى إلى المواجهة بين من يتصارعون من أجل منصب رسمى ، أو مكسب شخصى . وعلاوة على ذلك فى المجتمعات الكبرى هناك إلى جانب الصراعا ت الفردية صراعات أخرى من أجل «القوة» بين الجماعات داخل المجتمع المحلى، والصراع بين من بيدهم «القوة» وبين المواطنين أى بين الحاكمين والمحكومين .

فالقوة تمارس دائما لصالح جماعة أو عشيرة أو طبقة ، والصراع ضد القوة يقوم به جماعات من العشائر أو الطبقات الأخرى التى تريد أن تحل محل من بيدهم القوة ومع ذلك فى داخل الطبقة المسيطرة نفسها يظل «جهاز الدولة بين يدى قلة أو أقلية ، حيث تبرز صراعات هذه الأغلبية» . (١) ولكن هذه الصراعات تختلف عن الصراعات التى تكون بين الطبقة المسيطرة أو الحاكمة والطبقات المسيطر عليها أو المحكومة حيث يظهر العداء بين الحكام والمحكومين أو بين الذين يحكمون وبين من يجب عليهم الإذعان أو بين من بيدهم القوة والمواطنين فى جميع المجتمعات الإنسانية .

ويميل المتحدثون عن «علم الإجتماع السياسى» كعلم للقوة إلى أن القوة فى الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هى عليه فى المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ولا تفترق عنها إلا من حيث إفتراض كمال التنظيم الداخلى ودرجة الخضوع والإذعان التى تحصل عليها الدولة . وبالتالى فهم يرفضون ضمنا «نظرية

---

(1) M. Duverger, Iutroduction a La Politique, Paris : Gallimard, 1964, p. 28.

السيادة» (١) . وعلى هذا أو طبقا للنظرة العلمية ، فان مفهوم علم الإجتماع السياسى كعلم «القوة» ، يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة .

وقد قسمت الموضوع بحسب الضرورات المنهاجية والمنطقية إلى ستة فصول وخاتمة على النحو التالى :

الفصل الأول ويدور حول «القوة» فى دراسات علم الإجتماع ، وقد قدمت لذلك بتتبع فكرة القوة عند الفلاسفة والمفكرين الأقدمين الذين سبقوا ظهور علم الإجتماع بالمعنى الحديث لهذا المصطلح . وبعد ذلك تتبعت الفكرة عند المفكرين المحدثين أى بعد ظهور مصطلح علم الإجتماع إلى حيز الوجود .

وكان على بعد ذلك أن أعرض فى الفصل الثانى لما تعنيه «القوة» نفسها ثم إنتهيت إلى وضع تعريف لها أحسب أننى قد أسهمت بجهد متواضع فى إستحداثه . وبينت كيف أن القوة هى الركيزة الأساسية التى يدور حولها التاريخ البشرى كله . وقد قدمت لذلك كله بتناول الرابطة بين ما يسمى بالعلم السياسى وعلم الإجتماع ثم إنتقلت إلى معالجة مفهوم القوة وعلاقته «بالصفوة» أو الطبقة الحاكمة — فى الفصل الثالث — وبينت الإرتباط الوثيق بين ممارسة القوة ومفهوم الصفوة .

أما فى الفصل الرابع فقد حاولت أن أتتبع الأشكال المختلفة التى تتخذها القوة فى المجتمع الإنسانى كبناءات إجتماعية ، وبينت الأشكال الهرمية التى إتخذتها هذه البناءات عبر التاريخ ، والتى لا يخرج المجتمع الإنسانى فى أى حقبة من الحقب عن كونه مجرد نسق تحكمه علاقات هذه الأشكال .

(1) M. Duverger, Sociologie Politique, p. 16.

وإذ تعتبر الفصول الأربعة السابقة فى مجملها مدخلا نظريا للبحث كلــه فإننى قمت فى الفصل الخامس بإلقاء نظرة على الواقع الإمبريقى لبناءات القوة من خلال تناول الدراسات الإمبريقية الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع . وقد قمت خلال ذلك بعمل دراسة شاملة عن المناهج المختلفة التى إستخدمت فى محاولة التعرف على مواقع إتخاذ القرار فى المجتمع سواء أكان هذا المجتمــع محليا أو قوميا .

وفى الفصل السادس وبعد النظرة السابقة على مناهج البحث الإمبريقى تناولت ديناميكية القوة محاولا توضيح إرتباط غياب الديمقراطية بالإغتراب السياسى .

وأخيراً إستعرضت فى الخاتمة النتائج التى إنتهيت إليها والتى ناقشت فيها بعد أن وضعت تعريفا للقوة بيان آثار «علاقات القوة» على مجتمع الدول وثبات هذه العلاقات عبر التاريخ من ناحية ، ثم ناقشت من ناحية أخرى حتميــة التلازم بين ممارسة القوة ووجود الصفوة ، وبينت أن الصفوة الحاكمة هــى محصلة التوازن بين عدة صفوات فى علاقة قوة وأن إختلال التوازن فى علاقات القوى الصفوية يؤدى إلى إنهيار الطبقة الحاكمة وظهور صفوات جديدة ، وإنتهيت إلى أن القوة السياسية هى محصلة كل القوى الداخلة فى علاقة القوة فى المجتمع المعين ، وممارسة هذه القوة هى التى تضفى الشرعية على النظام القائم.

وأحب ألا تفوت مناسبة التقديم لهذه الطبعة دون أن أذكر فى عرفان فضل أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث أستاذ ورئيس قسم الإجتماع

بجامعة الأسكندرية الذى كنت ولازلت أتشرف بالإستفادة بخبرته وعميق علمه والذى تفضل مشكورا بوضع تقديم لهذا الكتاب .

إسماعيل سعد

الأسكندرية

ذو القعدة ١٢٩٨ هـ

أكتوبر ١٩٧٨ م

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من الكتاب ونفدت وقد عن لى ، وأنا أنظر فى هذا البحث إعداداً للطبعة الثانية منه ، أن أقترب بمضمون عنوان طبعته الأولى «نظرية القوة ، مبحث فى علم الإجتماع السياسى» من قارئه ، وألا أدع هـــذا القارىء — عاما كان أو خاصا — ينتظر ريثما يفرغ من فصوله قراءة وإستيعابا ليدرك فى نهاية الأمر أنه إنما يقف من خلاله على «أسس علم الإجتماع السياسى».

ولا أجدنى مع هذا مضطرا إلى أن أسبق بهذه السطور مقدمة الطبعة الأولى لأننى أتوخى — من ناحية — ألا أثقل على القارىء بتكرار ما أحسب أننى أوفيت على غاية فيه فى المقدمة آنفة الذكر من بيان موضوع البحث ومنهجه فى شتى أوجهه ومعالجاته ومراميه .

وواقع الحال — من ناحية أخرى — أنه ليس ثمة فارق نوعى يبرر تفضيل العنوان الجديد : «أسس علم الإجتماع السياسى» على سابقه : «نظرية القوة ، مبحث فى علم الإجتماع السياسى» سوى ما لمسته من لبس أوقعته فى أذهان بعض القارئين لفظة «نظرية» . فهذه اللفظة — شأنها شأن العديد من مصطلحات العلوم — تدور فى سياقات التخصص على معان ثابتة يحدد الإصطلاح دلالاتها ولكنها قد تجرى فى الوقت نفسه على ألسنة الناس أو أقلامهم بمعان متغايرة حسبها من الدلالة ما توحى به الفطرة أو ما يقف عند خبرة .

واللغة وإن كانت الظاهرة الإجتماعية التى يقوم عليها الإتصال ، تتحول من حيث المفردات فى بعض المجالات ، ومن حيث البناء والآداء فى بعضها الآخر ، إلى لغات تتباين وتتفاوت وتوشك أن تكون لها كهانات ، وليس أدل على ذلك من النظر إلى فروع العلوم المختلفة ومصطلحاتها .

ولعلي أجدفي هذا كله بعض دافعي إلى إحلال عنوان محل آخر ، على ما في الإختيار الثاني من إقتضاء وما في سابقه من رجاء .

وسبحان الذي خلق الإنسان وعلمه البيـــان

الثلاثاء ١٧ محــــرم ١٤٠١ هـ

٥ نوفمبر ١٩٨٠ م

إسماعيل سعد

الفصل الأول

القوة فى دراسات علم الإجتماع

تمهيد :

- القوة عند مفكرى ما قبل علم الإجتماع .
- القوة فى دراسات علم الإجتماع .
- أثر القوة فى الفكر والواقع الإجتماعى السياسى الحديث .

القوة والسلطة.

القوة والفكر .

الأنماط الشرعية للسلطة .

القوة عند ماكس فيبر .

مناقشة وتحليل.

تمهيد :

إن هناك طريقتين لتتبع معالجة مسألة القوة ونظرياتها المختلفة، يمكن للباحث أن يختار واحدا منها . وهذان الطريقان تحكمها أما المعالجة التاريخية ، أو المعالجة التى تبدأ من إستعراض «علم الإجتماع السياسى» على الرغم من قصر الفترة التى مرت على وجوده . وقد فضلت الطريق الأول وهو الطريق الذى يرتبط بالمعالجة التاريخية ، لأننى أعتقد أن أفكار «القوة» وأشكالها وبناءاتها المتعددة مسألة تعددت أو أتخذت مسالك متباينة من حيث الشكل لظروف تاريخية مختلفة . ومن الملائم أن نتلمس خلال هذا الطريق ، إنعكاس ذلك على الفكر الفلسفى والسياسى والإجتماعى .

فلاشك فى أن الناس قد خلقوا وحظوظهم من «القوة» — على أختلاف أنواعها — تتفاوت . فإذا ما رجعنا إلى الحياة الأولى التى عاشها الأنسان وجدنا أن ظروف تلك الحياة كانت تفرض عليه خضوع الأضعف للأقوى ، أو إخضاع الأقوى للأضعف . وفى مثل هذه العلاقة لم يكن ليشغل بال الناس تنظيم العلاقات البسيطة فيما بينهم ، بقدر ما كان يشغلهم التفكير فى علاقاتهم بالأقوياء الذين يتسلطون عليهم وعلى أرزاقهم . إذ أن هذا النوع من «القوة» لم يكن يعرف بعد حدودا يلتزمها أو ضوابط يراعيها .

ولعلنا نخلص من ذلك إلى أن ما نسميه بمشكلة «القوة والأقوى» قد شغلت التفكير الإنسانى منذ قدر لهذا المخلوق أن يسعى على ظهر هذا الكوكب ، وهو بذلك قديم قدم الجماعة البشرية ، ولعله أسبق فى الوجود من أى فكر سياسى أو إجتماعى منظم .

وإذا ما إنتقلنا من هذه الفترة السحيقة ، وأجلنا النظر فى تاريخ الإنسان

فإننا نجد أن الأسس التى تقوم عليها «القوة» دائمة التغير من عصر إلى عصر ، بل من جيل إلى جيل ، فظروف الحياة تفرض على الناس — كل الناس — دائما السعى إلى التفوق وتفرض على من يقدر له منهم أن يمارس القوة ، أن يصرف جل همه وتفكيره إلى ذلك النوع من التفوق الذى يصل به إلى مواضع القوة . ومن ثم فقد صنع الإنسان لنفسه عبر التاريخ «قيما» معينة تمثل فى نظر الجماعة الأسس التى ينبنى عليها «النفوذ» ولابد للوصول إلى هذا النفوذ من ممارسة «القوة» التى تصل بمن يمتلكها إلى موقع السيطرة .

وتنتهى نظرتنا العامة للمجتمع عبر التاريخ إلى فكرة غاية فى البساطة مؤداها أنه لم يكن هناك حتى الآن مجتمع بشرى لا يسود فيه شكل أو آخر من أشكال «القوة» . ولهذا لابد للنظريات التى تناقش القوة من أن تصرف أهتمامها إلى دراسة التغيرات التى تطرأ على بناءات القوة والنتائج التى تترتب على ذلك إذ أننا نستطيع أن نشاهد ما يطرأ على القوة من تحولات من خلال مراقبتنا للتغيرات البنائية للمجتمع .ولعلهمنمعاد القول أن مناقشة فكرة وجود «القوة» فى حد ذاتها من قبيل دوران الباحث حول نفسه . فالتغير الإجتماعى لا يسير من السيطرة المطلقة إلى الحرية المطلقة أو العكس ، ولكن الذى يحدث فى تاريخ المجتمعات أن «علاقات القوة» تتغير تبعا للتحولات التى تطرأ على بناءاتها المختلفة ، أى أن الأشكال المختلفة التى تتخذها القوة ترتبط بطبيعة وهدف «الفعل» وتكنيكات تغير الضبط الإجتماعى .

فالصراع على إمتلاك القوة إذن لم يكن وليد عصر معين أو مجتمع معين ، وإنما قام منذ قامت الجماعة البشرية الأولية ، فأينما وجد تجمع بشرى نجد أن هناك حاكما ومحكوما . ومشكلة الحكم تمثل مشكلة أساسية بالنسبة للقوة ،

فالصراع على تولى الحكم هو فى جوهرة صراع من أجل القوة ، ويكفينا أن نعود إلى تاريخ «مصر القديمة» لنقف على أول صراع منظم من أجل القوة فى التاريخ ، حينما أقام الملك «مينا» أول وحدة قومية بين الوجه البحرى والوجه القبلى ، ونصب نفسه ملكا على الوجهين . (١)

لقد كان الفكر الإجتماعى المصرى القديم ، يتميز بوجود قوة ملكية تقوم على أساس دينى . قوة ملكية الهية يحكم فيها حاكم واحد مطلق . ويمكننا الإستدلال على الجوانب الإجتماعية فى مصر القديمة من واقع الآثار التى خلفتها لنا هذه الحضارة (٢) . وقد أعتمدت الإمبراطورية المصرية على ثلاث قوى هى : قوة الملك وقوة رجال الدين وقوة الجيش . وكان إصلاح «إخناتون» الدينى — وهو نوع من الاصلاح سبق نظيره الأوربى بتسعة وعشرين قرنا — قد بلغت أوجها ، ودخل رجال الدين فى صراع مع عقيدة «أتون» الجديدة والتى كانت سبباً فى ضياع قوتهم الدينية ، فنجحوا فى صراعهم وإسترجعوا قوتهم السابقة وأخمدوا كل الحركات المضادة (٣) .

وإذا كان «الضبط الإجتماعى» (٤) — بمفهوم علم الإجتماع المعاصر — يشكل القوة الإجتماعية الملزمة للفرد داخل المجتمع ، فإن قدماء المصريين كانوا

(١) أنظر : عبد المجيد محمد الحفناوى ، تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ صفحات ٨٩ ، ٩٠ .

(2) E. S. Bogardus, The Development of Social Thought. Fourth Edition, Bombay, 1969. p. 20. Seq.

(٣) جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة د. مصطفى الأمير وآخرين (أشراف د. إبراهيم بيومى مدكور وآخرين(، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ ، الجزء الأول ، صفحات ١٣٢ و ١٣٣ ، د. عبد المجيد الحفناوى ، مرجع سابق ، صفحات ٤٣ و ٤٤ .

(٤) أنظر :

J. S. Roucek, Social Control, Second Edition, New Delhie 1956.

يعتقدون فى وجود حياة أخرى بعد الموت يكون الإنسان فيها مسئولا عما أقترفه من آثام فى هذه الدنيا ، وقد شكل هذا الإعتقاد نوعا من الإلتزام عكس أثره على سلوك الأفراد فى مختلف طبقات المجتمع إبتداء من الحاكم نفسه وإنتهاء إلى العامة مما كان له أكبر الأثر فى تحقيق ما يسمى «بالضبط الإجتماعى» وأدى إلى تزايد قوة الكهنة التى ما لبثت أن ضعفت بإعلان «إخناتون» ثورته الدينية المتمثلة فى عقيدة التوحيد (آتون) وإحلال طبقة أخرى من الكهنة تمثل قـــوة جديدة . وقد بلغ أخناتون بعقيدته تلك — على حد تعبير جورج سارتون — مبلغا من الأعتقاد فى وجود الله يوشك أن يصل إلى مبلغ أعتقادنا فيه .

وهذان المثلان من تاريخ مصر القديمة ، يعبران فى جلاء عن تغير الضبط الإجتماعى وتكنيكاته التى أتخذت فى الحالة الأولى طابعا قومياً تلعب فيه «القوة العسكرية» الدور البارز ، وفى الحالة الثانية طابعا دينيا يقوم فى الأساس على تغير المعتقد وما استتبع ذلك من إنتقال السلطة من كهنوت إلى كهنوت .

ولقد عمدت فى سياق التقديم إلى هذا الجزء من بحثى إلى البدء بمصر القديمة وحضارتها لما تلقاه من تجاهل من قبل الكثيرين من مفكرى الغرب والشرق ، فما الفكر الإنسانى إلا نتاج لعقل الإنسان الذى يتنوع تبعاً للمؤثرات العديدة التى قد تدخل فى تكوينه ، والتى لا ينفصل حاضرها عن ماضيها : فنتاج ذلك العقل فى مكان أو زمان ليس بمعزل عنه فى مكان أو زمان آخر . والمفكرون المعاصرون إنما يعرضون نتاج الفكر البشرى كوحدة متماسكة منذ بدء البشرية التى وصلنا إنتاجها الفكرى ، بل والتى لم يصل ، ذلك أن أقدم ما نعرفه من الجماعات البشرية التى أسهمت فى الفكر الإنسانى بنصيب ، قد تأثرت ولاشك بفكر من سبقها أو عاصرها من الجماعات الأخرى التى لم نعرفها بعد . ومـــا

تقسيم المؤرخين والمفكرين للتاريخ العام وتاريخ الفكر إلى حقب إلا من قبيل إستخدام منهجي معين على دراسة ذلك التاريخ المتصل .

فعلى حين أكد الفلاسفة السوفسطائيون القدامى أمثال «كاليكلز» و « جورجياس» و «ثراسياخوس» واقعية وديناميه «القوة» ، وذهب «ثراسياخوس إلى حد تأكيد أن العدالة هي مصلحة الأكثر قوة ، نرى أن «هبز» كان مأخوذا إلى حد بعيد بظاهرة القوة . فقد كان يعتبر أن القوة — أكبر قدر من القوة — ، هي أعلى دافع محرك للناس ، هذا فضلا عن أن ظهور المفهوم الحديث «للسيادة» كان رمزاً سياسياً للحاجة إلى الوحدة السياسية لعالم غرب أوربا المعاصر ، الذى كانت تتصارع فيه عوامل مختلفة وكيانات إجتماعية سياسية تطالب بالتسيد ، الأمر الذى جعل الحاجة إلى القوى السياسية المطلقة أمراً ضرورياً .

كما أن العلوم الطبيعية فى القرن التاسع عشرت ركزت على مفاهيم «الحركة و «الجاذبية» التى لم تكن إلا مظهراً من مظاهر القوة . وفى عصر أحتدم فيه الصراع بين الأمم والدول ، كانت القوة ولازالت تعتبر الضمان الوحيد فى مواجهة الفناء .ولذلك فقد أخذ كتاب من أمثال أفلاطون وأرسطو وشيشرون (قديماً) وميكافيللى وهبز ولوك وميل وماركس ولا سكى (حديثاً) بواقع القوة . (١) وعندما جاء عصر الوحدة الألمانية وأكتمل الرايخ الألمانى الثانى

---

(1) F. Hunter, Community Power Structure : A Study of Decision Makers, Chapel Hill : The Univ. of North Carolina Press, 1968, P. 3.

تحدث المؤرخون والمنظرون الألمان عن الواقعية السياسية (١) .

ولقد ظهر فى القرن العشرين ما يمكن أن نطلق عليه «مدرسة» من الكتاب الذين يركزون دراساتهم على القوة ، ومن هؤلاء : B. Russell فى كتابه Power و C. E. Merriam فى كتابه Political Power وغيرهم من أمثال Lasswell و Kaplan و C. W. Mills ، وقد أهتم هؤلاء الكتاب بالأبعاد المتشبعة للقوة وبأشكالها المختلفة وتكنيكاتها العديدة .

وبينما يؤكد هذا الفكر واقع القوة نجد أن بعض الفلاسفة والمفكريـــن السياسيين قديماً وحديثاً قد بحثوا عن تحييد القوة . فأفلاطون الذى أفزعتـــه أهوال الحرب البلوبونيزية ، حاول أن يحيد القوة بأن يدخل عليها الأنسجام الفلسفى للعقل . ودعى شيشرون والرواقيون إلى سيادة قانون طبيـــعى راسخ ليحدوا من سيطرة الحـــكام السياسيين . ولقـــد قـــرر القديس «أوغسطين» والمدرسيون المسيحيون أن القوة والملكية والعبودية هى من قبيل عقاب الناس على خطاياهم ، أما فى حالة الصلاح فلن تكون هنـــاك قوة . وهم بذلك إنمـــا أرادوا أن يحدوا القوة . وأعتبر الليبراليون فى أوربا الغربية أن القوة إجبـــار مفسد وشعروا أنه إذا ما ساد العلم والعقل فإن شهوة القوة الحكومية للتسلط ستنتهى . وبالرغم من ذلك فإن المدافعين عن مدخل القوة فى التاريخ والسياسة يتميزون بإتجاه أكثر واقعية عن الميتافيزيقين الذين تبنوا مدخلا «فوقإمبيريقى» مطالبين بإلغاء القوة .

---

(١) كان الرايخ الألمانى الأول فى الفترة من ٩٦٢ إلى ١٨٠٦ والرايخ الثانى من ١٨٧١ إلى ١٩١٨ ، والرايخ الثالث (النازى) من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ . وهى عهود الوحدة (Commonwealth) الألمانية . أنظر : Reich فى The Concise Oxford Dictionary, Fifth Edition.

لقد ظهرت القوة فى أجلى صورها فى التاريخ المصرى القديم كما اسلفا ، فضلا عن «أن العالم القديم قد وضع نهاية للفوضوية بالأمبراطورية الرومانية التى تمثلت فيها القوة المسيطرة» (١) ، وعلى وجه الخصوص من عهد قيصر فصاعدا ، وكذلك فى تاريخ المغول وألمانيا الهتلرية . ولقد كانت القوة العسكرية ولا تزال تشكل ظاهرة فى معظم فترات التاريخ الأسيوى والأوربى وحكمت آسيا عبر القرون بالقوة ، وتحدرت الشعوب بأنا جيل رجال الدين الذين كثيرا ما كانوا عملاء للحكام العسكريين والذين كانوا مستعدين لأن يضعوا عقوبات ميتافيزيقية للمعاندين .

ومن ذلك فن الحكمة القول بأن ديناميكيات تغيرات التاريخ تكشف عن أن «القوة» مقولة رئيسية . فلقد كانت القوة فى الإستبداد والفاشية والملكيات الشرقية وفى كثير من نظم الحكم الراهنة أن لم يكن فيها جميعا هى المقولة السائدة التى تنزع دائما إلى تقوية نفسها عن طريق إستخدام القوة العسكرية والقوة الكهنوتية والقوة الإقتصادية لصالحها . ويبدو أن العالم الحديث يتجه فى الوقت الحاضر نحو حل كذلك الحل الذى إتبع فى العصر القديم ، أى نحو نظام إجتماعى مفروض بالقوة يمثل إرادة الأقوياء أكثر مما يمثل آمال عامةالناس(٢)

القوة عند مفكرى ما قبل علم الاجتماع

إنه من الواضح أن ثمة علاقة وطيدة بين الفكر الإجتماعى والسياسى الذى يظهر فى عصر معين وبين الظروف السياسية التى تسود فى هذا العصر . فتظهر النظريات السياسية عادة لتأييد القوة السياسية القائمة التى يطيعها الأفراد

(1) B. Russell, Hisiory of Western Philosophy. London : George Allen and Unwin, 1946, p. 514.
(2) Ibid., p. 515.

أو يخضعون لها قسرا ، أو قد تظهر النظريات الإجتماعية والسياسية لإنتقـــاد تلك القوة على أمل أحداث تغيير شامل فيها . فالنظريات الإجتماعية والسياسية بصفة عامة هى نتاج للظروف والأحوال الإجتماعية والسياسية التى تسود المجتمع الذى تظهر فيه ولهذا فإن الظروف الإجتماعية والأحوال الإقتصادية ، فضلا عن النظم السياسية القائمة تنعكس فى هذه النظريات .

وإذا ما حاولنا إستعراض البدايات المبكرة لمسألة «القوة» فى الفكـــر الإجتماعى والسياسى ، بعد أن ألمحنا إلى الدور الذى لعبته وتلعبه القوة فى حياة الإنسان — منذ أن بدأ يزحف وحيدا فى خضم الحياة ، وبعد أن أكسبتـــه التجارب القدرة على أن يعيش فى مجتمعات تختلف أشكالها وتتباين تراكيبها ، نحاول الآن تناول مفهوم القوة عند بعض مفكرى اليونان والرومان وعصر النهضة فى إيجاز — وخاصة هؤلاء الذين كان لهم الأثر البالغ فى تطور الفكـــر الإنسانى على مر العصور ، من أمثال «أفلاطون وأرسطو وبوليبيوس وشيشرون ومكيافيللى وبودان ومونتسكيو» الذين أثروا الفكر الإنسانى فى تلك الفترة التى يمكن أن نطلق عليها مرحلة ما قبل ظهور «علم الإجتماع» بمعناه المتداول الآن.

فلقد أكد عدد كبير من الشراح أن أفلاطون كان صاحب أول نظرية إجتماعية وتاريخية واضحة المعالم فى تاريخ الفكر الغربى ، ويعتبره «جـــورج سارتون» أول عالم إجتماع لأنه قام بتصنيف أنواع الحكم فى المدن اليونانية(١).

---

(١) صنف أفلاطون أنواع الحكم فى ست مجموعات هى : الملكية المطلقة والملكية الدستورية والأوليجاركية والديمقراطية والفوضوية والطغيان . أنظر : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة توفيق الطويل وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ الجزء الثالث ، ص ٤٣ .

ويذكر «كارل بوبر» أن أفلاطون كان عالم إجتماع بالمعنى الذى أصبح به مصطلح علم الإجتماع مفهوما عند «كونت» وسبنسر ، فقد طبق منهجه المثالى بنجاح فى تحليل حياة الإنسان الإجتماعية وقوانين تطورها فضلا عن قوانين وشروط إستقرارها . (١) لقد كان أفلاطون يهدف — فى رأى بوبر — إلى وضع نظام للفترات التاريخية — وهى فترات يحكمها التطور — مؤكدا أن المحرك الأول للتغير الإجتماعى هو الصراع الداخلى فى الطبقة الحاكمة . أى صراع المصالح ، ولا سيما المصالح المادية بين الحكام (٢) .

وإذا كان الصراع داخل الطبقة الحاكمة — أى الطبقة التى بيدها القوة — هو المحرك الأول للتغير الإجتماعى — الديناميكا الإجتماعية عند أفلاطون — فقد كانت «العدالة» هى المحور الذى دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية فى محاورة «الجمهورية» . إذ حاول أفلاطون معالجة النظريات السياسية المختلفة فى إطار هذه الفكرة . وجوهر العدالة عنده هو «الفضيلة» التى تتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها على السواء ، فالعدالة هى مجموعة الفضائل التى تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة . فأفلاطون يعطى العدالة معنى يتضمن إعطاء كل فرد «ماله» ويقضى ذلك إلى أن لكل فرد أن يعمل بحسب حالته «كما هى» وأن يؤدى ما عليه بأمانة ووفق متطلبات الموقع الذى يشغله .

ويتهم أفلاطون السوفسطائيين بالدعوة إلى تغليب الظلم على العدل والدفاع عن «حكم القوة» الغاشمة وإحتقار سلطة العقل الذى حاول أفلاطون أن يحيد

---

(1) K. Popper, The Open Society and its Enemies, London : Rontledge & Kegan paul. 5th Edition (Revised) 1966, Vol. 1, p. 35,
(2) Ibid,. p. 40 Seq.

القوة عن طريقة بالإنسجام الفلسفى . فهو يصور رأى «ثراسياخوس» السوفسطائى فى العدالة (١) ، بأنه متهافت ولا يصمد أمام النقد .

إلا أن دراسة تعريف «ثراسياخوس» كفيلة بأن تثبت أن هذا التعريف ليس كما وصفه أفلاطون ، بل أنه قد يطابق مقتضات عصرنا الراهن . لأن ثراسياخوس يعطينا نظرة عامة وهى أن «العدالة ليست إلا صالح الأقوى» بل هى منفعة وصالح الأقوى فى كل مكان ، فهى مصلحة الحكم القائم، ولما كان المفروض أن الحكومة بالضرورة هى الأقوى ، فالنتيجة المعقولة هى أن مبدأ العدالة واحد فى كل شىء وهو صالح الأقوى ، وتعريف أفلاطون للعدالة ليس تعريفا قانونيا . فقد خلى من مضمون القدرة على الاتيان بأعمال إرادية وفق القانون والسلطة التى تقوم عليه . وعلى هذا فإن فكرة العدالة عند أفلاطون تعنى المحافظة على الأمن والنظام العام ، وليس ما توفره الدولة لرعاياها من الحرية والحماية كأسس للحياة (٢) . فنظرية ثراسياخوس تعبر عما هو كائن بالفعل لا عما ينبغى أن يكون . فهى على هذا تصف الأمر الواقع ، وهو أن

(١) يرى «ثراسياخوس» أن العدالة هى مصلحة الأقوى .. حيث تكون القوة فى أى بلد من البلدان فى يد الطبقة الحاكمة ، وتضع الحكومات الشرائع التى تكفل مصلحتها ، فالحكومة الديمقراطية تضع قوانين ديمقراطية ، والحكومة الإستبدادية الاوتوقراطية تضع قوانين إستبدادية وهكذا . فكأن هذه الحكومات ترى أن ما فيه مصلحتها هو «عدل» بالنسبة لمواطنيها . ومن ينحرف عن ذلك يعاقب كمجرم ضد العدالة والقانون . فى كل بلد تكون مصلحة الحكومة هى العدالة ، أى أن العدالة هى مصلحة الأقوى فى كل مكان أنظر :

W. Ebenstein. Great Political Thinkers, Third Edition, Bomby : Oxford & IBH Publishing Co.. 1972. pp. 14 - 15.

(2) G. Sabine, A History of Political lheoy, Third Edition, Bomby : Oxford & IBH Publishing Co., 1961, p. 55.

(هناك ترجمة لهذا الكتاب فى خمسة أجزاء لحسن جلال العروسى وآخرين ، مؤسسة فرانكلين ، القاهرة) .

كل حكم قائم بالفعل إنما يعبر عن صالح الفئة أو الطبقة القوية فى المجتمع ، التى دلفع أفلاطون بفكرته عن العدالة والمحافظة على إستقرار الأوضاع القائمة عنها فلابد أن تلتزم كل من الطبقات الثلاث حدودها الخاصة ، وهذا المبدأ هو قوام العدالة عند أفلاطون — وهو الأساس الأول فى بناء الدولة ، التى تعتبر الجموع مجرد قطيع لابد له من راع يرشده ويوجهه ويبصره بمصالحه فلابد أن تخضع الجموع للسادة إذ كيف يتساوى السادة بالعبيد ، فالحرية والمساواة شر مؤكد بل لقد فاقت فاشستية أفلاطون الحدود حينما نادى بترك الضعفاء والمرضى يموتون فى قوله: «أفلا تنشىء فى مدينتك إدارتين ، طبية وقضائية .. تقصران خدماتهما على أصحاب الأبدان والعقول مع أهمال سقماء الأبدان فيموتون(١) ، وبهذا أصبح أفلاطون فاشيا (٢) . فهو لا يدعو إلى تأكيد قوة من بيدهم القوة على حساب الضعفاء فحسب ، وإنما يدعو إلى تركيز إستمرار القوة فى حوزتهم(٣).

فالعدالة عند أفلاطون هى ما يكون فى مصلحة الدولة ، أى من بيدهم القوة وتكون المدينة عادلة حين تكون الطوائف والطبقات محددة غير قابلة للتغير ، وحين يلزم كل فرد مكانه الملائم له ، وحين يقبل الناس مبدأ الطبقة الحاكمة ، والإمتياز الطبقى . ومن ثم يمكن القول بأن آراء أفلاطون حــول

---

(١) أفلاطون ، الجمهورية ، ترجمة حنا الخباز ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧٨ .

(٢) أنظر : د. محمد عبد المعز نصر ، «صراع المذاهب السياسية فى القرن العشرين» ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد التاسع ، ١٩٥٥ ، ص ٦١ .

(٣) أن دولة أفلاطون أو مدينته الفاضلة تضم جماعات من الموظفين والمحاربين والصناع والحرفيين والعبيد والإناث ولكنها لا تضم بشرا ، فكل فرد فى هذه المدينة ما هو إلا جزء من آلة الدولة وحسب. والمبدأ السياسى عنده هو سيادة الدولة وسيادة من بيدهم القوة وبالتالى نستطيع القول — مع جورج سارتون — أن أفلاطون قد قدم بهذا أول نظرية للحكم المطلق . أنظر : جورج سارتون ، مرجع سابق ص ٤٤ .

العدالة تعد من الإشارات المبكرة إلى ما سمى بعد ذلك فى تراث العلوم الإجتماعية بنظرية القوة ، فالعدالة — عنده — أن يخضع الناس إلى طبقة حاكمة ، أى الطبقة التى تملك القوة فى مفهومنا الحديث .

وإذا كانت أفكار أفلاطون حول العدالة تعد من الإشارات المبكرة لما سمى فيما بعد بنظرية القوة ، فإن «أرسطو» لا يقل عنه أهمية فى هذا المجال فقد لعب بكتابه «السياسة» دورا هاما ودائما فى الفكر الغربى ، وظل هذا الكتاب خلال قرون طويلة هو كتاب الفلسفة السياسية وعلم الإجتماع السياسى فى آن فكتاب السياسة يضم تحليلا فى غاية الدقة والأحكام للواقع . فاليونان كانت معملا تجرى فيه التجارب السياسية ، نظرا لإنقسامها إلى مدن يستقل بعضها عن البعض ، لكن شيئا مما يتصل بتلك التجارب لم يكن له وجود منذ عصر أرسطو حتى قيام المدن الإيطالية فى العصور الوسطى (١) التى صورهامكيافيللى فى كتابه «الأمير» والذى يحتمل أن يكون متأثرا فى ذلك بأفكار أرسطــو فى هذا المجال «فالخبرة السياسية التى يجعلها أرسطو مرجعاً له ، أقرب إتصالا من وجوة كثيرة بالعالم الحديث نسبيا ، منها بأى شىء مما كان قائما على مدى خمسة عشر قرنا بعد تأليفه كتابه فى السياسة» (٢) .

لقد بذل أرسطو جهدا مكثفا فى تحليل دساتير المدن اليونانية ، فضلا عن محاولة تصنيف هذه الدساتير وتحليل الأنساق السياسية الذى يماثل فى أكثر من

---

(١) كانت الحضارة الهلينستية قد قضت على نظام (دولة المدينة) الذى كان سائدا فى العصر الهلينى . أنظر : عبد المجيد الحفناوى ، مرجع سابق ، الصفحات من ٨٠ إلى ٨٣ .

(2) B. Russell. op. cit., p. 207.

جزء منه التفكير المألوف لدراسى السياسة اليوم (١) . وبالرغم من اختلاف أرسطو مع أفلاطون فى وجهات نظر متعددة ، الا أننا نراه يتخذ نفس التصنيف السداسى الذى كان قد أخذ به أفلاطون لأشكال الحكومات . (٢) وقد أورد «داهل» تصنيف أرسطو على أساس عدد المواطنين الذين يحق لهم أن يحكموا ، فاذا كان الحكام قلة يكون الحكم ارستقراطيا أى أوليجاركيا أما اذا كان الحكام كثرة أو أغلبية فان الحكم يكون ديمقراطيا (٣) .

وبالمقارنة بأفلاطون يتبين أن الفرضية ذات الاهمية الكبرى عند أرسطو هى أن كمية أو مقدار «قوة» ونفوذ أعضاء النسق السياسى تعتمدان على مقدار الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية التى يحتلونها ، ووفقا لمدى اختلاف توزيع الدخل والثروة والمكانة فى الانساق المتباينة ، نتوقع الأختلاف فى طريقة توزيع «القوة» فى كل نسق .

(1) R. A. Dahl. Modern political Analysis, New Delhi : Prentice - Hall of India, 1965, p. 26.

(2) Ibid., p. 26. and G. Sabine. op. cit., p. 101.

(٣) هناك ملاحظتان على هذا التصنيف . الأولى : أن أرسطو قد ضمن هذا التصنيف المعيارين الإمبيريقى والمعيارى ، فبالإضافة إلى أنه يصف ما هو كائن ، فهو يرشدنا فى الوقت نفسه إلى ما ينبغى أن يكون . إلا أن تصنيف النسق السياسى وفقا لمعيار العدد ، يجب أن يكون محل نظر منذ البداية ، فعندما يحكم فرد أو قلة أو كثرة داخل نسق سياسى معين فهذا حقيقة ما هو كائن وليس موضوعا لقيمة (أى تغيير لما ينبغى أن يكون) ، كما أن تصنيف نسق ما وفقا للمعيار الثانى يتضمن كلا الإثنين ، الحقيقة (أو الواقع) والقيمة معا ، كما أنه لا يجب أن نلاحظ أفعال الحكام لكى نعلم ما هى أهداف أو نتائج أفعالهم فحسب ، وإنما نقيم أفعالهم وفقاً لبعض المعايير كالمصلحة ، والحق ، والصلاحية والثانية : لقد منح أرسطو الشكل الفاسد لحكم شعب فى عصره اسم «ديمقراطى» والذى نعنى به اليوم حكم (الأغلبية) لصالح الكل . فأرسطو يبرز من الناحية الإمبيريقية على معاصريه ، فقد حاول أن يجعل الدراسة الإمبيريقية فنا يضفيه أحيانا على السياسات وذلك بمقارنتها بالألعاب الرياضية والطب وبناء السفن .

وعلى هذا فأرسطو لم يبحث فى تصنيف الانساق السياسية تبعاً لاختلافات معينة فحسب ، وإنما فسر أيضا كيف ظهرت هذه الأختلافات . ومن ثم فان تمييز نظم أرسطو الثلاثة الرئيسية (الملكى والاوليجاركى والديمقراطى) ذا قيمة فوق تاريخيه وهى تنسحب على جميع النظم فى مختلف الحقب، بافتراض أن مبدأ كل تصنيف إنما هو عدد الذين بيدهم القوة العليا . (١)

وإذا كانت القوة تشكل مسألة أساسية عند مفكرى اليونان ، فأنها تأخذ الأهمية ذاتها عند مفكرى الرومان، خاصة وأنهم كانوا بمثابة الوسيلة عن التى طريقها أنتقل الفكر الاغريقى إلى العالم وانتشر فى أرجائه ، هذا فضلا عن أنه لا يمكن التغاضى عن أثر النظم السياسية الرومانية والقانون الرومانى الذى لايزال يؤثر حتى الآن . فلقد تطلب توسع الامبراطورية الرومانية قيام مؤسسات عسكرية قوية وما تبعها من أجهزة ادارية وسياسية لاحكام السيطرة على المناطق التى فرضت سلطانها عليها ، مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التى عرفها العالم القديم لتكون أكثر دقة واكمالا . وهذا بدوره أدى بهم إلى البراعة فى الناحية التطبيقية للسياسة والادارة ، حيث يتجلى الاسهام الاساسى والفعال لمفكرى هذا العصر فى الاتجاه نحو التطبيق والممارسة العملية للسياسة .

ويمثل «بوليبيوس» و «شيشرون» الوجه البارز لمفكرى الرومان ، فإلى الأول (٢) يرجع الفضل فى بدء التاريخ الرومانى ، وفى ظهور أول دراسة

(1) R. Aron. Democratie et Totalitarisme. Paris : Gallimard. 1965, p. 41.

(٢) أنظر دراسة واعية بالوثائق عن «بوليبيوس» فى : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة د. مصطفى عبد الحميد العبادى وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، الجزء السادس ، الصفحات من ٤٣ إلى ٥٠ .

للنظم السياسية الرومانية . وقد استفاد بوليبيوس من أفلاطون وأرسطو فى تقسيمها السداسى للدساتير ، وأضاف نظرية أكثر وضوحاً فى الدورة — المسماه بدورة بوليبيوس — التى تؤدى الى تحويل كل نوع من الحكومات الى نوع آخر (١) كما أن «شيشرون» — رجل السياسة والقانون — درس فلسفة أفلاطون وأرسطو وقرأ التاريخ لبوليبيوس وتأثر بأفكاره وقد ذهب إلى أن أفضل دستور للدولة هو ذلك الذى يجمع فى توازن الاشكال الثلاثة للحكومات وهى الملكية والأرستقراطية والديمقراطية دون أن يتضمن أية مظاهر للاستبداد (٢) . والدولة عنده هى مصلحة الناس المشتركة ، أى ما هى إلا شركة مساهمة ، العضوية فيها ملك لجميع مواطنيها فالدولة وقانونها ملك

(١) يرى بوليبيوس أن هناك دورة تتحول فيها الدساتير أو الحكومات من حسن إلى سيىء ، من ملكية إلى حكم إستبدادى ومنه إلى حكم إرستقراطى إلى حكم أوليجارى ومن الاوليجارى إلى ديمقراطية معتدلة ، ثم إلى حكم الغوغاء mob rule أنظر :

C. Sabine, op. cit, pp. 154 - 55 and 163; W. Ebenstein, op· cit.pp. 113 16-

(٢) جمع شيشرون أفكاره الاساسية فى مؤلفيه (الجمهورية) و (القوانين) ويبدو من مطالعه هذين الكتابين أنه كان متأثراً إلى حد كبير بالفلسفة الرواقية ، ولقد أقام شيشرون مفهوم الدولة على فكرتين أساسيتين :

الأولى : الدستور المختلط الذى يتمثل فى دستور روما الذى أعتبره أكمل الدساتير اعتماداً على الخبرة السياسية وما تستطيع أن تحقق من قيام نظام للحكم يجمع بين الأستقرار والكمال .

الثانية : نظرية التطور التاريخى الدورى للدساتير . فنظرية الدولة عنده ترتكز على الحقائق والتجارب ، وإستقراء الأحداث . وهو يرى أن الدولة يجب أن تلتزم بالاعتراف الدائم بالحقوق ، وبما يربط بين مواطنيها ، على أساس العلاقات المشتركة بينهم وفق مبادىء محددة ، فالدولة هى مصلحة — الناس المشتركة ، والناس هم مجموعة الأفراد الذين يربطهم توافق مشترك بصدد القانون والحقوق والإلتزامات ، والتضامن المشترك ، والإسهام فى العمل المشترك الذى يعود عليهم بالنفع المشترك .

لجميع الناس ، وقوة الدولة تنبثق من الناس جميعاً ، واستخدام القوة سياسيا استخداما سلميا وقانونياً هو استخدام لقوة الناس جميعاً .

لقد كان شيشرون متأثرا بظروف عصره التي كانت تختلف عن تلك التي كانت سائدة في اليونان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فكان نظام الحكم في الإمبراطورية الرومانية يقوم على أساس تركيز «القوة السياسية» من أجل تحقيق قوة أكثر للامبراطورية ، وفي الوقت نفسه كانت الامبراطورية مقسمة إلى عدة مقاطعات يقوم على كل واحدة منها حاكم روماني له صلاحيات واسعة في الشئون الإدارية . ونتيجة لظروف الحكم في الامبراطورية نلاحظ أن شيشرون قد أعطى القوة مفهوما أكثر عمقا من بوليبيوس ، فالقوة إذن تمثل ركيزة أساسية في أفكار شيشرون السياسية اذ أنها تمثل الأساس في تأكيد الحق والعدل واقرارهما في الدولة ، هذا فضلا عن أن هذه القوة كانت دائما تمارس بوساطة قلة من الأسر الأرستقراطية التي كانت تتولى السلطة من خلال حكومة الاقلية ، التي كانت تحكم سواء في روما أو في الاقاليم التي تخضع لها (١) .

وان كان مفكرو الرومان قد أولوا القانون أهمية خاصة ، فالقانون في حد ذاته أن هو الاشكل من أشكال القوة ، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين بين واضع القانون ومنفذه ، ما هي الا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لها .

---

(١) أنظر :

G. Sabine, op. Cit., pp. 160 - 162 and 166; Ibrahim D., Governamental Forms and the prohlem of classification, Cairo, 1966, p. 5 and Ebenstein, op. Cit., p. 133.

ومن ثم فان الكتاب الرومانيين الأول – شأنهم شأن من سبقهم – لم يقننوا الا ما يمكن أن نسمية بعلاقات القوة على مستوى الفرد والجماعة والدولة التى كانت القوة فيها فى يد أقلية على الدوام .

واذا كانت القوة قد شكلت ركنا هاماعند مفكرى اليونان والرومان، فهى تشكل المحور الأساسى فى نظرية «مكيافيللى السياسية» . فمن خلال معايشته لأحداث «فلورنسا» ومشاركته فيها ، استخلص من الصراع بين حكم اسرة «ميديتشى»بزعامة «لورنزو» (١)، أن أساسى الدولة هما «القوة»و«الحيلة»(٢). وكان يؤمن بأن فن السياسية متوقف على ادراك دوافع المصلحة الذاتية كما يرويها التاريخ وتكشف عنها التجربة ، بل أنه يربط بين التغيير فى آراء الناس بالتغير فى مصالحهم الشخصية (٣) . وتتوقف قوة الدولة عند مكيافيللى على قوة جيوشها ، فالدولة قبل كل شيء يجب أن تملك وسائل الدفاع عن كيانها واخضاع المتمردين عليها من الرعية .

لقد أملت تجارب مكيافيللى ومشاهداته ومعايشته لواقع ايطاليا المتمزق كل آرائه فى الحكم والسياسة ، مما دعى الكثير من دارسيه الى وصفه بأنه أول من عالج السياسة العملية واحل دراسة الوقائع وتحليلها محل مناقشة النصوص فضلا عن أنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق . «فهو يرى فى

(1) N. Machiavelli, The Prince, Trans. by George Bull, Harmoundsworth : penguin Books, 1971. p. 11.

(٢) وما الحيلة – من وجهة نظرنا – فى حقيقة أمرها إلا أعمال قوة العقل بقصد الوصول إلى هدف معين .

(3) K, Mannheim, Ideology and Utopia, Londion : Routledge & Kegan Pual, 1968, p. 56.

الخداع والكذب وحتى فى الوحشية وسائل قد تكون مجدية ينبغى الالتجاء اليها عندما تقتضى الحالة السياسية ذلك» (١) .

ان آراء مكيافيللى تمثل الأرض الخصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية فقد اعتز «موسولينى» بمكيافيلليته الايطالية ، ولم يكن «هتلر» اقل منه اعتزازا بالمكيافيلليه ، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الديمقراطيات المزعومة ، وكثيرا من دول العالم الحديث يفوق حكامها وصايا مكيافيللى فى الغش والخداع السياسى واستخدام القوة الغاشمة . وعلى هذا فليس ثمة اختلاف بين فلسفة الحكم فى عصرنا الحالى ، وفلسفة الحكم فى عصر مكيافيللى الذى رأى أن يقوم أساسا على القوة والخديعة (٢) .

ولا يختلف «بودان» فى اهتمامه بالقوة عن مكيافيللى الا من حيث اعتماده على التحليل الفلسفى ، فبودان يوضع فى تاريخ الفكر الاجتماعى فى أول حلقة من سلسلة المفكرين التى نستطيع أن نضم اليها «هبزولوك ومونتسكيو» (٣). ويشترك بودان مع مكيافيللى من حيث تأكيده على أن النظرية السياسية يجب أن تقوم على قواعد تاريخية وملاحظة الوقائع ودراسة النظم السياسية ، وهو لم يفصل بين القانون والاخلاق كما فعل مكيافيللى . فالعدالة والاخلاق — عند

---

(١) د. محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة ، المكتب المصرى الحديث ، الأسكندرية ١٩٦٧ ، ص ٢٢١ .

(٢) أنظر دراسات حول مكيافيللى وكتاباته فى : د. محمد عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند الألمان ، مطبعة م.ك الأسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ١٢٢ ، وأنظر أيضا :

John Plamenatz, Man and Society, London : Longman, vol. 1'. 1970. P. I. seq, Ebenstein, op. cit., pp. 282 - 290; and Paul H. Furfey, A History of Social Thought, N.Y. Mcmillan Co., 1946 .

(٣) د. محمد عاطف غيث ، علم الإجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٩ .

بودان — أمران لا بد منها لعلم السياسية . أما القانون الطبيعي الذي يحدد العلاقات بين الناس ، فقد قبله ، وبين انه ينظم علاقات الناس ويقيد سلطان الحاكم(١). وحاول بودان من خلال تأكيده على فكرة السياة بمنهجه الفلسفي أن يدعم «القوة السياسية» ويركزها فى الحكومة الملكيه التى كان يفضلها عن سواها . وهو بذلك يشترك مع «هبز» الذى أيد فكرة السيادة المطلقة وتركيز القوة السياسية فى يد الملك . ففكرة السيادة أن هى الا تعبير عن أو هى أساس سيطرة الدولة وسموها ، وهذا يؤدى إلى تحكمها لانه يعنى حكم الاقوى . والقوة السياسية فى أى مجتمع هى السلطة العليا فيه ، وهى التى تتركز فى فكرة السيادة التى صنف بودان على أساسها أنواع الحكومات (٢) ، التى فضل منها الملكى الوراثى حيث تتركز القوة فى شخص الملك مما يقضى على المصالح الطبقية وتضاربها ، فبودان هنا مكيافيللى النزعة فى مناداته بالحكم المطلق .

أن من أبرز آراء بودان قوله بمشروعية «القوة» التى تستطيع أن تستمر اذ أن سموها واستمرارها دليل على انها تعمل من أجل الصالح العام . ويستخدم بودان حججا لا تتفق مع هذه الافتراضات فهو يرى — على سبيل المثال — أن السلطة التى يمارسها الغزاة على المنهزمين لا تستمر لمجرد انها تعمل من أجل صالحهم ، بل أن للغزاة الحق فى قتل المنهزمين ، وبالتالى يحق لهم أن يحكموا المنهزمين على أساس أنهم يمنحونهم الحياة فى مقابل الطاعة . وحتى إذا كان

---

(١) د. بطرس بطرس غالى و د. محمود خيرى عيسى ، مبادىء العلوم السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ ، الطبعة الأولى ، ص ١١٩ .

(٢) يرى بودان أن السيادة إذا إنحصرت فى شخص واحد فإن الحكم يكون ملكيا ، وإذا كانت فى عدة أشخاص فالحكم يكون إرستقراطيا ، وأخيرا يكون الحكم ديمقراطياً إذا كانت السيادة فى يد الأغلبية .

المنتصرون معتدين ، فان انتصارهم يعطيهم الحق فى حكم المغلوبين ، وليس ذلك فحسب ، بل وفى تجريدهم من ملكيتهم وحريتهم (١) . ولعل مفهوم القوة فى أكثر صورها وحشية يتجلى فى هذا الذى ذهب اليه بودان .

وحاول «مونتسكيو» فى كتابه «روح القوانين» أن يرد على السؤال الهام . من الذى يحكم ؟ حيث رفض القيمة العامة لتصنيف النظم وفقا للعدد — كما ذهب أرسطو — سواء اكان الحاكم واحد ام أغلبية أم الجميع . (٢) الا انه تمسك فى الوقت نفسه بفكرة أرسطو عن أن طبيعة النظام السياسى تعتمد على الذين بيدهم «القوة العليا» وأكد على أن أى نظام سياسى انما يرتبط بظروف اقتصادية واجتماعية معينة . فتصنيف النظم السياسية يعطى فى الوقت نفسه تصنيفا للمجتمعات ، ونوع الحكم يرتبط بالتنظيم الاقتصادى والاجتماعى ولا يمكن أن ينفصل عنها .

وتكشف دراسة القوة عند مفكرى مرحلة ما قبل ظهور علم الاجتماع عن تسلط النظرة الفلسفية على المعرفة الاجتماعية منذ عصر الفكر اليونانى القديم وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث كان اهتمام المفكرين منصبا فى المقام الأول على ما يجب أن يكون دون اهتمام بالواقع . الا أن تلك الفترة لم تخل من تناول الأحداث الاجتماعية بأسلوب علمى . فقد أدرك ««افلاطون» و «أرسطو» وكثيرون من بعدهما أثر الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسكانية فى الحياة

(1) J. Plamenatz, op. cit., p. 100.

(٢) صنف مونتسكيو النظم السياسية فى ثلاثة أشكال هى الجمهورى (كاظهر فى أثينا وأسبرطه وروما) ، والإستبدادى (وتمثله الامبراطوريات الآسيوية) والملكى (وتمثله ممالك أوربا الحديثة) أنظر :

R. Aron, Democuatie et totalitarisme. op. cit. 41.

الاجتماعية . ولعل ذلك يصدق على تلك الفترة من التاريخ القديم التى كانت فيها «دولة المدينة city - state » هى قمة ما انتهى اليه النظام السياسى والدينى الذى كان سائدا فى المدن الاغريقية القديمة . فلم يتجاوز افلاطون فى جمهوريته بخياله الفلسفى المحلق ذلك الواقع السياسى والاجتماعى الذى كان موجودا فى دولة المدينة الا من حيث ابداء الرأى فى هذا النسق ومحاولة تعديلة وتغييره على النحو الذى يتفق مع وجهات نظره السياسية .

غير أن هذا المنظور يعتريه الكثير من التغير عند أرسطو كما يظهر من دراسة كتابه السياسة وذلك كنتيجة لتغير الواقع السياسى والاجتماعى من حوله على اثر اجتياح الاسكندر المقدونى لبلاد اليونانى وانهيار دولة المدينة وقيام امبراطورية الاسكندر . ويميز المفكرون بين الحضارة اليونانية القديمة وهذه الحضارة الجديدة بأن يطلقوا على الأولى اسم «الهلينية» ، بينما يطلقون على الثانية الحضارة «الهلينستية» . الا أن الحضارة الثانية لم يقدر لها الاستمرار بعد وفاة الاسكندر ، وانتهى الامر فى أوربا إلى الرومان ، حيث قامت الدولة الرومانية التى استمرت سيطرتها قرون عديدة ، والتى اعتمد بقاؤها على ممارسة القوة من روما . وفى ظل ما يسمى «بالسلام الرومانى» ، ونقصد به السلام الناتج عن ممارسة أعلى قدر ممكن من قوة الدولة المسيطرة على اصقاع الامبراطورية من أوربا الى الشرق — الشرق الأوسط — يعطينا المناخ السياسى السائد مفكرين سياسين من أمثال بوليبيوس وشيشرون .

وتبقى سلطة الدولة الرومانية مرتكزة على قوتها التنظيمية الى أن ظهرت المسيحية فى القرن الاول الميلادى ، واتخذها قسطنطين ، بعد ظهورها بثلاثة قرون عقيدة رسمية للامبراطورية . وقد أدى ذلك بالتدريج إلى أن تحل «القوة

الدينية» محل القوة العسكرية فى السيطرة على الأجزاء التى كانت خاضعة للدولة الرومانية . وفى ظل هذا التحول يتغير المناخ الاجتماعى والسياسى الذى كان سائدا آنذاك . ذلك فضلا عن التحول الخطير فى القضايا الفلسفية الكبرى التى كانت تقوم قبل ذلك على أساس من المعتقدات الوثنية سواء أكانت يونانية أم رومانية ، والتى أصبحت تقوم الآن على اساس من المعتقد الدينى المسيحى .

وقد استطاعت الكنيسة فى ظل الفلسفة الجديدة أن تفرض سيطرتها على كل بلاد أوربا تقريباً . وكان فى بقاء هذه السيطرة واستمرارها بقاء للنظام الاقطاعى الذى يمثل الأساس الأقتصادى والاجتماعى والسياسى لأوربا فى تلك الفترة التى ارتبطت فيها المعرفة الاجتماعية بالأيديولوجية المسيحية . ولم يقدر لهذا النظام أن ينهار إلا عند ظهور «المدن» فى نهاية القرون الوسطى ونشأة ما يسمى بالطبقة «البرجوازية» وكان لابد للنظرة الفلسفية التى تتناول المجتمعات بالدراسة من أن تتحول تحولا خطيراً تبعاً للتغير فى الأبنية السياسية والأقتصادية والاجتماعية ، على أيدى بعض المفكرين الذين عاصروا هذا النظام الجديد وعاشوا فى ظل حروب القوميات الأوربية من أمثال مكيافيللى وبودان ومونتسكيو ، الذين رفضوا مفاهيم العصر الوسيط واتجهوا صوب الواقع التاريخى لدراسة الأحداث والوقائع الاجتماعية التى مثلت فكرة «القوة» المحور الذى دارت حوله كتاباتهم .

القوة فى دراسات علم الاجتماع :

من الملاحظات الهامة والعامة التى أرى وجوب الإشارة اليها هنا أن غالبية مفكرى السياسة والاجتماع كانوا ممن يهتمون بمراقبة التحولات السياسية

والاجتماعية من حولهم ، وأن الكثيرين منهم تجاوزوا ذلك الاهتمام العلمى إلى الممارسة العملية نفسها ، كما هي الحال عند مكيافيللي وبودان وماركس وماكس فيبر وغيرهم . وإن دل ذلك على شيء فانما يدل على أن الصلة وثيقة بين مباحث علم الاجتماع والسياسة العامة للمجتمع ، ويبدو ذلك واضحا فى نظــريات وكتابات الكثيرين من علماء الاجتماع الذين راقبوا أو عايشوا أو مارسوا العمل السياسى .

أن الاساس المنظم للفكر الاجتماعى بالمعنى الذى يسود مجالات الفكر الآن لم يقدر له أن يبرز إلى حيز الوجود حتى منتصف القرن التاسع عشر — فقد كان «أوجست كونت» أول عالم إجتماع يرسخ قواعد هذا العلم كعلم قائم بذاته ويضع له الحدود . (١) وأقام كونت التباين الإجتماعى على ثلاثة عوامل رئيسية هى الجنس Race والمناخ والفعل السياسى ولا يتغير العاملان الاولان كثيرا ، ولكن التأثيرات السياسية هى التى تتعرض للكثير من التعديل عن طريق «البصيرة الاجتماعية» (٢) ، ومن ثم فان كونت يوصف على الدوام بأنه أول منظر لعلم الاجتماع ، فضلا عن أنه أول من استخدم مصطلح «الاتفاق» فى محاولته لايجاد مصدر مدنى للشرعية بالنسبة للنظام السياسى فى حدود ذلك النظام نفسه . (٣)

---

(1) Lewis A. Coser. Masaters of Sociological Thought. N.Y.: Harcourt Brace, INC, 1971. p. 3.

(2) E. S. Bogardus, op. cit., p. 241.

(٣) أنظر :

R. Aron, Dix - Huit Lecons sur la societe Industrielle, Paris. Gallimard. 1962, p. 21, N. Birnbaum, The Crisis of Industrial Society, London : Oxford Univ., Press, 1970, P. 69.

وبما أننا لسنا فى معرض التاريخ لعلم الاجتماع فانه يهمنا أن نعرض لتلك الاجزاء من تراث علم الاجتماع ذات الصلة بموضوعنا ، وخاصة عند هؤلاء الذين كانت «القوة» تمثل الفكرة المركزية فى كتاباتهم التى لها أبلغ الاثر ليس على مجالات الفكر كنتاج مجرد ، بل إنصرفت آثارها إلى واقع الحياة على النحو الذى أسهم فى اعطاء عالمنا الحديث شكله الحالى ، بما يرتبط بكل ذلك من نظريات لا تخرج فى جوهرها من وجهة نظرنا عن الاعتماد على «مفهوم القوة» كأساس يعبر عن واقع بناء القوة الذى تحتل الصفوة قمته على الدوام .

فاذا ما حاولنا أن نعرض لآثار القوة السياسية فى المجتمع الحديث ، فاننا نجد أن أول دراسة أمبيريقية لها — بعد ظهور مصطلح علم الاجتماع sociologie جاءت فى كتاب «دى توكفيل» عن الديمقراطية فى أمريكا (١٨٣٥) (١) . وهو دراسة شديدة الموضوعية لاثر الديمقراطية على التراث والقيم والبناءات الاجتماعية التى وصلت الينا من مجتمع القرون الوسطى (٢) . واستكشف فيها «توكفيل» مصادر القوة السياسية الحديثة بوجهيها المتلازمين وهما : الاتجاه البيروقراطى والمركزية .

وعلى خلاف غالبية أو معظم معاصريه لم ير «توكفيل» الديمقراطية على أنها نسق للحرية وأنما رآها على أنها نسق للقوة . ففى الوقت الذى نرى الحرية

---

(١) أنظر :

Alexix de doqueville, De la Democratie en Amerique, Paris Gallimard, 1968.

وهناك ترجمة كاملة لكتاب (توكفيل) عن الديمقراطية فى أمريكا قام بها وعلق عليها خيرى حماد ، مجموعة اخترنا لك ، العدد ١٨٠ والعدد ١٨٧ ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .

(2) R. Nisbet, The Sociological Tradition, London : Heinemann 1971, p. 120.

عند توكفيل هى الحصانة من القوة ، نجد أن الديمقراطية بطبيعتها — على حد قوله — شكل من أشكال القوة ، وهى بالامكانية أعظم قوة وأبلغ أثراً من أى نظام سابق للحكم السياسى (١) .

أثر القوة فى الفكر والواقع الاجتماعى السياسى الحديث :

لقد تتبعنا فيما تناولناه مفهوم القوة عند الاقدمين ، ومفكرى العصر الوسيط وعصر النهضة ، وذلك من خلال المنظور الذى نتبناه فى محاولة استجلاء وبلورة ذلك المفهوم الذى ساد الفكر الإنسانى ويسوده على وعى أو على غير وعى منه .

وفى تتبعنا لمفهوم القوة نجد أن مفكرا واحدا « كماركس» أعطانا نوعا من الفكر — ينتمى من حيث النظرية الاجتماعية العامة إلى مجال «الصراع » — كان ولا يزال وعلى ما يبدو سوف يظل هو المحرك الاساسى لكثير من أفكار كتاب الغرب والشرق على السواء ، فمنذ ظهور الفكر الماركسى بشكله المتبلور والناضج فى الكتابات المتعددة ، نجد المفكرين منقسمين حول هذا الفكر بين مؤيد ومعارض .

وليس من المبالغة القول بأن أعمدة علم الاجتماع ومفكريه الكلاسيكيين أمثال : أميل دوركايم وماكس فيبر وفلفريدو باريتو وروبرتو ميشلز وجيتانو موسكا وكارل مانهايم و س . رايت ميلز ، لم يكونوا إلا نتاجا للافكار التى طرحها «ماركس» ، سواء أكان ذلك بالموافقة أو بالمخالفة .

---

(1) Ibid., p. 121.

ونحن لن نتناول من أعمال ماركس الكثيرة ، الا ما يمس الموضوع الذى نحن بصدده فى هذا البحث ، وعلى وجه الخصوص مسألة «الأغتراب» للتى أن هى الا نتيجة مباشرة برد الفعل لممارسة القوة ترتبط بها ارتباطا عضويا ورياضيا . ولمفهوم الأغتراب عند ماركس محتوى فلسفى واخر اجتماعى ، فمن الناحية الفلسفيـة يعنى ماركس بالاغتراب «عمليـة التشيؤ Process of Objectificarion »(١) التى تباعد ما بين المرء ونفسه، وما بينه وبين العالم، أما من الناحية السوسيولوجية فللاغتراب محتوى مزدوجا :

الأول : أن الاغتراب هو فقدان الانسان لتوحدة مع عمله ونتاجه — وذلك يعنى أن هذا الناتج يصبح تجسيدا لجهده ضد ذاته .

والثانى : أن الأغتراب هو وضع الناس فى حالة تضاد ضمن شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية يولده اعتسافا اكراه الاقتصاد السياسى . وفى كلا هذين المعنيين ، يرتبط الاغتراب الاقتصادى والاجتماعى بنسق الملكية الخاصة فى علاقة سببية متبادلة .

والنظر إلى الواقع الاجتماعى والسياسى الذى يتناوله ماركس بالدرس وهو واقع رأسمالى يقوم على بناء للقوة يسيطر فيه رأس المال من خلال مؤسساته الحاكمة ، يدلنا على أن الفرد يزداد اغترابا كلما ازدادت سيطرة هذه المؤسسات . غير اننا نرى بعد أن وضعت النظرية الماركسية نفسها موضع التطبيق فى المجتمعات التى تتبناها أن ظاهرة الاغتراب تجد لها محلا فى ظل الماركسية أيضا الامر الذى يؤكد ارتباطها الوثيق بممارسة الحكم أى القوة فى

(1) W. G. Runciman, op. cit., p. 47.

ظل أى نظام . وطالما أن الدولة لم تذب بعد تماما بحسب المفهوم الماركسى ، فأن النظرة الواقعية إلى الامر تحتم علينا أن نربط دائما بين ممارسة القوة والأغتراب فى ظل أى نظام .

إن العامل الحاسم عند ماركس هو التعارض بين أصحاب وسائل الانتاج والعمال الذين يؤدون عملهم نظير أجر . واغتراب العمال هو مصدر كل الأسقام الاجتماعية ، والتعارض بين الطبقات يشكل أصل كل الصراعات البشرية . فالتاريخ عند ماركس عبارة عن «عملية جدلية» تصل بنا من تناقص أثر تناقض إلى مجتمع لا طبقى وانسانية بلا خصومة .

ومن ثم فان الماركسين يبررون النزاعات الثورية على أنها نتيجة للجدلية التاريخية التى تتجه نحو المجتمع اللا طبقى ، من خلال محاولة البرو ليتاريا وضع حد للاغتراب فى العمل عن طريق الصراعات الطبقية القاهرة (١) . وعلى هذا فالثورة عند الماركسين هى محاولة للقضاء على النسق الطبقى .

وفكرة الاغتراب تمثل سمة بارزة فى تفكير القرن التاسع عشر ، إذا أننا نجدها عند كتاب من أمثال : توكفيل ودستوفسكى وفيبر ، ولئن كانت الماركسية هى التى حملت هذا المصطلح إلى القرن العشرين الا أن مفهوم الأغتراب قد تنوول ولا شك بوساطة هؤلاء المفكرين على نحو يختلف عن ذلك الذى عالجة به ماركس ، بالرغم من أن الفكر الماركسى هو الذى دفع هؤلاء إلى تناول هذه الفكرة التى نجدها بارزة فى الأدب والفلسفة والدين وعلم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر . (٢)

(1) R. Aron, " Social Structure and the Ruling Class " B. J. S. I. (1) March, 1950 p. 1.

(2) R. A. Nisbet, op. cit., p. 264.

وعلى وجه العموم فان تاريخ الجنس البشرى عند ماركس ذو وجه مزدوج فهو تاريخ السيطرة المتزايدة للإنسان على الطبيعة وهو فى الوقت نفسه تاريخ «الاغتراب» المتزايد للإنسان . فالأغتراب عند ماركس عبارة عن حالة تسيطر فيها على الناس قوى غريبة . تأخذ هذه الفكرة المكانة المركزية فى كتابات ماركس الأولى ، هذا فضلا عن انها تبدو واضحة فى كتاباته المتأخرة ، لكن ليس كقضية فلسفية وانما كظاهرة اجتماعية وذلك هو سر اهتمامنا بها . والذى يعنينا هو أن المعالجة الماركسية لمفهوم القوة تؤدى بنا فى امتدادها النظرى إلى اضمحلال ذلك المفهوم باضمحلال الدولة فى نهاية الأمر ولكن النظر إلى الأوضاع التى تسود العالم الآن والتوازن الذى يحاول المعسكران السائدان فيه تحقيقه ينبىء بأن اضمحلال الدولة واكتمال بناء الشيوعية فى العالم باسرة أمر يزداد بعدا عن الواقع يوما بعد يوم ، فالقوة إذن وما يرتبط بها من صراعات سوف تبقى هى العامل المحرك ابدا للتاريخ . فاذا ما سلمنا بهذه الحقيقة أصبح علينا أن ننظر إلى المجتمعات المختلفة على أساس انها بناءات اجتماعية تسود فيها انساق سياسة ، هى فى مجملها نتاج لمسيرة كل مجتمع على حدة والظروف التى مر بها عبر التاريخ ، والمقولة الاساسية فوق التاريخية التى تحكمها جميعاً هى مقولة القوة .

القوة والسلطة :

وذلك من وجهة نظرنا يتفق مع ما يراه دوركايم من أن «السلطة» هى النظام الاجتماعى الوحيد الذى استطاع أى يجتاز عاصفة التاريخ الحديث(١). وهذه النقطة تمثل لب ما يسمى بعلم الاجتماع السياسى عند «دوركايم» .

R. A. Nisbet, op. cit, p. 158.

ولعلنى اتفق مع دوركايم فى هذه النقطة ، إذ أن الانساق الاجتماعية والسياسية تتغير وتتخذ اسماء مختلفة عبر التاريخ ، ويبقى مفهوم السلطة هو القاسم المشترك بينها جميعاً .

ويتناول دوركايم السلطة بشكل متكرر فى جميع أعماله ، فبإستثناء المجتمع فان السلطة هى الموضوع السائد فى فلسفة وعلم الاجتماع عنده . ولذلك نراه يتخذ القانون فى أول الأمر على أنه المعيار الحقيقى للتضامن الاجتماعى ، وكونه تخلى فيما بعد عن هذا التأكيد ، فان ذلك لا يقلل بحال من اصرارة على القول بأن «المجتمع الحق ، والأخلاقيات الحقه ، لا توجدان إلا إذا اتضحت السلطة فى سلوك الفرد وعقلة» . ويمكننا الاستدلال على ذلك من ربطة بين السلطة والنظام ، إذ أنه يرى أن النظام يؤدى إلى تحقيقها ، فالنظام هو السلطة العاملة ، والمجتمع عند دوركايم كما حدثنا فى تقسيم العمل . وفى القواعد لايتضح إلا فى الاشكال المتنوعة للضوابط التى يفرضها وينظم بهاحياة الفرد. فالسلطة والنظام يشكلان سداة الشخصية — عند دوركايم — ودون السلطة لا يستطيع الانسان أن يحس الواجب ، أو الحرية الحقيقة (١) .

ويعالج دوركايم فى الصفحات الأخيرة من كتابه «الانتحار» مشكلة السلطة والقوة ويعطينا مدخلا نظريا لدراستها ، وقد قدر لهذا المدخل أن يكون ذا تأثير فى عدد من المؤرخين وفقهاء القانون ، وعلماء الانثولوجيا ، الذين وجدوا فى التقسيم الثنائى للسلطة الاجتماعية والقوة السياسية منظوراً ذا نفع كبير فى دراساتهم للثقافات والفترات التاريخية .

---

(1) Ibid., p. 252.

إن دوركايم ينظر إلى الصراع الطبقى فى المجتمع المعاصر على أنه نتاج لحقيقة أن نظام الطبقات يتقابل أو لا يتقابل مع المواهب الطبيعية . ولا يفسر الصراع الطبقى عند دوركايم — إلا استخدام القوة الاقتصادية Economic power فى فرض تعاقدات غير عادلة (أى علاقات عمل غير عادلة) . فالمجتمع المعاصر لا يتميز عن انماط المجتمع التقليدى بالطابع الطبقى النوعى ، وانما يتميز بشيوع التضامن العضوى (١) ، الذى يمثل عصب نظرية دوركايم المعارضة لفكرة المجتمع القائم على صراع الطبقات . فالتغير عنده لا يكون طيبا الا إذا عاد بالفائدة على المجتمع باسرة . فالمبدأ والاساس المنظم للمجتمع الحديث لايوجد الا فى طابعة الرأسمالى كنسق طبقى لمن يملكون ومن لا يملكون وانما يوجد هذا المبدأ الاساسى ، والمنظم للمجتمع الحديث فى التخصص العضوى للتقسيمات التعاونية المهنية .

ويتوجه دوركايم بالنقد لماركس فى ربطة — أى ماركس — بين البناء الطبقى والاغتراب ، ويقول أن هذا الربط ما هو الانتاج للخلط بين «الانانية» و «الفردية» . ولا ينبغى الخلط بين الاتجاه الفردى للمجتمع المعاصر وبين الانانية التى يتحدث عنها الاقتصاديون والفلاسفة النفعيون . فالفردية — أوالتحويل الاخلاقى للتخصص فى تقسيم العمل—أن هى الا شىء يصحب بالضرورة عملية تطور المجتمع الحديث والعامل المميز الذى تنطوى عليه اسقام النظام الحديث . ان هو على وجه التحديد الا افتقار التسويغ الاخلاقى لتقسيم العمل . ولا يمكن تحقيق مثل هذا التسويغ إلا عن طريق المصادر التقليدية — الا وهى الدين .

---

(1) A. Giddens, Capitalism and Modern Social Theory, London Cambridge Univ. Press, 1972, p. 240.

ولنا أن نلاحظ هنا — بغض النظر عن اثر ماركس على دوركايم — أنه بينما يحصر ماركس تفسيراته فى دائرة الاقتصاد ويبتعد دوركايم عن تلك الدائرة ليدخل فى دائرة الأخلاق أو الدين فان هذه العوامل وإن اختلفت ليست الا اشكالا مختلفة للقوة وما يرتبط بها من صراعات وضغوط .

هذا وإن كانت «القوة» قد برزت على نحو اقتصادى عند ماركس ، واتخذت شكل السلطة عند دوركايم فانه لما يعزز نظرتنا الى تفسير البناء الاجتماعى على اساسها — وإن اختلفت الاشكال التى تتخذها — أن نجد «فيبر» يكمل مادية ماركس الاقتصادية بمادية عسكرية وسياسية ، إذ أنه يبحث فى المسائل السياسية عن السيطرة على الأسلحة وعلى وسائل الادارة أو البيروقراطية وما هي إلا أشكال أخرى للقوة .

القوة والفكر

يهمنا فى هذا المجال من هذه الدراسة تلك العلاقة بين علم الإجتماع الفيبرى وفلسفته السياسية التى إتخذت طابعاً سوسيولوجيا من خلال حواره الممتد مع الفكر الماركسى . وبرغم أن فيبر كان ليبراليا متأثرا بالمدرسة التاريخية الألمانية التى كانت هى نفسها منشغلة بدراسة مفاهيم «هيجل» و «ماركس» فان الخاصية العامة لما أنجزه فى حياته من أعمال تشكلت نتيجة لحواره مع ماركس ، «ولم تكن أعمال فيبر مجرد نقد لنظرية ماركس ، ولكنها كانت إستيعابا كامـــلا لعناصر كثير من المادية التاريخية (١) .

ولقد كان فيبر يعنى بدراسة طبيعة وأصل الرأسمالية ، وقد أدى به ذلك

(1) S. Kozyr - Kowolski, Weber and Marx (in Polish Sociological Bulletin, No. 1, Vol. 17, 1968, p. 5.

إلى الاحاطة الشاملة بمقومات الحضارة الغربية مع مقارنتها بحضارات الشرق ومن خلال إنشغاله بهذه المشكلة وغيرها ، عمم وراجع منهاج ماركس — كما يقول زايتلن — ويجب أن نقول هنا أنه لم يكن يدحض ماركس ، لأنه قبل المبادىء الميثودولوجية الكبرى لماركس على أساس أنها مثمرة بشكل غير عادى(١).

وهذا يخطىء «بارسونز» فى إدعائه : «بأنه بعد اتصال «فيبر» المبكر بالموقف الماركسى ، سرعان ما ارتد مقتنعا بأنه لا غناء عن دور هام للأفكار Ideas فى تفسير العمليات التاريخية العظيمة» (٢) . وهذا القول من قبـــل بارسونز إنما يعنى أن ماركس لم يكن على دراية بأهمية دور الأفكار فى التاريخ وهذا الزعم بالنسبة لفيبر خاطىء أيضا لأنه «احتفظ طوال حياته — على حد قول زوجة فيبر — بإعجاب واحتراما عظيمين لماركس ولأعماله» (٣) ، إذ أن فيبر كان يرى كما يرى ماركس بأنه الأفكار أن هى إلا تعبير عن المصـــالح العامة ويمكن أن تستخدم فى الصراع حولها ، هذا فضلا عن تأثر فيبر بقول «نيتشة» : بأن الأفكار إن هى إلا ترشيد لهذه المصالح وتستخدم من أجل التسيد والسيطرة والقوة . كما أن الكثير من أعمال فيبر وليس علم إجتماع الأفكار عنده فقط ، يمكن فهمها على أحسن نحو على أساس أنها تبادل للأفكار مع ماركس هذا فضلا عن أن نظريات التدرج والسلوك الأقتصادى تمتد بجذورها إلى إقتصاديات ماركس وعلم الإجتماع عنده (٤) . ومن ثم فإنه يجب النظر إلى

(1) Irving Zeitlin, Ideology and the development of Sociological Theory, New Delhi : Prentice - Hall, 1969, p. 108.

(2) The Intreduction to (The Theory of social and Ecomnoic organization, by Max Weber), Trans, by A. M. Henderson and T. Parsons; London : William Hodge, 1947, p. 4.

(3) S. Kezyr - Kowolski, op. cit., p. 9.

(4) L. A. Coser, op. Cit., p. 249.

فيبر ليس على أنه إنكار لماركس ، بل على أساس أنه إبراز وإتمام لمنهاجه ، وإستيعاب كامل لعناصر كثيرة من المادية التاريخية .

ويتفق فيبر مع ماركس فى أن ثمة علاقة بين «القيم الإجتماعية» ، إلا أن رأى فيبر كان مغايرا لرأى ماركس ، فالقيم الإجتماعية والعلم الإجتماعى عند ماركس متداخلة بشكل متبادل ، لأن الفكر السوسيولوجى كله قابل لأن يكون ايديولوجيا ، أما بالنسبة لفيبر فالقيم الإجتماعية والعلم الإجتماعى مرتبطان لأن العلوم الإجتماعية يجب أن تكون «مرتبطة بالقيمة Value-Related برغم أن ذلك لا يمنع إجراء البحث السوسيولوجى على أساس أنه متحرر من القيمة Value-Free .

لقد كان فيبر مؤرخا شغوفا بدراسة الأشكال الفريدة ومجموعات العناصر الثقافية التى تأخذ مكانها فى سياقات ثقافية محددة ، كما أنه كان شغوفا بنفس القدر بالتعميات التى يضعها عن الظواهر الإجتماعية المتنوعة . ومن الأدوات التى إتخذها فيبر ليستعين بها على الفهم فى هذا المجال «التركيب Construct الذى أصبح الآن من الشهرة بمكان، والمعروف بإسم «النمط المثالى Ideal type»(١). ويدفعنا إلى العناية بدراسة هذا النمط أنه يعطينا فى نهاية الأمر معيارا يعيننا على دراسة «بناء القوة» فى المجتمع ويرتبط بالأنماط الشرعية للسلطة كما يراها فيبر وكلها أشياء تتصل إتصالا وثيقاً بمقولة «القوة» موضوع البحث .

والنمط المثالى إن هـو إلا «تركيب» يستخـدمه كأداة أو كمعيـار للقياس والتحقق من أوجـه التشابه والأختلاف فى الحـالات الواقعية .

(1) Max Weber, The Methodology of Social Sciences. (Trans. by E. A. Shils and H. A. Finch), The Free Press of Glencoe, 1949, p. 90.

ويعطينا هذا «التركيب» المنهاج الأساسى للدراسة المقارنة . ويشكل النمط المثالى بوساطة التركيز ذى الجانب الواحد على وجهة نظر واحدة أو أكثر ، وبتجميع العديد المتشتت من الظواهر الفردية الجامدة الموجودة والتى قد تغيب فى بعض الأحوال ، والتى ترتب طبقاً لوجهات النظر ذات الجانب الواحد هذه ، بحيث تصبح تركيبا تحليليا موحدا . والنمط المثالى لا يقصد به الاشارة إلى المثل الأخلاقية ، ولا المعدلات الأحصائية . وإنما يتضمن النمط المثالى تركيزا على مناهج السلوك النمطية . والكثير من أنماط «فيبر» المثالية تشير إلى الجماعات أكثر من إشارتها إلى الأفعال الإجتماعية للأفراد . ويبنى النمط المثالى خارج بعض عناصر الواقع ، ويشكل كلا متماسكا ودقيقا من الناحية المنطقية ولا يمكن أن يوجد بهذه الكيفية فى الواقع . فلا يمكن أن يوجد أو أن يكون هناك تجسيداً أمبريقياً كاملا للخلق البروتستنتى ، أو للقائد الكارزمى .

فبوساطة هذا التركيب — أى النمط المثالى — فقط وبالتحرك منه إلى الواقع الإمبريقى ثم العودة إليه وتعديله تبعا لذلك ، يمكن الحصول على مفهوم كاف للمسألة أو الظاهرة موضوع البحث . ولم يبتدع «ماكس فيبر» مثل هذا النمط أو هذه الأداة ، وإنما إستفاد من سابقيه الذين إستخدموا هذه العملية ، وخاصة «كارل ماركس» الذى اعترف ماكس فيبر بفضله صراحة ، ويصف فيبر هذا «التركيب» أو النمط المثالى بقوله : وليس النمط المثالى فرضاً Hypothesis ولكنه يرشدنا إلى وضع الفرض . وهو ليس وصفاً للواقع ولكنه يهدف إلى أعطائنا وسيلة غير غامضة للتعبير عن هذا الوصف» (١) .

فالنمط المثالى — عند فيبر — ، على هذا ، ليس وصفاً أميناً للواقع ،

---

(1) Ibid., p. 90.

ولانموذجالما ينبغي أن تكون عليه الحال . وإنما هو – النمط المثالي – إبراز لما يرى الباحث أنه الخصائص والإتجاهات الجوهرية للظاهرة موضوع البحث . هذا ويمكن التمييز بين أنواع ثلاثة للأنماط المثالية عند فيبر ، وفقاً لمستويات التجريد فيها . أولاها هي الأنماط المثالية التي تأتي من «أحوال تاريخية خاصة ، مثل المدينة في الغرب ، والخلق البروتستنتي ، أو الرأسمالية الحديثة ، وهي تشير إلى ظواهر لم تتبدى أو تظهر إلا في فترات تاريخية معينة ، وخاصة في المناطق الثقافية» (١) .

ويتضمن النوع الثاني العناصر المجردة للواقع الأجتماعي – مثل مفاهيم البيروقراطية والأقطاعية – التي يمكن أن نجدها في العديد من السياقات الثقافية والتاريخية (٢) . أما النوع الثالث من النمط يسميه R. Aron الأعادات الترشيدية لبناء نوع معين من السلوك (٣) . ووفقاً لما يراه فيبر فان كل قضايا النظرية الإقتصادية تقع في هذا القسم .

الأنماط الشرعية للسلطة

لقد أصبح تصنيف «فيبر» للسلطة الشرعية من المفاهيم الكلاسيكية في تراث العلوم الإنسانية والسياسية منها على وجه الخصوص ، وما يسمى بعلم الإجتماع السياسي الآن . وسوف نوجه إهتمامنا في هذه المسألة إلى محاولة إلقاء بعض الضوء على التغير في إنماط السلطة (٤) ، كعلاقة عامة بين أنماط المجتمعات

(1) L. A. Coser. op. cit., p. 224.

(2) Ibid., p. 224 .

(3) Ibid., p. 224.

(4) H. V. Wiseman. Political Systems, London. Routledge & kegan pual, 1947, pp. 49. 55.

والهيئات الحاكمة ، وبالرغم من أن فيبر لم يميز بين القيادة والسلطة ، إلا أن هذه النظرية يمكن أن تساعدنا على فهم إنتقال المجتمع من النمط التقليدى إلى النمط الحديث .

وأورد فيبر ثلاثة أنماط للسلطة الشرعية فى كتابه «نظرية التنظيم الإجتماعى والأقتصادى» وأقام شرعية هذه الأنماط وفقاً للأسس التالية :

١ — أسس رشيدة Rational Grounds

تقوم على أساس الاعتقاد بقانونية القواعد المعيارية ، وحق هؤلاء الذين يرتفعون إلى مراكز السلطة على أساس هذه القواعد ، فى إصدار الأوامر ، وهى ما يسميه بالسلطة القانونية .

٢ — أسس تقليدية Traditional Grounds

تقوم على إيمان مستقر بقداسة التقاليد القديمة ، وبشرعية مكانة هؤلاء الذين يمارسون السلطة بمقتضاها وهى السلطة التى يطلق عليها إسم السلطة التقليدية .

٣ — أسس كارزمية Charismatic Grounds

تقوم على الولاء لقداسة نوعية خاصة أو لبطولة أو لشخصية فرد يستطيع أن يضرب المثل ، وللأنماط المعيارية أو النظام الذى يكشف عنه أو يأتى به هذا الفرد وهو ما يسميه بالسلطة الكارزمية (١) .

---

(1) Max Weber, The Theory of Secial and Economic Organization. p. 300 seq.

وتعنى السلطة التقليدية أن الروتين اليومى والتقاليد المرعية تحكم المجتمع ، فالعرف يشير إلى من يحكم وكيف يمارس قوته . فوظيفته هى إذن التوسع فى مجال إنتشار التقاليد وذلك بتطبيق ومماثلة الحالات الجديدة فى ضوء الحالات المعروفة (القديمة) أى التقليدية . وفى هذه الحالة يكون الحاكم ذا قداسه مثلـه مثل التقاليد مادام هو نفسه محكوما بهذه التقاليد .

أما السلطة الكارزمية فتقوم على الرجل الذى يمسك بزمامها ، أو الـذى يعتقد بأنه كذلك ، وتقيم خصائص هذه السلطة على أنها مستويات عليا وفقا لإهتمام الجماعة أو المجتمع وتكتسب خصائص هذه السلطة عن طريق «نبى prophet» فى حركة دينية ، أو رائد مقاتل بين جنوده ، أو زعيم بين صفوف تابعية . ويرتبط تبرير هذه المعتقدات بالجماعات ، حيث نجد النجاحات فى مجـالات خاصة كالمعجزات ، والثورات ، والأنتصارات الكبرى ، تصعد بهؤلاء إلى مواقع القوة . ولا ترتبط السلطة الكارزمية بالتقاليد أو بالنظام القائم ولكنها شكل دينامى متطرف للسلطة . ولا تظهر الكارزما بصورة عامة فى المجتمعات إلا فى حالتين : أولاهما تكون من خلال موقف تسود فيه «قيمة» بعينها مثلما يحدث فى الحرب غالبا ، أو فى كارثة أو ثورة . وثانيهما من خلال موقف تسيطر فيه جماعة معينة وتعتقد فى هذا النمط من السلطة .

أما السلطة الرشيدة فهى وظيفة ، ولا تتمثل فى شخص بقدر ما تتمثل فى وظيفة ، فالمنصب هنا هو الهام وليس الشخص — إلا أن السلطة الكارزميـة تتحكم بصورة أكثر وضوحا بالطرق أو المعانى السيكلوجية على أساس الآراء الشخصية للقائد ، إذا لم تكن أهدافه وإهتماماته الشخصية فوق المجتمع . هذا فضلا عن تركيزها على تأثير إيديولوجية المجتمع ؛ وهذا هو المتيسر حدوثه

لأن القائد يكون شرعيا عن طريق معتقدات الناس ؛ ولا يكون مقيدا بالتقاليد أو المعايير القانونية فليس ثمة معوقات هنا ؛ حيث أن السلطة الكارزمية هى الشكل الأكثر دينامية للسلطة .

وهذا لا يعنى أن السلطة الكارزمية شكل سىء من أشكال السلطة ، فإذا ما وجد القائد الذى يتوحد مع قيم وأهداف ومصالح المجتمع فقد يكون ذلك أفضل شكل للسلطة يصاحب التغيرات السريعة دون تحطيم وحدة المجتمع . إلا أنه ليس هناك ضمانات لتوحد القائد أو مقدرته الفنية مع قيم وأهداف ومصالح المجتمع .

أن هدف فيبر الأساسى من تحليله لأنماط السلطة «هو توضيح معتقدات الشرعية التى تقرر بناء النظم السياسية وديناميات الحياة السياسية (١) فأهمية شرعية النظام المعيارى تكمن فى تلك الشرعية التى تشكل أفضل ضمان لإستمرار إستقرار النظام . فالحقيقة أن السلطة الشرعية هى أعظم شكل مستقر «للقوة» — من وجهة نظر فيبر .

ويهدف تحليل «فيبر» إلى تبيان حتمية المعتقدات الشرعية ، فهى نمط السلطة الذى يسهم فى بناء ديناميات النظم السياسية . فكل نمط من أنماط السلطة ينتج عنه نظم سياسية خاصة ومرتبطة به (٢) . وقد عالج الديناميات السياسية للبناء الكارزمى ، خلال مناقشته للإتجاه الروتينى Rautinizatian عندما أشار إلى الصراع على مشكلة الخلافة Problem of Succession وإتجاه التابعين إلى

---

(1) Martin E. Spencer, "Weber on Legitimate Norms and Authority " B. J. S., Vol. XXI, No. 2, June 1970, p. 123.
(2) Ibid. p. 131.

تشكيل أو إقامة الطابع الإقتصادى المضاد للترابط والإستيلاء على المكاسب على الأساس الوراثى (١) .

وتكون البناءات النمطية للسلطة التقليدية حكما وراثيا يتضمن حاكما وجهازا من الموظفين الإداريين ، ويتضمن النظام الإقطاعى تدرجا من السادة حتى العبيد المرتبطين بقسم الولاء الشخصى للسيد. وتتضمن الديناميات النمطية لهذه البناءات صراعا من أجل القوة بين الحاكم والجهاز الإدارى ، والطبقة الأجتماعية المنظمة ، فضلا عن الصراع بين السادة ومن يعلونهم من أجل السيطرة على التابعين. أما البناء النمطى للسلطة الرشيدة القانونية فهو بيروقراطى ، وتتضمن دينامياته السياسية النمطية صراعاً بين الرؤساء السياسيين والبيروقراطيين الذين يخدمونهم والحكم الدستورى هو البناء النمطى للسلطة الرشيدة. ويبدو الصراع السياسى بين السلطة التنفيذية وهيئات السلطة العليا واضحا للحد من قوتها. ويقول R.Biersted t أن ماكس فيبر قد خلط بين القيادة وبين السلطة ، فالسلطة الكارزمية ليست سلطة كاملة وإنما هى قيادة (٢) ، فالكارزمية تعنى عند فيبر هبة لهية gift of grace (٣) تنسب إلى القائد بوساطة تابعية ، ويمنح أجازة (رخصة) الهية تبريرا لأعماله ، فالقائد الكارزمى (٤) يعتقد أنه نوعية مختلفة عن الرجال الآخرين فثمة شيئاً

---

(1) M. Weber, The Theory of Social and economic organization p. 339. seq.

(2) R. Bierstedt, The Social Order, new delhi. Tota MacCraw - Hill Publishing. 1970. P. 33.

(3) M. Weber, op. cit., p. 301,

(٤) أنظر دراسة عن القيادة الكارزمية فى :

Ann Ruth Willne and Dorothy W. The Rise and Role of Cahrismatic Leaders" in Harvery G. K. (ed.) Politics in Transitional Societies. N. Y. : Appleton - Century Crofts, 1968. pp. 161 - 170.

من الإلهام الإلهى يحيط به . وهو يعمل فيما وراء حدود الشرعية وهو لا يحتاج إلى تنظيم واسع فى المجتمع لأنه يخلقه لنفسه .

غير اننا لا نتفق مع «بيرستد» فيما ذهب إليه ، إذ قد يبدأ حاكما بالكارزمية ولكنه سرعان ما تتهيأ له الشرعية الكاملة عن طريق الإعتراف العام بسلطته والتاريخ مليىء بالأمثلة التى تعضد هذا الرأى بدرجات متفاوتة كما هو الحال مع «نابليون» و «هتلر» و «تشرشل» و «عبد الناصر» وبعض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية .

القوة عند ماكس فيبر

يرى ماكس «فيبر» أن مفهوم القوة من وجهة نظر علم الإجتماع بالغ الشمول . حيث أن كل ما يمكن تصوره من القدرات عند شخص ما وكل ما يمكن تصوره من تراكيب الظروف ، قد تضع هذا الشخص فى المكان الذى يمكنه من فرض إرادته فى موقف معين . ومن ذلك فإن المفهوم السوسيولوجى للضبط الآمر Imperative cantrol (Herrschaft) (١) — عند فيبر يكون أكثر دقة ولا يعنى سوى إحتمال إطاعة أمر Command ما .

والقوة (Macht) — عند فيبر — هى إحتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا — فى نطاق علاقة إجتماعية — على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة ، وذلك بغض النظر عن الأساس الذى يقوم عليه هذا الإحتمال (٢) وقد وجه فيبر إهتمامه إلى مناقشة الأسئلة التى طرحها الماركسيون ، واستوحى وطبق

---

(1) M. Weber. Op. Cit., 139.
(2) Ibid,. p. 139.

فى الكثير من أعماله المنهاج التاريخى لماركس . فبينما نجد ماركس أقل إهتماما بالتمييز بين «القوة السياسية» و «القوة الأقتصادية» فأن فيبر كسياسى ليبرالى قومى (١) يرى الإبقاء على هذين النظامين متميزين . ولذلك فإن الإنتقادات التى يوجهها ماكس فيبر إلى الإسهامات الماركسية تتلخص فى فشلها فى التمييزين ما هو إقتصادى خالص ، وما يؤثر فى الأقتصاد ، وماله مجرد مساس بالاقتصاد .

وظهور القوة الاقتصادية — عند فيبر — قد يكون نتاجا لقوة تنبع من أسس أخرى . والانسان لا يناضل من أجل القوة لمجرد أن يغنى نفسه اقتصاديا إذ أن «القوة» بما فى ذلك القوة الأقتصادية قد تقيم من أجل ذاتها . إذ قد تكون القوة الإجتماعية Social Power أو الهيبة أساسا للقوة السياسية أو الإجتماعية .

ولقد ركز ماكس فيبر على الصراع من أجل السيطرة على وسائل الحكم ، فهو ينظر إلى التاريخ الأوربى منذ «عصر الأقطاع» على أنه إستعراض معقد لحكام ، يحاول كل منهم إمتلاك الوسائل المالية والعسكرية التى كانت متوزعة نسبيا فى المجتمع الإقطاعى . فالصراع على وسائل الحكم هو الذى صاغ على أساسه ماكس فيبر مفهومه عن الدولة ، حيث توقف مفهوم الدولة عنده على إحتكار إستخدام الإجبار المشروع على إقليم بعينه . وهو يرى — أى فيبر — أن «الدولة الحديثة» فى كل مكان تتجه إلى البيروقراطية . فلقد أصبح جهاز الموظفين لا غنى عنه فى تسيير أمور الدولة . وبدأ عددهم يتزايد بصورة كبيرة مما قد يدفع إلى القول أو حتى إلى التساؤل عن دلالة هذا التزايد ، وإن كان يؤدى بهم إلى تشكيل مركز للقوة فى الدولة أم لا . إذ أن الحاجة إلى فئة معينة

---

(1) Encyc. of the Social Sciences. N. Y. Macmillan Co. Vol. XV. p. 386.

— على حد قول فيبر — لا تجعل هذه الفئة صاحبة القوة ، فإذا ما القينا نظرة على النظم التى كان ينظر الناس فيها العمل على أساس أنه مهانة ويتركون شئونه إلى طبقة العبيد ، التى لم يكن هناك غنى عنها بالطبع ، لا يؤدى إلى القول بأن هذه الطبقة كانت صاحبة القوة .

إن إحدى السمات الهامة فى الدولة الحديثة إذن هى البيروقراطية ، ويتفق فيبر فى هذا مع R. Michels و G. Mosca ، فقد رأى «ميشلز» فى كتابه Political Parties ، إن وجود البيروقراطية ضرورة فى الدولة الحديثة بل أن ميشلز أضفى على البيروقراطية نوعا من الحتمية ، بقانونية الحديدى الذى ينص على « Who Says Organization Says Oligarchy » فالدولة عنــده لا غنى لها فى العصر الحديث — عن إستخدام موظف مدفوع الأجر ، وذلك بالتالى يعنى التنظيم أى الأوليجاركية ، ولم يكن لدى ميشلز أى داع للخوض فى الأشكال المختلفة التى تتخذها هذه العملية أو ما يمكن أن نسميه بالبيروقراطية فالمحصلة النهائية لديه واحدة .

وإذا كان ميشلز قد مد أبعاد البيروقراطية عند «موسكا» إلى كل جوانب الدولة الحديثة وأضفى عليها الحتمية التى أسلفنا الكلام عنها ، فان «ماكس فيبر» هو الذى أخذ على عانقه تقديم الفكر السوسيولوجى البيروقراطى لكل من موســكا وميشلز وليس ذلــك فحسب بل أنه تنــاول أيضا الفكر غير السوسيولوجى الذى يتناول هذا الموضوع (١) .

هذا ويرى فيبر أن وجود جماعات المصلحة Interest Groups ، وجماعات

(1) Martin Albrow. Bureaucracy, London. : MacMillan 1970 P.P. 35 - 7.

الخبراء Experts groups وغير الخبراء وكذلك الإتجاهات النيابيــة كالبرلمانات وغيرها تتخذ فى العادة مسارا مضادا للبيروقراطية. فالبيروقراطية تتخذ مكانها بين الحاكم وبين الخبير أو المتخصص ، ولا يغير من ذلك فى الأحوال العادية طبيعة النظام سواء أكان ملكيا مطلقا أو دستوريا أو رئاسيا أوبرلمانيا(١). وتتجه البيروقراطية دائما إلى السرية ، فهى تستخفى بمعرفتهــا وبعملها كى تنأى بها عن الانتقاد. ويبدو ذلك فيما تتبعه الكنيسة والقائمون على الأنتاج وواضعوا الميزانيات والمخططون للسياسات والإدارات العســكرية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات التى يقوم عليها أى نظام ، كما أن الدبلوماسية لا تستطيع أن تلعب دورها الفعال بين الدول المختلفة إلا فى ظل مثل هذه السرية التى هى ديدن البيروقراطية . فتحاول البيروقراطية جاهدة الحيلولة دون حصول البرلمان على معلومات بوساطة خبرائه أوجماعات المصلحة فيه . وهى تصدر فى ذلك عن غريزة إحساس مؤكد بالقوة (٢).

لقد حاول فيبر صياغة مفهوم عن البيروقراطية الرشيدة فى مواجهة مفهوم ماركس عن الصراع الطبقى . وكما هى الحال بالنسبة للمادية الاقتصادية ، يكون الحال بالنسبة للصراع : ففيبر لا ينكر الصراعات الطبقية ولا دورها فى التاريخ إلا إنه لا يراها المحرك المركزى . هذا فضلا عن ان فيبر لا ينكر إمكانية إخضاع وسائل الإنتاج لسيطرة الجماعة . كما أنه يرى أن الإشتراكية ستكمل فى النظام الاقتصادى ما قد أكمل بالفعل فى الوسائل السياسية . فالطبقات الإقطاعية

(1) H. H. Gerth and C. W. Mills. From Max Weber. N. Y. : Oxford Univ. Press. 1958, P. 232.

(2) Ibid., P. 233.

كانت قد جردت من وسائلها السياسية وحلت محلها طبقة الموظفين الرسميين الذين يتقاضون مرتبات فى الدولة البيروقراطية الحديثة . (١)

وبالرغم من إتفاق فيبر مع ماركس فى أوجه هامة ، إلا أنه يعطينا فكرة تعددية ، وينقى ويوسع من الاطار التحليلى عند ماركس . فالقوة عند ماركس ترجع حتى وان كان ذلك عند التحليل الأخير لها إلى العلاقات الاقتصادية ، فهؤلاء الذين يمتلكون القوة الاقتصادية يمارسون القوة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ولا يعترض «فيبر» على أنه فى ظل الرأسمالية الحديثة تكون القوة الاقتصادية هى الشكل السائد . ولكنه يعترض بأن ظهور القوة الاقتصادية قد يرجع إلى قوة تقوم على أسس أخرى (٢) ، فهؤلاء الذين يريدون تنظيمات بيروقراطية كبيرة على سبيل المثال ، قد يمارسون قوة إقتصادية كبيرة رغم أنهم مجرد موظفين يتقاضون أجرا .

وأخيرا فالقوة عند فيبر هى كما ذكرنا : فرصة أحد الرجال أو عدد من الرجال لتحقيق إرادتهم فى العمل الجماعى بالرغم من مقاومة الآخرين . وما الطبقات وجماعات المكانة وجماعات المصلحة والأحزاب ، من وجهة نظر فيبر إلا ظواهر لتوزع القوة داخل المجتمع .

وما نخلص إليه مما سبق ، هو أن تبعية فيبر لماركس وتأثره به يتجليان فى قول فيبر أن احسن من إستخدم الأنماط هو ماركس ، وذلك فى قول فيبر لقد تعمدنا إجتناب الشرح فيما يتصل بهذا التركيب النمطى المثالى والذى هو اهم تركيب من وجهة نظرنا ، ونعنى به على وجه التحديد «النظرية الماركسية»

(1) Ibid., P. 49
(2) Ibid., P. 130 .

ولقد فعلنا ذلك كى لا نزيد عملية العرض تعقيدا بتقديمنا شرحا لماركس . ولكى لا نسبق المناقشة التى سنجريها فى صحيفتنا (١) والتى سنحاول أن نقدم فيها بإنتظام تحليلا نقديا للكتابات التى دارت حول هذا المفكر العظيم والتى تبعته . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن القوانين والتراكيب التطورية الماركسية — بقدر ما تصح من الناحية النظرية — أن هى إلا أنماط مثالية بطبيعتها ونوعيتها ومغزى هذه الأنماط البارز والفريد حقا والذى يحفز على البحث ، عندما تستخدم هذه الأنماط لتقييم الواقع ، يعرفه كل إنسان استخدم المفاهيم والفروض الماركسية (٢) .

هذا وقد اعتبر فيبر أن ماركس قد أعطانا بمنهجه فى التجريد ، وخاصة نموذج الطبقتين Two-Class كمنهج ، رؤى هامة تنفذ إلى طبيعة النسق الاقتصادى الحديث . وفى الوقت الذى أعطى ماركس أهمية عظمى لموقع السيطرة على وسائل الإنتاج المادية ، فان فيبر وجه إهتمامه الآخر فى تحليله للنظم السياسية والعسكرية والعلمية ، إلى موقع السيطرة على وسائل الأدارة والعنف والبحث أى ما يقابل النظم السياسية والعسكرية والعلمية .

ومن ثم نستبين أن فيبر لم يرفض بل لم يخالف عن ماركس إلا فيما رفضه ماركس نفسه فى أخريات أيامه ، ولم يجهد نفسه لمجرد أن يصوغ إعتراضات على نظرية ماركس ، وانه حاول قبل كل شىء أن يتحقق من نفع هذه النظرية

---

(١) المقصود هنا مجلة Archiu Fur Sozialmissenschaft and Sozialpolifik التى كان يصدرها — فيبر — مع كل من . Edgar Jaffe, Werner Sombart. بألمانيا بين عامى ١٩٠٣ — ١٩١٧ .

(2) Max Wober. The Methodology of the Social Sciences. op. cit., P. 90.

عن طريق البحث الإمبريقى» (١) . والعمل الخصب والجدير بالإهتمام أن «فيبر» أضاف أبعادا ثلاثة — موقع السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث — إلى النظرية الماركسية مما يجعلها فى تصورنا تتطابق مع مقتضيات العصر . «وعلى هذا كان عمل فيبر فى جزء منه محاولة منه لإكمال مادية ماركس الاقتصادية بإضافة المادية السياسية والعسكرية (٢)» .

لقد أعجب فيبر ايما اعجاب بأستاذية ماركس العنيدة وواقعيته واحتقارة لمعميات التراث الفلسفى الألمانى . وحتى عندما كان يتعرض فيبر بالنقدلماركس ويتهمه بالتبسيط الزائد فى تفسيره الاقتصادى للتاريخ ، فقد ظل يحتفظ بإحترامه الدائم لبروز ماركس الفكرى. ولقد قال فيبر — كما يذكر L.A.Coser لأحد تلاميذه فى ميونخ : «يمكننا أن نقيم أمانة الدارس المعاصر وفوق كل ذلك أمانة الفيلسوف المعاصر ، بسهولة عن طريق الموقف الذى يتخذه حيال «نيتشه» و «ماركس» . فهؤلاء الذين يدعون بأنهم يستطعون أن ينجزوا أعمالا كبارا دون الإستعانة بما أسهم به هذان الرجلان إنما يخدعون أنفسهم ويخدعون الآخرين ، والعالم الذى نعيش فيه قد تشكل فكريا إلى حد كبير بوساطة ماركس ونيتشة» (٣) ومن ثم فان فيبر يعترف بأن جزء كبير من عمله يقف تحت ظلال هذين الشخصين وبالذات ماركس .

إن المقارنة بين ماركس وفيبر تبين أن الأول أعطانا من خلال كتاباته العديدة علاجا للمجتمع من وجهة نظره ، أى أن ماركس قد إنفعل بواقع

---

(1) S. Kozyr - Kowolski, op. cit., P. 5.
(2) H. H. Gorth and C. W. Mills, op. cit., P. 47.
(3) L. A. Coser. op. Cit., P. 250.

المجتمع وبالمشكلات السائدة فيه ، وبدأ يفكر فى هذه المشكلات وحاول وضع حلول لهذه المشكلات ، فى صورة نظريات نجدها مطبقة فى كثير من بلدان العالم الآن . أما «ماكس فيبر» فقد إكتفى بتشخيص المجتمع .

مناقشة وتحليل

بإستعراضنا للتفكير المصرى واليونانى والرومانى — بالإضافة إلى المفكرين المحدثين — عند من تناولناهم من مفكرى هذه الحضارات يتبين أن «القوة» مقولة رئيسية فى التفكير الإجتماعى والسياسى عند المصريين والأغريق والرومان وإن لم يكن مصطلح «القوة قد تدوول فى فكر هذه الحضارات على النحو الذى نستخدمه به الآن .

ولعلنا نستطيع القول بأن هذه الطائفة من الفلاسفة الذين عن لهم أن يتناولوا «موضوع القوة» خلال نظرة ميتافيزيقية أو فوق إمبيريقية بمفهومنا الحديث ، لم يستطيعوا أن يتجاهلوا مفهوم القوة الذى كان يفرض نفسه على دراساتهم كلما أجالوا النظر فى الواقع ليستخلصوا مادة فكرهم . فأفلاطون على سبيل المثال — حاول وقد أفزعته أهوال الحروب ، أن يحيد «القوة» بإضفاء الانسجام الفلسفى للعقل عليها .

وغالبا ما يجد الدراس نفسه فى مواجهة مشكلة ليس من اليسير معالجتها إذا هو حاول فى حدود المصطلح الحديث للعلوم الإجتماعية والسياسية أن يصنف المفكرين الكلاسيكين وفق مسميات يمكن أن تندرج تحتها مدارسهم غير انه يستطيع على وجه العموم أن يضع واحدا منهم هنا وآخر هناك بحسب الإتجاه الذى يرى الباحث إنه يغلب على فكر هذا أو ذاك ، وبذلك يمكنه أن يضع هذا المفكر بين المحافظين وذاك الفيلسوف بين غير المحافظين ولا زيادة ، وإذا

كنا نعالج أفكارهم التى قد تتصل بالواقع الإمبريقى ، ثم نجد أنفسنا بعد ذلك مضطرين إلى أن نطلق على أفكارهم أوصافاً أخرى إذا إنتقلنا من حيز الواقع الذى يتناولونه إلى حيز آخر قد يخرجون أو ينتهون بواقعهم اليه . ومن هنا يجد الباحث نفسه مضطرا إلى أن يستخدم الفاظا لها دلالات ميتافيزيقية أو فوق أمبيريقية أو مثالية أو غيرها .

فأفلاطون الذى تحدثنا عنه منذ قليل على أساس أنه واحد من هؤلاءالذين حاولوا تحييد القوة بإضفاء طابع العقل عليها ، نراه فى نقده الشديدللديمقراطية وتحامله عليها — فى مدينته الفاضلة — يضع نفسه بجدارة فى مصاف الفاشيين أن لم يكن أماما لهم أجمعين . والذى يهمنا عند هذا الفيلسوف الكبير أن تصوره فى جمهوريته ليس تصور «قوة» فحسب ، بل تصور للقوة فى أشد حالاتها وحشية .

وأريد من ذلك أن أخرج بتقسيم — قد تكون فيه جده — لتاريخ الفكر الإجتماعى والسياسى يقوم على تصور كل مفكر أو فيلسوف لواقع أو مفهوم القوة وذلك هو منهج هذا الجزء من البحث أن لم يكن المنهاج الذى أستحوذ على تفكيرى خلال البحث كله . إذ أن السؤال لدى هو : أهذا المفكر «مفكر قوة» أم إنه غير ذلك ؟ والإجابة على هذا السؤال فيما يتعلق بكل من تناولناهم ، تعطينا ولاشك فى النهاية صورة واضحة عن مكان القوة أو مكانتها فى الفكر الإنسانى عامة ، والإجتماعى والسياسى منه خاصة .

فإذا ما تركنا أفلاطون إلى أرسطو وتأملنا تناوله للعلاقات التى نسميها الآن بعلاقات القوة ، والمعيارين اللذين وضعهما لتمييز الدول أو الدساتير — بغض النظر عن تصنيفه للحكومات — واللذين يمكن تطبيقهما على الانساق السياسية

بوجه عام على النحو الذى بيناه فى الحديث عن «أرسطو» يتبين لنا أن هـــذا الفيلسوف ليس مفكر قوة وحسب ، بل لاتزال نظرته إلى «القوة» وعلاقاتها صالحة إلى أن نتناول بها أو من خلالها الأوضاع السائدة من حولنا فى المجتمع المعاصر .

وإذا ما تركنا مجال الفكر اليونانى وتناولنا أبرز مفكرين يعبران عن مجال الفكر الرومانى ، نجد أن أولهما «بوليبيوس» وإن كان قد إتخذ نظام التقسيم السداسى للحكومات شأنه شأن أفلاطون وأرسطو ، فإنه يقيم فكرة الحكم عنده على أساس وجوب تقاسم «القوة الحكومية» بين أقسام داخلها متأثرا فى ذلك بالنظام الرومانى ، وهو بذلك لا يعدو أن يكون متأملا لعلاقات القـــوة فى المجتمع ، وأن كان هذا المجتمع يختلف من حيث بنائه وأنساقه ، وبالتـــالى من حيث علاقات القوة فيه ، عن المجتمعات الهلينية والهلينستية التى سبقته أما شيشرون فتقوم الدولة عنده على أساس من توازن الأشكال الثلاثة للحكومات (الملكية والارستقراطية والديمقراطية) وهو يعتبر الوجه الرومانى البارز فى ميدان الفكر السياسى . ويتجلى من تناول هذا المفكر لمفهوم الدولة والعلاقات بين الحكام والمحكومين على أساس أن الدولة هى مصلحة الناس المشتركة ثم علاقة ذلك كله «بالقانون الإلهى» ، فهو مفكر قوة يتناولها من أطرافهـــا الميتافيزيقية والإمبيريقية . وذلك برغم ما قد يقال عن أن الطابع السائد فى فكر شيشرون خاصة والفكر الرومانى عامة فكر قانونى ، إذ أن القانون فى حد ذاته أن هو إلا شكل من أشكال القوة ، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين فأنها لا تنبع من فراغ ، وإنما يضعها أناس لهم من «القوة» ما يمكنهم من وضعها ، ويطبقها أناس لهم من «القوة» ما يمكنهم من تطبيقها ، وما القوانين بين هؤلاء وألئك إلا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لهـــا .

ومن ثم فإن الكتاب الرومانيين الأول — شأنهم فى ذلك شأن من سبقهم — لم يقننوا إلا ما يمكن أن نسميه بعلاقات القوة ، على مستوى الفرد والجماعة والدولة التى كانت القوة فيها فى يد أقلية على الدوام .

وإذا ما تجاوزنا علاقات القوة التى سادت وحدات المجتمع الأوربى وربطت ما بينها أبان سيطرة «القوة الدينية» فى عصور الظلام والقرون الوسطى ، وإنتهينا مرحليا إلى بداية «عصر النهضة» فإننا نجد نظرية سياسية جديدة — لا تنبثق عن اللاهوت — كتلك التى سادت فكر القرون الوسطى — وإنما نجد أن مكيافيللى يستقرىء وقائع التاريخ ، ويطرح أسئلة غير تلك التى كان يطرحها مفكروا العصر الوسيط . لقد كان مكيافيللى يبحث عن وسائل الحصول على «القوة» والحفاظ عليها حتى يستطيع أن يضع أساسا متينا لإقامة الحكم ولضمان إستمراره ولقد خلص إلى أن أساسى الدولة هما : «القوة» و «الحيلة» وكان يؤمن بأن فن الحكم أو فن السياسة متوقف على إدراك دوافع المصلحة الذاتية كما يرويها التاريخ وتكشف عنها التجربة .

ولا يكاد «بودان» — من حيث المنهج الذى نتبعه فى تناول هذا البحث — أن يختلف عن سابقيه فى كونه مفكر قوة غير أنه يحاول أن يضفى عليها جانبا أخلاقيا تتحقق به فكرة «العدالة» وذلك هو وجه الإختلاف الذى قد يميزه عن مكيافيللى . ويتجلى ذلك أبلغ ما يتجلى فى عدم إتجاهه إلى فكرة قيام الدولة على أساس العهد أو العقد ، إذ أنه يرى أن يسلم بشرعية الحكم طالما يستطيع النظام القائم المحافظة على نفسه ورعاية الصالح العام . وما أخضاعه فكرة «السيادة» إلى القانون الإلهى أو القانون الطبيعى إلا من قبيل إطلاق « مفهوم القوة» وإن كان قد أضفى عليها بذلك طابعا فوق إمبيريقى . ويمكننا

فى الحديث عن فكرة السيادة — أن نضم بودان «إلى هبز ولوك من حيث أنهم جميعا حاولوا إقامة صرح الدولة على أساسها وأيا كانت التسميات التى يطلقها هؤلاء على النظام السائد فإنها جميعاً لا تخرج عن (منهج القوة) الذى أتبعه فى هذا البحث .

ولعل بودان واحد من أكثر الذين تطرفوا فى تناول «مفهوم القوة» وما يمكن أن تضفيه من شرعية ، ويتجلى ذلك فى حديثه عن شرعية حكم الغزاة المنتصرين على النحو الذى ذكرناه .

وفى حدود نظرتنا فى هذا البحث نجد عندما ننتقل إلى «مونتسكيو» إنه مفكر «قوة» من الطراز الأول ، إذ أنه لا يكاد يفرق بين نظام أو آخر إلا من حيث الكيفية التى تمارس بها «القوة» فى ظل هذا النظام أو ذاك .

ونستخلص مما تقدم أن النظرة الفلسفية تسلطت على المعرفة الإجتماعية منذ عصر الفكر اليونانى القديم ، وحتى القرن الثامن عشر تقريباً ، إذ أنصب إهتمام المفكرين فى المقام الأول على ما ينبغى أن يكون ، دون أهتمام بالواقع ، فتميزت هذه النظرة بالطابع الميتافيزيقى والأخلاق . وذلك بالطبع لا ينفى أنه كانت هناك ضروربا من التناول العلمى للمعارف الإجتماعية غير أن هذه المعارف لم تخضع للبحث العلمى الاستقرائى إلا بعد ظهور مبدأى «النسبية» و «الحتمية» فى القرن الثامن عشر .

ونستطيع فى هذا المكان أن نقول أن ذلك هو الحد الفاصل على وجه التقريب بين مرحلتين هامتين فى تاريخ التفكير الإجتماعى ، ونعنى بها المرحلة السابقة على ظهور علم الإجتماع بالمعنى الحديث للمصطلح والمرحلة اللاحقة عليه .

ولعل أبرز مفكرين أسهما فى إضفاء العلمية على مجالات الفكر الإجتماعى هما : «مونتسكيو» و «سان سيمون» ، على أن «أوجست كونت» هو بلاشك المنظر الأول لعلم الإجتماع بالمعنى الحديث وعلى هذا يمكننا أن نعتبر هؤلاء المفكرين الثلاثة أئمة «الوضعية» وإن كان «كونت» هو أول من إبتدع هذه اللفظة فضلا عن وضعه لمصطلح علم الإجتماع .

وتلت هذا النوع من الدراسات دراسات جديدة يمكن أن تندرج تحت المناهج الأمبيريقية كتلك التى نجدها عند «توكفيل» ، فى دراسته عن «الديمقراطية فى أمريكا» . ورغم أن هذه الدراسات أستوعبت بشكل أكثر شمولا مصادر «القوة السياسية» الحديثة بوجهيها المتلازمين وهما البيروقراطية والمركزية ، فإنها لم تزد مفهود القوة إلا رسوخا وتعميقا . وبينما ركز توكفيل على القوة الديمقراطية ، نجد ماركس يهتم إهتماما مركزا بالقوة الاقتصادية ، والصراع بين الطبقات من أجل السيطرة على وسائل الإنتاج التى تمثل مصادر القوة الأقتصادية . وأيا كان رأينا فى الفكر الماركسى الذى أحتدم ويحتدم الجدل حوله ، فأنه لا يخرج فى رأينا عن كونه معالجة لعلاقات القوة فى المجتمع ، حاول ماركس خلالها أن يصبغ على حركة التاريخ حتمية معينة تفرضها طبيعة هذه العلاقات . ولئن كان ماركس قد أقام صرحا فلسفياً عريضاً تناول من خلاله المجتمع الانسانى فى حركته الدائبة ، فان فلسفته فى مجملها لا تخرج عن «إطار القوة» ، الذى إتخذناه منهاجا لهذا البحث .

وقد يعن لى أن أقف عند هذه النقطة لأطرح على نفسى سؤالا محدداً : أليس الأقرب أن أحاول تصنيف مفكر كماركس على أساس أنه مفكر ثورى أولا ؟ ويخيل إلى أن النظرة الأكثر تفحصا لسوف تنتهى بنا إذا ما أجلنا النظر

فى الأوضاع التى تسود العالم من حولنا الآن ، إلى أن الثورة فى مجلها قد تنتهى إلى وضع يمكننى أن أطلق عليه أنه نوع من أنواع الأتجاه المحافظ ، وذلك عندما تترسخ الثورة وتتحول شيئا فشيئا إلى نسق يدافع عن الأوضاع التى أقامها فى مجتمع معين ، وأن كان يعمل على تغيير الأوضاع فى مجتمعات أخرى ومن ثم فانه ليس هناك ثوريه مطلقة على حين أن مفهوم القوة مطلق وسائد عبر التاريخ .

وإذا ما أنتقلنا إلى «دوركايم» فاننا نجد أن فكرة القوة تتخذ عنده شكلا غاية فى البروز ، وذلك عندما يؤكد أن «للحقائق الاجتماعية» — وهى عندى علاقات قوة — «قوة قسر» تفرض نفسها ليس على إرادة الإنسان فحسب وانما على أوضاعه البيولوجية والنفسية . ولعل فى أهتمامه بدراسة الجماعات وخصائص بناءاتها أكثر من اهتمامه بدراسة الأفراد وصفاتهم ، وتركيزه المتكرر على فكرة «السلطة» أكبر دليل على ما أنتهينا إليه .

ولقد أكتسب مشهد «القوة» عند الدارسين الذين تبعوا ماركس أو تابعوه أبعادا جديدة ،لعل أبرزها ما نجده من إضافات عند «ماكس فيبر» فنى الوقت الذى أكد فيه ماركس على القوة الاقتصادية نجد أن فيبر قد أضاف إليها — ولا أقول قد استبدلها كما يعن للبعض أن يقول — ثلاث قوى أخرى ، وهى القوة العلمية والقوة السياسية والقوة العسكرية . ولا يعنينا فى هذه الخلاصة أن نعيد تفصيل ما سبق أن تناولناه حول البيروقراطية والسلطة والانماط المثالية لها عند فيبر . كما أننا لا نحاول التعرض مرة أخرى لمفهوم القوة عنده ذلك المفهوم الذى دارت حوله كل التعاريف التى تلته على وجه التقريب ، لأننا سوف نعرض له خلال مناقشتنا العامة لمفاهيم القوة فى الفصل التالى ، وفى الرأى الذى أنتهينا إليه .

على أننى أرجو ألا يوحى المنهاج الذى أجد نفسى مضطرا إلى اتخاذه فى معالجتى لمسألة القوة عند المفكرين الاجتماعيين والسياسيين عامة ، والأقدمين منهم خاصة ، بأننى أتجاهل الاتجاهات المعاصرة فى علم الاجتماع أو التصنيفات التى ترد فى علم الاجتماع السياسى ، إذ من الواضح أن هناك صعوبة يواجهها الباحث إذا ما حاول وضع هؤلاء المفكرين — والاقدمين منهم على وجه الخصوص — فى أطر تلتزم بالأتجاهات المعاصرة فى علوم الاجتماع والسياسة . وإن كان هذا لا يمنع على وجه العموم أن هؤلاء الفلاسفة — بصرف النظر عن المنظور الذى نتناولهم من خلاله وهو منظور القوة — يشكلون فى مجموعهم الأسس او البدايات التى قام عليها الفكر الغربى الحديث فى هذا الجانب من جوانبه .

على أننا اذا ما أنتقلنا الى العصر الحديث ، وهو العصر الذى شاهد مولد علوم الأجتماع والسياسة بمعانيها الحديثة ، نجد أنه من الممكن أن نخضع المفكرين المحدثين والمعاصرين — أى نخضع أفكارهم التى تمس موضوعنا الاساسى وهو القوة — الى أى من الاتجاهين السائدين اليوم فى ميادين هذه العلوم . فهذه علم الاجتماع ولا شك بالغة التنوع ، وقد أدى ذلك الى تباين شديد فى نظريات هذا العلم ومناهج البحث فيه ، وقد ترتب على ذلك تعدد المدارس التى يمكن من خلالها النظر الى أيه قضية من قضاياه . وعلى هذا فان أيه محاولة لتقسيم النظريات السوسيولوجية لابد وأن تجنح — على حد قول Giddens — الى شئ من الاعتساف . ولكنه من الممكن على وجه العموم تقسيم المداخل التى يمكن أن تتناول النظرية العامة لعلم الاجتماع الى قسمين رئيسيين يغلبان فى الوقت الحاضر على كل الاتجاهات .

والمدخل الأول هو ما يسمى « بنظرية التكامل Integration Theory أو بنظرية القيمة Value Theory وهذا هو المدخل الذى برز فى مجالات التفكير السوسيولوجى الغربى طوال الربع قرن الأخير على وجه العموم . وسيطر على وجهات النظر الأمريكية فى هذا العلم على وجه الخصوص . ويندرج تحت هذا المدخل غالبية المفكرين الغربيين تقريبا ، ابتداء من دوركايم وانتهاء إلى بارسونز .

والمدخل الثانى هو ما يسمى «بنظرية الصراع Conflict Theory وهو المدخل الذى يمكن القول بأنه يسود عند الدارسين من الأوربيين وخاصة هؤلاء — الذين يشايعون أيا من الاتجاهات الماركسية . ونستطيع أن ندرج تحت هذا المدخل كل المفكرين الذين يأخذون بفكرة الصراع كأساس لحركة التاريخ أو المجتمعات .

على أنه بعد هذه النظرة إلى مفكرى علوم الاجتماع والسياسة من خلال المدخلين الرئيسيين السائدين فى مجال النظرية السولوسيوجية العامة ، أحب أن أقول ان المدخل الأول وأعنى به نظرية التكامل لا يمثل فى الواقع الا تناولا لمفهوم «القوة» يمكن من امكانية توازن الأطراف المستحوذين عليها فى المجتمع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان المدخل الثانى وأعنى به «نظرية الصراع» يتناول ايضا علاقات «القوة» المسيرة لحركة التاريخ والمجتمعات على النحو الذى تأخذ به المدارس الماركسية .

ولذلك فاننى أرى أن المنهاج الذى أتخذه لنفسى بادىء ذى بدء ، — والذى يتلخص فى معالجة مسائل علم الاجتماع السياسى على أساس أنها مسائل قوة ، والذى أسمية لذلك بمنهج القوة هو الطريق الأمثل الذى يجدر بى أن أتبعه

كسبيل لحل المشكلات التى تنجم عن تناول مسائل العلوم السياسية والاجتماعية من خلال مدخل «تكامل» أو مدخل «صراع» .

وأخيراً فانه باستقرائنا لما أوردناه فيما سبق يتبين لنا أن التفكير الاجتماعى كان وثيق الصلة بالانسان منذ بدأ يتأمل بشكل أو بآخر العلاقات التى تجمعه بغيره فى أطر يمكن أن نسميها بالجماعات أو المجتمعات على اختلاف وتباين فى درجاتها . وبتعقد العلاقات التى تقوم بين الأفراد فى اطار هذه الجماعات أو المجتمعات أصبحت الحال تقتضى أن يتدبر الأنسان الكيفية التى يستطيع بها أن يصل إلى (شىء) يمكنه من تحقيق أهدافه الاجتماعية عن طريق ما يمكن أن نسميه «بالسيطرة» أو ممارسة شكل أو آخر من أشكال القوة . فالقوة اذن هى :

١ — الركيزة المحورية التى دار ويدور عليها التاريخ الانسانى كله .

٢ — ليس ثمة اطار عام أو منهج يمكننى أن أدرج تحته كل فلاسفة ومفكرى العلوم الاجتماعية والسياسية أفضل من المنهج الشامل للقوة الذى اتبعناه وذلك يفرض علينا ولا شك أن نسأل عن ماهية القوة ونحاول اجابة على هذا السؤال ، هذا ما سوف نقوم به فى الفصل التالى ان شاء الله .

الفصل الثانى

القوة ومشكلة تعريفها فى علم الاجتماع السياسى

مدخل .

* استخدام مصطلح القوة .

* مشكلة تعريف القوة .

— المشكلة .

* الخلاصة .

مدخل :

تناولنا فى الفصل السابق القوة فى دراسات علم الاجتماع وانتهينا نتيجة لذلك إلى أن القوة كانت ولا زالت تمثل المقولة الرئيسية فى العلوم الاجتماعية ويبقى علينا الآن أن نحاول تعريفاً لهذه «القوة» . ونحن إذ نفعل ذلك انما نحاول أن نعرف جانبا هاما من الجوانب الأساسية التى يقوم عليها علم الاجتماع السياسى إن لم يكن هى علم الاجتماع السياسى ، وهى التى حركت من وجهة نظرنا التاريخ العام كله ، فضلا عن انها — أى القوة — المقولة الرئيسية والهامة فى العلوم الانسانية . فعلى حين أنه يتعين علينا أن نضع تعريفا للقوة نجد انفسنا مضطرين إلى دراسة تاريخها وتتبع ديناميانها ، وهذه الدراسة وإن كانت تدور أساسا حول القوة إلا انها ترتبط بالعلوم الاجتماعية ككل ، ومن هنا فإننا نلقى أيضا نفس المصاعب التى يواجهها من يحاول تعريفاً لعلم الإجتماع .

أن صياغة مصطلح «علم الإجتماع السياسى Politicul Sociology » واستخدامه على هذا النحو لم تظهر إلا فى النصف الأخير من العقد الخامس لهذا القرن(١). وقدتكون الأسماء والمصطلحات مرايا تعكس الواقع والحقيقة أو حجبا تحول دون رؤية أى منها . ومن ثم فانه يتعين أن نحاول من خلال ما عرضناه وما سنعرضه أن نتتبع الأصول التاريخية والفكريه التى انبثق عنها هذا المصطلح كى نستبين مضمونة ، وننتهى إلى الاهتمامات التى يدور حولها هذا العلم والتى تشكل موضوعات أبحاثه الأساسية فى الآونة الراهنة ، بعد هذا التقدم الكبير فى المجالين النظرى والتطبيقى للفكر الانسانى ، وفى ميدان العلوم الاجتماعية بخاصة .

---

(1) D. G. Macrae. op. cit., P. 133.

ويبدو أن عالم الإجتماع واحد من اثنين . اما أن يكون مشتركا فى الواقع السياسى أو مراقبا له . وذلك منذ ثيوسيديد Thucydide الذى كتب عن حرب «البلوبونيز» التى عايشها وانفعل بها . كذلك «مكيافيللى» الذى قدم أول كتاب فى السياسة العملية وهو كتاب Le Prince (١). ومن بين الأقدمين نجد «ابن خلدون» الذى عمل فى الحياة العامة أكثر من أربعين عاما تفرغ خلالها مدة أربعة سنين ليكتب لنا «المقدمة» التى تجعله يزداد تألقا إذا ما نظرنا اليه خلال غلالة الظلام التى سادت عصره . فبينما تألق «ثيوسيديد» وميكافيللى فى عصور متألقة وبيئات مزدهرة فان «ابن خلدون» كان النقطه المضيئة الوحيدة فى أفق عصرة ... فهو فى «المقدمة» التى وضعها فى التاريخ العام استوعب وصاغ فلسفة للتاريخ ، هى ولا شك أعظم عمل من نوعه جادت به القرائح حتى ذلك الحين فى أى زمان أو أى مكان (٢) .

والاشتراك أو المراقبة للواقع السياسى يمكن أن ينسحب على علماء الاجتماع ذوى النفوذ أمثال «ماركس» وباريته ودوركايم وفيبر وغيرهم ، فلقد كان ماكس فيبر — على سبيل المثال — يتمنى أن يكون قائدا للحزب أو رجلا من رجال الدولة ، وقد راودته الرغبة فى أن يكون الرئيس ، أو الرجل الذى يهدى مواطنية بعظمة تفكيره . فعالم الاجتماع إذن — على حد تعبير ريموند آرون — يصبح سياسيا ، حتى وأن لم يشأ ذلك (٣) . ومن ثم فليس من المستغرب أن تتضمن كتابات الاقدمين أمثال أرسطو، وابن أخلدون وغيرهم

(1) R. Aron, Dix - huit Lecons - sur la societe industrielle paris : Gallimard, 1962. P. 22.

(2) A. J. Toynbee, A Study of History. London. Oxford Univ. Press, Vol. III, 1948, PP. 321 - 22.

(3) R. Aron, op. cit. P. 30.

موضوعات تعد من صميم علم الاجتماع السياسى . فما هى إذن طبيعة العلم الاجتماعى التى يندرج تحتها أو ينبثق عنها علم الاجتماع السياسى ؟

ان أغلب الايديولوجيات التى قدر لها أن تسود الحياة السياسية والاجتماعية فى مجتمعنا البشرى المعاصر ، انما ترجع الى النصف الأول من القرن التاسع عشر . بل اننا لا نزال نستفيد من رصيد الأفكار المتطورة لمفكرى ذلك العصر ويعتبر الرجوع اليها والى الأوضاع فى القرن الماضى من الاهمية بمكان فى مجال هذا البحث .

فالسياسة التى بدأت تفرض نفسها على جوانب الفكر الانسانى منذ «أرسطو» تشكل الآن موضوعا أكاديميا تتزايد أهميته يوما بعد يوم ، وقد تنزع بعض الاتجاهات الى تناول علم الاجتماع السياسى على أساس أنه تمييز بين ما هو «سياسى Political » وما هو «اجتماعى Social » ، هذا التمييز الذى ظلت محاولته أمرا متجددا فى تاريخ المعرفة البشريه ، حتى كشف سقوط المجتمع التقليدى لأول وهلة عن أوجه الاختلاف بين «المجتمع» و «الدولة» . وكشفت حركة الاصلاح الدينى والثورة الصناعية عن مشكلة الكيفية التى يجسد بها المجتمع الصراع المستمر بين أعضائه والجماعات الاجتماعية ، ويحافظ فى الوقت نفسه على التماسك الاجتماعى وشرعية سلطة الدولة .

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع انما يعنى واحدا أو أكثر من أشياء كثيرة شديدة الاختلاف فهو فى المقـــام الأول يعنى التاريخ الاجتماعى أو الانثروبولوجى المعاصر ، ويعنى فى المقام الثانى علم النفس الجمعى أو الاجتماعى . وعلم الاجتماع فى أكثر تعريفاته عمومية انما يعنى «نوع التفكير الذى يدور حول العملية التاريخية التى يمكن تصنيفها بطريقة اكثر تلاؤما مع فلسفة

التاريخ» (١). الا هناك فارقا هاما فى حالة العلوم السياسية بين الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية وبين علم الاجتماع السياسى أو العلم السياسى . ورغم اختلاف المصطلحين الآخرين فى بعض الأحيان (٢) . فإنهما يعالجان كمترادفين فى مصطلحات التمييز الأساسى بين الدراسات الفلسفية والدراسات الامبيريقية للسياسة . وتعد فروض النظرية السياسية أو الفلسفة بيانات وصفية واخلاقية الا اذا دخلت فى اطار المنطق .

هذا فضلا عن العدد الكبير من النظريات العامة عن التاريخ والمجتمع التى ادعى كتابها حيوية وفعالية العلم بالنسبة لها . والحقيقة الثانية فى مجال العلوم الاجتماعية هى «ان ما يزعم انه علوم مجتمع لم تتكشف الا عن كونها مجرد فلسفات تاريخ» (٣) . ولهذه العلوم مناهج كثير (مشتركة بين ميادين العلوم الاجتماعية المختلفة) ، وهى علوم تبحث فى نقاط كثيرة تترتب احداها على الأخرى بالنسبة لنتائجها المستقلة أو الأساسية ، الا أن الرغبة أو المحاولة فى تجميع هذه العلوم تحت عنوان شامل واحد ، تعتبر — فى رأى Runciman — عملية تكييف مدخل مشابه لمدخل ما قبل سقراط (٤) ، حيث كان «الماء» أصل كل شىء عند «طاليس» . وثمة اتجاه قوى فى الوقت الراهن يدعو الى استخدام «علم الاجتماع» كمصطلح غير كاف ، فى الوقت الذى يتزايد فيه الاتجاه الى استخدام ما يسمى بعلم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع القانون أو الدين الى آخره .

(1(W. G. Runciman, op. cit., P. 1.

(2) R. Bendix and S. M. Lipset, Current of Sociology, London, Routledge & Kegan paul. Vol. 1, 1957, P. 87.

(3) Runciman, P. 2.

(4) Ibid., P, 4,

وبالرغم من تزايد هذا الاتجاه الذى قد يبدو مقبولا عند بعض العلماء ، الا انه يجب أن نضع فى الاعتبار فى الوقت نفسه ، أن القول بعدم كفاءة المناهج السوسيولوجية أمر مضلل بعد التقدم الملحوظ الذى احرزته المناهج الكمية والوصفية فضلا عن التقدم الذى احرزه علم النفس الاجتماعى فى مجالاته المختلفة . ومن ثم يجب التميز بين التحدث عن علم الاجتماع وبين التحدث عن المناهج السيوسيولوجية . حيث يكون الحديث عن العلوم الاجتماعية وارد عند عزل مجال معين من السلوك الإنسانى ووضع صيغة تحليلية لتفسيره ويتعين علينا قبل أن نستطرد أن نطرح سؤالا على مستوى علم الاجتماع بوجه عام . فاذا ما قلنا أن مادة دراسة العلوم الاجتماعية على وجه العموم ليست «الاشياء Things » وانما «الناس People » فهل يمكن نتكلم عن «العلم Science » على اطلاقه بالمعنى الذى يستخدم فيه اللفظ فى العادة ؟

«ان علم الاجتماع يظهر للناس ما يريدون حقيقة ، وما هى النتائج المحتملة لاعمالهم .غير أنه لا يعين لهم ابدا ما ينبغى عليهم أن يريدوه»(١). أو بمعنى آخر يعين علم الاجتماع الناس على أن يعرفوا أين يقفون ، وأى طريق يسلكون وماذا يفعلونه ـ ما وسعتهم الحيلة ـ حيال الحاضر كتاريخ وحيال المستقبل كمسئولية (٢) . ومن ثم فهل لمثل هذا العلم طبيعة علمية بالمعنى المألوف لكلمة Scirnce .

إن الرد على مثل هذا التساؤل يحتاج الى دراسات مطولة تعيننا على الوصول الى تحديد مناهج العلوم الاجتماعية التى يمكن إضفاء الصبغة العلمية عليها ، حيث لا تزال المناهج الكمية والدراسات التجريبية ـ إذا جاز التعبير ـ

---

(1) R. Aron. "Social structure and the Ruling Class", op. cit., P.2.

(2) C. W. Mills, Power, Politics and pcople, N.Y. : Oxford Univ. press, 1963, P. 16.

التى لا يزال علماء الاجتماع يستخدمون عبارة الامبريقية Empirical للدلالة على عدم الدقة الكاملة فى نتائجها بالمقارنة بالدراسات التجريبية المعملية فى ميدان العلوم الطبيعية «ولقد أكد فيبر وباصرار على انه ليست هناك مفردات لغوية دقيقة ومحددة لتحليل الظواهر الاجتماعية . حتى مفهوم «الثقافة Culture يعتبر مفهوم قيمة Value-concept ، (١) وهذا راجع الى أن البحث السوسيولوجى لا يزال فى حاجة الى معيار موضوعى يمكن أن يقوم على اساسه الاختبار .

ولا يعنى القول بأن العلوم الاجتماعية تتعلق بأفعال وليس بأحداث ، التخلى عن كل الافكار الأولية لإتباع المنهج العلمى فى البحث السوسيولوجى «فالوظيفة التحليلية الملائمة للعلوم الاجتماعية ليست التنبؤ وانما هى التشخيص» (٢) . ومن المفارقات الغريبة ، أن النظريات العامة للمجتمع — إن وجدت — على ما يبدو كلما حاولت المبالغة فى الوصول الى الطابع العلمى ، وقف مستواها دون بلوغ هذا الطابع ، (٣) والمشكلة الاساسية التى تواجه عالم الاجتماع من خلال دراساته هى محاولة صياغة بعض الافتراضات التى تتناسب مع رسم نمط كل متغير ، فالتنبؤ لا يمكن أن يكون مؤكدا ، وبالتالى فهو غير كاف ، إذ يمكننا التنبؤمن توقع نتائج الانتخاباتأو صياغة السياسيات الاقتصادية أو تقدير اتجاهات الشعب ، لانه يمكننا معالجة مثل هذه المسائل جملة .

---

(1) Runciman, op. cit., OP. 14.
(2) Ibid., P. 17.
(3) R. Aron, dix — huit Lecons, op. cit., P. 25.

وبالرغم من قصر الفترة التى ظهر فيها «علم الاجتماع السياسى» (منذ عام ١٩٤٥) ، فان الموضوعات التى ينشغل بها علماؤه الآن هى موضوعات ذات درجة عالية من الدقة ، وأحرزت تقدما ملحوظا فى مجالات محددة . وأعطتنا كمية كبيرة من المعلومات ذات القيمة وهى لا تصرف نظرنا عن التحقق والنظر اليها على انها انتاج قوى لعلم مؤكد مرتبط بالحقيقة فى كل الاوقات والأماكن ، ولكن كمادة خام للتاريخ السياسى الذى نحتاج لان ندخله فى سياقة ، وهذا لا يعنى القول بصعوبة اقامة تعميمات ذات قيمة حول السلوك السياسى وفحص ذلك بالمناهج النموذجية ، على اساس تلك العلوم الطبيعية ، على الاقل ، ولكن إذا كنا نود أن تكون كل العلوم علوما فسوف تبقى بعض العلوم دائما أكثر علمية من العلوم الأخرى .

أن أصول «علم الاجتماع السياسى» ، تكمن فى التمييز السابق بين «الدولة State » و «المجتمع Society » وقد اهتم الفكر القديم والوسيط كما رأينا بالنظام المدنى Civic-order والمجتمع السياسى Political community الذى ينتسب اليه الناس . ولم يكن هناك تصور عن انفصال الدولة عن المجتمع وظهرت الفكرة أول ما ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر اثر سقوط النظام الاقطاعى ، وظهور علم الاجتماع السياسى نتيجة للإهتمام المتزايد بالعلاقة بين الدولة والنظام السياسى والنظم الاجتماعية الأخرى . وواجه المنظور السوسيولوجى «الدولة» كنظام اجتماعى واحد فقط داخل المجتمع ، بينما رأى المجتمع أكثر شمولا للعملية الاجتماعية (١) . فالسلطة والقوة واتخاذ القرار ، هى حقيقة ما يدور حوله النظام السياسى ، إذا لم تكن هى

(1) J. B. Mckee, Introduction to Sociology, U. S. A. Holt, Rinehart, 1969. P. 454.

المكونة للنظام السياسى ذاته.ويعد النظام السياسى ملها للملاحظة السوسيولوجية كنموذج للتنظيم الاجتماعى ، تماما مثل أى شكل آخر من اشكال الحياة الاجتماعية . ومن ثم فان النظام السياسى يشكل أحد القضايا الهامة والرئيسية لعالم الاجتماع السياسى ، بالإضافة إلى أن دراسة كيفية تنظيم القوة الاجتماعية فى البناءات السياسية يربط دلالتها بالبناءات والنظم الأخرى فى المجتمع .

ومن هذا فالدولة وكل ما يشابهها من حكم ، تقيم ، نموذجا رئيسيا للتنظيم السياسى . ولا يهم عالم الاجتماع أن يدرس الخصائص الرسمية للحكم وانما يهمه فى المقام الاول دراسة العلاقات من الدولة كبؤرة مركزية للقوة السياسية ، إلى تنظيم الحياة الاجتماعية السائدة فى المجتمع (١) .

إن ماركس يشكل الركيزة الاساسية فى علم الاجتماع السياسى ، فلم يكن من المستطاع تصور علم اجتماع سياسى حقيقى حتى ماركس وفون شتاين الذى صور قبل ماركس طابع الحياة الإنسانية على إنه صراع مستمر بين الدولة والمجتمع . وهذا ما نعثر عليه فى كتابات ماركس خلال تلك الفترة فقد كتب ماركس عام ١٨٤٤ ، أن الدولة قامت على التناقض بين الحياة العامة والحياة الخاصة ؛ وفى عام ١٨٤٥ كتب يقول «إن الخرافة السياسية تعتقد فى هذه الأيام فقط أن الحياة المدنية ، يجب أن ترتبط مع بعضها بوساطة «الدولة» بينما فى الحقيقة تقوم الدولة ، بل ويتوقف قيامها على الحياة المدنية» (٢) . وقد لا يكون «فون شتاين» قد ابتعد عن «هيجل» كما فعل ملركس — فقون شتاين فى رأى «جورج جيرفيتش» ، أرتد من الماركسية

(I) Ibid., P. 455.

(2) T. B. Bottomore and M. Ruble (eds.) . Karl Marx : Selected Writings in Sociology aud Social philosophy, P. 226.

الى الهيجلية — وبالرغم من أن «شتاين» لا يتعادل مع ماركس فى اصالته ، إلا انه يشترك معه فى تأكيد ظهور التميز الذى كان خافيا أو ميتافيزيقيا من قبل ، هذا التميز الذى يصنع الآن ، والآن فقط امكانية قيام علم الاجتماع السياسى .

وإذا كان الأمر كذلك فانه بالاستطاعه اعطاء تعريف سوسيولوجى للدولة الحديثة فقط ، فى مصطلحات خاصة ، ومحدودة ، مثل كل رابطة سياسية ، وبالذات عند استخدام «القوة الفيزيقية» ، «فالدولة مجتمع انسانى محلى» (١). استخدم احتكار شرعية القوة الفيزيقية بنجاح داخل اقليم . ومن هنا نستطيع القول — وفقا لما يراه فيبر — أن السياسة تعنى الصراع من أجل تقاسم القوة أو التأثير على توزيع القوة سواء بين الدول أو الجماعات المختلفة داخل الدولة. فالقوة تترجم نفسها دائما إلى نشاط سياسى ، كما تترجم القوة — على مستوى آخر — التفاعل الاجتماعى الى تمايز جماعات وسلطة رشيدة (٢) .

وإذا ما تساءلنا عما إذا كان من الأنسب أن نستخدم مصطلح «علم الاجتماع السياسى» أم مصطلح «علم السياسة» فى التعبير عن ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتناول مسألة القوة ، فان أول ما يتبادر الى الذهن بصدد هذا التساؤل ما يمكن استخلاصه من دلالات كل من هذين التعبيرين : «علم السياسة» و «علم الاجتماع السياسى» فمن ناحية علم السياسة ، سياسة من ؟ لا شك انها سياسة الناس وهؤلاء الناس يعيشون فى مجتمع ، ويمارسون السياسة من خلال اطار اجتماعى ، يتفاعل فيه الافراد والجماعات سـواء بالشقاق

(I) Runciman, op. cit., P. 35.
(2) C. W. Mills, op. cit., P. 11.

أوبالأتفاق ، على مصلحة فردية أو جماعية. ومن ثم وببساطة ، فمن الأولى أن يقوم علم المجتمع بدراسة سياسة هؤلاء الذين يدرسهم ، والتى ستمثل عندئذ ، فرعا من فروع هذا العلم ذاته — أى علم المجتمع . فعلم السياسة إذاما قيس بعلم الاجتماع السياسى ، يتضح أن مجاله أضيق بكثير من مجال علم الاجتماع السياسى ،حيث يقصر علم السياسة الإهتمامه على دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وهو أمر لا يتطابق مع مقتضيات المنهج العلمى التحليلى الموضوعى فى مجال الظواهر الإجتماعية والتى تعنى حتمية النظر الى الظواهر السياسية باعتبارها ظواهر ترتبط بالمجتمع وتتداخل مع غيرها من الظواهر فيه . وهذه النظرة الشاملة هى أقرب لأن تندرج تحت «علم الاجتماع السياسى» أكثر منها تحت «علم السياسة» .

وتعتبر الماركسية هى النظرية الفريدة التى قدمت نظرية عامة فى مجال المجتمع ،وقبل ماركس استطاع «مونتسكيو» كما رأينا — فيما سبق — أن يقدم نظرية جزئية فى هذا المجال — وهى نظريته عن النظم السياسية — ولكن أحد إلى يومنا هذا لم يستطع أن يقدم نظرية شاملة للحياة الاجتماعية ككل غير ماركس . وليست السياسة شيئا مجردا ولكنها سياسة «مع» و «ضد» أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال قائمة للحكم داخل المجتمع . ومن ثم فهناك فى هذا المجال صراع واتفاق ويكون الصراع من اجل «القوة» التى تترجم نفسها — على حد تعبير ميلز — إلى نشاط سياسى ،وتترجم التفاعل الاجتماعى إلى تمايز جماعات وسلطه .

وبالرغم من أن علم الاجتماع السياسى أكثر قابلية للتطبيق، وأكثر شمولا، إلا أن الوجود الفعلى لعلم السياسة قاد علماء الاجتماع لاهمال أشكال معينة «من

العملية السياسة» ، مثل «الدولة» و «القانون» وغيرهما من الاشكال الآلية للضبط السياسى (١) .

استخدام مصطلح القوة :

فى محاولتنا لتتبع المدلولات المختلفة للفظة «القوة power » من خلال تطور استخدامها عبر القرون ، رجعنا إلى المعاجم المختلفة والأساسية فى اللغتين العربية والانجليزية ، ولم تساعدنا المعاجم العربية كثيرا ، إذ أنها وضعت فى قرون متقدمة لم تكن هذه اللفظة (القوة) قد اتخذت فيها المدلولات التى ترتبط بالانظمة الاجتماعية والسياسية . وقد لاحظنا أن «لسان العرب» لابن منظور ، و «المصباح المنير» لاحمد بن محمد المقرى الفيومى ، «ومختار الصحاح» للرازى و «أساس البلاغة» للزمخشرى و «القاموس المحيط» للفيروز ابادى ، قد اقتصرت جميعها على معالجة «لفظة» «القوة» من شتى نواحيها اللغوية ولم تربط بينها وبين النظم الاجتماعية أو السياسية (٢) .

والواقع أن اللغة الانجليزية تكاد تكون هى اللغة الوحيدة التى تناولت فى معاجمها التطور الشامل لمدلولات لفظة «القوة» عبر القرون ، وذلك من نواحيها اللغوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية وما الى ذلك .

(1) J. B. Mckee, op. Cit. P. 454.

(٢) أنظر : ابن منظور ، لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الجزء العشرون صفحة ٦٩ وما بعدها ؛ والرازى مختار الصحاح ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٣٨ ، صفحة ٥٥٨ ؛ وأحمد بن محمد على المقرى ، المصباح المنير ، المطبعة الأميرية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٢٣ ، صفحة ٧١٥ ؛ والزمخشرى ، اساس البلاغة ، المطبعة ، الوهيبية الطبعة الأولى ، الجزء الثانى ، ١٧٨٢ ؛ الفيروز أبادى الشيرازى ، القاموس المحيط ، المطبعة الحسينيه المصرية ، الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ صفحة ١٨١ الموسوعه العربية الميسرة ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

وقد رجعنا الى قاموس A New English Dictionary فى طبعته التى نشرت عام ١٩٠٩، والى قاموس The Shorter Oxford English Dctionary فى طبعته الثالثة وكلا القاموسين قد وضع على أسس تاريخية (١) . وقد استطعنا أن نستخلص الاستخدامات المختلفة للفظة «القوة» بمفاهيمها المتغيرة التى اكتسبتها هذه اللفظة منذ بدىء فى استخدامها إلى أن أصبحت فى السنوات المتأخرة مصطلحا محوريا فى الدراسات الاجتماعية والسياسية ، ينبغى على الباحث أن يحاول الوصول إلى تعريف محدد له ، إذا كان له أن يفهم أو يقنن ما يجرى حوله فى عالمنا المعاصر من أمور توشك أن ترتبط جميعها بذلك المفهوم . ونستطيع أن نجمل خلاصة ما وصلنا اليه — فيما يلى — تحت أربعة عناوين رئيسية ، وذلك بحسب ورودها فى المعاجم ، ونلاحظ أن هذه المعاجم ترتب المعانى حسب تدرجها وإرتباطها بالفكر الأنسانى بغض النظر عن تواريخ الاستخدام .

أولا : استخدمت لفظة «القوة» كقدرة أو كخاصية فى عام ١٣٢٥ م . فالقوة هى القدرة على عمل أو احداث شىء ما أو أى شىء ، أو هى القدرة على التأثير فى شخص ما أو شىء . أما إذا أستخدمت لفظة Power فى اللغة الانجليزية ومعها آداة التنكير «a» أو استخدمت فى صيغة الجمع powers فأنها تعنى فى هذه الحالة أحدى قدرات الجسد Body أو العقل Mind . وقـــد

(١) أنظر كلمة Power فى :

A New English Dictionary on Historical principles, Vol,. 11, London Oxford, at The Claredon Press, 1909, P. 1213. and The Shorter Oxford English Dictionary on Historical principles, London : Oxford at The Clarendon press, Third Edition, P. 1559.

لا يعنى جمعها Power أحيانا قدرات مختلفة وإنما يعنى القدرة المستخدمة فى إتجاهات أو مناسبات عديدة . وقد استخدمت كلمة Power فى عام ١٦٩١م فى ترجمة «الكتاب المقدس» فى الآية « By his Power and wisdom he built a temple» أى بقدرته وحكمته بنى معبدا. واستخدم «جون لوك» لفظة Power فى كتابه Human understanding عام ١٩٦٠ قائلا : أن القدرة هى واحدة من تلك الأفكار البسيطة التى نتلقاها عن طريق الأحساس Sensation والتفكير Reflection . لأننا نلاحظ فى أنفسنا أننا نتصرف ويمكننا أن نفكر ، وأننا نستطيع عند الإرادة أن نحرك أجزاء عدة من أجسادنا بعد أن كانت ساكنة ، وأن نلاحظ أيضا الآثار التى يمكن أن تحدثها الأجسام الطبيعية فى بعضها البعض الأمر الذى تدركه حواسنا فى كل لحظة ، فنحن نصل إلى فكرة القدرة بهذين الطريقين» . (١)

وعلى هذا فالوصول إلى فكرة القدرة — عند لوك — يتم عن طريق الإحساس والتفكير . وتنقسم القدرة — عند لوك — إلى قسمين أو هى ذات شقين ، فهى قدرة على «الفعل» وقدرة على «التلقى» ، فالأولى عنده قدرة إيجابية والثانية قدرة سلبية . ولكننا إذا ما نظرنا إلى إستخدام لفظة القوة فى عام ٤٤٠م نجد أنها استخدمت فى معانى كثيرة يوردها قاموس اللغة الأنجليزية — المشار اليه سابقا — كما يأتى :

القوة هى القدرة على العمل أو التأثير بشدة فى فى شىء ما أو القدرة البدنية أو العقلية أو القدرة والحمية ، فضلا عن استخدامها للدلالة على قوة الشخصية والقوة المؤثرة ، والأثر .

---

(1) J. Locke, Human understanding , London, 1690, Vol, 11 vii.s 8.

ثانيا : استخدمت لفظة Power عام ١٧٠١م بالمعنى السياسى عندإحتدام الصراع السياسى وظهور الدولة القومية فى أوربا فضلا عن استخدامها فى المجال السياسى فى معانى : كالقوة السياسية أو القوة القومية وتوازن القوة .

ثالثا : وقد استخدمت لفظة Power فيما يتعلق بالأشياء الجامدة ، عام ١٥٩٢م بمعنى الخاصية الإيجابية ، والقدرة على أحداث أثر ما ، أو للأشارة إلى الخاصية الفعالة أو ما يميز أحد الأعشاب إلى آخره . وفى نفس العام نجد أن «شكسبير» استخدم لفظة Power فى مسرحيته «روميو وجولييت» فى البيت الرابع والعشرين ، فى المشهد الثالث من الفصل الثانى قائلا : «وفى داخـــل القشرة الغضة لهذه الزهرة الضعيفة يسكن السم ، وقوة الدواء» .

ولقد أبرز القاموس الأنجليزى A New English Dictionary إستخدام لفظة Power حتى للدلالة على الصوت الذى يعبر عنه أحد الحروف أو الرموز فضلا عن المعنى الذى تعبر عنه «كلمة» أو «عبارة» بعينها فى سياق معين ، وهى فى هذه الحالة تعنى قوة Force كما جــاء فى دائرة معــارف Chambers عام ١٨٢٧ م ، حيث يقول : «إذا ما وقع حرف «S» فى لغتنا بين حرفين متحركين تكون له قوة حرف «Z»» .

وفى عام ١٢٩٧ م استخدمت لفظة Power بمعنى السيطرة على الآخرين أو امتلاك ناصية أمورهم . هذا فضلا عن استخدامها بمعنى الحكم والسيطرة والنفوذ والضبط والسلطة ؛ إلا أنه عند استخدام كلمة Power بهذه المعانى لابد من أن تستخدم معها حروف الجر of أو on أو over . واستخدمت اللفظة فى عام ١٣٥٠ م بمعنى الحدود التى تمارس القوة الإدارية فى نطاقهـــا

أى «الولاية Jnrisdiction » .

هذا وفى عام ١٥٣٥ م إستخدمت بمعنى السيادة الشخصية أو الإجتماعية والنفوذ . إلا أن كلمة Power لم تستخدم بمعنى السيادة السياسية أو التأثير فى حكومة أو سياسة بلد أو دولة ما لتعديل سلوكها أو الضغط عليها ، إلا فى عام ١٨٣٣ م . ومنذ ذلك الوقت بدأت لفظة Power تأخذ مكانها فى مختلف الكتابات الإجتماعية والسياسية كمصطلح أساسى . فقد إستخدمها Alison فى كتابه «تاريخ أوربا» الذى أصدره عام ١٨٤٧ م ، قائلا : «ان القوة Power والنفوذ Influenco كانا مقصورين على طبقة واحدة» (١) . وفى عـــام ١٨٤٩ أصبحت تشير اللفظة إلى وجود حزب فى السلطة أو الحكم ، كأن يقال الحزب صاحب السلطة أو الحزب الحاكم .

هذا ومن الناحية القانونية فقد إستخدمت لفظة Power فى عام ١٤٨٦ م بمعانى ، القدرة القانونية ، القدرة على العمل أو السلطة اللازمة لذلك ، وخاصة السلطة المخولة ، والتخويل أو الترخيص ، والسلطة القانونية النوعية التى تمنح لشخص أو أشخاص بصفة معينة . وفى عام ١٤٨٠ م إستخدمت Power بمعنى الوثيقة Documenlt التى تعطى السلطة القانونية أو أى بند فيها . وفى عام ١٣٨٢ استخدمت بمعنى شخص أو جماعة أو شىء ، كالفرد أو الشىء الذى يملك أو يمارس القوة أو النفوذ أو الحكم ، والشخص أو الشىء ذى النفـــوذ أو الحاكم . وفى الاستخدام المبكر : كانت تعنى صاحب السلطة أو الحاكم . وكذلك فى الاستخدام المتأخر (١٧٢٦) فضلا عن استخدامهـــا بمعنى دولة أو أمة من وجهة نظر سلطتها أو نفوذها الدولى .

(1) Alison. History of Europe, London. 1847. Vol. 1, P. 70 - 165.

رابعا : ولأول مرة وفى عام ١٥٧٠ م على وجه الخصوص استخدمت لفظة Power بمعانى تكنيكية . فمعناها الحديث فى الرياضة هو حاصل ضرب «رقم» معين فى «رقم» آخر لمرات معينة والقوة الأولى لأى رقم أو كمية هى الرقم نفسه . والقوة الثانية هى مربع الرقم أو حاصل ضرب الرقم فى نفسه . والقوة الثالثة هى مكعب الرقم أى حاصل ضرب مربع الرقم فى نفس الرقم .

والقوة تعنى أى شكل من أشكال الطاقة Energy أو القوة المتـــاحة للاستخدام كالطاقة الميكانيكية المعينة (كقوة الجاذبية والماء الجارى والريح والبخار والكهرباء) ، وذلك كأشياء تتميز عن العمل اليدوى أو كأشياء ينظر إليها كسلعة تباع بكميات محدودة .

ونلاحـــظ من استعراض مختلف المفاهيم السابقة للفظة القوة إتصالهـــا الوثيق بكل مقومات الحياة الإنسانية ، وانها كانت تكتسب لنفسها ولا تزال ظلالا عدة بحسب الحاجات المرتبطة بكل نواحى النشاط الإنسانى وتعقدة ، ومع ذلك ــ فإن مفاهيم هذه اللفظة Power قد تتباعد وتتشابك بكيفية تجعل من العسير جداً تحديدها فى نطاق أو نطاقات ثابتة يمكن أن نسميها تعـــريفاً أوتعريفات جامعة مانعة .غيرأننا سنحاول أن نصل إلى مثل هذا التعريف فى مجال واحد هو مجال دراستنا لمشكلة «بناء القوة فى المجتمع» أى من وجهة نظر علم الإجتماع السياسى .

مشكلة تعريف القوة

لعلنا نكون محقين بعد العرض السابق لآراء علماء ومفكرى السياسةوالإجتماع إذا ما إنتهينا إلى أن التعرض لمحاولة تعريف «القوة» يشكل أمرا بالغ الصعوبة والدقة . فبرغم أن مفهوم «القوة» هو ولاشك المقولة التى تقوم عليها فى نظرنا

كل الإنساق التى ترتبط بها حياة الأنسان ، فإن طريق تعريفها أكتنفه دائما «الشراك المنطقية Logical Traps (١). العديدة، إذ قد تتداخل معه وفيه مفاهيم عدة مثل : السلطة والنفوذ والسيطرة والهيبة وما إلى ذلك من المصطلحات التى تستدق الفروق بينها بحيث يصبح من العسير التفريق الكامل بين بعضها البعض .

وقد أدى ذلك إلى عجز العلماء عن الإتفاق التام حول مدلولات هذه المصطلحات (٢) ، وأصبحنا نرى بعضهم يستخدم هذا المصطلح أو ذاك فى معنى يغاير ذلك الذى يستخدمه الآخرون ، مما جعل البعض يحاولون قبل أن يستخدموا مصطلحا بعينة أن يشيروا إلى أنهم يقصدون بالمصطلح هذا المعنى أو ذاك . فليس من المستغرب إذن أن نجد عالما ك Nackenzie يرى أن : «هناك خلطا مخربا فى إستخدام المصطلحات» (٣) .

هذا فضلا عن أن مادة العلوم السياسية والإجتماعية تغطى آمادا واسعة ومتشبعة إلى حد بعيد ، وتضم تفاصيلا لا يمكن أن تحد بحدود ، مما يجعل الدارس الذى يحاول التعميم يستشعر الكثير من الأحباط . غير إنه من المفيد فى مجال هذه العلوم ، أن نلم ببعض الأفكار الأساسية التى تعين على فهمها ولذلك فإننا نلجأ إلى «علم الإجتماع السياسى» إذ أن هذا العلم يعالج الأسس الإجتماعية للسياسة .

---

(1) R. A. Dahl ,Modern Political Analysis. New Delhi. Prentice-Hall. 1965, PP. 39.- 40.

(2) A. M. Rose, The Power Structure, London : Oxford Univ. Press. 1970, PP. 43 - 53.

(3) W. J. Mackenzie, Politics and Sscial Science. Penguin Books. 1967. P. 225.

فعلم الإجتماع السياسى يطرح ويجيب على عدد من الأسئلة التى لا غنى عن الإلمام بها قبل المضى فى دراسة السلوك السياسى والإجتماعى والنظم السياسية والإجتماعية . ونختار من بين المسائل الأساسية التى يتناولها هذا العلم عدة مسائل يستطيع من يتأملها أن يستكنه العلاقات المتداخلة للقوة بأنواعها فى المجتمع :

١ — ما هى العلاقة بين الإقتصاد والسياسة ؟

٢ — كيف يتداخل الإقتصاد والسياسة والأيديولوجيات الدينية وكيف تؤثر فى بعضها البعض ؟

٣ — إلى أى مدى يتداخل التركيب الإجتماعى للمجتمع ، وكيف تتكيف الأنشطة السياسية فيه ؟

٤ — أين تكمن القوة وكيف تدار ؟

٥ — ما هى التغيرات الإجتماعية العامة التى تحدث فى المجتمع وأية تغيرات سياسية ترتبط بها ؟

٦ — ثم من هم القادة السياسيون ومن أين يجيئون ؟

ولاشك فى أن ما يخرج به الباحث من إجاباته على هذه الأسئلة يعينه على محاولة تعريف «القوة» وتوصيف أشكـــالها ودراسة بناءاتها وتتبع ديناميآتها وتطورها فى المجتمع . وإذا ما عن للباحث أن يضع إجابات لهذه الأسئلة من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن فترة زمنية بعينها ، فإن ذلك لا يغير بأى حال من قيمة النتائج التى قد ينتهى اليها . فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم القوة هو أن «علاقات القوة» ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وأن إتخذت أشكالا قد تبدو مختلفة .

وفى محاولتنا لدراسة مفهوم القوة ، يجب أن نقف على ما إرتآه العلماء بصدد هذا المفهوم الذى يشكل الفكرة المحورية التى يدور حولها هذا البحث ثم نخرج بما ننتهى اليه فى هـــذا المجـــال . وقد نظر الكثيرون من المنظرين والأمبريقيين إلى القوة نظرتهم إلى شيء غامض يوحـــى بالرهبة ، كما لو كانت رافعة الهية Divine Lever ، يصبح النسق الإجتماعى بواسطتها منظما لذاته بذاته (١).

ويذهب «رسل» إلى حد القول بأن «مفهوم القوة هو المفهوم الأساسى فى العلوم الإجتماعية شأنها فى ذلك شأن الطاقة Energy التى تمثل المفهوم الأساسى فى العلوم الفيزيائية ، والتى لا يمكن ملاحظتها إلا عند إستخدامها فقط (٢). إذ أننا قد لانعلم أن ا يملك قوة على ب إلا بعد أن يتغلب على مقاومته ، أى يمارس ا قوته بالفعل ويقضى على مقاومة ب . (٣) وللقوة — كالطاعة — أشكال عدة مثل : الثروة ، والأسلحة والسلطة المدنية ، والتأثير على الرأى (٤). وقوانين الديناميكا الإجتماعية — عند رسل — لا يمكن صياغتها إلا بلغة «القوة» ورسل يعنى بالقوة هنا ، القوة ككل ، وليس هذا الشكل أو ذاك من أشكالها.

ومن ثم نستطيع القول — مع رسل — بأن القوة لا تمثل المفهوم الأساسى فى علم الإجتماع السياسى وحسب ، وإنما تمثل ذلك المفهوم الأساسى أيضاً فى العلوم الإجتماعية ، وفى ديناميكا الحياة الإجتماعية بصفة عامة . والنظرة إلى

(1) C. W. Mills, op. cit., P. 10.

(2) Amitia Etzioni. The Active Society, N. Y. : 1972, P. 316.

(٣) Nicholas John Spykman, America's Strategy in World politics N. Y. : Harcourt, Brace & Co., 1942, P. 22.

L. Coser. The Functions of social conflict, reoutledge & Kegan Paul, 1968, P. 135.

(4) B. Russell, Power : A New Social Analysis, London. Georg Allen, 1946, PP. 10 - 11.

النسق الإجتماعى (فى المجتمعات الرأسمالية على سبيل المثال) تظهر أن العلاقة بين توزع القوة فى المجتمع والموقف الإقتصادى أو الجماعات التى تستطيع بفضل ذلك الموقف الوصول إلى مواقع يمكنها من خلالها إتخاذ قرارات هامة تضبط وتوجه فرص الحياة بالنسبة للآخرين وتؤثر فيها التأثير كله على وجه العموم .

وقد لا تقتصر القوة على الأفراد الأقوياء الذين يمتلكون المصادر الإقتصادية الكبرى فى المجتمع ، بل يشاركهم فى هذه الممارسة — وقد يفوقهم أحيانا — المهيمنون على التنظيمات الكبرى فى المجتمع . ولربما يستبين ذلك إذا ما رجعنا بالنظر قليلا إلى الوراء ، حيث السيطرة الدينية تلعب دوراً لا يمكن أن نغفل آثاره الجسام على حركة التاريخ .

وهذه العناصر الثلاثة — على سبيل المثال — من عناصر القوة (القـوة السياسية والقوة الإقتصادية والقوة الدينية) والكيفية التى تتداخل بها تشير إلى التفاعل الذى يحدث فى النسق الإجتماعى بين العناصر المختلفة لما يمكن أن نطلق عليه فى النهاية «القوة المؤثرة أو الفعالة» فى حياة المجتمع . ونستطيع أن نستدل من ذلك على أن هذه «القوة المؤثرة» هى محصلة الأشكال المختلفة للقوة، ولذلك يمكن أن نسميها «القوة السياسية» إذا كانت هذه القوة تعنى إدارة شئون المجتمع بشتى مناحيها .

وإذا كان عالم الطبيعة يبدأ بمناقشة طبيعة الطاقة — أى القوة بالنسبة اليه — كمحرك للأشياء ، فعلى دارس علم الإجتماع السياسى أن يبدأ بمناقشة ودراسة طبيعة القوة كمحرك للأنسان .

ولعل هذا هو الذى حدا «بميلز» إلى القول بأن : «دراسة القوة هى بداية الحكمة السوسيولوجية ، وجوهر هذه الحكمة هو أن القوة تكمن فى الرجال .

ومن هنا فإن وجود القوة ، مجال للدراسة أقل أهمية عن الإستخدامات الإنسانية للقوة» (١) .

ومن ذلك تظهر الأهمية البالغة للكيفية التى تدار بها القوة فى المجتمع . ولعله من المفيد فى محاولة دراسة كيفية إدارة القوة أن نعود بالتفكير إلى حياة الإنسان الأولى ، التى كان الغذاء يشكل فيها أولى غاياته أو حاجاته التى كان يتعين عليه إشباعها حتى يستطيع البقاء . وكان لابد إذن ، من وسيلة للحصول على هذا الغذاء ، الذى كان بعضه سهل المنال ، والبعض الآخر يدفعه إلى التفكير فى وسائل الصيد ، وفى هذه المرحلة بدأ ذلك النوع من التفكير الذى ننظر اليه الآن ويحلو لنا أن نقول إنه بداية العلم . ويوم إكتشف الإنسان الأول وسيلة الصيد وصنع آداة من الحجر أخذ فى تهذيبها بدأ ما يمكن أن نسميه بالعلم التطبيقى أو ما يسمى اليوم بالتكنولوجيا .

وعندما خف عواء بطن الإنسان وأصبح يجد وقتا يقضيه بكهفه فى نقش صورا لحيوانات صيده على جدران كهفه ، بدأ الفن والأصول الأولى للخرافة ثم الدين ، اللذين لعبا أدوارا بالغة الأثر فى إشباع حاجاته النفسية . ومن ثم فقد كانت محاولة إشباع الحاجات البدنية والنفسية هى الدوافع الرئيسية التى حركت الإنسان ، ومكنت البشرية من تحقيق ما أنجزته وتنجزه . ولقد أدت محاولات الإشباع هذه عبر التاريخ إلى ما نراه الآن حولنا من إنساق معقدة لعلاقات القوة .

وما نراه من تفاعل هذه العلاقات ومحاولات التحكم فى إدارتها ما هو إلا من قبيل محاولة إشباع الحاجات الفيزيقية والنفسية للإنسان متمثلا فى الفرد

(1) Mills, op. cit., P. 11.

أو الجماعة ومع ذلك، فإن مشكلة القوة محيرة فى طريقة بحثها، فهى «تماثل مشكلة الكهرباء (١)» فى علوم الطبيعة . فعلى حين إننا ندرك تأثيرات ونشاهد مظاهر كلتيهما ، فإننا لا نستطيع أن نرى الظاهرة نفسها . فالقوة فى المجتمع تتحول إلى «عنف وسلطة ونظام» والقوة الكهربية تتحول إلى ضـــوء وحرارة أو حركة . وقد يكون إستخدام أى منهما شيئا مروعا فى بعض الأحيان بل ويمكن أن يؤدى إلى فقدان الحياة . فجوهر هاتين الظاهرتين إذن جد محير والحكم المطلق — على سبيل المثال — الذى يمارس العنف الجامح على بعـــض الأفراد أو الجماعات قد يؤدى إلى الإضطراب والفوضى وفقدان المعايير ، شأنه فى ذلك شأن الكهرباء فى أشكالها غير المنضبطة كومضات العاصفة الرعدية التى يودى بحياة الكائنات الحية (٢).

هذا ولا تعطينا المعاجم تعريفا مرضيا للكهرباء وإن كانت تسميها كوجود قائم فى الطبيعة ، وبالمثل يمكننا القول بأن القوة وجود أساسى أو جوهرى فى المجتمع ، فالبرغم مما يعتور مفهومها — أى القوة — من نقص وما يقابله من صعوبات ؛ إلا أن إنجازات هذا «المفهوم» فى ميدان التحليل الإجتماعى السياسى يفوق ما يعتوره من نقص وما يقابله من تحديات .(٣)

المشكلة

ان أولى المشكلات التى تجابه من يتصدى لمحاولة تعريف القوة هى محاولة التعرف على الخصائص المميزة للأشكال المختلفة التى تتخذها القوة وعلاقاتها

---

(1) K. Mannheim. op. cit., P. 48.
(2) Ibid., P. 49.

(٣) أنظر مناقشات هامة عن الأثر الفعال لمفهوم القوة فى :
Herbert A. Simon, Notes on the observation and measarement of power. J. P., Vol. 15 (1953), PP. 500 — 16.

فى النسق الإجتماعى . وما نسميه بالتفاعل الإجتماعى ، ان هو إلا ممارسة أفراد المجتمع وجماعاته التأثير فى بعضهم البعض والضبط المتبادل لسلوكهم فى المجتمع .

وتتميز أية علاقة للقوة بعدم تماثل أو تكافؤ الأطراف الداخلة فيها ، إذأن من بيده القدر الأكبر من القوة يستطيع أن يمارس سيطرة تفوق سيطرةأصحاب القدر الأقل من القوة . ولا يزول التأثير المتبادل فى هذه العلاقات إلافى الحالات التى يلجأ فيها الجانب الأقوى إلى إستخدام العنف الفيزيقى الذى يمتهن إنسانية الأنسان ويحيله إلى مجرد موضوع فيزيقى (١) .

ونستخلص مما سبق من تأكيد عدم التماثل فى علاقات القوة أن القول بأن علاقة القوة فى حالة المساومة والصراع قد تكون علاقة ثنائية (بمعنى ان القوتين المتصارعتين متساويتين) قول متناقض. إذ من الواضح — كما يقول «هانز جيرت و «رايت ميلز» — إنه «حينما يتساوى الجميع لا توجد سياسة ، إذ أن السياسة تعنى وجود من يخضع ومن يتسيد» (٢) . ويشير P. Blau إلى هذا المفهـــوم بقوله : «إن الإعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية يعنى الإفتقار إلى القوة» (٣) .

ورغم اننا ننتهى إلى القول بوجود عدم التماثل فى علاقات القوة ، إلا أنه من الممكن أن نلحظ وجوده فى عملية الأخذ والعطاء عند التفاعل المـــزدوج

---

(1) G. Simmel; The Sociology of G. Simmell, trans. and ed. by K. H. Wolff, Glencoe, Free press. 1950. PP. 181 — 28.

(2) H. Gearth and C. W. Mills. Character and Social Structure, London. Routledge & Kegan paul, 1970. P. 195.

(3) P. Blue. Exchange and power in social life. N. Y. : John wiley & Sons, 1964, P. 118,

بين المتساوين ، والذى تكون فيه سيطرة أحد الأطراف على سلوك الطرف الآخر معكوسة بفعل الإستجابة من جانب هذا الطرف الآخر على هيئة فعل ضبط . ويمكننا القول إذن بأن عدم التماثل لابد وأن يوجد دائما فى علاقات القوة طالما ان هذه العلاقات تقوم على الفعل والإستجابة . ولا يمكننا القول — فى حدود النظرة الشاملة — بأن علاقات القوة فى المجتمع تكون دائما تدرجية أو ذات جانب واحد ، إذ أن ذلك الإفتراض يتجاهل أن الطرف الذى يمارس السيطرة فى مجال معين قد يمارس طرف آخر السيطرة عليه فى غيره من مجالات المجتمع ككل . وذلك يعنى تحقيق نوع من التوازن بين علاقات القوة فى المجالات المختلفة وداخل المجتمع . هذا وما يصدق فى هذا الصدد على مجتمع الدولة يصدق على مجتمع الدول أيضاً .

وبعد عرضنا السابق لما يكتنف تعريف القوة من مشكلات ومصاعب إعترضت طريق الكثيرين من الباحثين الذين تصدوا لهذه المحاولة قد نستطيع القول فى بساطة بأن القوة كالحب ، كلمة كثيرا ما تستخدم فى الحديث العادى ويفهم معناها بالفطرة ، غير أنها نادراً ما تعرف . وبرغم إننا جميعا نعرف ما هى «لعبة القوة Power Game » ، فإنه فى كثير من الأحايين لا تبلغ دقة السوسيولوجيين — فى كلامهم عن القوة — أكثر من ذلك . ولذلك فإننا سوف نحاول بالضرورة إجتناب المتاهات التى تكتنف محاولات تعريف القوة والتى كثيرا ما ضل الباحثون فى دروبها الملتوية ، وذلك بأن نركز على دراسة المحاولتين الرئيسيتين اللتين تمثلان أبرز الجهد فى هذا الإتجاه ، ونعنى بهما محاولة «ماكس فيبر» ومحاولة «تالكوت بارسونز» .

وقد تشير القوة — فى أهم معانيها — إلى نوع من التأثير الذى تمارسه الأشياء ، أو الأفراد أو الجماعات على بعضها البعض . ويذكر «داهل» فى هذا

الصدد : «أن مصطلحات القوة تشير فى العلوم الأجتماعية الحديثة إلى مجموعات فرعية من العلاقات بين الوحدات الإجتماعية ، بحيث يعتمد سلوك وحدة أوأكثر فى بعض الظروف على سلوك الوحدات الأخرى»(١) . بل إننا نستطيع أن نستبدل القول بأن ا يمارس قوة على ب بالقول بأن ا يسبب سلوك ب (٢).

وبالقاء نظرة على مثل هذه التعاريف العريضة ، نجد انها تخدع ببساطتها ، وتعتبر تخفيفا جسيما لمفهوم القوة ، فاعتبار «القوة» مجرد «علة» يجرد المصطلح من الدقة وبالتالى يجعله عديم النفع . فضلا عن أنه لا يمكن أن نستخدم مفاهيم «القوة» و «العلة» مكان بعضهما البعض . فـ ا على سبيل المثال ، قد يجعل ب يقفز مبتعدا عن طريق سيارة تقترب بأن يصيح محذرا اياه ، ولكن هذا الموقف لا يطابق تماما الموقف الذى يجعل ا فيه ب يقوم بفتح «كبرى عباس» واطلاق النار على الطلبة المتظاهرين طلبا للحقوق الوطنية . ومن ثم فإذا ما كان من غير الممكن أن تحل بعض المصطلحات محل بعضها البعض ، فلا بد اذن من ايجاد مصطلحات إضافية . إلا أن «داهل» لم يعطنا المصطلحات الإضافية ، وتعريفه لذلك يعد ناقصا .

إن الدقة والإستفادة ، إلى جانب الاستخدام السوسيولوجى التقليدى (وكذلك الرغبة فى اجتناب الخوض فى المزالق المعرفيه التى تحيط بمفهوم العلة) تحول جميعها دون وضع مثل هذا التعريف الجامع للقوة .

لقد عرف غالبية المنظرين السوسيولوجين «القوة» بمصطلحات أقل

---

(1) R. A. Dahl, Power, International Encyc. of Social Science, N. Y. : Collier - Macmillan, 1968. Vol. 12, P. 407.

(2) H. A. Simon, Models of Man, N. Y. : John wiley, 1957, P. 5.

شمولا(١) ، على انها نمط نوعى من العـــلاقة بين الأشياء والأشخاص والجماعات (٢) . ويظل تعريف «ڤيبر» أقوى هذه التعاريف اثرا ، فهو يقول أن القوة Macht : «هى احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا — فى نطاق علاقة اجتماعية — على تنفيذ ارادته الخاصة رغم المقاومة ، وذلك بغض النظر عن الاساس الذى يقوم عليه هذا الأحتمال» (٣) .

ان هذا التعريف الفيبرى للقوة يعد نقطة الإنطلاق لمعظم ما يدور من جدل حول «مفهوم القوة» فى الوقت الحاضر سواء اشار الباحثون اليه صراحة أو لم يشيروا . ويقول «داهل» فى بحثه القيم «عن مفهوم القوة» : أن فكرتى البديهيه عن القوة كما يلى : أن ١ يمارس قوة على ب بحيث يستطيع جعل ب يقوم بعمل شىء لم يكن ليفعله دون ذلك» (٤) .

(١) أنظر مناقشات أخرى لتعريف القوة فى :

J. R. P. French. "A formal Theory of social Power," S. R. Vol. 63 (1956), PP. 181 - 184; J. R. P. French, Jr. and Bertram Raven, (The Bases of Social power, in Darwin Cartwright and Alvin Zander (eds.) Group Dynamics, Research and Theory, N. Y. : Harper & Row, 1960. PP. 607 23; Darwin Cartwright (ed.), Studies in Social Power (Ann arber, Mich. Univ. of Michigan, 1959); Herbert Goldhamer and E. A. Shils, (Types of power and Status, " A. J. S. Vol. 45 (1939), PP. 171 - 182 ; J. G. March, The power of Power" in David Easten (es), varieties of political Theory(Englewood Gliffs N. J. : prentice - Hall, (1966), PP. 39 - 70.

(٢) أنظر مناقشة هامة عن مجال القوة المجتمعى societal power ، يتناول فيه اتزيونى القوة كمفهوم فعال ، فضلا عن تبيانه للعلاقة بين القوة والقهر ، وأسس التدرج والقوة والقوة والإنحراف ، إلى جانب الأتصال والتحول والأغتراب .

Amitai Etzioni, op. cit., PP. 314 seq.

(3) Max Weber, The Theory of social and Economic organization P. 139.

(٤) أنظر

R. A. Dahl. "On the Concept of Power," B. S. : Vol. 2, 1957. PP. 202 — 3.

وقد تكون أهم المعالجات التى قام بها الباحثين للمفهوم الفيبرى هى تلك التى قام بها «رالف داهر ندورف» فى كتابه «الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى» (١) . وكذلك «بيتربلاو فى كتابه» التبادل والقوة فى الحياة الإجتماعية» (٢) . ولكن تعريفهما يعتورهما عيوب نوعية ، فضلا عن العيوب العامه لمحاولة تطوير المدخل الفيبرى . فبعد أن يقر «داهر ندورف» التعريف الفيبرى صراحة ، يمضى إلى القول بأن القوة خاصية عارضة أو مشروطة ، وهى تكون للافراد اكثر من كونها للبناءات الاجتماعية . «فالفارق الهام بين القوة والسلطة يكمن فى حقيقة أنه بينما ترتبط القوة جوهريا بشخصية الأفراد فان السلطة ترتبط دائما بالموقع والادوار الاجتماعية، فالقوة علاقة اجتماعية واقعية (أى بحكم الأمر الواقع) ، والسلطة علاقة شرعية ... واهتمامنا منصب كلية على علاقات السلطة» ، إذ أن هذه العلاقات وحدة تشكل جزء من البناء الإجتماعى وهى لذلك تسمح بالاشتقاق النسقى لصراعات الجماعة من تنظيم المجتمعات ككل ومن الروابط التى توجد داخلها ... (وصراعات الجماعات هذه) ... ليست الا نتاجا لعلاقات القوة العارضة بنائيا (٣) .

غير أن التمييز بين القوة والسلطة على هذا النحو تمييز زائف ، إذ أن تعاريف الشرعية تتوقف فى ذاتها على علاقات القوة كما لاحظ «داهر ندورف» ذلك فيما بعد (٤) .

---

(1) Ralf Dahrendorf. Class and Class Conflict in an industrial Society, London : Routledge & kegan Paul. 1972, PP. 165 — 173.

(2) P. Blau, Exchange and power in Social Life, N. Y., John wiley, 1967.

(3) R. Dahrendrof, op. cit., P. 166.

(4) Ibid., PP. 176 seq.

أما «بيتربلاو» فإنه يعرف القوة بأنها : «قدرة الأشخاص أو الجماعات على فرض إرادتهم على الآخرين رغم المقاومة ، وذلك عن طريق الردع سواء أكان ذلك على شكل منع المكافآت التى كانت تعطى بانتظام أو فى شكل عقاب ، بقدر ما يشكل هذان الوضعان من جزاء سلبى (١) . وعلى هذا فالقدرة على احداث الآثار غير المقصودة رغم المقاومة افسحت الطريق إلى القدرة على احداث الآثار غير المقصودة رغم المقاومة عن طريق استخدام الجزاءات السلبية .

ورغم التحوط الواسع فى هذا التعريف ، فانه فشل فى حل صعاب رئيسية وهامة . فعلى وجه التحديد ما هو المدى الذى يجب أن تبلغه المكافآت فى انتظامها قبل أن يصبح فقدانها جزاء سلبيا ؟ وعلى وجه العموم : ما الذى يميز الجزاء السلبى عن الجزاء الإيجابى ؟ انه ليس مضمون الجزاء فى حد ذاته اذ أن الجزاء السلبى النهائى للإجبار الفيزيقى ميز عن القوة وعرف بالقسر .

وبدلا من ذلك فان «بلاو» يضيف فى حاشية كتابه : (من الضرورى أن نقرر ، اعتمادا على الفرض المتاح ، ما إذا كان الفيصل المحدد هو توقع الخاضع أو قصد المخضع) (٢) .

ومع ذلك ، فان هذا الاتجاه النسبى يبدو متعارضا مع صياغة التعريف ، اذ أن إيقاف اعطاء المكافات المنتظمة لابد وأن يشكل نفعا للطرف الأقوى فى العلاقة . وفى اعتقادى أن هذا التعريف ينظر إلى الجزاء من زاوية الخاضع وشرحه يوحى بشيء مختلف . والدقة ولا شك أمر صعب المنال إذا ما تصدينا لتعريف شيء لسنا على يقين تام من مضمونه .

(1) P. Blau, op. cit. P. 117.
(2) Ibid., P. 117., Note 4.

هذا والتعريف الفيبرى وما اشتق منه من تعاريف يعتوره — رغم الذيوع — عدد من نقاط الضعف فضلا عن الصعاب الاجرائية التى يدخلها عنصر الاحتماليه Probability إلى البحث الامبريقى . وثمة مشكلتان رئيسيتان ، كما يقول بارسونز ، (١) اذ أن افتراض الصراع والعداء قد أدخل فى التعريف : ف «ا» يقضى على مقاومة «ب» وذلك يوحى بأن مصالح ب يضحى بها من أجل مصالح ا . ولكن ذلك يتجاهل ان علاقات القوة قد تكون علاقات ارتياح مشترك : فالقوة تكون مصدرا يسهل تحقيق أهداف كل من ا و ب بنفس الطريقة التى يمكن بها للنقود أن تسهل تحقيق أهداف كل من المقرض والمقترض فى علاقة ائتمان .

فاذا ما انتقلنا إلى المستوى المجتمعى ، فانه يمكن النظر إلى القوة على أنها امكان حدوث وسيلة معممة لتحقيق الأهداف الجماعية ، بدلا من أن تكون وسيلة نوعية لاشباع قطاع أو آخـــر . والتعريف الفيبرى يخـــرج ذلك من حيز الوجود .

وتكمن الصعوبة الرئيسية الثانية لتعريف فيبر «للقوة» فى أن هذا التعريف يحول خاصية التفاعلات والعلاقات المشتركة إلى خاصية فاعلين actors فبدلا من تعريف مصطلح لغوى يعطينا «فيبر» أساسا للمقارنة بين خصائص الفاعلين : فالفاعلون تزيد قوتهم أو تقل بحيث يزيد حصولهم على ما يوافق ارادتهم أو يقل . ويسهل أن نخطو من هذا التعريف إلى الرأى بأن القوة قدرة معممة بدلا من كونها خاصية لعلاقة نوعية . ولكن رغم أنها تمتلك كقدرة

---

(١) أنظر مناقشة لآراء بارسونز عن القوة فى :
Alvin W. Gouldner, The Coming crisis of Western Sociology New Delhi; Heinemann, 1971,PP. 286 — 313.

وأنها لا تظهر الا فى السلوك ، فانها خاصية علاقة . وإذا ما أشرنا إلى لغة التشبية التى أفسدت مفهوم القوة ، فان «القوة» هى التيار الكهربى وليست المولد .

وفى محاولة لاجتناب تعريف القوة بلغة «الصراع Conflict » اقترح «بارسونز» فهما مختلفا تماما ينظر إلى القوة على أنها مصـدر للنسق system Resorce» فالقوة اذن هى القدرة المعممة Generalized Capacity (١)لضمان القيام بالتزامات ملزمة بوساطة وحدات فى نسق ذى تنظيم جماعى ، وذلك عندما تصبح هذه الالتزامات مشروعة بارتباطها بالأهداف الجماعية ، وحيث يتوقع فى حالة التمرد استخدام الفرض عن طريق جزاءات سلبية ، يقتضيها الموقف وذلك كائنة ما قد تكون الوسيلة الفعلية لهذا الفرض » (٢) .

والمصطلحات الهامة فى هذا التعريف هى «التعميم Generalization » و «الجزاءات السلبية الموقفية Situational Negative Sanctions » والتعميم يعنى ببساطة القدرة على نقل القوة من علاقة إلى أخرى ، وهو المعادل السياسى للتمييز الاقتصادى بين المقايضة وعلاقات السوق . واكتساب الشرعية بالأرتباط بالأهداف الجماعية يعنى قبول كلا الجانبين للعلاقة ، وذلك بسبب الوظيفة التى تؤديها فى تحقيق أهداف النسق الأجتماعى . والجزاءات السلبية الموقفية تعنى استخدام الحرمان المادى كشىء متميز عن الابتزاز المعنوى .

---

(١) أنظر مناقشة (أتزيونى) لمصطلح القدرة المعممة :

Amitai Etzioni, op. cit., PP. 315 — 17.

(2) T. Parsons, " on the cencept of political power," (in R. Bendix and S. M. Lipset(eds.), Class, status and Power. London : Routledge & Kegan paul. 1967. P. 244.

ويخلق تعريف «بارسونز» من المشكلات أكثر من تلك التى يحاول حلها إذ أن «بارسونز» يضع الاتفاق Conseusus فى المكان الذى وضع فيه «فيبر» الصراع ، ويخرج من دائرة الوجود المشكلات التى شغلت سوسيولوجى القوة ، بشكل خاص . هذا فضلا عن أن Giddens يشير إلى أن الناظر إلى تحليل «بارسونز» لا يستطيع أن يرى أن القوة لابد وأن تمارس على شخص ما وبمعالجة القوة على أنها شرعية بالضرورة ، والابتداء — على هذا النحو — باقتراض وجود إتفاق من نوع ما بين أصحاب القوة والخاضعين لهم ، يكون «بارسونز» قد تجاهل — عن وعى وتعمد — الطابع التدرجى الضرورى للقوة وتقسيمات المصلحة التى غالبا ما تستتبعه (١) . غير أن الصعاب النظرية لا تحل إلا بالمواجهة والمناقشة الواضحة وليس بالاجتناب الذى يمليه الطبع .

ورغم أهمية هذا الاتجاه النقدى ، إلا أنه لا يصح إلا جزئيا ، إذ أن «بارسونز» يعى تماما أن تحليله يلتزم جانبا واحدا . فقد أختار بوضوح أن يتخذ لنفسه مصطلحا خاصا ، وأن يواصل تفريعاته المنطقية لتعريفاته الأولية وبذلك يكون قد قام بعمل إضافة راديكالية من الناحية النظرية (وان كانت محافظة من الناحية الايديولوجية) إلى النظرية السوسيولوجية . ولقد اختار عن عمد أن يرفض فهم «القوة» على أساس قسرى . وبرغم أن مدخل «بارسونز» وخاصة عندما يطبق فى دراسة النظم السياسية كما فعل C.A.Almond W.G.Mitchellg — على سبيل المثال — فانه يؤدى إلى تقليل خطير لقيمة دور

(1) A Giddens. " Power in the recent. Writings of T. parsons". in peter worsley (ed.) Modern Sociology, Introductory Readings, Harmondsworth : Penguin books. 1972. PP. 455 — 6.

الصراع والاجبار ، فمدخل بارسونز يتطلب إجراء البحث بمصطلحه الخاص(١).

إن المدخل المالى fiscal approaczh للقوة يقوم أساسا على افتراض القابلية التامة للتعميم generalizability ، ولكن القـــوة — على غـــير الحال مع المال money — ليس لها الاسيولة محدودة جدا . فقوة ا على ب نادرا ما تعطى أ سيطرة على المصادر التى يمتلكها جـ ، برغم أن المال قـــد يستخدم فى الحصـــول على مصادر من ب و جـ و د و هـ . فالمـــال وســـط تداولى إذ أن الأشيـــاء المتفاوتة التى لا تتشابه صفاتهـــا الأساسية قد يمكن أن يعبر عنها بلغة المال . والخاصية الوحيدة المشتركـــة بين حزمة من القمح وتسجيل لرباعية «بتهوفن» الوترية هى أن كليهما يمكن شراؤه وأن قيمتها يمكن أن يعبر عنها ماليا ، وذلك فى المجتمع الرأسمالى على الأقل . والأمر ليس كذلك بالنسبة إلى القوة ، لأن القوة تقوم على علاقات نوعية . ف أ قد يكون فى وضع يمكنه من الحصول على اذعان ل ، ولا يمكنه من الحصول إذعان مماثل من ى ، وكذلك قد يكون أ قادرا على ممارسة قوة على ل بحيث يعمل ق وليس ك . وتبقى هذه الصعوبة كما هى سواء عرفت القوة بمصطلح يضفى عليها الشرعية أو لم تعرف بذلك المصطلح . فإذا مـــا عرفت القـــوة بلغة الشرعيـــة فإن سيولتها ستكون محـــدودة بوساطـــة معايير وقيم المجتمع ، وإذا ما عرفت بلغة «التبادل» ببساطة ، فإن سيولتها ستكون محدودة بتوازن الاعتماد بين الانا ego (أى المصلحة الشخصية) وما

---

(١) أنظر :

W. C. Mitchell. Sscilolgical Analysis and politics. The Theories of T. Parsons Englewood cliffs. Prentice Hall, 1967.

يغايره . وفى كلتا الحالتين تكون «القوة» قدرة capacity نوعية وليست معممة . وعلاقات القوة أقرب إلى المقايضة منها إلى العلاقات الاقتصادية للسوق المفتوحة .

وهكذا فإن الاتجاهين الرئيسين للمناقشات المعاصرة للقوة وهما . اتجاهى فيبر وبارسونز ، يعانيان من المشكلات الرئيسية للتعريف . فبإدخال عنصر «الصراع» إلى تعــريفه ، وبرؤية القوة بلغة «محصلة الصفــر Zero-sum » يكون فيبر قد أغفل إمكانية وجود علاقات القوة التى تربح كل الأطراف الداخلة فيها بالتبادل . فضلا عن إنه برؤية القوة كقدرة يكون قد حول إحدى خصائص العلاقة النوعية إلى تسهيل معمم خالطا الشكل بالمضمون .

ومن ناحية أخرى ، فان فهم «بارسونز» يعانى من الصعوبة المضادة ، إذ بتعريف القوة بلغة الاتفاق والشرعية ، فان بارسونز يلغى المشكلات التى يحاول دارسوا القوة أن يحلوها . فضلا عن أن الإعتماد على تشبيه القوة بالمال يتجاهل السيوله المحدودة للقوة . فهل هذا يعنى أن التعريف الوحيد الممكن للقوة هو وضع فكرة «داهل البديهية على أسس علمية (١) . إن هذا مشكوك فيه .

وما دام الأمر بالغ الصعوبة والتعقيد إلى هذه الدرجة ، فاننا نرى إنه من المناسب هنا ان نلقى نظرة مقتضبة على نظرية الأنساق(٢) كما رسمها W.Buckley فى كتابه : «علم الإجتماع ونظرية النسق الحديثة» التى تقترح طريقة يمكن أن

(1) C. A. Almond and C. B. Powell: A Development Approach. Boston : little, Brown, 1966, P. 202.

(2) W. J. Bukley. Sociology and Modern system Theory. Englewood cilffs, prentice - Hall, 1967.

يعادفهم القوة على أساسها ، وهى النظر إلى القوة على أنها : شكل نوعى لتيار الإتصال . ويعطينا «بوكلى» نموذجا سيبرنطيقيا Cybernetic (١) وليس نظاميا أو آليا للنسق الإجتماعى . فالمجتمع يضم نسقا من الميكانيزمات والكيانات والإنساق الفرعية السوسيوثقافية المتصلة ، يربطها ببعضها البعض تيارات الطاقة والاعلام الفيزيقية . وعلى مستوى النسق الإجتماعى والثقافى ، وتكون المكونات الفيزيقية والطاقة للتيار flow ذات أهمية هامشية وحسب ، يكون النسق فى الغالب الأعم مرتبطا ببعضه البعض عن طريق تبادل المعلومات الذى يوجد عند المستويات النظامية . وتضم تيارات الاعلام هـذه علاقة بين مجموعات متنوعة البناء (٢) .

وبهذه اللغة السيبرنطيقية يمكن تعريف القوة — فى أعم مستوى — على انها : «ذلك النمط من تيار الأعلام الذى يرمز إلى سلوك ما متعلق بارضاء الذات بالنسبة للمتلقى» . ومعنى العبارة الأولى من التعريف واضح ، إذ أنه يتضح مباشرة فى نموذج «بوكلى» السيبرنطيقى للعمليات الأجتماعية . ولكن المصطلح المقتضب الذى يوحى بالأخلاقيات — فى غير زمانها — «السلوك غير المتعلق بإرضاء الذات» يتطلب شيئا من التوسع ، وهذا المصطلح يقصد به اخراج نمطين معينين من أنماط السلوك من التعريف ، حيث يكون مفهوم القوة غير وارد .

١ — السلوك المطلوب لاشباع الحاجات البيولوجية والفسيولوجية العصبية .

٢ — السلوك العضوى أو المفيد الذى يظهر فائضا للفوائد على التكاليف .

---

(١) أنظر : د. صلاح الدين طلبة «السيبرنطيقا» ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، الكويت ، ١٩٧٢ . صفحة ٩ وما بعدها .

(2) W. J. Buckley, op. cit., PP. 47 - 50.

وسبب إستبعاد القسم الأول من السلوك واضح : إذ أن السلوك المطلوب لاشباع مثل هذه الحاجات يتولد ذاتيا . أما سبب استبعاد القسم الثانى هو أن الجماعات والأفراد سوف تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن على الأقل بين التكاليف والفوائد فى علاقاتهم بالجماعات والأفراد الآخرين . والسلوك الذى ينجح فى فعل ذلك عن طريق مدلول الإشارة عند «الفاعل» لن يكون نتيجة علاقة قوة ، ويكون مفهوم القوة غير وارد بالقدر الذى يكون به الإذعان ناتجا عن الحسابات والمنفعة سواء أكان ذلك فعليا أبو مفترضا . والسلوك خارج عن نطاق هذين القسمين يشكل للوهلة الأولى دليلا على وجود علاقة قوة .

وبالرغم من تعقد هذا التعريف إلا أننا نستطيع أن نميزه بثلاث ميزات عن التعريفات المعتادة للقوة .

أولا : أنه يوضح أن القوة خاصية لعلاقة وليست للافراد الداخلين فى هذه العلاقة : فالقوة طريقة نوعية للاتصال أى أشارة . ولكن :

ثانياً : لا يكون للأشارة معنى إلا فى إطار مدلولات للفاعلين فى موقف اى مرسلى ومتلقى الإشارة أو تيار الأعلام .

ثالياً : تكون مدلولات الإشارة — كما يوحى تأكيد «بلاو» على الجزاءات السلبية — من جانب الخاضع ، إذ أن التحديد الذى يخضع له سلوكه المفيد لذاته seqf-regarding ، هو الذى يرمز إلى وجود علاقة قوة (١) .

وذلك يعنى أن سلوك الطرف المتلقى فى العلاقة ينبنى على المدلول الذى يربطة أو يخرج به هو من الإشارة التى ينقلها اليه تيار الأعلام والتى تجعل

(1) W. J. Buekley, op. cit., P. 4.

سلوكه (أى سلوك المتلق) يتخذ شكلا معينا بحسب قيمة مدلول الإشارة عنده وأثره فيه .

ولعلنا بعد هذا العرض لمشكلات تعريف القوة ومفهومها ، وبعد عرضنا النقدى للإتجاهين السائدين الآن فى محاولة تعريف القوة وهما اتجاهى «فيبر» و «بارسونز» ، نحاول أن نضع تعريفا للقوة فى أعم معانيها ، وذلك بغض النظر عن المسميات المختلفة التى قد نطلقها على هذا الشكل أو ذاك من أشكالها إذا ما نظرنا اليها فى سياقات مختلفة . إذ اننا نهتم فى المقام الأول بالمفهوم العام للقوة التى تسير النسق الأجتماعى ككل ، فلا شك فى أن القوة بهذا المعنى إن هى إلا محصلة الأشكال المختلفة للقوى التى تعمل وتتفاعل داخل النسق . الإجتماعى ، على ما قد يكون فيها من تجاذب أو تضاد ، والتى ترسم فى النهاية وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذها النسق الإجتماعى السياسى ، أى باختصار «القوة الفعالة» (المؤثرة) فى المجتمع .

ولقد عمدت إلى القول بأن النسق «اجتماعى سياسى» فى آن كما أدخل فى الإعتبار جميع أشكال علاقات القوة السائدة فى المجتمع بأفراده وجماعاته وروابطة ،ولعلى استطيع القول بأن الأشكال الأساسية للقوة هى : القوة الدينية والقوة الإقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية ، تستحيل جميعها فى النهاية إلى قوة اجتماعية سياسية فعالة . فالمعنى العام للقوة عندى اجتماعى سياسى وعلى هذا فالقوة الفعالة (المؤثره) هى محصلة الأشكال المختلفة للقوة التى يمكن أن تسمى بالمفهوم المتداول «القوة السياسية» اذا كانت هذه الكلمة تعنى اداره — شئون المجتمع بأفراده وروابطة وجماعاته — فى شتى مناحيها سواء أكان ذلك فى نطاق إقليمى أو دولى .

ونحن نتفق فى ذلك مع هؤلاء الذين ينظرون الى القوة على انها نمط نوعى من العلاقة بين الأشياء والأشخاص والجماعات ، وذلك فى النطاق الإقليمى أو الدولى على السواء. وأرانى مضطرا دائما الى تكرار هنا الاحتراس لملاحظته من أن المنظور الدولى للقوة فى تعاريفها المختلفة لا يلقى العناية الكافية، فى عصر بلغ فيه التقدم الإنسانى مبلغا الغيت معه المسافات واصبح سوء استخدام القوة فيه أمرا قد يتهدد بقاء النوع الإنسانى مما يفرض على الاتجاهات السياسية العالمية أن تحاول دائما تحقيق نوع من التوازن الدقيق بين علاقات القوة داخل المجتمع الدولى ، الذى بات صراع القوة فيه امرا مخيفا وبالغ الخطوره ، فمنطق القوة يؤكد ذاته بوضوح شديد عبر مراحل التاريخ المختلفة ، وفى عصرنا الراهن دلالة كافية على صدق هذا الرأى ، إذ أن ديناميكية المجتمع سواء الإقليمى أو الدولى انما تكمن فى القوة .

الخلاصة :

نخلص مما تناولناه بالبحث فى هذا الفصل إلى أن العلوم التى تبحث فى مجالات مغايرة لتلك التى يعالجها علم الإجتماع بمعناه العام ، وما يتفرع عنه من علوم أخرى لا تواجه عند تصديها لمسائل التعريف مشكلات كتلك التى يواجهها الباحثون فى علوم الاجتماع ، عندما يحاولون وضع تعريف منهاجى محدد لمواضيع أبحاثهم . فالعلوم الأجتماعية والسياسية كتاريخ تتباين فيها آراء العلماء كل بحسب الاتجاه الذى ينتمى اليه ، أو الزاوية التى يحتمل أن ينظر منها . كما أن هذه العلوم كموقف سائد يختلف أيضا النظر إليها ، إذ أن الموقف السائد — إن صح أن هناك موقفا سائدا — ليس مقطوع الصلة بتواريخ هذه العلوم .

ونتيجة لهذا كله ، فاننا عند محاولتنا لتعريف «القوة» نواجه أيضا نفس المشكلات الفلسفية الميثودولوجية التى تحول حتى اليوم دون الوصول إلى تعريف جامع مانع للعلوم الاجتماعية والسياسية والقضايا المتعلقة بها . ولقد انتهينا فيما انتهينا إليه الى حقيقة هامة وهى أن عالم الاجتماع لابد له أن يكون منتميا للواقع السياسى الذى يعايشه أو — على الأقل — مراقبا له ، مما يقطع بوجود الصلة التاريخية الثابتة بين علم الاجتماع بمعناه العام ، وما يمكن أن نسميه فى المصطلح الحديث «علم الاجتماع السياسى» ، ولا يغير من انصراف هذه الحقيقة الى الواقع التاريخى كله ملاحظتنا أن الايديولوجيات السائدة فى عصرنا ترجع فى مجملها إلى حقبة قريبة قد لا تتراءى وراء القرن التاسع عشر ولا يجب لمثل هذه الظاهرة أن تخدع عين الباحث المدقق إذ أنه واجد لا شك أصول كل هذا الفكر فى تاريخ الانسان منذ كان له تاريخ .

ولعله يتضح من ذلك أنه ليس ثمة حد فاصل واضح بين علوم الاجتماع وعلوم السياسة . اذ أن الأنشطة المختلفة للإنسان — سواء أكانت اقتصادية أو سياسية — أن هى الا أنواع مختلفة من السلوك الاجتماعى ، وما النظم الاقتصادية والسياسية اذن الا أشكال من النظام الاجتماعى .

كما أننا خلصنا بعد المقارنة التى عقدناها بين مناهج البحث الحديثة فى العلوم الاجتماعية والسياسية وفى العلوم الأخرى ، الى أن العلوم الاجتماعية والسياسية تتناول بالدراسة «حقائق اجتماعية سياسية» ، لها نفس الصفات العلمية التى لغيرها من الموضوعات التى تتناولها العلوم الأخرى ، مع فارق جوهرى واحد ينحصر فى أنها — أى العلوم الاجتماعية — تبحث فى النهاية فى الانسان وسلوكه بمختلف معانيه ، وذلك يشكل صعوبة بالغة ولا شك ،

لا يلقى مثلها أى باحث فى أى مجال آخر يتناول بالدرس مواضيع جامدة محدده الأبعاد .

وننتهى بعد هذه المقدمات الى الفكرة الاساسية التى يدور حولها بحثنا هذا وهى أن النظام السياسى يقوم فى حقيقة الأمر على «الاستحواذ على القوة وسلطة اتخاذ القرار» . وقد يؤدى بنا ذلك الى حقيقة هامة تنبثق من هذه الحقيقة الاولية مؤداها أن «الدولة» لا تقوم الا على القوة . والذى يعنى به العالم الاجتماع السياسى ، فى هذا كله هو العلاقات المتعدده لاشكال القوة المختلفة التى ينبثق عنها فى النهاية النسق الاجتماعى السياسى (١) الذى يستعيض عنه الباحث بلفظة «الدولة» .

---

(١) أجدنى مضطرا إلى إستخدام مصطلحى «الاجتماعى والسياسى» بشكل متلازم دائما للدلالة على ما أعنيه من عدم إمكان الفصل بين ما هو (اجتماعى) وما هو (سياسى) كما أسلفت ، حيث ليس ثمة فارق قاطع أوحد فاصل بين ما يمكن أن نسميه (اجتماعى) بالمعنى الشامل للكلمة وما يمكن أن نسميه (سياسى) . كما أن لفظة Sociologie لا يتأتى لها مجال أن توفى بالقصد فيما يتعلق بمعالجة (ماركس) – على سبيل المثال – والكثيرين من المعلقين عليه وشراحه من أمثال (ماكس فيبر) .

ومن ثم فإنه قد يكون من المناسب أن نطلق على ما جاء به الذين أسهموا فى دراسات القوة وعلاقاتها فى المجتمعات البشرية (علم الاجتماع السياسى) ، إذ من المسلم به أنهم يتناولون المجتمع تناول علم الاجتماع التقليدى له ، ثم يضيفون أبعادا جديدة بعدم إقتصارهم على دراسة النواحى الاجتماعية والعلاقات والظواهر الاجتماعية الكلاسيكية ، وإنما يتناولون بالتحليل الدقيق (بناء القوة فى المجتمع الأنسانى) عبر التاريخ . وبذلك تكون مجالات علم الاجتماع قد وسعت منظوراته وعدلتها ، بحيث يمكن أن يتخذ دون ما تردد هذه التسمية التى لا يزال الكثيرون – من الباحثين يترددون فى استخدامها ويحاولون الفصل ما بين فروع علم الاجتماع – المختلفة تحت عناوين مختلفة ، على حين أننى أرى أن المجتمع كل لايتجزأ وأن الدراسات الأجتماعية بالتالى التى تتعامل مع هذا الكل، تعتبر فى ذاتها أيضاً كلا لا يجزأ – اللهم إلا إذا كان ذلك من قبيل استخدام معين للتبسيط والتيسير على الباحث – بل يمكن أن ندرجها تحت العنوان الشامل(علم الاجتماع السياسى) الذىأقصد به العلم الذى يتناول بناء وعلاقات (القوة) فى المجتمع .

ولقد أنتهى بى البحث الى وجهة نظر خاصة – قد أتفق فيها مع بعض الباحثين – فى هذه النقطة بالذات ، إذ أنه فى اعتقادى أنه ليس هناك فارق بين الدولة وبين المجتمع بمعناه العام وانما يتوهم بعض الباحثين وجود هذا الفارق بين الدولة والمجتمع لانهم لا يستطيعون أن يتبينوا الحقيقة الهامة التى هى مدار هذا البحث فى جملتة . وهى أن «القوة» بأشكالها المختلفة تتوزع دائما بين «صفوة» أو عدة «صفوات» ، – متحالفة – تحتكر شرعية القوة – على حد قول فيبر – فى أقليم معين ، وما القوة الا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح ، مما يظهر معه من حيث الشكـــل أن «الدولة» –وأغلب الظن أن بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة – تبدو كما لو كانت شيئا آخر يفرض نفسه على المجتمع من خاج نطاقة ، وهذا ليس صحيحا بالطبع ، وأظننى أوافق « باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتواتر فى أماكن «القوة» وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسميها فى النهاية «الدولة» .

ومن ثم فإنه لا محل للخلاف حول ما إذا كان علم الاجتماع السياسى «علم الدولة» أم «علم القوة» ، طالما أن الفارق وهمى وأنه ليس ثمة فارق علمى بين «الدولة» وبين انساق القوى التى تقوم عليها هذه الدولة . والفائدة الوحيدة التى يمكن أن نبقى من أجلها مصطلح «الدولة» فى قاموس المصطلحات الاجتماعية السياسية ، هى إمكان التمييز بين بناء اجتماعى سياسى وغيره من البناءات السياسية الاجتماعية .

والدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث إلى الاعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن هذه الفترة ، لن تختلف فى جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى اليها بالنسبة الى فترة أخرى . فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم «القوة» هو أن علاقات القوة ظلت ثابته عبر الحقب التاريخية العديدة وأن أتخذت أشكالا قد تبدو مختلفة .

هذا وقد تناولنا فى هذا الفصل بالتحليل والنقد لمحاولات المختلفة لتعريف القوة منتهين فى ذلك الى التعريفين السائدين الآن فى هذا المجال وهما تعريفى فيبر وبارسونز اللذين عالجناهما من شتى نواحيهما ، ثم حاولنا بعد ذلك وضع مفهوم جديد للقوة ، لا يعد التقاءأو توفيقا أو تعديلا لهذين التعريفين ، بل هو تعريف جديد وجدنا أن محاولة «بوكلى» — لكونها أميل الى التجريد — قد تسهم فى القاء بعض الضوء على بعض جوانبه ، اذ أن محاولة «بوكلى» تكاد تكون مقصورة على ايضاح شكل القوة فى «علاقة ما» شأنه فى ذلك شأن فيبر وبارسونز ، أما نحن فنحاول تعريف القوة بالمدلول الشامل الذى يستوفى كل نواحيها فيما يتعلق بالجماعة الانسانية كتجمع أو مجموعة أو نظام أو مجتمع — محلى أو دولى .

وبالنظر الى أننا أنتهينا قبل وضعنا تعريف للقوة الى حقيقة هامة مؤداها أن ثمة تلازم بين «القوة» و «الصفوة» فلا بد لنا اذن من أن نتناولها معا من خلال تحليل البناء الاجتماعى ككل بإعتبار أن التحليل السابق يعد مدخلا طبيعيا ومنطيقا لتناول بناء القوة فى المجتمع .

الفصل الثالث

صفوة القوة

مدخل

* مفكرو الصفوة الأول .
* صفوة القوة عند موسكا (الطبقة الحاكمة) .
* صفوة القوة عند ميشلز .
* دورة الصفوة عند باريتو .
* صفوة القوة النظامية .
* موقف الصفويين من الماركسية والديمقراطية .

الخلاصة .

مدخل :

يؤكد عدد غير قليل من علماء الاجتماع والسياسة انه ليست هناك مسألة أكثر الحاحا فى التاريخ الحديث للفكر السياسى والاجتماعى من تلك التى تتناول مفهوم «الصفوة» . ولعلنا نتفق فى الرأى مع هؤلاء الذين يرتأون ان النظرة المتفحصة تتيح للباحثين فى علوم السياسة والاجتماع فرصة تحديد الجماعة أو الجماعات التى استطاعت وتستطيع أن تصل إلى مواقع «القوة» فى المجتمع فى شتى الأزمنة والأمكنة . ونعنى بمواضع القوة هنا تلك المواقع التى يستطيع بعض الأفراد من خلالها السيطرة على مقدرات المجتمع واتخاذ القرارات المحددة للاتجاهات التى تتخذها أنشطة الحياة فى شتى مناحيها . ويعد وجود الصفوة أو الصفوات حتى داخل ما يسمى بالبناء الديمقراطى قضية أساسية فى علم الاجتماع السياسى .

ولذلك اتخذت دراسة «الصفوات Elites» مكانا بارزا فى السنين الأخيرة فى أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية . ولقد قام الاطار النظرى لدراسات الصفوة من خلال متابعة التراث الكلاسيكى بوساطة كل من G. Mosca, R. Michels, V. Pareto الذين تناولوا بالدراسة تلك الصفوات التى تسيطر على مقدرات الشعوب فى عصرهم . وتعتبر الدراسات التى قام بها هؤلاء العلماء بمثابة حجر الاساس أو المحور الذى دارت حوله ولا تزال تدور مختلف الدراسات فى هذا المجال ، مما أدى إلى أن تصبح دراسات صفوات القوة Power Elites فى الميدانين الاجتماعى والسياسى لا غنى

عنها فى تناول مشكلات العلوم السياسية والاجتماعية ، فضلا عن الكشف عن جوهر العمليات السياسية فى المجتمع . (١)

ومع ذلك فان لفظة «الصفوة» كمصطلح — كما يقول بوتومور — «لم تستخدم استخداما واسعا فى الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوربية بوجه عام الا فى أواخر القرن التاسع عشر وفى ثلاثينيات القرن العشرين فى بريطانيا وأمريكا بوجه خاص ، حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظريات السوسيولوجية للصفوة ، وعلى الأخص تلك التى تضمنتها كتابات «باريتو» . (٢)

ومما لا شك فيه ان هناك تعريفات كثيرة قد أطلقت على الصفوة ، وهى فى رأينا الاقلية minority داخل أى تجمع اجتماعى مثل المجتمع والدولة والحزب السياسى ، أو على أية جماعة تمارس نفوذا متفوقا داخل المجتمع . فالصفوة التى تمارس نفوذا متفوقا على المجتمع تسمى الصفوة الحاكمة ruling elite ، أو كما يسميها بعض الكتاب الصفوة السياسية Political elite وقد تأخذ هذه الفئة تسميات متعددة داخل المجتمع مثل صفوة القوة السياسية أو الطبقة الحاكمة (٣) أو المؤسسة أو الهيئة الحاكمة

---

(1) H. D. Lasswell and Daniel Lerner. World Revolutionary Elites. The M. I. T. Press. 1967, P. 4.

(٢) بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة د. محمد الجوهرى وآخرين ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

(٣) يرى S. F. Nadel أن الطبقة الحاكمة شكل من الصفوة الاجتماعية Sosial elite أو أية كيانات أو جماعات حاكمة قد تتكون من أفراد من مختلف الأقسام أو القطاعات ، ويشغلون مواقعهم الرسمية وليس هناك ما يحول دون أن يكونوا أعضاء فى الجماعات المسيطرة .

أنظر :

S. F. Nadel, The Foundations of social Anthropology, London Cohen & West LTD, 1953, P. 131.

Establishment (١) كما هى الحال فى المجتمع البريطانى . وهى تظهر بالضرورة على درجة عالية من التعقيد فى المجتمعات الصناعية .

وتشير كلمة «الصفوة» إلى الأقلية المتميزه ، أو القيادات فى مختلف الميادين سواء فى الميدان الثقافى — الصفوة الثقافية عند كارل ما نهايم — (٢) أو الاقتصادى أو العسكرى ، وهى تلك الجماعات التى تتخذ القرارات فى تلك المجالات .

هذا وتتباين ادوار وأشكال الصفوات — أى بناءاتها — عبر التاريخ وفقا للوظيفة التى تمارسها . وسوف ينصب اهتمامنا على الصفوة أو الصفوات السياسية ، وقد عمدنا إلى ذكر الصفوات بصيغة الجمع اذ اننا نرى أن السياسة هى ادارة شئون المجتمع من كافة نواحيها ، الدينية والاقتصادية والعسكرية والفكرية ،اذلاشك فى أن محصلة هذه الأوجه الأربعة تشكل النسق الاجتماعى السياسى الذى تدور فيه أية جماعة بشرية . وعلى هذا فانه ليس من الغريب أن تكون دراسة الصفوات مثارا لإهتمام العلوم الاجتماعية والسياسية منذ أن طرح قضاياها كل من : موسكا وباريتو وميشلز حتى يومنا هذا .

وتهدف دراسات الصفوة إلى فحص بناء القوة Power striucture فى المجتمعات ، وذلك لتبيان المدى والكيف اللذين تكون عليها قوة هذه الأقلية

---

(١) أنظر دراسة مقارنة عن الطبقة الحاكمة والهيئة الحاكمة أو المؤسسة — فى إنجلترا بصفة خاصة — وبين كلتاهما ، وعلاقة كل بصفوة القوة ، فضلا عن وحدة الهدف بالنسبة للهيئة الحاكمة ، ثم علاقة المؤسسة بالقوة السياسية فى :

Jean Blondel, voters, Parties and Leaders, London , Penguin Books 1972, PP. 232 - 249.

(٢) أنظر :

John eeren, " K. Mannheim and the Intellectual Elite, B. J. S. Vol, XXII, No. 1, March, 1971, PP. 1 — 14.

التى يرى بعض الكتاب انها تتميز بالوعى والتماسك.. وقد أدى تناول مفهوم الصفوة بالدراسة إلى مناقشة الكثير من الأفكار الأساسية للعلوم السياسية والاجتماعية ، التى ترتبط من قريب أو بعيد بمفهوم الصفوة مثل : النظم السياسية ، والسلوك السياسى ، والقوة السياسية والايديولوجية .

وسواء أكان الباحث ممن ينتمون إلى المدارس التى تؤمن بالديمقراطية أوتلك التى لاتؤمن بها فانه لايستطيع من وجهة نظرنا ان يتخلص بشكل قاطع من تناول مفهوم «الصفوة» بطريق مباشر أو غير مباشر ، رغب فى ذلك أولم يرغب . ولاشك فى أن كل من «كارل ماركس» و «ماكس فيبر» قدلعبا دورا مبرزا فى ترسيخ «علم الاجتماع السياسى» بشكلة الحديث ، غير أن هناك أربعة أئمة آخرين أكملوا دور هذين المفكرين وهم : موسكا وباريتو وميشلز وجورج سوريل George Sorel فاسهام هؤلاء الاربعة الهام والذى لا يمكن التغاضى عنه ، هو توجية انتباه علماء السياسة والاجتماع إلى دراسة الصفوات .

وبالرغم من أن هؤلاء الاربعة كانوا يعيشون فى عصر واحد تقريبا ، الا أن وجهات نظرهم ، كانت متباينة فى كثير من النقاط مما يودى بنا إلى عدم وضعهم فى موقف واحد . وهذا فى الوقت نفسه لا يشكل فاصلا أو حائلا دون تأثر كل منهم بالآخر . (١)

وعلى أية حال فقد برزت دراسة الصفوة كمسألة لها أهميتها المحورية فى العلوم السياسية والاجتماعية ، فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انطلاقا من عمل عالمى الاجتماع الايطاليين «فلفريدو باريتو» و «جياتانو

---

(١) أنظر :

H. Stuart Hughes, Consciousness and Society, London : Macgibbon & Kee, 1967. PP. 249 seq.

موسكا» . فقد نهض الفكر الصفوى على أساس من أفكار هذين العالمين ، اللذين انصب اهتمامها — وكذلك ميشلز — على كشف الواقع السياسى ، الامر الذى أدى إلى إعتبارهم المنظرين الاصليين للفكر الصفوى ، اذ أنهم قد تركوا لنا تراثا لا يستهان به ، بالنسبة لكل من السوسيولوجيين وفلاسفة السياسة ، ومن ثم فاننا نرى أنه من الضرورى أن يعالج هذا التراث باستفاضة فمن الناحية الفلسفية نجد أنهم كانوا السبب الرئيسى فى تشكيل وصياغة نظريات تقليدية عن الديمقراطية الليبرالية ، كما أنهم قد ورثونا سوسيولوجيا موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية فى الدراسات السوسيولوجية ، يعرف الآن بدراسة — أو نظرية الصفوات .

ولقد تباينت الآراء حول هؤلاء المفكرين الثلاثة ، فقد اعتبرهم البعض علماء اجتماعيين سياسيين وأثنوا عليهم بسبب اتجاههم العلمى الرصين ، واتهمهم البعض الأخر بالانحياز . وقبل أن نستطرد نرى أنه من الواجب أن نطرح السؤال التالى : ما دام الخلاف قائما حول الأفكار والنظريات التى طرحها هؤلاء المفكرون ، فما هو اذن الشيء الهام الذى قدمه كل من هؤلاء وأى نوع من النظريات الديمقراطية — أن وجدت — يمكن أن ندخله فيما ذكره «موسكا» عن الطبقة السياسية ، وما يذكره «ميشلز» فى قانونه الحديدى للأقلية Iron Law of oligarchy ، وماذكره «باريتو» عن دورة الصفوة Circulation of elites .

ولكى نحاول الأجابة على هذا التساؤل نرى أنه من الملائم أن نستعرض وجهة نظر كل منهم فيما يخص هذا الموضوع . اذ أن هناك ما يشبه التسليم بأنه لا يمكن تجنب «الأوليجاركية» ولكن أليست هذه حقيقة بدهية ؟ لا نعثر عليها عندهم فحسب ، بل نجدها أيضا عند سابقيهم من أمثال «مكيافيللى» ،

وعند «رسو» الذى وضح فى أكثر من جملة فى عقده الإجتماعى ، بأن الديمقراطية مستحيلة (١) .

مفكرو الصفوة الأول :

أن الأصول الأولى لدراسات الصفوة ، تتمثل — كما ذكرنا — فى أبحاث وكتابات كل من : باريتو وعلى وجه الخصوص فى كتابه General Treatise on Sociology والذى ترجم الى الإنجليزية بعنـوان Mind and Society وموسكا فى كتابه The Ruling Class وميشلز فى كتابه Political Parties ويعتبر كل من س . رايت ميلز وجيمس برنهام إستمرارا لهؤلاء الثلاثة فى دراسة مسألة الصفوة التى شكلت محور اهتمامهم جميعا .

وسوف نحاول مناقشة مسألة الصفوة بصورة عامة ، نقوم بعدها بتناول وجهات نظر كل مفكر من هؤلاء فيما يخص هذا الموضوع بشىء من التفصيل. والملاحظة الهامة والجديرة بالنظر فى جوهر مبدأ الصفوة ، هى انها توجد فى أى مجتمع ، وهى تتكون دائما من أقلية من الشعب تستحوذ على عملية اتخاذ غالبية القرارات المؤثرة داخل المجتمع ، ونظرا لإتساع مجال هذه القرارات ، فهى تؤثر على المظاهر العامة للمجتمع أيضاً ، ويكون ذلك على الأخص فى مجال القرارات السياسية ، وان كان متخذوها من غير السياسيين المحترفين . وبالتالى فإنه يلاحظ أن طبقة موسكا تتضمن دائرة أوسع من هؤلاء الذين يؤثرون فى القرارات الحكومية ، فضلا عن اشتمالها على هؤلاء الذين يقررون

(١) أنظر :

Locke, Hume and Rousseau (essays), Social Contract, London : Oxford Univ., Press, 1970, PP. 331 seq.

السياسة بصفة رسمية »

وتصل الأقلية لموقعها المسيطر — طبقا لما تراه وجهة النظر الصفوية الكلاسيكية — بوساطة الانتخاب العادى . أو قد تحصل الصفوة على «القوة» نتيجة للثورة على سيطرة الجماعة السابقة أو قد تصل الصفوة الى مواقع القوة باحتكارها لموارد الانتاج فى المجتمع ، وقد يرجع نفوذها وقوتها الى تماسكها وتنظيمها وتفاهمها المشترك — كما يرى موسكا (١) — أو قد ترجع قوتها الى ظهور قيم اجتماعية أو دينية معينة تسود المجتمع . الا أنه فى المجتمعات الحديثة فان الأقلية المسيطرة تتضمن — على الأقل — بعض هؤلاء المختارين لمواقع القيادة عن طريق الأنتخاب ، لكن الصفويين يدعون أن الكسب الأنتخابى لا يتم بالوسائل الديمقراطية تماما ، بل أن ظهور سيطرة الأغلبية — من وجهة نظرهم — على الأقلية ما هى الا مظهر خادع ، حيث تسمح مواقع الأقلية لهم بالمناوره عن طريق إستخدام الدعاية الماهرة لاختيار المرشحين ، بحيث تكون نتيجة الاختيار هى غالبية مرشحى الصفوة .

وسواء أكان هذا أم ذاك فى النهاية تستطيع الصفوة بمالها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها . ولايتوقف الأمر عند الصفويين عند هذا الحد ، بل انهم يرون أن الأقلية لا تصنع أو تتخذ القرارات وحسب ، وإنما لديها من الاساليب ما يجعل الأغلبية تذعن وتطيع . وهذه مسألة يكاد أن يكون التسليم بها مجمعا عليه فى دراسات العلاقات السياسية . ويذكر ميشلز أن ضبط سيطرة الأقلية بوساطة الأغلبية ، أمر يصعب تحقيقة ، ويؤكد ذلك فى قوله : «لقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت الحيلولة

(1) Zeitlin, op. cit., P. 199.

دون الأوليجاركية أو لمنعها . واذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة ، فالقوانين هي التي تضعف تدريجيا وليس القادة» (١) . وتفتقد الجماهير فى العاده النظام الذى يمكنها من محاسبة القادة «فضلا عن افتقادها للقوة الحقيقية التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع .

ويميز بعض الصفويين بين مستويين داخل الصفوة ذاتها ، فقد ميز موسكا وباريتو وميلز — برغم اختلاف تميز كل منهم عن الآخر — بين المستويات العليا والمستويات الدنيا للصفوة . وتكمن أهمية هذا التميز فى انهم قدموا من خلاله — أى الصفويون — محاولة تضع فى الحسبان تلك الاختلافات من حيث درجة ونمط النفوذ الذى يكون لكل عضو من أعضاء الصفوة .

وقد تكون الشريحة الدنيا من الصفوة فى بعض الحالات معبرا بين لب متخذى القرار وبقية المجتمع . فهى الوسط بين الحكام والمحكومين ، حيث تقوم بتوصيل المعلومات ، فضلا عن عملية التفسير والاقناع بسياسة الصفوة . بل انها فى كثير من الحالات تكون مصدرا لمد الصفوة العليا بالأعضاء الجدد . ويسوق موسكا مثالا على هذه العملية بقوله : «هنالك دائما وراء الشريحة الأعلى من الطبقة الحاكمة ... شريحة أخرى أكثر عددا وتتضمن جميع القدرات والإمكانيات للقيادة فى الدولة . وبدون مثل هذه الطبقة يستحيل قيام أى نوع من التنظيم الإجتماعى» (٢) .

---

(1) R. Michels. Political Parties, A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Demacracy. Trans. by Eden and Cedar paul, N. Y. : The Free Press, 1962, PP. 368 — 69.

(2) G. Mosca. The Ruling class, N. Y : Arthur Livingston., Mc Graw — Hill Book Co., 1965, Ch. XV.

ولا تلعب الشريحة العليا من الصفوة الدور الاساسى بصفتها متخذة القرار وذلك نظرا لعدم الكفاية فى القوة والعدد ، فتباين وظائف القيادة من الأهمية بمكان داخل المجتمع . فبعض القادة يناقش التشريعات والقرارات ، ويقوم بشرحها وتوضيحها لبقية المجتمع والبعض الآخر يلعب دورا محددا ومرسوما وهذه فى الغالب هى الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة . ويأتى من داخل هذه الشريحة ، اللجان التى توجه التجمعات السياسية ، والخطباء المهرة ، ومديرى الاجتماعات ، وكتاب الصحافة البارزين ، فضلا عن هؤلاء الذين لهم القدرة على تشكيل الأفكار وصياغتها وطرحها على الناس ، ومن ثم فهم يمارسون نفوذا لا يستهان به على الأكثرية التى لا تستطيع امتلاك الآراء وبلورتها لصالحهم ، بل قد يتبعون - على حد قول موسكا - آراء الآخرين بدون معرفتها (١) .

ويقع تنفيذ قرارات الشريحة العليا من الصفوة أو الطبقة الحاكمة فى أيدى البيروقراطيين ، هؤلاء الذين ذكر موسكا أنهم يجندون من الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة . والشريحة التالية - الطبقة الوسطى عند موسكا - هى فى النهاية مصدر امداد الشريحة العليا بالأعضاء الجدد . وبالتالى فان تماسك المجتمع انما يعتمد أو يتوقف - عند موسكا - على الشريحة الدنيا من الصفوة ، التى تقدم عناصر القيادة للمجتمع ، فضلا عن أنها تمثل همزة الوصل الأساسية بالقادة .

ويميز «ميلز» بين ما يسميه بلب أو قلب الصفوة الداخلى Inner Core وبين الهوامش الخارجية لصفوة القوة (٢) . وباستثناء «ميلز» من كل من ذكرنا من مفكرى الصفوة الكلاسيكيين ، نلاحظ أنهم ولوا أن الصفوة الحاكمة

---

(1) Ibid., Ch. XV.

(2) C. W. Mills, The power Elite, N. Y. Oxford Univ. Press, 1969. P. 288.

كانت ولا زالت سائدة فى جميع المجتمعات . وميلز فقط هو الذى حدد ملاحظاته فى مجتمع واحد - المجتمع الأمريكى - وعهد واحد ، وحدد بشكل قاطع أن المجتمعات الأخرى ، بل والمجتمع الأمريكى - فى عهود أخرى - قد يختلف فيه بناء القوة . أما بالنسبة لباريتو وموسكا فقد أرتأيا أن الوجود الضرورى للصفوة الحاكمة ، كان أحد القوانين السياسية قبل اكتشاف العلوم الإجتماعية . ولا يزال تحرك الناس من أجل مصالح وأهداف ، فى الحاضر مثلما كان فى الماضى ومن ثم فإن نماذج السلوك السياسى والاجتماعى فى الأصل مكررة ومعادة . وما السجلات التاريخية الا مخزن للخبرة والتجارب السياسية وقد رأى كتاب الصفوة ، أمثال باريتو وموسكا أن إفتراضاتهم لا يمكن اجتنابها ، لأن حكم الأقلية بقى قائما خلال فترات التاريخ بل وسيظل حكمهم هو السائد فى المجتمعات خلال حقب التاريخ المستقبلة .

ولقد لعب الكتاب الكلاسيكيون أدوارا متباينة الأهمية ، وارتبطت غالبية هذه الأختلافات بالظروف الإجتماعية التى كانت سائدة وقتئذ . فقد أرتأى موسكا وميشلز أن أية صفوة إنما تملك قوتها وسيطرتها عن طريق قدراتها وإمكانياتها التنظيمية ، أما باريتو فقد أرجع موقف الصفوة إلى الوضع السيكلوجى لكل من الصفوة واللاصفوة . بينما حاول «برنهام» ، المزاوجة بين الصفوية والماركسية ، فهو رأى أن قوة الصفوة تصدر عن سيطرتها على الموارد الأقتصادية ، وكذلك فسر «ميلز» سيطرة الصفوة على أساس شغلها لعدد من المواقع الهامة فى النظم القائمة فى المجتمع .

صفوة القوة عند موسكا : (الطبقة الحاكمة) .

(١) لقد كان هم «موسكا» منصبا على البحث عن تقسيمات جديدة للحكومات تتجاوز السلطة وتلقى الضوء على واقع العلميات السياسية . وقد رأى أن لب

هذا الواقع يكمن فى حقائق القوة . ويلخص موسكا حقائق هذا الواقع فى الفقرة الآتية :

«فى كل المجتمعات منتظمة التركيب والتى يوجد فيها شيء يسمى حكومة فان الطبقة الحاكمة أو بالأحرى هؤلاء الذين يمارسون القوة العامة ، يكونون دائما أقلية ، نجد تحتها طبقة عديدة من الأفراد الذين لا يشاركون فى الحكم بأى معنى حقيقى للمشاركة ولكنهم يخضعـــون له فقط : ويمكن أن نسميها الطبقة المحكومة» . (١)

أن موسكا يعترف بأن ملاحظة وجود حاكم ومحكوم قديمة قدم الإنسان غير أن كثيرا من المفكرين ومنهم «أفلاطون» و «مكيافيللى» — على سبيل المثال — لم يشيروا إلى ذلك الا من قبيل محاولة التعليل فحسب ، ففى جميع المجتمعات — عند موسكا — ابتداء من المجتمعات قليلة التطور وحتى المجتمعات المتقدمة والقوية ، يظهر طبقتان من الناس — تلك الطبقة التى تحكم والطبقة التى تحكم . فالطبقـة الأولى دائما قليلة العدد وتشغل وتحتكر كل وظائف القوة ، وتستمتع بالمزايا التى تجلبها القوة ، بينما الطبقة الثانية ، وهى الأكثر عددا ، تحكم ويسيطر عليها مباشرة بوساطة الطبقة الأولى ، بأسلوب اكثر أو أقل قانونية ، وبقدر يقل أو يكثر من العنف ، وهى تمد الطبقة الأولى — ظاهريا على الأقل — بالوسائل المادية والادوات الأساسية والحيوية لبقاء النظام السياسى (٢) .

---

(1) M. Albraw, op. cit. P. 34.
(2) G. Mosca, The Ruling Class, Ch. II, P. 50.

ويذكر «زايتلن» أن موسكا يرى أن أصول نظريته لا توجد بشكل واضح المعالم الا عند «سان سيمون» فى قوله : أن الضبط السياسى بأوسع معانى هذا المصطلح (القيادة الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والاخلاقية) تمارسة دائما طبقة خاصة أو أقلية منظمة Organized minority(١).

وتبين الفقرات السابقة أن موسكا يشارك باريتو وجهة نظره عن الصفوية الكلاسيكية — أى الاتجاه الصفوى الكلاسيكى — بل أن موسكا يشارك باريتو فى موقفه الصفوى العام . وموقف موسكا ينبثق عن تصوره لجميع العصور التاريخية ومن ثم فهو أن لم يكن موقف مشايعى مكيافيللى فهو يقترب منهم على الأقل ، الأمر الذى أدى الى اتهام موسكا بجهل حقائق التطور التاريخى ليس بالنسبة للعلاقات المادية وحسب ، وانما فى الفكر والخبرة الإنسانية أيضا ، وعلى هذا فاستخدام موسكا لمصطلح «المنهج التاريخى» — من وجهة نظرنا قديمة — لوصف تجربته وتقديم امثلة لقانونه العام ، من المجتمعات المختلفة كالصين وروسيا وايطاليا وبريطانيا فى عهود شديدة التباعد كالقرن الخامس قبل الميلاد والقرن التاسع عشر بعد الميلاد ، قد ادى إلى النظر إلى محاولته على انها محاولة مبكرة فى علم الإجتماع السياسى المقارن Comparative Political Sociology تهدف إلى عمل استعراض عام للنظم السياسية، يعد بمثابة التصنيف لاشكال الحكم ذى مستوى عال من التعميم نتيجة للجهل بالظروف التاريخية التى كانت السبب فى تباين النظم التى تقوم تحت شعار إيجاد قانون عام واحد أو نمط واحد (٢) .

---

(1) Zeitlin., op. cit., P. 197.
(2) G. Parry, Political Elites, London : George Allen & Unwin Ltd, 1969, P. 36.

أن سيطرة الطبقة الحاكمة — الصفوة — عند موسكا تكمن فى قدرتها على التنظيم . وينبثق موقف الصفوة أما نتيجة لسيطرة أعضائها الفعلية ، أو من تقدير الآخرين لها داخل المجتمع ، هذا فضلا عن تلك المميزات التى تكون لهذه الطبقة دون باقى المجتمع ، مما يجعلها دائما موضع التقدير من الأغلبية فى المجتمع . والطبقة الحاكمة — عند موسكا — هى خاصية دائمة فى المجتمع شأنها فى ذلك شأن الصراع من أجل التسيد . وكما سبق أن ذكرنا فنى كل المجتمعات وجدت طبقتان ، ولسوف تبقيان كذلك ، واحدة تحكم والاخرى تحكم . الا أن الطبقة المحكومة تأخذ — عند موسكا — دورا أقل سلبية من هذا الذى تأخذه عند باريتو اذ يرى موسكا أن الجموع المحكومة يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحاكمين . وقد تتولد هذه الضغوط من عدم الرضى الذى تستشعره الجموع أو من مجرد اهوائها مما يؤثر فى سياسيات الطبقة الحاكمة اوالسياسية ، فقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى اسقاط هذه الطبقة . وفى هذه الحالة لابد أن تبرز من بين الجموع طبقة جديدة لتمارس دور الطبقة الحاكمة . ولا بد أن يحدث ذلك وإلا تحطم التنظيم كله والبناء الاجتماعى كله (١) .

وتكمن قوة الطبقة الحاكمة وحتمية سيطرتها فى كونها أقلية منظمة . هذه الاقلية المنظمة يصاحبها — فى رأى موسكا — أغلبية غير منظمة . وحالة عدم التنظيم هذه الاغلبية تحيل قوة كل فرد فيها إلى ضعف ازاء القوة المنظمة التى تمتلكها الاقلية (٢) . ولكون هذه الاقلية جماعة صغيرة العدد نسبيا فانها تستطيع أن تحقق مالا تستطيع تحقيقه الاغلبية وهو : التفاهم المشترك والعمل المنظم .

---

(1) G. Mosca., op. cit., P. 51.
(2) Ibid., P. 198.

والامر الذى لا شك فيه أن الجماعة الصغيرة أكثر سرعة فى التنظيم والتماسك من الجماعة الكبيرة ، حيث تكون قنوات الاتصال فى الجماعة الصغيرة أكثر سهولة ويسرا ، منها فى الجماعة الكبيرة ، هذا فضلا عن سرعة احتكاك اعضاؤها ، الامر الذى يؤدى إلى سرعة قدرة الاقلية على تشكيل وصياغة سياساتها . وتبدو الجماعة الصغيرة أكثر تضامنا وتماسكا عند التعبير عن عملها المشترك . وقد تتيح الظروف المتغيرة إستجابة سريعة من الجماعة المنظمة جيدا بينما تتخبط الاغلبية الغير منظمة بحثا عن رد الفعل المناسب . ولقد أشار موسكا إلى أن ما يسمى بالقانون النفسى يكون هو الاساس فى تحديد طبيعة الإنسان وليست الاحوال الإجتماعية . فهذا القانون النفسى متأصل فى النفس البشرية ومؤداه أن هؤلاء الذين يتصدون لتمثيل الجماهير ، سرعان ما يصل كل منهم إلى غايته بعد انتخابه ، ثم يحيل نفسه من خادم إلى سيد وبدلا من أن يرعى مصالح المجتمع ككل يحاول العمل من أجل تحقيق مصالحة ، وهو فى سعيه الدائب نحو ذلك يتخذ هو ومن لهم نفس المصالح شكل الاقلية المنظمة . وتتوفر لهذه الاقلية فى العادة الصفات والميزات التى تجعل من العسير على الاغلبية غير المنظمة التصرف برد الفعل المناسب ازاءها .

ومن ذلك نتبين كيف تنشأ هذه الطبقة — من وجهة نظر موسكا — التى نسميها بالطبقة الحاكمة أو الطبقة السياسية . فظهور الصفوة ، أو الاقلية المنظمة على الاغلبية غير المنظمة يبين أن الاقلية تكون فى أى الحالات هى الأقوى . ذلك فى الوقت الذى تكون فيه الاغلبية عبارة عن عدد كبير من الافراد بلا هدف مشترك أو نسق مقبول لتوصيل المعلومات أو تنسيق السياسة ومن ثم تكون قوة الاقلية كما وصفها موسكا بقوله : «ان قوة أية أقلية لا تقاوم بمواجهة كل فرد على حدة فى الاغلبية ، حيث يقف كل فرد من

الاغلبية وحيدا قبل الأقلية المنظمة (١) . فلقد كانت طبقة ملاك الاراضى — على سبيل المثال — تستحوذ على عائد الارض كاملا لا يكاد ينقصه الا أقل القليل الذى يلزم لإعاشة الفلاحين الذين تحولوا إلى طبقة من عبيد الارض البسطاء الذين لا يملكون من أمر انفسهم شيئا . وإذا ما حاولوا الخروج عن هذه الدائرة كانوا يكرهون «بالقوة» على البقاء فى اسارها (٢) . ولقد صدق ذلك على كل المجتمعات التى كانت الارض فيها هى المصدر الرئيسى للثروة فالقوة العسكرية كانت تؤدى إلى الثروة ، كما أصبحت الثروة فى شكل النقود تؤدى — فيما بعد — إلى القوة السياسية والعسكرية ، وفى كل المجتمعات بما فى ذلك الديمقراطيات النيابية ، يستطيع الأغنياء الوصول إلى الإدارة بأيسر مما يستطيعة الفقراء . وفى بعض المجتمعات — كما يذكر موسكا — نجد أن سيطرة القوة الدينية Religious Power فى فترات تاريخية معينة — كما هى الحال مع القسس ، تؤدى إلى الثروة والقوة السياسية وفى مجتمعات أخرى تصبح المعرفة العلمية المتخصصة قوة سياسية هامة .

وكما سبق أن رأينا أن طبقة موسكا الحاكمة — أو بلغته : الطبقة السياسية كانت مقسمة إلى شريحة عليا وشريحة دنيا . ولقد كان موسكا متأثرا بآليه الحزب فى أيامه ، حيث لاحظ أن الصفوة يمثلون الدعامة بالنسبة للحزب وهم زعماؤه الذين يوجهون حملات الحزب الانتخابية وما يتعلق بالسيطرة البرلمانية وهم الذين اطلق عليهم الانتخابيون الكبار Grand electors (٣). ولكن القوة لا تكون فى الميدان الانتخابى وحسب ، وانما — الاكثر أهمية —

---

(1) Ibid., Ch. II, P. 53.
(2) Ibid., P. 55.

(٣) أنظر :

J. H. Meisel, The Myth of the Ruling Class, Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1962.

أنهم يختارون المرشحين ، وبالتالى فان أى ممثل أو نائب لا يختار بوساطة الجماهير الانتخابية وانما يختار بوساطة أصدقائه واتباعه (١) . وعلى هذا فالترشيح من وجهة نظر موسكا يقوم به جماعة من الناس ذات هدف مشترك ومتحدين ، وهم أقلية منظمة لا يمكن اجتناب قواها ورغباتها المفروضة على الاغلبية غير المنظمة . (٢) ويعبر هذا المثل الذى ساقه موسكا عن ما يحدث فى الواقع فى مثل هذه الحالات ، حيث تقوم قيادة الحزب أو التنظيم السياسى سواء بالحركة من وراء الستار أو بوساطة الجهاز الحزبى باختيار المرشحين ، وعلى جميع أعضاء الحزب أو التنظيم السياسى أن يلتزموا بتأييدهم ومناصرتهم بل يكون واجب الاعضاء فى المرحلة الانتخابية هو العمل إنجاح هؤلاء المرشحين . وبالتالى يكون النواب مدينين بنجاحهم إلى الجهاز الحزبى ، ويصبحون على هذا مجرد أدوات فى أيدى الزعماء أو الصفوة .

ولقد كانت إحدى النتائج الهامة التى توصل اليها موسكا فى دراسته عن الطبقة الحاكمة — وبالذات فى كتاباته المبكرة — انه ليس هناك إنسان مؤمن بمبدأ أو يتحلى بالأمانة ، يوافق على الدخول فى الانتخابات . وهذا يؤدى إلى أن يكون النواب ممن يتصفون بالقدرة العادية مما يؤدى إلى انخفاض مستوى ممثلى الجماهير ، حيث يكون النواب من النوعيات الغير واعية وقليلة الخبرة والطامعين والمتطلعين إلى مركز إجتماعى أو مكانة اجتماعية أعلى . وبالتالى يصبح هؤلاء المتطلعين مصدر ثقة بالنسبة للصفوة التى تقوم بالتجنيد من بينهم لصفوفها ، وقد وضع موسكا فى الطبقة الوسطى مصدر التجديد السياسى . وهذا لا يعنى أن موسكا كان رافضا للديمقراطية النيابية وانما أكد قيمة

---

(1) Mosca, op. cit., P. 154.

(2) J. H. Meisel, op, cit., p. 106.

الديمقراطية النيابية فى كتابه (الطبقة الحاكمة) بل انه فى النهاية أصبح نائبا .

وينزع التجنيد للطبقة الحاكمة — عند موسكا — أما إلى الارستقراطية أوإلى الديمقراطية. وتكون النزعة أرستقراطية عندما يجند أعضاء جددللطبقة الحاكمةمن سلالةالطبقة الحاكمة القائمة ،حيثتكون السلطة متقاسمة بين جميع الطبقات الحاكمة ، وتتجلى النزعة الديمقراطية عندما تتجدد الطبقة الحاكمة من الطبقة الدنيا للمحكومين . ولا تخلو الانساق السياسية الحالية من هذه الاتجاهات بالرغم من تباين حدتها من وقت لآخر ومن مكان لآخر ، فهى تتأرجح بين الاتجاه الأرستقراطى تارة والديمقراطى تارة أخرى ، الا أن المجتمع الذى يغرق — أى يتطرف — فى الاتجاه الارستقراطى قد يؤدى به ذلك إلى الفساد وذلك بفقدان التفاعل بين طبقته الحاكمة مع حاجات ومصالح الجماهير . وإذا ما أغرق المجتمع فى الاتجاه الديمقراطى فان ذلك يعد مؤشرا قويا إلى بداية انبثاق موقف ثورى داخل المجتمع . ويرتب موسكا على ذلك استقرارا سريعا بالنسبة للمجتمع ، وذلك منذ أن قادت الأقلية المنظمة الطبقات الثورية الدنيا التى حولت نفسها — أى الأقلية — حتميا إلى طبقة حاكمة جديدة .

وتؤدى الميزات المتعددة للأقلية الحاكمة إلى موقف تميل فيه كل الطبقات الحاكمة إلى أن تصبح وراثية فى الواقع ، وان لم تكن كذلك فى القانون . وبالرغم من ان للقلة المنظمة قوة متفوقة ، ويمكنها لذلك أن تمنع بالقوة التحديات التى تتصدى لحكمها ، فانها لا تلجأ إلى ذلك الا كحل أخير . وهى على وجه العموم تنجح فى توفير الاستقرار لحكمها بجعله مقبولا لدى الجماهير وهذا يتأتى عن طريق «صيغة سياسية Political formula » ، وهى مصطلح يعادل بالتقريب إيديولوجية الطبقة الحاكمة عند «ماركس» ، وشرعية القوة عند «ماكس فيبر» والأساطير عند «سوريل» والمشتقات عند «باريتو»

ومن ثم فان موسكا يرى ان الوصول إلى عضوية الطبقة الحاكمة والمحافظة على هذه العضوية ، انما تكمن فى المهارة والموازنة بين الجماعات الحاكمة واستخدام مطالب جماهير الناخبين والمناورة بها للحفاظ على مكانتهم داخل الطبقة الحاكمة . (١) كل طبقة حاكمة — كما يقول موسكا — تنزع إلى تبرير ممارستها الفعلية للقوة عن طريق إرسائها على مبدأ أخلاقى عام . (٢) ولا تخلق «الصيغة السياسية» لكى تجر الجماهير بالخديعة إلى الطاعة ، وانما هى خرافة كبرى أو وهم يشكل فى الوقت نفسه قوة اجتماعية كبرى . ويؤكد موسكا أهمية هذه «الصيغة»بقوله : انهمن المشكوكفيه أن تستطيع المجتمعات الاستمرار فى البقاء دون مثل هذه الصيغة السياسية — فهى مفهوم أوسع وأعم مما يوحى به المصطلح . فهى تشمل القيم المشتركة والمعتقدات والعواطف والعادات التى تنشأ فى مجتمع شعب ما عبر التاريخ . وتختلف الصيغ بإختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية الا أن موافقة المحكومين تقوم فى كل الظروف على صيغة أو أخرى . «ان أغلبية شعب توافق على نسق حكومى معين لأنه انما يقوم على معتقدات دينية أو فلسفية يقبلونها بشكل عام . ولكى تستخدم لغة نفضلها فاننا نقول ان مقدار الموافقة يتوقف على مدى إيمان وتحمس الطبقة المحكومة للصيغة السياسية التى تبرز بها الطبقة الحاكمة حكمها» . (٣) ويقوم كل نظام ناجح بوضع الصيغة السياسية الحاكمة التى تتلاءم بدقة وعناية مع معتقدات الطبقات الدنيا . ويعنى الفشل فى تطوير مثل هذه المعتقدات الشاملة والعامة ، ان الحكام قد فشلوا فى توحيد الجماعات الاجتماعية وطبقات المجتمع المختلفة .

---

(1) G. Parry, op. cit., p. 41.
(2) Mosca, op, cit., p. 62.
(3) Ibid., p. 879.

وتتكون الجماهير — عند موسكا — من قطاعات الشعب الفقيرة والاقل تعليما ، التى تستخدم بوساطة العناصر المتصارعة فى الطبقة الحاكمة من أجل القوة ، وذلك نظير منح بعض الامتيازات الجزئية ، التى تضطر الطبقة الحاكمة أن تمنحها نتيجة للضغوط الجماهيرية مما يؤدى إلى فساد الحياة السياسية — عند موسكا — ولقد أخذ بوجهة النظر هذه الكثيرون من الليبراليين المحافظين خلال القرن التاسع عشر . وأيد موسكا الاصلاح الذى كان بمثابة المحور لغالبية الفكر الليبرالى فى القرن العشرين ، وهو لا مركزية الحكم التى تتيح لعدد أكبر من الطبقة الوسطى — أى شريحة موسكا الدنيا — للمشاركة فى الحياة السياسية — أى الحياة العامة — كأعضاء فى الأعمال الادارية الاقليمية . ومن أجل ذلك اتهم Parry موسكا بقوله : «ان الاتجاه الصفوى — عند موسكا — قد وضع الرداء العلمى وبداكايديولوجية — أى كنظرية سياسية للطبقة الوسطى» (١) .

صفوة القوة عند ميشلز :

يشتهر «روبرتو ميشلز» بين كتاب الصفوة الكلاسيكيين بقانونه الخاص بالأقلية والذى أطلق عليه قانون الأقلية الحديدى وينص على : Who Says organization says oligarchy .(٢) فهو قد عبر — كما يقول J. B. Mckee بهذه الكلمات الشهيرة فى لغة حديثة ، عن التشاؤم حول قدرة الانسان على الحرية ، وعلى قيام النظام الديمقراطى داخل التنظيم الاجتماعى . (٣) والأقلية أو الأوليجاركية تعنى حكم الأقلية للأغلبية ، وقد اعتبرها ميشلز نتيجة

(2) G. Parry op., cit., pp. 41 — 42.
(1) R. Michels, sp,. cit., p. 365.
(2) J. B, Mckee, Introduction to Sociology, U. S.A. : Hdt, Rinehart, 1969, p. 475.

حتمية للتنظيم الاجتماعى ، واتخذ من قانونه الحديدى «Iron Law» للأوليجاركية قاعدة سوسيولوجية لهذه الفكرة . وقد عالج ميشلز بطريقة أكثر ميثودولوجية فى كتابة «الأحزاب السياسية» النظريات التى قدمها «موسكا» وأهم النقاط لديه هى أن سيطرة الصفوة تعتمد فى المقام الاول على التنظيم . الا أن تأكيد ميشلز على هذا المعنى لا يعنى أن قدرة التنظيم وحدها هى التى تنمى القوة ، ولكنه أكد أن كل بناء مهما اختلف فى أى مجتمع منظم يحتم أن يكون على قمته صفوة ما ، أى أن التنظيم انما يعنى وجود أقلية على قمته . ونحن نجد عند ميشلز فى هذا الصدد مادة جديدة لتطوير وتعديل هذا المفهوم — مفهوم الصفوة — الذى كان موسكا وباريتو أول من أدخلاه إلى علم الاجتماع السياسى .

هاجم موسكا النظرية الكلاسيكية (التى وضعها أرسطو وأفلاطون) والتى تقسم أشكال الحكم — كما سبق أن ذكرنا — إلى ثلاثة أقسام : الديمقراطى والارستقراطى والطغيان . وذكر موسكا أن الحكومات لا تتفق فى الواقع مع النظرية القانونية . وذلك أن الحكومات لا يديرها بالفعل كثرة أو قلة أوفرد ، وانما كانت تدار دائما بوساطة قلة . وهذه القلة هى «الطبقة السياسية» أو الطبقة الحاكمة أو الصفوة .

ويرى ميشلز أنه يمكن إزاغة أو التخلص من الصفوة فى آخر الأمر باسم الكثرة أو القلة أو الفرد ، غير أن ما يحدث فى الواقع هو انها انما تستبدل بصفوة أخرى ويؤكد «باريتو» هذه الحالة بدراسته للتاريخ ، ثم يصرف الكثير من جهده لظاهرة «دورة الصفوة» وهى : العملية التى يتم فيها إستبعاد جماعة حاكمة قديمة ومتهاوية بوساطة جماعة جديدة لها من الصفات والمهارات الأساسية ما يتلاءم مع الموقف الاجتماعى الجديد .

ويناقش ميشلز هذه النظريات فى كتابه « المحاضرات الأولى فى علم الإجتماع السياسى » حاملا اياها إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور . (١) ويستطيع أى دارس متعمق لآراء ميشلز أن يلاحظ أن منهاجـــه فى البحث يعد أكثر دقة وعلمية من أى ممن ندعوهم بالصفويين الكلاسيكيين فقد أكد ميشلز أن جميع التنظيمات الاجتماعية يحكمها قانون الأوليجاركية الحديدى — المشار اليه . وكانت دراسات التنظيم عند ميشلز تدور حول الأحزاب الاشتراكية فى أوربا خلال سنوات ما بعد الحرب ، وعلى الأخص «الحزب الاشتراكى الألمانى» ، وكانت هذه الأحزاب توجه كل اهتمامها للمحافظة على المساواة والديمقراطية فى تنظيماتها الداخلية . ونظرت هذه الاحزاب إلى قادتها على انهم مجرد أدوات فقط لجماهير الحزب ، والسيادة والقوة إنما تكمن فى مؤتمر الحزب المكون من ممثلين منتخبين . ومن وجهة النظر هذه يبدو أن الحزب هو الذى يقود والقادة ما هم الا تابعون للحزب .

وعلى الرغم من أن ميشلز لم يقدم صيغة دقيقة ومفصلة لقانون الاوليجاركية الا أن معناه واضح الدلالة (٢) مما يدفع إلى الاستغناء عن الشرح والتفسير ، فالقيادة من الاهميه بمكان ، بل وضرورية لنجاح وبقاء أى تنظيم من أى حجم وعلى أى مستوى . وتمنح طبيعة التنظيم وهرميته قوة وهيبه وامتياز لجماعة القيادة الذين لا يمكن عند ئذ أن يكونوا محل محاسبة أو لوم من تابعيهم وبالتالى فان ذلك يعد نفيا لما سبق القول به : بأن القادة المنتخبين يكونوا بمثابة

---

(١) أنظر :

Robertoal Michels, First Lectures in Political Sociology (Trans. by A. de Grazia), N. Y. : Harper & Raw, 1965,.

(2) C. W. Cassinelli, «The Law of Oligarchy,» A. P. S. R., Vol. 47, No. 3. 1953. p. 773. seq.

الأدوات فى أيدى الذين انتخبوهم . والسبب فى ذلك يكمن فى العوامل التنظيمية والعوامل النفسية ، حيث يحد التدرج أو الهرم التنظيمى من ضغوط أعضاء التنظيم على القيادة ، إلى جانب أن هيبة القادة والأدوار الكبرى التى يلعبونها فى التنظيم تشكل عاملا نفسيا ضاغطا على أعضاء الحزب أو التنظيم . هذا فضلا عن الخبرة والمهارة التى لا يمتلكها أعضاء أو جموع الحزب ، مما يؤدى إلى إنتقال سيطرة الحزب إلى أيدى سياسى وبيروقراطى الحزب الرئيسين . أى أن تركيز المهارات والأمتيازات فى أيدى القادة يرجع إلى فقدان الآخرين أو أعضاء التنظيم لهذه الامتيازات والمهارات ، وبالتالى يصبح القادة متخصصين فى إنجاز الأعمال التى لا يعلم الآخرون شيئا عنها ، هذا فضلا عن أن القيادة تمنح الفرصة لبناء هيئة من الموظفين الموالين لها ، كما تمنح السيطرة على قنوات الاتصال بالاضافة إلى نوع من الاحتكار لإنضمام الاعضاء الجدد . (١)

والقوة عند ميشلز تولد قوة ، حيث تسيطر القيادة على موارد الحزب المالية وقنوات المعلومات فى الحزب ، وتختار مرشحية البرلمانين ، فضلا عن توزيع الرشاوى والمحسوبيات وتحتكر القيادة عملية الاعلان عن أنشطة الحزب الجديدة ويذكر G. Parry أن أهمية تحليل ميشلز تكمن فى كشفه عن رد فعل الحزب ودوره فى النسق السياسى الكلى للمجتمع ، فهو يملك بناء للقوة داخل الحزب فالقوة ضرورية للحزب من أجل إحراز النجاح الإنتخابى ، الذى يتطلب تأييد جماهير المصوتين الذين يكونون بمثابة الجماعات الهامشية بالنسبة للحزب ، ومن ثم فإنه يتعين على الحزب أن يعدل من مبادئه لكى يصل إلى أصواتهم ، مما

(1) J. B. Mckee, op. cit., p. 475.

يؤدى إلى تنازل الحزب عن الكثير من مبادئه فى سبيل الحصول على أكبر نسبة من الأصوات . ولقد أدى هذا إلى تقوية البيروقراطية الحزبية ذات الخبرة والأكثر فائدة فى تكنيك القوة عنها فى تكنيك المبادىء ، فضلا عن القوة التى يكتسبها النواب الذين يختارهم الحزب ؛ بعد نجاحهم فى الإنتخاب .

ولا يتوقف نجاح النواب على إنضمامهم للحزب كلية وإنما قد يرجع نجاحهم إلى قاعدتهم الجماهيرية العريضة من خارج الحزب ولذلك يصبح من العسير خلع القيادة الحزبية بدون أحداث أضرار بموقف الحزب ، وبالتالى يصبح الحزب مضطرا إلى إقامة التدرج الذى يعكس تدرج بناء القوة فى النسق السياسى الكلى . (١) ويعد مجموع العضوية فى أى تنظيم كبير بمثابة الإسهام فى ظهور الأوليجاركية بل أن ميشلز يؤكد أن التنظيم الإجتماعى نفسه ، يخلق شروط إمكان قيام الأوليجاركية . إلا أن القواعد التى وضعها ميشلز لذلك لم تكن سيكلوجية ، بالرغم من حديثه عن بعض التفسيرات من هذا القبيل ، فهو يقول : «كان المرء فى القرن الثانى عشر يستشعر السعادة لأعجاب الآخرين ، وبمظاهر الأبهة التى تحيطه . أما فى عصر الرأسمالية والديمقراطية فإن الفرد الثرى يستشعر السعادة إذا ما أحس بأن ماله يمنحه نفوذا قويا على من هم دونه إقتصاديا وكذلك على الشئون العامة . فأمر القوة إذن يبدأ بالطموح ثم يستهدف المجد» . فنظور ميشلز كان منظورا سوسيولوجيا فى تفسيره للاوليجاركية ، كنتيجة حتمية لموقف الظروف البنائية التى تصاحب تقسيم العمل . حيث أن القوى البنائية والتنظيمية تؤدى إلى الأوليجاركية وذلك يتم عن طريق قوى سيكلوجية معينة ، هذا من ناحية ، بينما يفترض المنظرون الاشتراكيون من ناحية أخرى

(1) G. Parry,. op. cit., p. 44.

(2) R. Michels, Frist Lectures ..., op. cit, p. 93.

أن هناك مصلحة سياسية تلقائية تقع على جزء كبير من مجموع الشعب . إلا أن ميشلز يدعى أن الأغلبية لا تبالى تجاه المسائل العامة . ويلتفت الناس إلى السياسة عندما تؤثر أو تمس مصالحهم الخاصة ، فضلا عن جهلهم بكيفية عمل النسق السياسى . ومن ثم يستخدم جهل الغالبية هذا ، فى توجيه نشاط الحزب الذى تكون له الأولوية . وينتج عن ذلك جماعة المصلحة والنفوذ فى الحزب التى قد تمثل بهرم ، من موظفى الحزب ، وتعمل الشريحة العليا فى الحزب فى الإجتماعات وقيادة الحزب وتوجيه شئونه ونشاطه وتظل الشريحة الأكبر ، أعضاء بلا أدوار تذكر إلا فى بعض الحالات التى تصدر بها تعليمات من القيادة الحزبية أو قيادة التنظيم السياسى ؛ لتوجيه حركة الأعضاء فى اتجاه أو آخر — وفى النهاية توجد قواعد كبرى للأعضاء الذين يدلون بأصواتهم لصالح الحزب فقط .

ولقد أرجع ميشلز عدم المبالاة لدى الغالبية إلى حاجة البعض إلى التوجيه والإرشاد بل وإلى أن البعض يسعدهم أن يتحمل الآخرون المسئوليات السياسية . ومن الملاحظات الهامة أن نظرية ميشلز لم تستلزم أى هجوم أخلاقى على القيادة فضلا عن أنه تبين أن الأوليجاركية ليست هدف القادة ، وكذلك لم يشك فى الوعود الاشتراكية أو النزاهة الشخصية لهؤلاء الرجال ، بل أن القيادة الأوليجاركية عنده ، لم تكن نتيجة لوجود القادة اللا أخلاقيين (١) . وعلى الرغم من أن ميشلز قد قصر تحليله على الأحزاب السياسية بصفة خاصة ، إلا أنه قد صاغ قانون الأوليجاركية ، ليطبق بصفة عامة على كل تنظيم حتى تنظيم الدولة وهكذا . ولا ترفض الأغلبية حكم الأجهزة الرسمية ، بالرغم من

(1) J. B. Mckee. op. cit., p. 476.

أسطورة إرادة الأغلبية . وعلى هذا يرى ميشلز أن الديمقراطية يستحيل قيامها بمفهوم حكم المجموع أو الأغلبية . حيث أن معظم القرارات إنما تتخذ بوساطة الأقلية الأقوى فى أية ديمقراطية (١) .

وقد انتهى ميشلز فى كتابه «المحاضرات الأولى فى علم الإجتماع السياسى» إلى أن الناس إنما يتسيدون على الآخرين بأشكال ثلاثة :

١ — السيطرة الفيزيقية ، وهى التى نلاحظها فى علاقة الغزاة المعتدين بالمهزومين المقهورين .

٢ — سيطرة المعرفة التى يمارسها الحكماء والعارفون على السفهاء الجاهلين.

٣ — سيطرة الأغنياء الذين يستمتعون بالثروة وما يتعلق بها من مظاهر الفخامة على الفقراء الذين لا يستطيعون أن يجدوا إلى رغد العيش سبيلا . ثم يؤكد ميشلز أن التعطش إلى القوة منذ أيام Genovesi عام ١٨٢٠م وحتى يومنا هذا لم يتغير ، وإن كان قد إعتراها أى تغيير فى الشكل الذى تتخذه فقط (٢) .

ومن خلال الاستعراض السابق لكل من «موسكا» و «ميشلز» نستطيع القول بأن الإثنين قد إعتنيا بدراسة الصفوة عن طريق دراسة التنظيم مما يؤدى بنا إلى القول مع Parry على أن مدخلها لدراسة الصفوة كان مدخلا تنظيميا فالقلة المنظمة عند موسكا أقدر على الاتصال والترابط والوعى بمصالحها من الأغلبية غير المنظمة . كما أن التنظيم عند ميشلز يحتم حكم الأقلية وفقا لقانونه الحديدى .

---

(1) G. Parry, op. cit., p. 45.
(2) R. Michels, op. cit., p. 92.

دورة الصفوة عند باريتو

يرى «باريتو» أن ممارسة القلة للقوة ، عامل دائم فى أى نظام إجتماعى ، ويتغير تكوين وطابع الأقليات الحاكمة أو الصفوات بأن تحل صفوات محـل صفوات أخرى . إلا أنه تبقى هناك وعلى الدوام أقلية ، تستحوذ على المراكز الرئيسية فى المجتمع وتخصص لنفسها نصيبا من الدخل القومى (١) .

وللصفوة عند باريتو تعريفان ، أحدهما يشمل « الصفوة الأجتماعية Social Elite» بالمعنى العريض ، والآخر يشمل «الصفوة الحاكمة Ruling Elite» ، أو بمعنى آخر نحن لا نجد عند باريتو نصا وحيدا عن الصفوة كما هى الحال عند «موسكا» و «ميشلز» وإنما نلاحظ أن إفتراضات «باريتو» وتعريفاته العامة أكثر وضوحا من تلك التى نجدها عند الإثنين الآخرين . فالصفوة — عند باريتو — تحدد بعضويتها ، فأعضاء الصفوة هم هؤلاء الذين يمثلون المؤشرات العليا فى فرع نشاطهم . وهؤلاء هم الذين نستطيع أن نطلق عليهم اسم «الصفوة الإجتماعية» بالمعنى العريض ، وفقا لتعريف الصفوة عند باريتو بمعناه العريض ، ويقتصر التعريف الثانى للصفوة عنده على تلك الفئة التى تحكم ويسميها «الصفوة الحاكمة» أما التعريف العريض أو الواسع للصفوة : فهى ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا فى كل مجالات النشاط الإجتماعى ووصلوا إلى مرتبة أعلى فى الهرم أو التدرج المهنى Professional hierarchy فرجل الأعمال الناجح والفنان الناجح والسياسى الناجح ، كل أولئك ينتمون — عند باريتو — إلى الصفوة . فالسمة المشتركة الوحيدة بين كل الأمثلة التى يتحدث عنهـا

(1) R. Aron. «Social Structure and the Ruliug Class»,P.I.

باريتو هى النجاح (١) . فالناجحون من شتى الفئات فى الهرم الإجتماعى هم من يطلق عليهم «باريتو» الصفوة فى تعريفه الواسع لها .

أما تعريفه الثانى للصفوة ، فهو يتناول الأعداد القليلة من الأفراد أوالجماعات التى حققت النجاح فى مجالاتها واستطاعت بذلك أن تمارس وظائف سياسية أو إجتماعية ، ويطلق عليها باريتو «الصفوة الحاكمة» التى تنبثق من المجتمع نتيجة لأن الناس على وجه العموم لا يستطيعون كمجتمع أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ديمقراطيا ، فلابد إذن من وجود طبقة متسيدة ، هذا فضلا عن أن الطبيعة التى تكون عليها الصفوات — وخاصة الصفوات الحاكمة — تعد سمة المجتمعات على وجه العموم . غير اننا قد نضيف إلى ما يقول به باريتو بأن حلول طبقة محل أخرى لا يكون مطلقا ، وبإستقراء أحداث التاريخ يمكن أن نتبين أن عناصر جديدة تندمج فى العناصر القديمة وتزيغها بالتدريج (٢) . وثمة خصائص أو سمات للمجتمعات قد ينفر منها دارسى الأخلاق، ولكنها علاقات لابد للسوسيولوجى الا يغضى عنها .

أن مبدأ «دورة الصفوة» الذى صاغه باريتو يمكن إعتباره من أبـــرز النظريات التى وضعت فى العصر الحديث عن فلسفة التاريخ . وترى هذه النظرية أنه من غير الممكن لأى جماعة أن تعمل دون أن يكون على رأسها طبقة مسيطرة . غير أن هذه الطبقات المسيطرة سرعان ما تتفكك ، فالوهن يعتريها أول الأمر ، ثم تمر بفترة من التحلل يعقبها استسلام فيزيقى وأخلاقى ثم تتخلى

(١) أنظر :

V. Pareto, Treatise on General Sociology, Trans, by Derick Mirfin, N. Y. : Dover, 1963, P. 2027.

(2) R. Michels. op. cit., p. 63.

عن الميدان وتتركه لطبقة مسيطره جديدة ، وتجيء هذه الطبقة الجديدة من بين الناس . وباريتو يرى هنا ما يراه «مكيافيللى» من أن القلة تحكم الكثرة وذلك عن أحد طريقين : القوة أو الخديعة ، فالكثرة تدع القلة تدبر أمورها ويكون الحكم شرعيا إذا ما إستطاع أن يدخل فى روع الجماهير أنه يعمل على تحقيق مصالحها والحفاظ عليها .

والنظرة إلى هذين النهجين فى الحكم «القوة» و «الخديعة» على هذا النحو تتلاقى مع حالة التضاد الشهيرة التى نجدها عند «مكيافيللى» : بين الأســود والثعالب . فالصفوات السياسية على هذا تنقسم إلى قسمين ، قسم يفضل استخدام القوة الوحشية — وهؤلاء هم الأسود — ويمارس القسم الآخر حكم الثعالب . وبالرغم من تشابه نظرية باريتو هذه مع نظرية «موسكا» التى سبقتها فى الظهور ، إلا أن باريتو لم يعترف بفضل موسكا فى هذا المجال . وبالرغم من أن الفارق بين النظريتين ، هو أن الجانب النفسى يتجلى عند باريتو أكثر من تجليه عند موسكا الذى كان إهتمامه منصبا على الجانب السياسى . فقد ركز موسكا على «الصيغة السياسية» للصفوة الحاكمة أو ما يسميه باريتو بأيدلوجية الشرعية أو محاولة القلة إقناع الكثرة بشرعية قوتها (١) .

والصفوات — عند باريتو — سواء اكانت اسود أم ثعالب فانها تتميز بزيادة (الرواسب) فى المجموعة الاولى Frist class أو الثانية . ويتخذ توزيع الرواسب Residues أو ما يناظرها من الغرائز ، أهمية خاصة داخل المجتمع — عند باريتو . فأعضاء الصفوة الحاكمة هم هؤلاء الذين يمتلكون

(1) R. Aron, Main Currents in Sociological Thought (Trans. by R. Howard and H. Weaver), London : Pengnin Books. Vol.2, 1969, p. 160.

«الرواسب» المناسبة لممارسة الحكم ، ولديهم الاستعداد الكافى لاستخدام العنف . ويترجم Runciman مصطلح باريتو residues على أنه الخصائص أو «الصفات» (١) التى يتميز بها أعضاء الصفوة الحاكمة والتى تؤهلهم لعضوية الصفوة . فالرواسب على هذا لا تتصل فقط بالنظريات والجوانب الفكرية للإنسان وانما تلعب دورا هاما أيضاً فى الاقتصاد والسياسة ، بل وفى كل مجالات الحياة . فاذا ما اخذنا الراسبين الأولين — على سبيل المثال — نجد انهما يلعبان ادوارا مختلفة تتعقد بتعقد مستويات العمل ، فنجدها وراء تنظيم . الجماعات ، كما نجدهما فى المجتمعات البدائية وراء بعض ممارسات الحسرو غيره فضلاعن انهما يعللان على مستوى اعقد التجمعات الأقتصادية والسياسيه وماإلى ذلك (٢) . ونستطيع أن نجد المجموعة الأولى من الرواسب فى هؤلاء الذين أطلق عليهم «ميكافيللى» فى كتابة الأمير (٣) — الثعالب الذين يتميزون بالذكاء والدهاء . والمجموعة الثانية من الرواسب تتمثل فى هؤلاء الذين يتميزون بالقوة والشجاعة والقدرة على القتال وهى تلك الشخصيات التى أطلق عليها «مكيافيللى» الأسود .

وتعمل الثعالب على الاحتفاظ بقوتها عن طريق الدعاية ومضاعفة التراكيب السياسية والاقتصادية التى يدخلون فيها . وهذا النوع من الصفوة عند ريموند أرون — يميز الانظمة التى نسميها ديمقراطية ، والتى أطلق عليها

(1) Runciman. op. cit., p. 69.

(٢) أنظر : د. محمد عاطف غيث ، «نظريات فلفريد وباريتو فى علم الاجتماع» مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الثانى عشر ، ١٩٥٨ ، صفحة ١٥٥ وما بعدها .

(3) N. Machiavelli, The Prince. pp. 99 — 100.

باريتو «البلوتو ديمقراطية Pluto - democratic (١) . وموقف الفئتين الأسود والثعالب عند باريتو متبادل . فالسياسة تتطلب النوعين . لأن السياسة مزيج من العنف والإقناع ، أى بلغة باريتو الوصول إلى موافقة المحكوم بالخداع . والحكم فى أى زمان ومكان يعتمد على كلا النوعين «الأسود» و«الثعالب» سواء حكمت صفوة تقوم سيطرتها وفقا للمجموعة الأولى من الرواسب ، أو صفوة تقوم سيطرتها وفقاً للمجموعة الثانية . فتاريخ المجتمعات ما هو إلا تاريخ تتابع الأقليات المتميزة التى تظهر وتصارع وتستحوذ على القوة وتستمتع بها ثم تنهار ليحل محلها أقليات أخرى .

ولقد انتهى «باريتو» إلى أنه فى العالم الذى كان يعيش فيه وخاصة فى فرنسا وإيطاليا أن الذين كانوا يتسيدون هم الثعالب ، من تجار السياسة والمحامين الذين لاخلاق لهم . وانتهى من ذلك إلى أنه إذا استمرت الحال هكذا فإن التوازن الإجتماعى لابد وأن يختل ، إلا أنه رأى فى النهاية أنه سوف تتوفر الظروف كما حدث دائما عبر التاريخ للاسود ، كى ينحوا الثعالب جانباً ويأخذوا مكانهم ، ويتأكدوا من أن الاستقرار قد عاد إلى مكانه مرة أخرى . غير أنه بعد مضى فترة من الوقت يعاود الثعالب التسلل إلى مقاعد الحكم ، إذ أنه لا يمكن الاستغناء عن قدراتهم العقلية وخبراتهم إلى وقت طويل وسرعان ما يعمل ذكاؤهم على تنحية الأسود المحاربة ، وبذلك تكون العجلة قد دارت دورة كاملة . وما التقدم والتطور فى رأى باريتو الاهراء ومقدور على المجتمع الإنسانى أن يكرر إلى الأبد هذه الدورة من الحكم بوساطة الثعالب إلى الحكم بوساطة الأسود وهلم جرا . فالمجتمع الإنسانى يتميز بالتبدل

(1) Currents.,., op. cit., p. 160.

الدائم ، ولكنه فى النهاية لا يفقد توازنه ، فلا شيء جديد فى التاريخ ، الذى أن هو الا سجل للحماقة الإنسانية .

أن باريتو يهتم - كما رأينا - اهتماما خاصا بالصفوة الحاكمة ، فإذا قام الحكم على الثعالب «فانهم يحاولون زيادة الإقناع والموافقة ، ويبتكرون ايديولوجيات لجذب الجماهير ويضعون سياسات لمواجهة الأزمات واشباع المطالب الوقتية . فالمصلحة المادية لها الأولوية قبل السعى وراء المثل . والثعالب غير مستعدين فى الغالب لإستخدام العنف فى حل المشكلات السياسية . أما الأسود فهم القطب المضاد فى الأساليب السياسية ، حيث يجيدون استخدام العنف مما يؤدى إلى مواجهة المعارضة بأقسى أنواع العنف والقمع (١) .

وتضم الطبقة الحاكمة المثالية - عند باريتو - مزيجاً أو خليطاً معقولا من الأسود والثعالب - حيث يتوافر التوازن بين الأسود والثعالب - أى من هؤلاء الرجال القادرين على العمل الحاسم القوى ، ومن آخرين ذوى خيال وقدرة على الإبداع ولا مبادىء لهم . وعندما تحول النقائص والأخطاء فى دورة الصفوات الحاكمة ، دون الوصول إلى هذا المزيج فإن النظم سرعان ما تتحول إلى بيروقراطية عقيمة عاجزة عن التجديد والتكيف . وعندما يحدث ذلك تصبح الفرصة مواتية للمحكومين للإنقضاض على حكامهم ، وعندئذ ، تحل صفوة جديدة قادرة ، يمكنها أن تقيم نظاما أكثر فعالية (٢) .

هذا وما ينطبق على النظم السياسية - من وجهة نظر باريتو - ينطبق أيضاً فى الميدان الإقتصادى . فى المجال الاقتصادى يشبه المضاربون الثعالب ويشبه

(1) G. Parry,. op. cit, p. 47.
(2) V Pareto. op. cit., p. 2227.

أصحاب الدخول الأسود فالمضاربون وأصحاب الدخول لا يعكسون مجرد اختلاف في المصالح وإنما يختلفون أيضاً في الطبع والرواسب . والبناء الإقتصادى الأمثل عند باريتو — هو الذى يتحقق فيه نوع من التوازن بين المضاربين وأصحاب الدخول ، شأنه في ذلك شأن البناء السياسى الأمثل .

ومن ثم نستنتج أن التوازن يتحقق فى رأى باريتو ، فى المجتمعات من الناحيتين السياسية والإقتصادية إذا ما تحقق مزج معقول بين مجموعة الرواسب الأولى ومجموعة الرواسب الثانية . والخلل الذى قد يصيب هذا التوازن هو الذى يؤدى إلى الثورات والتغيرات وما إليها .

والذى نخلص اليه ، أن نظرية باريتو تقدم الأساس على إستحالة قيـــام الشعب كله بممارسة الحكم . ونحن مدينون لباريتو بنظريته عن الصفوة ودورها التى تتخذ طابعاً وأساسا سيكلوجيا مما دعى بعض الكتاب لأن يطلق على مدخله لدراسة الصفوة المدخل السيكولوجى ، تلك النظرية التى لا تزال محـــور مناقشات الكثيرين فى دراسة الشرائح العليا للمجتمع سواء كانت فى الحكم أوخارجة . بل أن دراسات الصفوة من بعد باريتو ، قد أصبحت ندا — أن لم تكن بديلا — للدراسات التحليلية التى تدور حول العوامل الطبقية .

وفى النهاية ، أن كتابات باريتو — من وجهة نظرنا — تعبر عن رجل متحرر من الأوهام ويستشعر المرارة والأستياء إزاء عصر لم يعطه الكثير . والأفكار التى جاء بها يستطيع حتى مخالفوه فى المعتقد أن يستفيدوا منها ومن عبقريته . .

صفوة القوة النظامية

يقول D.Bell أن كتاب «رايت ميلز» عن «صفوة القوة» هو واحـــد

من تلك الكتب النادرة فى علم الإجتماع المعاصر التى تعنى بالبحث فى عالم السببية أكثر من عنايتها بالوصف المنهاجى ، وذلك لأنه يحاول فى هذا الكتاب أن يحدد المواضع التى تقع فيها القوة . هذا فضلا عن كونه كتاب سياسى استحوذ على إهتمام الماركسيين الشبان الجدد فى إنجلترا والماركسيين الأصليين فى بولندا. وذلك نظرا للقيمة البلاغية لهذا الكتاب التى تمكن ذوى العواطف المختلفة من قراءة عواطفهم فيه . وهذا أمر عجيب حقا — كما يذكر Bell — إذا ما وضعنا فى الأعتبار أن «ميلز» لم يكن ماركسيا وأن النتائج التى خلص اليها تتضاد مع الماركسية . وقد لقيت أفكار ميلز عن القوة إستجابة واسعة بين الجماهير وخاصة الراديكاليين (١) . لأنها حاولت كشف وتعرية الأفكار الساذجة الشائعة فى المجتمع الأمريكى عن هؤلاء الذين يمتلكون القوة ومصادرها فى هذا المجتمع (٢) .

ومن الملاحظات الهامة اننا نجد أن «ميلز» يشارك «جيمس برنهام» (٣) الأعتقاد فى أن مكانة وتكوين الصفوة لا يتضحان بدقة فى مصطلحات للمواهب أو علم النفس كما ذهب بعض الكتاب وعلى رأسهم باريتو ، إذ قالوا بأن الصفوة يجب أن تدرس ضمن السياق الإقتصادى والبناء الإجتماعى لمجتمع معين

---

(1) Daniel Bell, The End of Ideology. N Y. : free press. 1965, p. 47.

(٢) أنظر :

C. W. Mills. The Power Elite. N. Y. : Oxford Univ. Prees 1969.

(٣) أنظر :

J. Burnham. The Managerial Revolution. London, Penguin Books. 1962.

فواقع القوة عند ميلز ترتبط بأدوار roles يلعبها بعض الناس فى المجتمع . وبينما نجد برنهام يربط القوة فى المجتمع بالسيطرة على وسائل الإنتاج ، نجد ميلز يربطها بموقف أكثر اتساعا للنظم فى الولايات المتحدة—التى درسها ميلز من الجيش والشركات الكبرى والتنفيذ السياسى . ومن ثم فان الصفوة عند ميلز هى نتاج لطابع المجتمع النظامى الحديث ، حيث تشغل نظم بعينها المواقع الحيوية ، ويشغل ذوى المراتب العليا أهم المواقع فى هذه النظم ، وعلى وجه الخصوص مناصب السلطة الاستراتيجية فى البناء الإجتماعى . (١)

ومن ذلك نجد أن الصفوة تتكون من هؤلاء الذين يشغلون المواقع القيادية فى تسلسل النظم السائدة فى المجتمع . بحيث يبدو هرم القوة — أى بناءها — عند ميلز على ثلاث مستويات :—

الأول : يمثل قمة الهرم «وهو مكون من كبار التنفيذين الحكوميين ، والمسئولين العسكريين ومديرى الشركات الكبرى .

الثانى : ويتكون من المستويات الوسطى للقوة : حيث نجد جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة المتوازنة كما يبدو بوضوح فى دهاليز الكونجرس.

الثالث : وهو المستوى الذى يتكون من المجتمع الجماهيرى الذى لا قوة له حيث يكون غير منظما فى العادة ومفككك ويضبط عادة من أعلى .

ويتوقف تضامن وتماسك الصفوة — عند ميلز — وفى جزء كبير منه ، على درجة أحكام الحلقات بين التسلسل النظامى (٢) . ويزداد هذا التضامن والتماسك كلما إزداد حجم الارتباطات المتبادلة والمصالح المتشابهة ، مما يؤدى

(1) C. W. Mills, op. cit., p. 4.
(2) Ibid. p. 19.

إلى قيام نوع من التجمع للصفوة . ويرى ميلز انه لكى تبقى صفوة القوة القومية يجب أن يكون هناك إتصال دائم ومستمر بين قادة التسلسلات المختلفة . وقد ينبع هذا الاتصال عن طريق الاتفاق المتعمد بين القادة على السياسات والقيم التى يراعونها . وتكون هذه الصلة النظامية فى أشد قوتها عندما يتبادل الأفراد المسيطرون عند القمة الأدوار المختلفة . كأن يقوم الرجل العسكرى بالأعمال المصرفية والقانونية فى الوقت نفسه (١). ويؤدى تبادل الأدوار على هذا النحو إلى درجة أعلى من التماسك بين أعضاء الصفوة الذى هو نتيجة للبناء النظامى والطبيعة التراكمية للقوة ، فى المقام الأول ، وهو يبدو واضحا فى تلك الأرتباطات الصفوية التى تقود إلى تقاسم أسلوب الحياة ، فضلا عن أن الوعى والشعور يزيد من هذا التماسك (٢) .

أن القوة فى المجتمع الأمريكى الحديث — من وجهة نظر ميلز — لا تنتسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص ، أنما تنتسب إلى نظم . فصفوة القـــوة تتكون من هؤلاء الذين يتقلدون المواقع الآمرة فى معظم التسلسلات النظامية فى المجتمع الحديث ، وبالتالى فالصفوات توصف فى مصطلحات تنم عن قوتها السياسية ، أكثر من وصفها فى مصطلحات تدل على الممارسة الفعلية للقوة . ويكون لب الصفوة قادرا على تقرير الأدوار التى سوف يلعبها الآخرون فى المجتمع . وينتهى ميلز إلى أن قيم الحرية «والديمقراطية» أصبحت جزء من الأسطورة الليبرالية ، فهى تؤدى إلى تركيز القوة فى أيدى الصفوة ، وليس إلى توزعها . فالقوة تتجه لأن تأخذ نموذجا وفق بناء المصالح فى المجتمع . فهى

(1) Ibid, p. 288.
(2) Ibid., p. 19.

متقاسمة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم، وتتوزع عبر خطوط هذه المصالح ومن ثم فأن صفوة القوة — عند ميلز — تعكس وتوحد تطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة . فهى تقوم على الكثير من الارتباطات المتبادلة ، فضلا عن الشئون والمصالح المتزامنة ، للشركات والنظم السياسية والخدمات العسكرية (١) .

وإذا ما تدرجنا إلى أسفل فإننا نجد أن المستويات الوسطى والدنيا للقوة كما يؤكد ميلز تفتقر إلى الإستقلال والهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع إجتماعية متشابهة . ويدعى ميلز فى كتابه : White Collar (٢) ضعف ذوى الياقات البيضاء — الطبقة الوسطى — نتيجة لإفتقارهم إلى الاستقلال الاقتصادى والتوجيه السياسى . ومن ثم فإن أعمال الطبقة المتوسطة تتبع الجماعة الأكثر قوة ببساطة .

وقد أدعى ميلز أيضاً فى كتابه «رجال القوة الجدد» (٣) العجز السياسى للعمل المنتظم عندما يعتمد على الحكومة . فضلا عن أن ميلز يصف الشعب الأمريكى على أنه مكون من أفراد مشتتين وخاضعين وعاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة للإتصال والفعل السياسى (٤) .

---

(1) Ibid., p. 19.

(٢) أنظر :

C. W. Mills, white collar, N. Y. : Oxford Univ. Press, 1969.

(٣) أنظر :

———, The New Men of Power, N. Y. : Harcourt Brace, 1948.

(4) ———, The Power Elite, pp. 302 seq.

هذا وأرى أن أرجىء تناول دراسة «ميلز» للمجتمع الأمريكي إلى الجزء المخصص فى هذا البحث لمعالجة الدراسات الامبريقية إذ أنه المكان الطبيعي لمثل هذه الدراسة .

موقف الصفويين من الماركسية والديمقراطية .

كانت الصفوية عند موسكا وباريتو وميشلز ، بمثابة الرد أو البديل للنظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة . ورفض الماركسيون الواحد تلو الآخر الصفوية كأيديولوجية برجوازية إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور بعض المحاولات التى عملت على المزاوجة بين النظريتين ، وقد تكون هذه المحاولات لتبيان أن كلا منهما — أى الماركسية والصفوية — تكمل كل منهما الأخرى ، وربما تتكاملان .

وتعد محاولة «برنهام» إحدى هذه المحاولات فى هذا المجال وذلك فى كتابه عن «الثورة الأدارية» (١) . ويعد الإتجاه الذى اتخذه برنهام فى هذا الكتاب أحد الاتجاهات الهامة فى الفكر الصفوى . وقد تركزت مناقشاته فى هذا المؤلف حول النظام الرأسمالى ، والذى رأى أنه فى إنهيار ، بل وسوف يستبدل بمجتمع مضبوط ومسيطر عليه اقتصاديا وسياسيا بتلك الجماعة التى أطلق عليها «الصفوة الإدارية Managerial Elite» .

وأقام برنهام إفتراضاته الأولية إنطلاقاً من الصفويين أنفسهم ، حيث يذكر : أن الميدان العام للسياسة هو الصراع من أجل «القوة الإجتماعية Social Power» بين الجماعات المنظمة من البشر (٢) . ويذكر برنهام أننا نتحدث

---

(١) أنظر :

J. Burnham, op. cit.

(2) Ibid., p. 62.

فى علم الإجتماع عن عقل الجماعة Group mind وإرادة الجماعة Group will وقرارات الجماعة Group Decisions ، بينما إذا أمعنا النظر فأننا سوف نتبين أنه ليس هناك عقل للجماعة ولا إرادة إلى غير ذلك ، وترجع هذه المفردات إلى الأفراد . فالدفاع عن فرد بعينه يعنى حمايته من أعتداء ، وفى هذه الحالة يكون الصراع من أجل القوة هو المواجهة الجسمانية المباشرة بينهما والتى يمكن رؤيتها بالعين . أما إذا تحدثنا عن الصراع والدفاع بين الجماعات سواء اكانت طبقات أو أمم أو أجناس أو كائنة ما قد تكون ، فان هذه الكلمات تصبح — عند برنهام — بالغة التعقيد (١) .

ويتخذ برنهام موقفاً ماركسياً عندما يوضح الأسس التى يجب أن تستقر على أساسها صفوة القوة «فى أغلب المجتمعات التى نعرفها ، وفى كل المجتمعات المعقدة ، توجد جماعة من الناس صغيرة نسبياً تسيطر على الأدوات الرئيسية للانتاج (سيطرة يمكن أن نسميها بحق الملكيـــة Property right رغم أن الذى يعنينا هنا ليس المفهوم القانونى للسيطرة وإنما واقعة) (٢) ، وهذه السيطرة هى التى تمنح موقع السيادة فى أى مجتمع . والسيطرة — عند برنهام تأخذ مُظهرين :

الأول : يتركز حول منع الجماعة المسيطرة للآخرين من الوصول إلى ما هو مسيطر عليه أو المملوك.وذلك بوساطة إستخدام قوة الدولة State Power سواء اكانت كامنة أو فعلية ، التى تعمل عن طريق البوليس والمحاكم والقوات المسلحة .

---

(1) Ibid., p. 62.
(2) Ibid., p. 63,

الثانى : هو المعاملة التفضيلية preferential treatment فى توزيع نتاج تلك الأشياء المسيطر عليها أى المملوكة (١).

ووجود الطبقة الحاكمة عند برنهام يتلخص فى : «أنه عندما توجد فى المجتمع الجماعة التى تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم فى أفضليات توزيعه ، وتستطيع بالتالى أن تحول دون وصول الآخرين إلى مواقعها ... فأننا نسمى هذه الجماعة بأنها المتسيدة إجتماعيا أو الطبقة الحاكمة فى المجتمع . وتكون لمثل هذه الجماعة القوة والإمتياز والثروة فى المجتمع» (٢) .

ومن ثم فان مفهوم القوة — عند برنهام — هو نفس مفهوم القوة عند الماركسيين والصفويين ، فالقوة تراكمية وتجلب السيطرة على وسائل الإنتاج ، والقوة السياسية والهيبة الإجتماعية ، فضلا عن الثروة . فمن وجهة نظر برنهام يكفينا للتعرف على الطبقة الحاكمة فى المجتمع أن نبحث ونتعرف على من يحصلون على أكبر دخل . وعلى الرغم من تبنى برنهام وجهة النظر الماركسية ، إلا أنه يؤكد أن النتيجة فى جميع الأحوال تتضمن إعادة قيام حكم طبقة هو فى جوهره صفوى . فوجهة نظره التى عرضها فى كتابة «الثورة الإدارية» هى فى جوهرها صفوية تتسم بطابع ماركسى .

أما «أوسيبوف» فيذكر أن علماء الإجتماع الغربيين يفضلون الإشارة إلى قمة الهرم الإجتماعى بالصفوة . فضلا عن أنهم يعتقدون أن كل شريحة إجتماعية لها صفوتها الخاصة بها ، ويعمل علماء الإجتماع البرجوازيون — من وجهة نظر أوسيبوف — على إثبات أن آداة سيطرة الصفوة ليست الثروة ولا الملكية

(1) Ibid., p. 63.
(2) Ibid., p. 63.

الخاصة ، وإنما هى «القوة السياسية» ، وينتهى أوسيبوف بعد استعراض بعض الأفكار الرئيسية لمنظرى الصفوة إلى أن نظرية الصفوة تعد بمثابة السند الأيديولوجى للسيطرة المطلقة للبرجوازية الاحتكارية (١) .

ومحاولة فهم طابع التفكير الصفوى فى جانب كبير منه ، إن لم يكن فيه ككل ، تصبح ناقصه ، إذا لم يوضع رد الفعل الماركسى له فى الحسبان . فقد كرس غالبية منظرى الصفوة إهتمامهم لنقد الفكر الماركسى وتفنيده (٢) ، وبالرغم من أن باريتو قد وجه كل إهتمامه لتفنيد الماركسية والرد عليها ، إلا أننا نجده يعترف دائما بفضل ماركس عليه فى تفسيره للتاريخ على أساس الصراع الطبقى (٣) وقد قرر باريتو صراحة فى كتابه « Socialist systems » أن ماركس على حق وأن الصراع الطبقى كان عبر التاريخ حقيقة جوهرية ، إن لم يكن (ال) حقيقة الأساسية . ويخطىء ماركس — من وجهة نظر باريتو — فى نقطتين فقط . الأولى : إعتقاده — أى ماركس — بأن الصراع الطبقى يحكمه المتغير الاقتصادى ولا غير . أى الصراع الناجم عن إمتلاك وسائل الانتاج ، على حين أن الاستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية قد يكون أيضاً أساساً

(١) أنظر :

C. Osipov, Sociology, Moscow : Progress Publishers, 1969, pp. 152 — 3.

أنظر ترجمة لهذا الكتاب أعدها كل من د. سمير نعيم أحمد و د. فرج أحمد فرج تحت عنوان «قضايا علم الإجتماع» ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

(٢) أنظر :

H. Stuart Hughes, Consciousness and Society, London : Macgibbon & Kee. 1967. PP. 67 — 104.

(3) L. A. Coser., op. cit. p. 411,

للصراع بين الصفوة والجماهير . والثانية : يخطىء ماركس إذ يعتقد أن الصراع الطبقى فى العصر الحديث يختلف جوهريا عن ذلك الصراع الطبقى الذى حدث عبر العصور الحالية ، وإذ يعتقد أن النصر النهائى للبروليتاريا سينهى هذا الصراع.

والرأى الأخير لباريتو فى هذا الشأن ، هو أن هذا الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية لن ينحسم بإنتصار الأولى على الأخيرة ، وإنما بإنتصار من يتحدثون بإسم البروليتاريا وهم قلة لا تختلف فى كثير أو قليل عمن يسبقها ويلحقها من صفوات (١) . ومن المعلوم أن النسق الذى قدمه «باريتو» فى كتابه «العقل والمجتمع» هو النسق البارز والهام من بين جميع انساق الصفويين الكلاسيكيين ، مما جعل الكثير من المعلقين المتأخرين يعتبرونه الرد العملاق على ماركس .

لقد هاجم الصفويون الماركسية هجوما عنيفا مدعين أنها ليست بالعلم ولا بالأيديولوجية . والقى باريتو الضوء على الإتجاه الصفوى لدى ماركس، ذاكرا أن تحليل ماركس لا يعدو إلا أن يكون هراء والمقارنة بين ماركس وباريتو توضح أن الأخير ينفى صفة العلمية عن كل ما ذهب اليه ماركس ، وإذا كان باريتو يسلم بوجـــود ما يمكن أن نسميه «بالصراع الطبقى» فإنه إنما يفعل ذلك لينتهى إلى أن أى صراع إنما يدار لحساب صفوة معينة تريد أن تحل محل صفوة أخرى ، فالجماهير أو الجموع إذن توجه فى كل الأحوال نحو تحقيق أهداف القلة التى تقودها . والصراع الطبقى إذن لا يمكن تصوره ــ عند باريتو ــ على نفس النحو الذى يعنيه ماركس بإستخدامه نفس المصطلح .

---

(1) R. Aron, Main Currents., ., op. cit., p. 161.
(2) H. S. Hughes, op. cit., pp. 81 — 82.

والديمقراطية ليست عند الصفويون أكثر من سراب وأمل خادع أو هي خدعة — على حد قول باريتو. وباريتو فى ذلك كله لا يسلم بأن العوامل الحاسمة فى الصراع الطبقى تنحصر ببساطة فى قوانين الإقتصاد ، وإنما هى أكثر تعقيداً من ذلك ، فالعواطف والمثل العليا ، ودوافع غير منطقية من أنواع شتى وذات طبيعة دينية لعبت الدور الحاسم ، وهذه هى الأشياء التى أدركها القادة المبرزون فى التاريخ وعرفوا كيف يستخدمونها لحسابهم (١) .

إلا أننا نرى أن السؤال الهام والملائم فى المناقشة — القديمة والعسيرة فى تراث النظرية السياسية — هنا هو : ما هو الضمان بالنسبة للجماهير فى مواجهة الدولة ؟ ويقدم لنا «موريس دى فرجيه» إجابة لهذا السؤال فى كتابه القيم عن الأحزاب السياسية (٢) . فهو يذكر أن الصفوة الحاكمة بالمفهوم المجرد تكون «ممثلة» للجماهير المحكومة . ويقدم صيغة تنص على أن : «حكم الشعب بالشعب» يجب أن تستبدل بصيغة أخرى هى : «حكم الشعب بصفوة منبثقة من الشعب»(٣) .

على أننا نرى من خلال استقرائنا لواقع الحياة من حولنا أن الصفوات التى تنبثق من بين الجموع ، سرعان ما تجد نفسها مضطرة إلى مسلك قد يتنافى مع مصالح الجموع ، ذلك بحكم محاولة تحقيق التوازن الذى لابد من توافره فى علاقات القوة بين الصفوات حتى يستقر النظام الإجتماعى .

وخلاصة القول لابد للدارس الحديث من أن ينتهى إلى نفس ما إنتهى اليه

---

(1) H. S Hughes, op. cit., pp. 81 — 82.

(٢) أنظر :

M. Duverger. Political parties (Trans,. by Barbara and R. North), London : Methuen & co. Ltd. 1969, pp. 422 — 27.

(3) Ibid., p. 425.

باريتو منذ زهاء نصف قرن ، من أن النظم الإجتماعية والسياسية المختلفة وأن تباينت صيغها وأشكالها ، إنما تقوم فى جوهرها على أساس من سيطرة القلة - أى الصفوة - على الكثرة ، ولا يغير ذلك من استخدام المفكرين الغربيين لمصطلح الديمقراطية ، والشرقيين لمصطلح ديكتاتورية البروليتاريا . هذا وقد لا تعنى الصفوة البروليتارية أكثر مما تعنيه الصفوة البرجوازية فى ضمان حرية المواطن الفرد : بل إنها فى الواقع - عند دوفرجية - فى بعض الأحيان قد تكون أقل من هذا . ولكن هل ثمة تأكيد على أن الديمقراطية النيابية سوف يكون نيابية حقا ؟

أن التجارب تدل على عكس ذلك ، حيث ليس هناك ضمان لعدم تزييف الاقتراع وعدم إنحراف هؤلاء الذين ينتخبهم المواطنين لتمثيلهم . فضلا عن أن النظرة إلى المجتمعات التى تخضع فى الوقت الحاضر للتطبيق الماركسى تظهر أن التمثيل النيابى الذى يتغنى به ديمقراطيو الغرب يحتل مكانا فى النظم الماركسية أيضا : ولكن هذا التمثيل أو عمليات الإقتراع لهذا التمثيل تسير وفقاً لخط عام ترسمه القيادة التى تتمثل ولاشك فى قلة أو صفوة .

ولقد قدم «جوزيف شومبيتر» إجابة أخرى لذلك السؤال الذى سبق أن طرحناه ، فى كتابه عن : «الرأسمالية والأشتراكية والديمقراطية» . وهو لم يقتصر على إيراد حجج مقنعة وحسب ، وإنما استند إلى تحليل واضح عن السياسات الديمقراطية الغربية ، ذاكرا أن الساسة يميلون ميلا طبيعيا إلى إستخدام التعابير التى تستهوى الجماهير وتضللها وتتيح لهم - أى للساسة - فرصة ممتازة لا للتخلص من المسئولية فحسب ، بل ولسحق الخصوم بأسم الشعب ودفاعا

عنه (١) . وقد استنتج «شومبيتر» اجابته فى سياق جملة ساخرة فى قوله : «أن الديمقراطية» ليست أن الجماهير تقرر المسائل بأى الوسائل ، ولكن القادة ومن سيكونون قادة هم الذين يتنافسون من أجل أصوات جمهور الناخبين» . ومن ثم فإن المنهاج الديمقراطى - عند شومبيتر - «هو الترتيب النظامى للوصول إلى القرارات السياسية التى يحرز بها الافراد القوة ليتخذوا القرارات ، وذلك بوساطة الصراع التنافسى من أجل أصوات الناس» (٢) .

ولكن الإجابة على ما يبدو ليست مرضية أو بمعنى أدق ليست عملية . لأن الحاجة لإتاحة الفرصة أمام الجماهير للإختيار تحت نظام الحزب الواحد، بالنسبة للديمقراطيين الغربيين توضح أن مثل هذه النظم تتضمن قاعدة أو مبدأ إنكار أو رفض الحرية السياسية . إلا أن الاختيار من ناحية أخرى يمكن أن يمارس - رغم كل شىء - تحت مثل هذه النظم ، حتى إذا إختلف المستوى والأسلوب لأن التنافس الحر - من وجهة النظر الغربية - لا يعد ضمانا فى مواجهة الاحتكارات الاخرى ، أو التطبيقات اللا أخلاقية كووترجيت . وقد يكون «هتلر» خير مثال على ذلك ، فقد وصل إلى القوة بوسائل دستورية تماما .

وعلى هذا فلا يوجد سوى مبدأين ، الأول : انه يجب أن تستبدل الصفوة الحاكمة بطريقة أو بأخرى بوساطة هؤلاء الذين تمثل مصالحهم . والثانى . أن الصفوة يجب أن تكون موزعة بطريقة ملائمة . فالمبدأ الأول هو المرفوض قديما فى «أثينا» والمبدأ الثانى هو المبدأ القديم أيضا لفصل القوى داخل المجتمع .

---

(١) جوزيف شومبيتر ، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، ترجمة خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، الجزء الثانى ، ١٩٦٣ ص ٥٣ .

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٥٥ وما بعدها .

وعلى الرغم من أن الصفويين قد هاجموا الماركسية على أنها ايديولوجية وقتية للطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية ، أكثر منها علم للمجتمع ،ورفضوا تنبؤ ماركس عن المستقبل اللا طبقى ، لعدم إمكانية تجنب البناء التدرجى فى المجتمع . فضلا عن هجومهم وتحديهم لوجهة النظر الماركسية فى أن الاقتصاد هو العامل الذى يقرر القوى فى التاريخ أكثر من السياسة . نقول على الرغم من هذا الهجوم وهذا الاختلاف (الراديكالى) بين الماركسية والصفوية ، فان بعض الصفويين قاموا فى السنين الأخيرة بمحاولات جديرة بالنظر ، وخاصة عند «برنهام» و «ميلز» اللذين حاولا دمج ماركس وموسكا وباريتو . فالقيادة تقوم من وجهة النظر هذه على الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، ولا يغلبون ناحية على الأخرى ، هذا إلى جانب بعض المحاولات الأخرى للتوفيق بين الماركسية والصفوية .

الخلاصة

وقد استبان من الحوار النقدى الذى أدرناه فى هذا الفصل أن مفهوم صفوة القوة بالمعنى المتداول حاليا ، لم يبرز فى عالم الفكر السياسى والإجتماعى إلا فى حقبة متأخرة على أيدى كل من : موسكا وميشلز وباريتو على ما بينهم من اختلاف فى ظاهر التفاصيل واتفاق فى الجوهر .

وهذا بطبيعة الحال لا يغير — فى رأينا — من الواقع الذى ساد حقب التاريخ كلها والذى نرى أن «الصفوة» قد لعبت فى كل منها الدور الموجه لمقدرات الأمم على وجه العموم ، وعلى هذا فقد أصبح هذا المفهوم الجديد الذى يعبر عن حقيقة يمكن أن نرجع بأصولها الأولى إلى أقدم الفترات التى عاش فيها الانسان فى ظل جماعات أو مجتمعات . وقد ترتب على ذلك أن اهتم

علماء السياسة والإجتماع بموضوع «القـوة» الذى ظهر من البحث النظـرى والامبريقى ارتباطها الوثيق «بالقلة» التى تتسيد فى المجتمع والتى اصطلح على تسميتها «بالصفوة» وتبع ذلك الاهتمام بموضوع توزيع هذه القوة وأشكالها والتوازن الضرورى بين تلك الأشكال والذى لا يمكن أن يتحقق الإستقرار للنسق الاجتماعى إلا من خلاله .

ولقد انتهت بنا دراستنا التحليلية «للطبقة السياسية» عند موسكا وقانون الاوليجاركية عند مشيلز ، ودورة الصفوة عند باريتو إلى الرجوع إلى الفكر الماركسى الذى يشكل فى نظرنا — مع ما كان سائدا فى المجتمعات الاوربية على أيامهم — الباعث الذى حرك هؤلاء المفكرين . ولم يكن من الممكن أن نتناول «ماركس» دون أن نرجع إلى مكملة ماكس فيبر الذى أضاف إلى قوة إقتصاد ماركس القوى الثلاث التى سبق أن ذكرناها . كما أننا لا نغفل الدور الخطير الذى لعبه الفكر المكيافيللى فى الهام وتشكيل المفاهيم الصفوية عند هؤلاء جميعاً، والتى تتجلى فى أصرارهم — كما فعل مكيافيللى — على التفرقة الحادة بين الحاكمين والمحكومين وعلى أن «القوة» و «الغش» يلعبان دوراً حتمياً فى الحكم وعلى أنه لابد من أن تنتهى كل الجماعات والنظم السياسية إلى التدهور .

ولعله يستبين من ذلك أن فكر هؤلاء جميعاً يؤدى بنا فى نهاية الأمر إلى الشك فى الوجود الواقعى لما يسمى «بالديمقراطية» (١) . ولا يغير من ذلك إختلاف تفاصيل السبل التى إنتهجها كل منهم لإرساء هذا المفهوم الصفوى أو مفهوم الأقلية . وأن كانوا قد تأثروا فى ذلك بمكيافيللى وسابقيه وبماركس

(١) أنظر دراسة لا بأس بها عن الديمقراطية فى العصر الثورى والثورة العلمية وظهـور الثقافات البيروقراطية فى :—

Harvey Wheeler, Democracy in a Revelutionory Era, Lendon : Harmondsworth, penguin Books, 1971. 113 seq.

ولاحقيه ، فالدلالة التى نخرج بها من ذلك كله هى أن تيارات الفكر الإنسانى فى تباينها وفى اتفاقها إنما تشكل فى النهاية كلا واحدا . ولعل مجموعة العلوم التى يعن لنا أن نقول بأنها وحدها القادرة على إستخلاص مثل هذه النظرة الفلسفية التحليلية الشاملة هى ولاشك مجموعة العلوم السياسية والاجتماعية .

ويعنينا بعد هذه النظرة الاستقرائية الشاملة أن نتناول بالتحليل بعض الانتقادات التى وجهت إلى هؤلاء المفكرين الصفويين . فنأخذ على سبيل المثال هذا الانتقاد الذى وجه إلى «موسكا» ومؤداه أنه فى عمليات الاستدلال على صحة نظرته ضرب لنا أمثلة مأخوذة من فترات متباعدة فى التاريخ كما اسلفنا فى هذا الفصل ، ولكننا نرى أن ذلك أدل على صدق ما جاء به ، ولا نحسب أنه يتعين على الباحث فى ظل المناهج الحديثة أن يعطينا كل الشواهد التى قد تقع له على سبيل الحصر ، ويكفى لإثبات حقيقة ما أن نراها تعاودنا — من حيث الجوهر بين حين وآخر ، وأن تباعد الفاصل الزمنى أو إتسع بين هذه الحقيقة وتلك . ولعلنا فى الوقت نفسه لا نشارك Parry الرأى فيما ذهب اليه من أن موسكا قد تخلى عن العلمية فى إتجاهه الصفوى ، وأن هذا الاتجاه يبدو له — أى Parry — فى نهاية الأمر كنظرية سياسية للطبقة الوسطى ، إذ أننا لو سلمنا جدلا بصحة هذا الكلام ، فما الذى يتناقض مع العلمية فيه ، فما العلمية إلا اسلوب إستقرائى أو إستدلالى يتبع فى دراسة الظاهرة مع عدم التخلى فى أى مرحلة من مراحل البحث عن مقتضيات المنهج ، ولا نحسب أن عكس ذلك ينطبق على ما جاء به موسكا .

ولما يدهشنا أن يوسم الفكر الصفوى على وجه العموم بالنزوع إلى التشاؤم وإننى أعتقد أن القول بذلك هو الذى يخلو من العلمية ، طالما أن النتائج التى

يخلص اليها الصفويين تتسق وواقع تاريخ الانسان عبر الحقب المختلفة سواء رضى عن ذلك أم لم يرض . فأى تشاؤم يمكن أن نراه - بهذا المنطق - فى قانون ميشلز الحديدى للاوليجاركية الذى يشكل عندى مفهوما بدهيا لا محل لمناقشته ، خاصة وان هذا القانون لم يتخذ موقفا هجوميا إزاء أخلاقيات القادة وإن كانت سمة التنظيم ، هى التى تبرز فى صياغة ميشلز لقانونه الحديدى ، غير أن ذلك لا ينفى بالطبع دخول العوامل الاخرى التى تشكل فى مجموعها الخصائص المميزة للصفوة كقوة .

ومن خلال استعراضنا لكل من موسكا وميشلز نستطيع القول بأن الإثنين قد اهتما بدراسة الصفوة عن طريق التنظيم مما يؤدى بنا إلى القول مع Parry بأن مدخلهما لدراسة الصفوة كان مدخلا تنظيميا . فالقلة عند موسكا أقدر على الإتصال والترابط والوعى بمصالحها من الأغلبية غير المنظمة ، كما أن التنظيم عند ميشلز يحتم حكم الأقلية وفقاً لقانونه الحديدى . أما بالنسبة لباريتو فأننا لانملك إلا أن نسلم بما انتهى اليه من آراءتتعلق بالصفوة وحتمية الدورالذى تلعبه فى تشييد المجتمع الإنسانى . غير أننا إذا ما حاولنا مناقشة نظريته عن «دورة الصفوة» التى ينظر اليها على أنها فلسفة عامة للتاريخ ، فأننا قد نسلم بصلاحيتها كفلسفة يمكن من خلالها تفسير قيام وسقوط الانظمة التى مر بها الإنسان منذ فجر التاريخ وحتى الآن . بيد أنه ثمة ملاحظة استوقفت إنتباهنا ونحن نحاول أن نتأمل الواقع السياسى الإجتماعى للإنسان المعاصر ، وتتلخص هذه الملاحظة فى اننا وجدنا من العسير أن نتنبأ بأن التطبيق العملى للماركسية فى بلد كالإتحاد السوفيتى مثلا سوف يمر بالضرورة بدورة الصفوة بالمعنى الذى يعرضه باريتو . والنظرة التحليلية لواقع الحال فى هذا النظام توحى بأنه وان كان ولابد أن يمر مثل هذا النظام بشىء يقترب من مفهوم دورة الصفوة عند

باريتو ، فإن هذه الدورة تتحقق داخل الصفوة الحاكمة نفسها إذ قد يزيغ المنتمون لصفوة واحدة بعضهم البعض .

هذا ولم يضف «رايت ميلز» كما رأينا شيئا جديداً للمفاهيم الصفوية التى تناولناها بالبحث وإسهامه الحقيقى يعتبر توصيفا إمبيريقيا لبناء القوة فى مجتمع معين فى وقت معين — وهو المجتمع الامريكى عام ١٩٥٠ — وهذا البناء يتمثل فى محصلة القوة «النظامية» الواعية والمتماسكة التى تمثل الصفوة الحاكمة لهـــذا المجتمع الرأسمالى . وسوف نتناول عمل ميلز بتحليل أوسع فى الجزء الــــذى يتناول الدراسات الامبيريقية من هذا البحث . وبالنسبة لبرنهام فإنه لا يعدو أن يكون واحدا من أصحاب الاتجاه الصفوى ، على انه حاول ربط مفهوم الصفوة بالعامل الإقتصادى وبالسيطرة على وسائل الإنتاج ، وهو بذلك قد أضفى صيغة ماركسية على مفهوم الصفوة ، الأمر الذى يحدد دائرة هذا المفهوم من وجهة نظرنا ونحسب أن النظرة الكلية تقتضينا أن نحمل المفهوم الصفوى على معان أوسع مما انتهى اليه برنهام فى محاولته التوفيق بين الإتجاه الصفــــوى والإتجاه الماركسى .

ولحب بعد هذا العرض أن أشير إلى موقف يتكرر عند الكثيرين من الباحثين فى العلوم السياسية والإجتماعية إزاء الصفوة ومفكريها . فهم يشيرون إلى هؤلاء المفكرين وأعنى بهم فى الأساس «موسكا وميشلز وباريتو» على إعتبار أنهم من دعاة البرجوازية المناهضين للديمقراطية والحقيقة أن هذا الكلام لايستقيم على منطق ، فالذى فعله هؤلاء المفكرون الصفويون ينحصر فى أنهم إنما حاولوا تشخيص الواقع التاريخى — أن جاز التعبير — كما درسوه كتاريخ وكما عاشوه كواقع . فهم إذن ليسوا دعاة شىء بقدر ما هم دارسين لهذا الشىء .

والخلاصة التى أعاننا هؤلاء المفكرون على الأنتهاء إليها هى أن النظم الإجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا يمكن أن تخرج بحال عن كونها كثرة تحكم وقلة تحكم وليس أدل على ذلك من أن بعض المدارس التاريخية لاتزال حتى يومنا هذا تتناول تاريخ المجتمعات الانسانية ككل من خلال دراستها «للبطل» والدور الذى يلعبه فى حركة التاريخ ، أو للأسرة الحاكمة ، وتقسيم فترات التاريخ بحسبها . ولاشك فى أن العلم السياسى وعلم الاجتماع المعاصرين قد خرجا عن طريق هؤلاء الثلاثة فى الأساس بالمفهوم القياسى السائد الآن عن الصفوة السياسية والإجتماعية . ولقد أنتظم حول هذا المفهوم نقدهم للأيديولوجية السياسية . وكان من الطبيعى أن يؤدى نقد باريتو — على سبيل المثال للماركسية فى كتابه «النظم الاشتراكية» إلى أن يضع باريتو تعريفا لدور الصفوة فى التاريخ . وأيا كانت الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى ما جاء به باريتو ، فلاشك فى أن إفتراضه الأساسى لا يمكن دحضه تماما . ولامراء فى أن علماء السياسة والإجتماع المعاصرين يدأبون على الرجوع إلى المبدأ الرئيسى الذى أرساه والذى يقول بأن الحركات السياسية لا يمكن أن تخرج بأى حال عن كونها مجرد تعبير عن نشاط الأقليات وأن جماهير الناس لسوف تبقى دائماً كأدوات سلبية فى صراع القوة ولا يغير من ذلك شعبية شكل الحكم الذى تعيش هذه الجماهير فى ظله . وقد صدق ذلك إلى الحد الذى جعل مفكرا معاصر «كموريس دى فيرجيه» يذهب إلى أنه لابد من إستبدال صيغة «حكم الشعب بالشعب» بصيغة حكم الشعب بصفوة منبثقة من الشعب» .

وقد أنتهينا فى الجزء الأول من هذه الخلاصة إلى العلاقة التلازمية بين مفهوم الصفوة والتاريخ من ناحية ، وبين ذلك المفهوم وبناء القوة من ناحية

أخرى ، ولذلك فلابد لنا من أن نتناول بالدرس بناءات القوة على أساس تاريخى بالقدر الذى يتسع له المقام ونستبين من خلاله العلاقة «العضوية» بين الصفوية والقوة ثم بينها وبين التاريخ .

الفصل الرابع

بناء القوة فى المجتمع

تمهيد

بناء القوة : نظرة تاريخية .

أهرام القوة :

- الهرم الطائفى .
- الهرم الأوليجاركى .
- الهرم الديمقراطى .

أشكال القوة :

- القوة الاقتصادية والقوة العسكرية .
- القوة السياسية .

علاقة القوة السياسية بالقوتين العسكرية والاقتصادية .

تمهيد

يعرف «بناء القوة» فى الغالب «بأنه النمط الذى يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع» (١) . وتشكل القوة — كما لاحظ «بارسونز» — واحد من المفاهيم الأساسية فى التراث الفكرى الذى يعالج الظواهر السياسية فى الغرب . وهى فى الوقت نفسه مفهوم يختلف الرأى حوله إختلافا بينا — كما أسلفنا — وذلك من حيث تعريفها النوعى ، ومن حيث العديد من الملامح التى تتخذها السياقات التى يستكنه منها هذا المفهوم(٢). وعلى ذلك فإن بناء القوة فى المجتمع ليس مشكلة هينة التناول ، برغم كونها مشكلة تقليدية فى فلسفة السياسة ، إذ تمتد جذورها إلى ما وراء السياسة داخل المجتمع ذاته فليست جميع القوى ذات طابع سياسى وحسب — فهناك القوة الإقتصادية ، والقوة العسكرية والقوة السياسية ، التى يمكن تمييز كل منها منفردة ، وإن كانت محصلتها واحدة . فالقوة تمثل فى حقيقتها ظاهرة عامة فى المجتمعات الإنسانية (٣) . وهى تقع — أى القوة — فى كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع : فهى توجد «كامنة» فى الروابط والمجتمع غير النظامى ، ولا تتحول إلى قوة نظامية وسلطة إلا فى التنظيم الرسمى .

أما القوة فى التنظيم غير الرسمى فهى تصدر عن أو تعتمد على المكانة الإجتماعية ، إذ يتفاعل الأفراد فى هذا السياق وفقا لمفاهيم المكانة التى يشغلونها فضلا عن ذلك التفاعل الشخصى فيما بينهم . وإذا ما تداخلت الأدوار التى

---

(1) Jeseph Dunner (ed.), Dictionary of Political Science, London, Vision press, 1965, p. 423.

(2) T. Parsons, «on the concept of Political Power», op, cit., p. 240.

(3) R. Birestedt, op. cit., p. 342.

يلعبونها ، تنشأ الجماعات الفرعية التى قد تمارس ضغوطا غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التى يمكن أن يتولد عنها بناء أعلى للسلطة . وتظل هذه السلطة عرضة للتغيير مهما بلغت درجة متانتها وقوتها . وترتيبا على ذلك نستطيع القول أن القوة تظهر فى الروابط على شكلين : أولها تنظيمى كسلطة يمارسها التنظيم الرسمى ، وثانيها غير تنظيمى وهى قوة الروابط غير الرسمية ، هذا ويتوقف قيام ، بل وإستمرار النظام الأساسى فى المجتمع على القدر الذى يتاح له من القوة . فالقوة هى الأساس الذى يقوم عليه بناء الرابطة ، وبدونها يتعذر على النظام أن يقوم — كما يقول بيرستد — هذا فضلا عن أن السلطة لا يمكن أن تقوم دون أن تمارس القوة ممثلة فى الأجبار كجزاء نهائى عند الإقتضاء (١) .

بناء القوة : نظرة تاريخية

إن التاريخ هو وعاء الخبرة البشرية وهو العلم الخاص بالجهود الإنسانية ، أو هو المحاولة التى تستهدف الإجابة على الأسئلة التى تتعلق بجهود البشرية فى الماضى وتستشف منها جهود المستقبل . والتاريخ بهذا المعنى يتحول إلى علم له أصوله . حيث أن العلم هو الكشف عن طبيعة الأشياء ثم تصنيفها وتبويبها وإصدار الأحكام عليها . وكما يقول «ميلز» : أن كل علم اجتماعى — أو بالأحرى كل دراسة إجتماعية متقنة — يتطلب مجالا تاريخيا للفهم واستخداما كاملا للمواد التاريخية (٢) . ونحن نعرف منذ أرسطو أن الإنسان هو هذا الحيوان الذى يعيش فى مجتمع منظم (فؤرخ الرهبنة يكتشف بدهشة أن الفرار إلى الصحراء لا يعزل الإنسان عن المجتمع : فأمام الله يلتزم المتأمل بالانسانية

---

(1) Ibid. p. 351.

(2) G. W. Mills, The Sociological Imaginatien, Harmondsworth : Penguin Books, 1971, p. 160.

كلها ..» (١) ولما كان التاريخ كفرع من فروع العلوم يتطلب البحث عن التفاصيل كما أنه يتطلب توسيع الرؤية بحيث يستطيع الباحث أو المؤرخ أن يرى النقاط المحورية التى يدور حولها تطور البناءات الأجتماعية . ويعنى معظم المؤرخون بالبحث عن الحقائق اللازمة لفهم التحول التاريخى للنظم الإجتماعية ولا يتردد الكثير من المؤرخون فى أن يدخلوا فى دراساتهم أى نطاق من نطاقات الحياة الإجتماعية . وبذلك يكون مجالهم هو مجال العلم الاجتماعى ، رغم أنهم وشأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع ، قد يتخصصون فى التاريخ السياسى أوالتاريخ الاقتصادى أو تاريخ الأفكار (٢) .

ومطلب القوة — من الناحية النفسية وعبر التاريخ — يمثل دافعا داخليا للإنسان ، فالقوة تكمن فى الرغبة فى حفظ الذات . وتتطلب هذه الرغبة من أجل بلوغ ما تريد إرضاء الحاجات الهيدونية إلى أقصى حد ممكن وإنقاص الحرمان إلى أقصى درجة . والأنا عند الانسان لا يتطلب مجرد المحافظة عليه . ولكنه يريد أيضا أن يحقق ذاته عن طريق التأثير والسيطرة على الآخرين . وبذلك يشبع النزوع الانانى للمكانة الآمرة Command status والإحترام وإعتراف الآخرين (٣) . ويؤكد «هبز» هذا المعنى فى قوله : فى المقام الأول أضع صورة ميل أو نزوع عام يعم البشرية ، رغبة دائمة وقلقة فى إحتياز القوة بعد القوة على نحو لا ينقطع إلا عند الموت .. لأن الانسان لا يستطيع

---

(١) هـ.أ.مارو ، من المعرفة التاريخية ، ترجمة جمال بدران ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٧ .

(2) C. W. Mills, op., cit., p. 11 . 62.

(3) V. P. Varma, Political Philosophy, New Delhi, p. 410.

التأكد من القوة والموارد اللازمه ليعيش عيشا حسنا دون إحتياز المزيد (١) والتاريخ الإنسانى كله مصداق لهذا النزوع بشكل أو آخر . فإذا ما تناولنا — على سبيل المثال — ما يسمى فى المصطلح التاريخى بالنظام القديم Old Regtme نجد أنه عندما آذنت القرون الوسطى بإنتهاء ، حلت حكومات قومية يرأسها ملوك محل حكومات النظام الاقطاعى المحلية الصغيرة . ولقد عمل الملوك على زيادة قوتهم بالتدريج ، إذ أنهم كانوا بادىء الأمر ضعفاء غير آمنين ،وذلك عندما قويت الحكومات القومية وإزداد ضعف النبلاء وقل نفوذهم .

وقد أدى نمو القوة القومية National Power والملكية فى بادىء الأمر إلى تحقيق أمن وعدالة وفرصة أكبر للمواطن العادى ، الذى أسعده أن يتحرر من المظالم التى كانت تقع عليه من النبلاء . غير أن الإتجاه — كما هى الحال عادة عندما يتحقق النجاح بالفعل للحركات الشعبية — بولغ فيه . فقد أصبح بعض الملوك أقوى مما يجب — حكاما مطلقين غير مسئولين أمام أحد ، لهم حق الحياة والموت على رعاياهم . ولقد أعلن الكثيرين من هؤلاء الملوك ، بل اعتقدوا بالفعل أنهم يتلقون سلطانهم من «الله» مباشرة ، وانه كان من الخطيئة أن يناقش أى من رعاياهم أفعالهم وأهواءهم ، وعرف هذا المبدأ بالحق الإلهى للملوك Divine Wright of Kings (٢) . ومن ثم فقد ساد الاعتقاد بأنه يجب أن يطاع الحاكم لأنه أختير بوساطة السلطة الإلهية ، فطاعة الحاكم إن هى إلا طاعة للقوانين الإلهية ، ووجد هؤلاء الذين يعضدون الحق الإلهى للملوك حجتهم فى «العهد الجديد» الذى ينص على أنه : «لتخضع

(١) أنظر : البان ج. ويدجرى ، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينبى ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١٣٥ .

(2) John Van D. Southworth, The Story of World, N. Y. : Pocket Books., INC., 1954, p. 257.

كل نفس للسلاطين الفائقة . لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنةهى مرتبة من الله . حتى أن من يقاوم ترتيب السلطان يقاوم ترتيب اللهوالمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونه (١) .

ومن ثم يكون رأى «شكسبير» عن «ريتشارد الثالث» جاء مشوها ، لأنه نظر إلى الملك نظرته إلى رجل إحتكر القوة العسكرية للدولة . إذ الواقع أن حق «ريتشارد الثالث» فى الحكم إستنكر وأصبح محل جدل لانه كان قدإغتصب هذا الحكم ، مما أدى إلى سقوطه فى النهاية (٢) .

ولقد مرت معظم البلدان الأوربية الرئيسية بفترة خضعت فيها لأعـــداد متتالية من الملوك أو الحكام المطلقين ، الذين كان يعينهم فيها النبلاء الوصوليون المتزلفون ، والوزراء الطامحون ، ورجال الكنيسة المتعاونون الذين كانوا يرغبون فى أن يعطوا العون الدينى فى مقابل مساعدةالملك لهم . ويشار فى العادة إلى هذه الجماعة المحكمة الصلة وذات النفوذ ، على أنها تشكل هرم — بناء — القوة فى المجتمع ، والذى يمكن أن يتباين بناؤه من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل آخر عبر التاريخ . فهرم القوة يتعرض على الدوام لتغير مستمر ، قد يكون من أسبابه هزات أو إضطرابات تحدث فى قاعدة الهرم وينتج هذا التغير فى معظم الأحيان ، كما تدل الشواهد التاريخية ، عن عمليات إجتماعية تكون سبباً مباشرا أو غير مباشر فى تغير الظروف والأحوال التى تمكن فئة أو جماعة أو طبقة إجتماعية معينة من السيطرة على باقى الجماعات داخل المجتمع وقد تكون هذه العملية إقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أوإحدى العمليات الإجتماعية التى تؤثر على هرم القوة داخل المجتمع .

---

(١) الكتاب المقدس (العهد الجديد) ، الرسالة إلى أهل رومية ، الاصحاح ١٣ ، الآية ١ و ٢

(2) Alan Ball, op., cit., p. 30.

أهرام القوة

يستطيع كل دارس لمسار التاريخ البشرى أن يكتشف لكل طور من أطوار المجتمع هرما للقوة له خصائصه وسماته . ويدلنا التاريخ على أنه كان لكل مجتمع فى العالم القديم تقريباً هرما للقوة ، حل محله هرم آخر فى الوقت المناسب وخير مثال على ذلك نماذج «النظام القديم» فى كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا (١) . وما أن ينهار هرم حتى يقوم هرم آخر . وأبلغ مثل على ذلك قد نجده فى ما حل بهرم القوم فى روسيا القيصرية ، الذى إستمر طويلا وإنهار بسرعة فائقة .

إن أهرامات القوة تتعدد وتتباين بتعدد وتباين المجتمعات ، فضلا عن تعدد أطوار حياتها ، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تصنيفها خارج الإطار التاريخى العام . «فالتاريخ — على حد قول ميلز — ما هو إلا سجل كبير لا غنى للعلوم الاجتماعية عنه ، بل إن التاريخ كفرع من العلوم يعتبر «الوعاء» الذى يضم العلم الإجتماعى كله» (٢) . ولذلك فسوف نقتدى بتصنيف ماكيفر لأهرام القوة التى قصرها على ثلاثة نماذج ، نحاول مناقشتها وإستعراضها (٣). بإختصار فيما يأتى :—

النمط الأول (الهرم الطائفى)

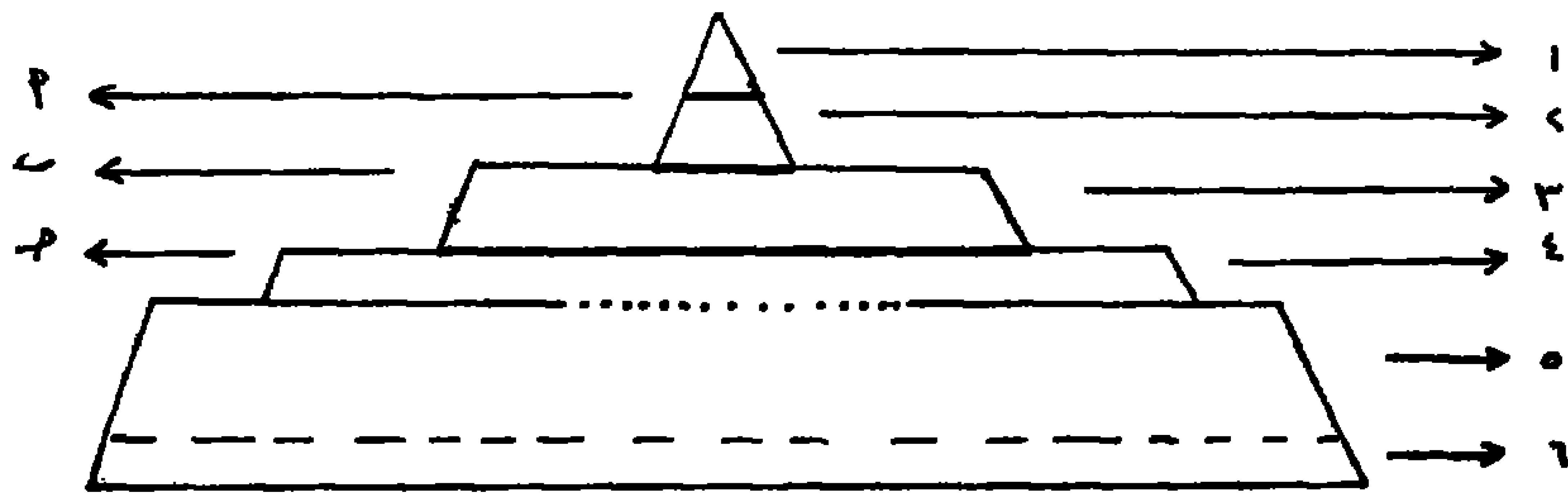
وهو الذى أطلق عليـــه «ماكيفر» الهرم الطائفى ، وتتخذ خطوط القوة فى هذا النمط — من أنماط أهرام القوة — حدودا جامدة وصارمة ، كما

(1) John Van, op., cit., p. 311.
(2) C. W. Mills, op. cit., p. 161.

٣ — أنظر :

R. MacIver, The Web of Covernment, N.Y. : The Macmillan Co, 1948, p. 100 seq.

يبدو من الرسم التقريبى ، إذ تفصل الخطوط بين طبقة أو طائفة إجتماعية وأخرى كما هو الحال فى النظام الثابت أو المتحجر ، الذى لا يستطيع أى من أبناء الطبقات الدنيا صعود السلم إلى الطبقة العليا . ومن ثم فإن كل فريق أو جماعة تثبت فى مكانها ، وتظل الحواجز الطبقية كحائل لا يمكن إختراقه بالنسبة لأفراد الطبقات الدنيا . وتبدو خطوط القوة – على وجه التقريب – كما فى الرسم المبين فى الرسم التالى :



(النمط الأول – الهرم الطائفى) (١)

١ – الملك
٢ – النبلاء .
٣ – الطبقة الإدارية ، ورجال الدين ذوى الرتب الأدنى وغيرهم .
٤ – الصناع المهرة وصغار الحائزين على الأرض
٥ – الفلاحون وعبيد الأرض .
٦ – العبيد .

ونلاحظ أن قمة هذا الهرم يعتليها الحاكم ، سواء أكان ملكا أو إمبراطورا أو كاهنا . ويلى القمة طبقة عليا من النبلاء الذين يرثون هذه المكانة فى هذا الهرم المتحجر ، أو قد تكون هذه الطبقة من الكهنة أو المحاربين ، وتأتى الطبقة

(1) Ibid., p. 100.

الثالثة التى تلى الطبقة السابقة ، وتتكون من مجموعة الموظفين والإداريين ، أومن طبقة أو طبقات منغلقة على نفسها،أو قد تكون هذه الطبقة مكونة من تنظيم دينى ذا سلطة علمانية . أما قاعدة الهرم وهى أكبر مساحة فيه — أى فى المجتمع — من الفلاحين وعمال الحرف اليدوية والتجار الذين تعلوهم طبقة صغيرة جداً من المهنيين والملاك الأثرياء .

ولقد ساد هذا الشكل من بناء القوة فى عهود الإقطاع فى أوربا وفى عهد الأسر الملكية الكبرى فى آسيا . وكان من أهم ما يميز بناء القوة فى تلك العهود ، أن بهذا البناء أو هذا الهرم ثلاثة خطوط رئيسية يتعذر النفاذ منها وهى الخطوط (أ) و (ب) و (ح) . وهذه تمثل الحواجز الأساسية بين الطبقات فى هذا الهرم ، وكلما زاد طول الخط وإتسعت المساحة بينه وبين الخط الآخر ، كلما كان ذلك دليلا على تضاؤل قوة هؤلاء الذين تحتويهم هذه المساحةوبالتالى يبدو هذا الهرم مثالا على قوة الملك أو الحاكم — قمة البناء أو الهرم — بالقياس إلى قوة باقى الطبقات التى يتكون منها هذا الهرم .

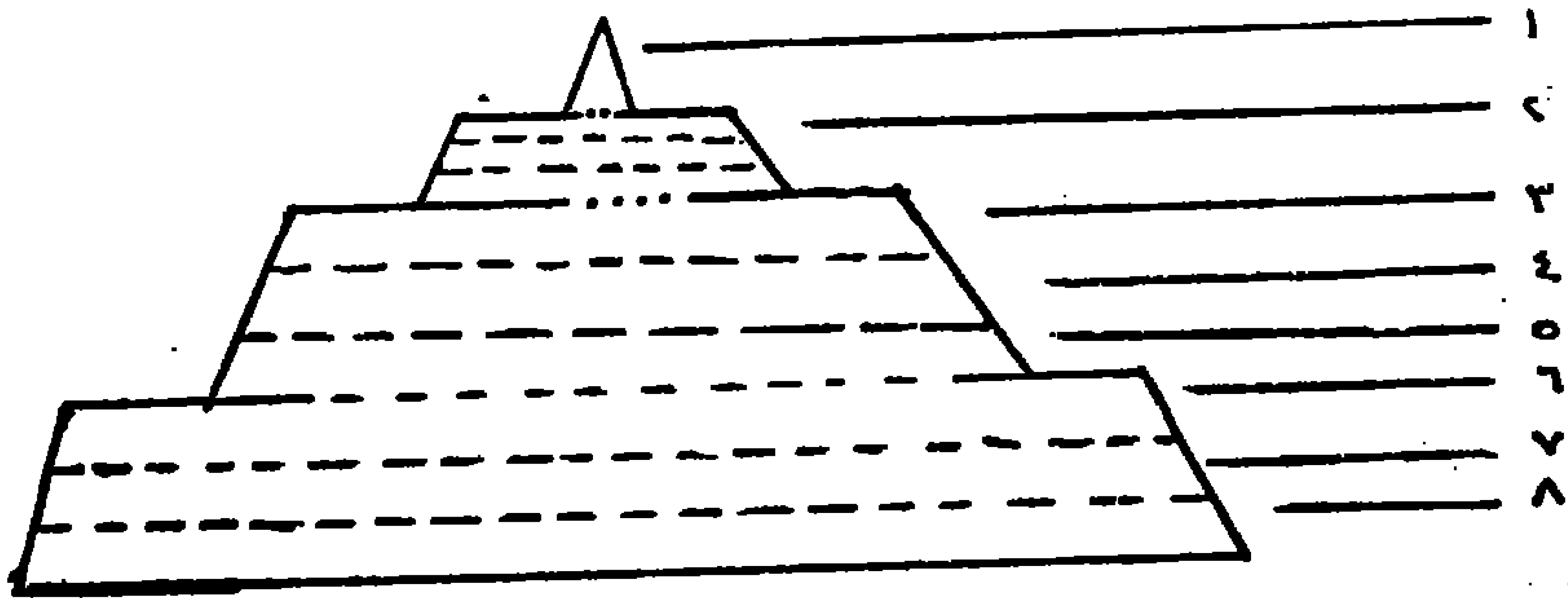
النمط الثانى (الهرم الأوليجاريكى)

تتحدد خطوط القوة فى الهرم الثانى — والذى يطلق عليه ماكيفر الهرم الأوليجاركى — تحددا صارما ، مما يفصل كل مستوى عن الآخر فى تدرج الهرم فصلا قويا ، وتتميز كل طبقة عن الأخرى تميزا واضحا ، وذلك وفقاً لتباين الخصائص الثقافية لكل طبقة ، فضلا عن فرص الحياة المتفاوتة التى تزيد من حدة التباعد بين تلك الطبقات .

إن موقف الطبقات فى هذا الهرم يشبه موقف الطبقات فى النمط الأول إلا أن موقف الأفراد يختلف إلى حد ما . فالطبقات فى الهرم الأول والهرم الثانى

تظل ثابتة حيث هي ، ولكن قد يتحرك الأفراد فى الهرم الثانى من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى ، كما نلاحظ أن المسافة بين كل مستويين أضيق فى الثانى عنها فى الأول كما نلاحظ تكاثف الطبقة الوسطى بهؤلاء الذين يدخلون إليها من أصحاب الصناعة والتجارة والمال ، مما يزيد من أهمية دورها فى هذا الهرم . ويتخذ الأفراد طرقا مختلفة للصعود من طبقتهم إلى طبقة أعلى ، بل قد يستطيع أفراد من الطبقة الوسطى الصعود إلى تولى مقاليد الحكم ، وقد ساد هذا الشكل من أهرام القوة فى نهاية العصور الاقطاعية والدول التى انبثقت عن النظام الاقطاعى .

ومن الملاحظات الهامة على هذا النمط — من أهرام القوة — انه بالرغم من ثبات الطبقات إلا أن الأفراد كان بإستطاعتهم فى أحوال معينة أن ينتقلوا من طبقة إلى أخرى ويتوقف إمكان هذا الإنتقال على المدى بين كل طبقة وأخرى . ولقد أطلق «ماكيفر» على هذا الهرم إسم «الهرم الأوليجاركى» ، وتتضح خطوط هذا الهرم من الرسم التقريبى التالى :



١ — الملك .
٢ — نبلاء من عدة درجات .
٣ — كبار الموظفين ، مدنيون وعسكريون
٤ — الحاشية والملتزمون وغيرهم .
٥ — صغار الحائزين على الأرض .
٦ — الصناع المهرة والتجار .
٧ — المزارعون والفلاحون .
٨ — عبد الأرض والعبيد .

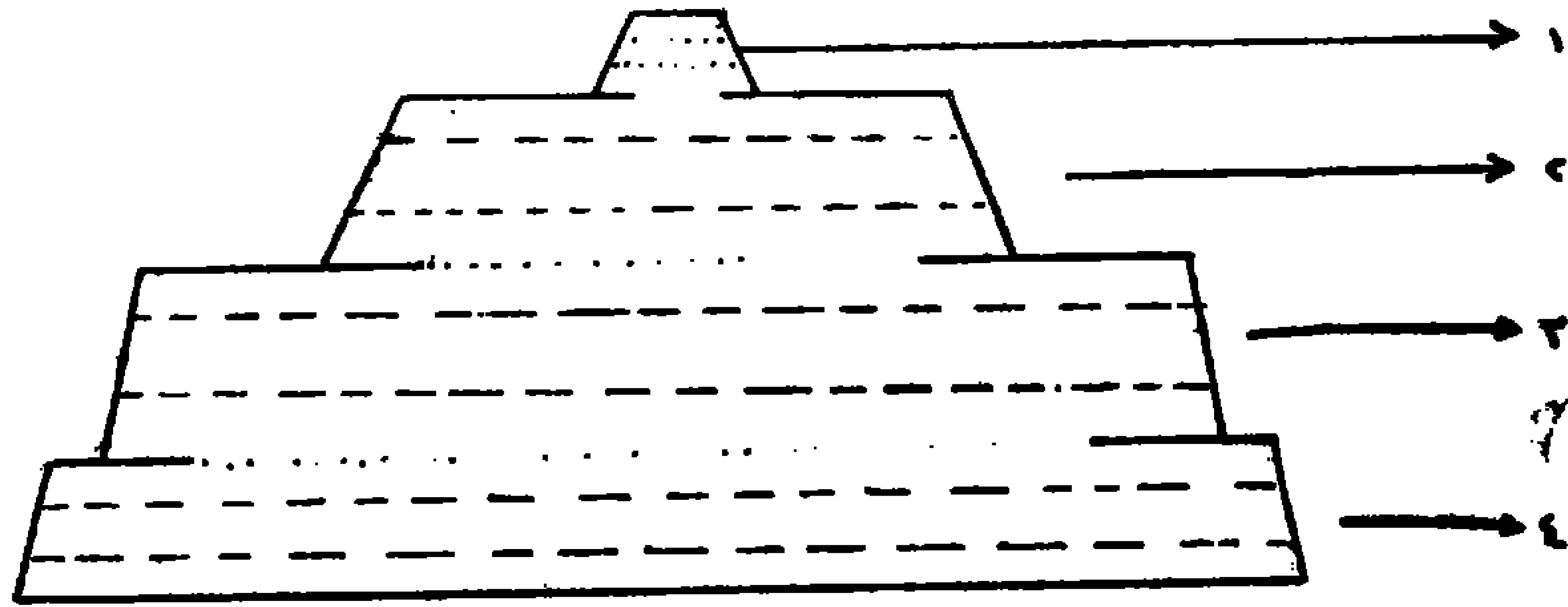
ويذكر «ماكيفر» أنه تكونت عدة أنواع لهذا النمط فى ظل النظام الفاشستى الذى وسع نطاق سيطرة الدولة ، وأنساق النظم الثقافية فى ظلها ، وربط قوة ذوى الملكية الكبيرة بولاء أصحاب الملكيات للحزب الحاكم . وواجه بسلطة الدولة جميع القوى الاجتماعية داخل المجتمع التى انبثقت من التباين المصاحب للحضارة الحديثة أو الذى يعد خاصية من خصائصها . وبذلك عاد النظام الفاشستى بالمجتمع الحديث إلى النظام الهرمى للقوة الذى كان سائداً فى مجتمعات لم يكن بها هذا التباين الحضارى ، حيث كانت هناك دائماً «صفوة الحزب» التى تمثل الطبقة الحاكمة ، ويكون أعضاء الحزب الطبقة المتوسطة . وأما قاعدة الهرم فتتكون من غير الأعضاء فى الحزب ، وهم الذين يمثلون العامة أو بقية المجتمع الذين ليس لهم نشاط حزبى أو سياسى من أى نوع . وبالتالى فليس لهم من قوة تذكر حيث لا تأثير لهم فى المجال السياسى وعلى الأخص عند من بيدهم القوة .

النمط الثالث : (الهرم الديمقراطى)

أما النمط الثالث من أهرام القوة ، وهو ما يسميه «ماكيفر» بالهرم الديمقراطى ، فتكون فيه الخطوط متحركة . ولا يعوق هذه الحركة سوى مراكز قوة ثابتة ، وتقف هذه المراكز فى سبيل من يسعى للصعود من مستوى للقوة إلى مستوى أعلى منه ، حيث يفشل حينا وينجح حينا فى الوصول إلى المستوى الأعلى وكما يعلو من القاعدة إلى القمة فى هذا الهرم ، كذلك قد يهبط

(1) Ibid., p. 102.

البعض من القمة إلى القاعدة ، وفى هذا الهرم يعطى التنظيم الطبقى لمن هم أدنى مكانة أو أقل قوة تفوق قوة النسب والثروة ، ويتخذ هذا الهرم الشكل التقريبي كما هو مبين فيما يلى :



(المخطط الثانى : الهرم الأوليجاركى) (١)

١ — الملك .
٢ — نبلاء من عدة درجات .
٣ — كبار الموظفين ، مدنيون وعسكريون
٤ — الحاشية والملتزمون وغيرهم .
٥ — صغار الحائزين على الأرض .
٦ — الصناع المهرة والتجار .
٧ — المزارعون والفلاحون .
٨ — عبد الأرض والعبيد .

وتشترك الأهرامات الثلاثة فى إعتمادها على المؤهلات التنظيمية للقـــادة والسياسيين لمواجهة نفوذ الملاك وذوى الإمتيازات الإجتماعية . وتقوم «عملية التنظيم فى المجتمع الحديث بالدور الهام والفعال ، إذ تمكن القادة التنظيميين من السيطرة على من عداهم من الملاك ، وذوى الإمتيازات داخل المجتمع . فالقوة فى المجتمع الحديث إنما تعتمد على التنظيم كعامل أساسى — كما يرى كل من موسكا وميشلز على النحو الذى بيناه فى موضعه . والتنظيم — على وجه العموم

(1) Ibid. p. 104.

كما يعرفه «رسل» هو مجموعة من الناس إجتمعوا ، بفضل نشاط موجه نحو أهداف مشتركة . وقد يكون التنظيم إختياريا مثل الأندية ، وقد يكون جماعة بيولوجية طبيعية ، مثل العائلة أو القبيلة ، وقد يكون التنظيم إجباريا مثل الدولة وقد يكون خليطا معقدا مثل الشركات .. وكل تنظيم أيا كان هدفه أو طابعه لابد أن يتضمن شيئا من إعادة توزيع القوة (١) .

ويمثل ظهور الإدارة البيروقراطية فى المجتمع الحديث — بشكلها التحكمى شكلا من أشكال التنظيم يضع بعض القيود على حرية إستخدام القوة الحكومية إذ تعمل البيروقراطية وفقاً لقواعد مقررة ، بحيث تقيم هذه القواعد تدرجا أو بناء للمناصب الإدارية وتحدى مدى ومجال ومسئولية كل منها . ومع ذلك فإنه بمقدرة أو بإستطاعته من يتقلد منصبا معينا أن يتصرف بأسلوب تسلطى ، طالما أنه يقوم بتنفيذ الواجبات التى تعبر عنها القواعد . وتتطلب فعالية هذا النظام أن تصاغ الأوامر الحكومية فى شكل قواعد عامة يمكن أن تطبق بأسلوب موضوعى ومجرد . وبالرغم من أن الحكومة هى التى تملك السلطة الشرعية ، إلا أنها تسلم نفسها لهؤلاء الذين يقومون بتنفيذ قوانينها طبقاً للإجراءات الرسمية المعروفة . وعلى هذا فقد اسهمت البيروقراطية فى إقامة المثال التقليدى لقاعدة القانون .

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير إلى الجهود التى بذلها «ماكس فيبر» فى محاولة فهم التنظيم البيروقراطى للآداة الحكومية والدور الفعال الذى يلعبه هذا

---

(1) B. Russell. Power, op. cit., p. 163.

التنظيم ، وكذلك العيوب التي تلحق به وبمظاهره السائدة (١) . فقد أتاحت البيروقراطية فى العصر الحديث تنظيما قويا وفعالا للقوة عن طريق الترتيب التدرجي الواضح ، الذى يمكن من نزول الأوامر من القمة ، ويقوم الموظفون بتطبيق القرارات على القاعدة ، وقد أدى ذلك إلى أن يواجه المواطن «القوة المنظمة» الكاملة للدولة فى أى مجال من مجالات حياته تقرر الدولة التدخل فيه ، فقد مكنت البيروقراطية الدولة من تنظيم قوتها بفعالية أكثر مما كانت عليه عبر التاريخ .

ولا يعدو هذا التنظيم الفعال إلا أن يكون بمثابة التأكيد والتمكين لسلطة الدولة الشرعية من تطبيق قوانينها بوساطة الموظفين الذين يسيطرون ويتحكمون بسبب جدارتهم الفنية ومعرفتهم التى تزداد خلال العمل الوظيفى . ولقد أشارت دراسة البيروقراطية إلى قوة النفوذ الكامنة فيما وراء السلطة السياسية المعترف بها ، الأمر الذى أدى إلى إعتبارها — أى البيروقراطية — مصدراً جديداً من مصادر النفوذ السياسى .

ورغم كل ما يقال عن فكرة «التنظيم» بالمعنى الضيق لهذا المصطلح فقد تأكدت الأسس العامة لسياسة ديمقراطية الجماهير منذ عام ١٨٦٠م ، مما أتاح لنسبة كبيرة من الناس المشاركة فى تقرير المسائل السياسية لوطنهم — إلى حد ما — وقد بدت عبارات مثل : «الحكم بوساطة الجماهير» و «إرادة الجماهير» كشعارات ماهرة لوصف تطور الموقف السياسى (٢) . ووجدت الاحزاب

---

(١) أنظر :

H. Gearth & Mills, From Max weber, op. cit., :
Max Weber, The Theary of Social and Economic Organization, pp. 203 — 213.

(2) G. Parry, op. eit., p. 17.

السياسية نفسها فى البحث عن التأييد بين الجماهير ، فضلا عن العضوية المفتوحة لكل من له حق الإنتخاب ومن يؤيد أهداف الحزب — الذى قلما تكون ثابتة .

ومن ثم فقد ظهر النسق السياسى المفتوح تحت ضغط السياسة الجماعية ، إلا أنها كانت محلا للشك ، بالرغم من أن دارسى السياسة المعاصرين يرون — الاشياء من وجهة نظر أخرى ، حيث يرى بعضهم أن — ظهور الحـــزب الجماهيرى فى انجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القــــرن العشرين ، إنتهى إلى أن مؤتمر الحزب ستكون له القوة على الحزب ، إلا أنه أصبح بمثابة الآلة أو الآداة لجماعة قليلة من الرجال ليست مسئولة أمام الجماهير كما أن «روبرتو ميشلز» قد وضح فى كتابه «الأحزاب السياسية» أن سيطرة الأحزاب تنزع على الدوام إلى التركيز فى أيدى مجموعة من القادة البرلمانيين ، إلى جانب بيروقراطيو الحزب . ولا تستسلم قيادات الأحزاب لضغوط الجماهير الأمر الذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى سيطرة القيادة الحزبية على الحزب أوسياسة الدولة — إذا كان الحزب فى السلطة — أى ينتهى الأمر إلى تحكم القلة الصفوة — فى الكثرة .

وبالمثل نلاحظ أن العملية ذاتها تنسحب على الحياة الإقتصادية ، فقد إزدادت الصناعة حجما وتركيزاً ، مما أدى إلى تكثيف عدد العمال وإتخـــدت إتحاداتهم ونقاباتهم فنونا متنوعة للسيطرة بدأت بالديمقراطية ، وإنتهت إلى أوليجاركية تعمل من وراء الواجهات الديمقراطية ، حيث رحب رجالها بالتنمية كخطوة تجاه تنظيم أكثر فعالية ، إذ أصبحت سمة العصر البارزة هى «التنظيم» مما أدى إلى وصف هذا العصر بعصر التنظيم .

(1) J. Blondel. Voters. Parties, and leaders. Harmondsworth : Penguin Books. pp. 88 — 9. 128 — 244.

وعلى أية حال فإن أهم التنظيمات التى تمارس القوة فى المجتمع الحديث هى الأحزاب السياسية ، والتنظيمات الاقتصادية الكبرى والقوات المسلحة ، ويبدو لنا ذلك واضحا فى الرسم التقريبى لهرم القوة الثالث ، إذ تتركز القوة فى أيدى القادة السياسيين وزعماء الأحزاب السياسية ومديرو التنظيمات الإقتصادية الكبرى . أى أن القوة تبدو دائما عبر مراحل التاريخ المختلفة ، مقصورة على أقلية ، تلك الأقلية التى أطلق عليها رواد علم الإجتماع السياسى أسم «الصفوة» التى كانت ولازالت تحكم وتسود بإمتلاكها ناصية القوة ، ولذا سميت فى الفكر السوسيولوجى الحديث «صفوة القوة» التى تناولناها بالدرس فى الفصل قبل السابق .

أشكال القوة

تختلف أشكال القوة وتتباين عبر فترات التاريخ البشرى ، وذلك وفقاً للظروف ، التى تسود كل مرحلة من مراحل التاريخ ، والملابسات التى تمر بها المجتمعات المختلفة . وثمة طرق كثيرة لتصنيف القوة وبناءاتها . وسوف نحاول هنا أن نتناول بالدراسة أشكال القوة الإقتصادية والقوة العسكرية والقوة السياسية بإعتبار أن هذه القوى الثلاث هى القوى الأساسية فى المجتمع ويذكر «رسل» أنه بالاستطاعة تقسيم القوة وفقاً للوسيلة التى تتبع فى التأثير على الأفراد أو على أساس نوع التنظيم الذى يتضمنه الموقف الذى تمارس فيه القوة فقد يتأثر الفرد بإستعمال القوة المباشرة على جسده ، وهذه هى القوة «القوة الفيزيقية» التى تتمثل فى السجن والقتل وغيرهما ، أو قد يتأثر الفرد بإستعمال العقاب والمكافأة ، مثل منح العمل أو منعه ، وهذه هى القوة الإقتصادية ، هذا فضلا

عن تأثر الفرد بإستعمال قوة الدعاية (١) . ومصادر القوة ووسائل الحصول عليها كثيرة ، ومن أهمها المكانة الاجتماعية . وقد تكون المكانة وليدة منصب حكومى . فالمنصب الحكومى قد يكسب صاحبة مكانة إجتماعية ، ويمده فى الوقت نفسه بالقوة ، فيصبح له ما يمكن أن نسميه «بقوة المنصب» أو القـــوة البيروقراطية ، وقوة صاحب المنصب الحكومى أو الموظف هنا تشبه قـــوة المتخصص الذى يستغل معرفته للسيطرة على الآخرين . فالمناصب الإدارية والتنفيذية تعد أهم المناصب فى تنظيمات العصر الحديث فهى تعتبر — أى الوظيفة أو المنصب — مصدرا هاما من مصادر القوة . إلا أن قوة من يتولى رئاسةتنظيم ما — على سبيل المثال — تفوق كثيراً قوة الموظف المتخصص ، وتتفاوت قوة رئيس التنظيم وفقاً لنوع التنظيم الذى يرأسه وتبعاً لكبره أو صغره (٢) .

وبالإستطاعة تمييز أكثر التنظيمات أهمية على وجه التقريب عن طريقالقوة التى يمتلكها . فالجيش والبوليس يمارسان قوة قهرية على الجسد ، وتستخدم التنظيمات الإقتصادية فى الغالب المكافآت والعقوبات كحوافز وعوامل زجر فى الوقت نفسه . ولكن هذه الفروق ليست محددة تماما ، حيث أن كل تنظيم يستخدم أشكالا أخرى من القوة إلى جانب الشكل الذى يتميز به (٣) .

وتبرز «ظاهرة القوة» فى مختلف حقول أو ميادين النشاط الثقافى وعلىحد قول «ماكيفر» أن ثمة أشخاصا يسودون هذه الميادين يتحكمون فى سلوك الآخرين بفضل قيادتهم الثقافية أو المناصب المسندة إليهم . ويشهد تاريـــخ

---

(1) B. Russell. op. cit., pp. 35 — 6.
(2) R. MacIver, op. cit., p. 88.
(3) Russell. op. cit., p. 37.

الحضارة البشرية أمثلة كثيرة لمثل هؤلاء القادة سواء أكانوا رهبانا ، أم كهانا أم وعاظا .

وليس بيننا من يجهل أمر تلك المنازعات والصراعات التى كانت تقوم بينهم وبين القادة السياسيين والعسكريين عبر مراحل التاريخ . فنجد مثل هذه المنازعات فى مجتمع مصر القديمة وفى مجتمع القرون الوسطى وفى غيرها من المجتمعات (١) . وكثيرا ما كانت تنتهى هذه الصراعات بإنتصار القوة الدينية على القوة العلمانية (٢) . أما فى العصر الحديث فنلاحظ ضعف القوة الدينية بل وتبعيتها للقوة السياسية المتمثلة فى الدولة والتى تعتبر أكبر القوى وأكثرها سيطرة فى النظام الاجتماعى الحديث (٣) .

ومن ثم فهناك تمييز بين «القوة التقليدية والقوة المكتسبة حديثا ، فالقوة التقليدية تدعمها قوة العادة وهى ليست فى حاجة لأن تبرر وجودها فى كل دينية وقت . وقد تكون مصاحبة لعقيدة تنص على أن أية مقاومة لها تعتبر أثما . ومن ثم فهى تعتمد على الرأى العام إلى حد بعيد . ويطلق على تلك القوة التى لا تعتمد على التقاليد «القوة السافرة Nakecl power » وتختلف خصائصها عن القوة التقليدية . فالقوة السافرة فى الغالب قوة عسكرية تأخذ صورة الإستبداد الداخلى أو الغزو الخارجى . ويتمثل أساس القوة العسكرية

---

(1) R. Maclver. op. cit., p. 89.

(٢) أنظر :

B. Russell. History of western Philosophy. PP. 13 — 14. Liston Pope. Millhands and Preachers (New Haven : Yale Univ. press. 1942). pP. 141 — 203.

(3) Maclver, op. cit., p. 89.

فى معظم الحالات فى شكل آخر من أشكال القوة مثل الثروة أو المعرفة التكنولوجية .

وتحتل القوة الإقتصادية موقعا من الأهمية بمكان أن لم يكن أهم المواقع ، فى ميدان القوة الإجتماعية . فقد رد الماركسيون كل شيء فى المجتمع الرأسمالى إلى المبدأ الإقتصادى ، بل إن المبدأ الإقتصادى عندهم هو خالق القوة السياسية ومستعبدها فى الوقت نفسه ويذكر أحد الماركسين «أنه لكى نتمكن من التعرف على الجماعة الحاكمة فى أى مجتمع ، علينا أن نبحث عمن يستأثرون بأكبر دخل . وهذا هو القانون التاريخى العام ، فالذين يوجدون فى مراكز السيطرة يستأثرون عادة بأكبر دخل» (١) .

هذا ويرى «رسل» أن القوة تسمى قوة ثورية عندما يكون إعتمادها على جماعة كبيرة توحدها عقيدة جديدة أو برنامج جديد أو دستور جديد «مثل البروتستنتية والشيوعية أو الرغبة فى الإستقلال القومى .

ولما كان البناء الإقتصادى للمجتمع ليس هو وحده الذى يلعب الدور المحدد لحالات السلوك فى المجتمع ، وإنما يشاركه فى ذلك كل من البناء السياسى والبناء الاجتماعى - أى البناء السياسى الإجتماعى - فإنه يتعين علينا أن ندرس أشكال القوى التى توجد فى المجتمع ، والكيفية التى تتوزع بها القوة وتضبط ولما كان المجتمع مجتمعا بشريا وليس مجتمع من الملائكة ، أو نسقاً إجتماعيا يمكن أن يؤدى وظائفه دون ما ضغط من أى نوع ، أو أن يقيم كل شيء على أساس إتفاق مطلق وتلقائى . فإنه يكون من الفوضى - على حد قول كارل

(1) J. Burnham, op., cit., p. 64.

ما نهايم – أن ندخل إلى هذه الدراسة واضعين فى الاعتبار إمكانية الإستغناء عن القوة وإقامة المجتمع على أساس العون المتبادل كما يرى مفكرو الغرب وخاصة أصحاب نظريات «التوازن» – أمثال بارسونز ودوركايم – فنكون بذلك قد تابعنا أصحاب المدخل الرجعى الذى يقبل الأمر الواقع من الظلم الاجتماعى على أساس أنه حقيقة خالدة يجب أن تبقى كما هى . هذا المدخل يحجب كل أشكال القوة ، فيما عدا تكنيكات القهر الإجتماعى التى تتمثل بشكل واضح فى القوة السائدة التى تحققت على حد قول مانهايم – فى الفلسفة النازية وممارساتها.(١)

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية

إن تحديد فواصل قاطعة بين أشكال القوة وأنواعها أمر يعسر الوصول اليه . إذ أنها متداخلة وقد تتولد عن بعضها البعض فى كثير من الحالات.ومن أبسط المعارف الأولية أن أولى الحاجات التى تحرك أى كائن حى هى البحث عن الغذاء . ولاشك فى أن الحاجة إلى الطعام ، أى الحاجة الاقتصادية فى شكلها البسيط تكمن وراء كل منجزات الإنسان عبر تاريخه الطويل . ولا يصدق ذلك بالنسبة للإنسان فحسب بل يصدق أيضاً بالنسبة للحيوان والحشرات . فالقوة الإقتصادية إذن هى أولى القوى . وقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت وسائلها ، حتى أنها أصبحت بالنسبة للفرد وللدولة مقياس قوة وسيطرة فبعد أن كانت ضرورة حياة للكائنات الحية ، أصبحت مقياسا للقوة – على

---

(1) K. Mannheim. Diagnosis of our time,. London : Routledge & Kegan pual. 1966, p. 147.

إطلاقها — والسيطرة . ويزخر التاريخ بمختلف الحروب من أجل السيطرة الإقتصادية والبحث عن الثروة فى مختلف البلدان .

تبدو القوة الاقتصادية أكثر وضوحاً (١) عندما تمتلك جماعة ما أكبر موارد الثروة ، عندئذ ، تكون لها القوة الأعظم بالقياس إلى قوة أية جماعة أخرى قد تساويها فى العدد والتنظيم (٢) ، وذلك بإعتبار أن هذه العوامل الثلاثة (العدد والتنظيم والثروة) من مقومات القوة . وقد يؤدى تملك القوة الإقتصادية إلى إمتلاك القوة العسكرية أو قوة الدعاية ، أو القوة السياسية ، بيد أن عكس ذلك قد يحدث ، إلا أن «رسل» يذكر أنه فى جميع الحالات أو فى غالبيتها كانت القوة العسكرية مصدر القوة الإقتصادية . كما ان هناك عدد من الدول حصلت على القوة العسكرية عن طريق قوتها الإقتصادية ، ففى الأزمنة القديمة تعتبر المدن البحرية وقرطاجنة أبرز الأمثلة على ذلك ، وفى العصور الوسطى كانت الجمهوريات الإيطالية هى المثل ، أما فى العصر الحديث نجد هولندا ثم إنجلترا ، التى قامت القوة الإقتصادية فيها بعد الثورة الصناعية على التجارة وليس على ملكية المواد الخام (٣) .

ولعل أهم شكل للقوة الإقتصادية فى مجتمع الدول المعاصر الذى تتقلص فيه قوى الإستعمار ، يتمثل فى الأساس فى ملكية المواد الخام ومصادر الغذاء والقدرة التكنولوجية على إستغلالها . ولاشك فى أن أشكال الصراع التى تدور

---

(١) أنظر تناول واضح عن مفهوم القوة الاقتصادية فى :—

J. Pen. The Wage Rate Under collective Barganing. Harvardl Univ. Press, 959, pp. 91 — 105, 107 — 9.

(2) Bierstedt, op. cit., p. 354.

(3) Russell. op. cit., p. 133.

فى عالمنا المعاصر ترجع إلى أن هذه المقومات لا تتوافر فى جملتها ولا تتوزع بالكيفية التى يمكن خلالها تحقيق نوع من التوازن بين القوى المختلفة . وذلك هو السر الكامن وراء الشكل الجديد الذى تتخذه القوى الإستعمارية ، ويطلق عليه المشتغلون بعلوم السياسة «الاستعمار الجديد أو الامبريالية الجديدة» .

فإذا ما حصرنا حديثنا فى دائرة المجتمع الواحد نجد أن «رسل» يرى كما يرى «ميلز» ان هناك ميلا عاما نحو إتحاد جميع أشكال القوة فى تنظيم واحد قد يكون الدولة State . « وتتوقف قوة الفرد أو الجماعة فضلا عن ذلك على قوة الدعاية بقدر ما تتوقف على القوة الإقتصادية» (١). ولعلنا نفسر مفهوم الدعاية عند «رسل» على أنه تعبير عن «الوعى» الذى لابد وأن يتوفر للجماعة المعينة كشرط أساسى لمعرفتها بمدى قوتها وإستطاعتها إستخدام هذه القوة .

فالمسألة إذن غاية فى التعقيد سواء تناولناها من منظور دولى أو إقليمى ومن يدرك تعقيد القوى الاجتماعية وتغيرها يتأكد انه ليس هناك شكل واحد من أشكال القوة الإجتماعية يمكن إعتباره مطلقا . فهذه الأشكال فى حالة تداخل وتداول مستمر وتنبثق القوة السياسية من محصلتها جميعا. «فالشكل الامبراطورى كالشكل البابوى تعلو قوته حينا وتهبط حينا آخر – فينفى الامبراطور إلى «كانوسا» ويعانى البابا الأسر البابلى فى «أفينون» – وهذا ينسحب أيضاً على الشركة الإقتصادية . إذ قد تقرر الحكومة حلها ، ولكن الشركة قد تستطيع فى وقت آخر أن تجد سبيلها للسيطرة على الدولة» (٢) . وعلى الرغم من أن القوة الإقتصادية داخل الدولة تستمد من القانون والرأى العام ، تكتسب

---

(1) Ibid. p. 139.
(2) R. MacIver. op. cit. p. 92.

بسهولة نوعاً من الإستقلال . فهى تستطيع التأثير على القانون بوساطة الرشوة ، وفى الرأى العام بواسطة الدعاية . وهى تستطيع أن تقيد رجال السياسة بإلتزامات تحد من حريتهم . وتستطيع أن تهدد بإحداث أزمة مالية . غير أن هناك حدودا معينة لما تستطيع أن تفعله القوة الإقتصادية (١) .

القوة السياسية

تتميز «القوة السياسية» عن أشكال القوة الإجتماعية ، بسبب وظيفتها التى تلعب أدواراً هامة فى تنظيم وتوحيد التأثير على أنشطة العلاقات المتبادلة للمواطنين بإقليم معين . وقد ظهرت الحاجة إلى القوة السياسية نتيجة لإتساع التفــاوت الشخصى والإقليمى والإقتصادى والدينى ، فضلا عن تباين مصالح الناس داخل حدود إقليمية معينة ، فالقوة السياسية بمالها من إمكانيات تكره الناس على الموافقة أو القبول ، وذلك كبديل وحيد للحرب الأهلية .

إن القوة السياسية هى القوة التى يمكن أن نطلق عليها ، — إن صح التعبير «القوة المتكاملة» التى يكون فيها إتخاذ القرارات والمبادرات متمركزا أو حكرا على طرف واحد دون الآخر . والقوة المتكاملة تقابل لفظ «القوة المتشابكة أو القوة المتداخلة » ، التى تتصف بها العلاقات ذات الطابع المتوازن بين الأطراف المعينة ، حيث تكون قوة كل طرف فى علاقة ما متوازنة مع قوة الطرف الآخر ، وتمثل فكرة عن جماعات الأعتراض والتى تكون كل جماعة منها قادرة على منع الجماعة الأخرى من إتخاذ قرارات ضارة بمصالحها — نظاما سلبيا لعلاقات

(1) Russell, op. cit. p. 128.

القوة المتشابكة (١) . وتدخل جميع النماذج والمفاهيم المختلفة للإتجاه التعددى فى كل من علم الإجتماع والعلوم السياسية المعاصرة فى هـذا النسق الذى تسود فيه علاقات القوة المتشابكة .

ولكن القوة المتكاملة وهى التى تعنينا فى هذا المقام تثير دائما السـؤال الخالد الهام : من الذى يحكم ؟ فحيثما وجدت القوة المتكاملة وإعترف بها على أنها وسيلة لا مفر منها ، فى بعض المواقف أو المجالات — على الأقل كما هو الحال بالنسبة لقوة الدولة فى العصور الحديثة . فإن محاولات الحد منها تأخذ شكلا مختلفا عن مجرد تحويلها إلى نسق القوة المتشابكة . وقد يكون من المستطاع تقييد القوة المتكاملة دون التقليل من ذاتية من بيده القوة فى إتخـاذ القرارات وبدون معادلتها بإعطاء قوة لأطراف آخرين بالنسبة لمجالات معينة . فالإجراءات اللازمة للحد من القوة المتكاملة قد تشمل مراجعات دورية لأفعال من بيدهم القوة ، وتأكيدات دورية لمكانة من بيده القوة أو عزله أو إستبداله أو وضع قيود على المجالات التى يجوز له التحكم فيها ، أو على حدودالإختيارات المتاحة له داخل كل مجال .

إلا أن الرقابة على القوة المتكاملة هى فى الغالب سلبية ، أو هى كما يقول « F. Neuman » : «إن جميع المفاهيم القانونية التقليدية هى مفاهيم سلبية ، فهى تحط من المناشط ولكنها لا تشكلها . وهذه الخاصية بذاتها للقانون هـى التى تمنح المواطن الحد الأدنى من الحماية . (١) ومن ثم فلابد أن يكون هناك

---

(1). David Riesman. Nathan Glezerand Revel Denny, The Lonely Crowd. N. Y. : Garden City. Doubleday Anchor Book, 1953. pp. 244 — 55.

(2) F. Neuman, The Democratic and Authoritarian, Glencoe, Frec Press, 1957. p. 17.

مصادر للقوة مستقلة عن من بيده القوة المتكاملة ، يمكن إستخدامها وتدعيمها أى يجب أن يكون هناك «مراكز قوة Power Centers قادرة على تقييد من بيده القوة ، فضلا عن وضع حدود للمجالات التى يمارس عليها قوته . بل إنهم فى بعض الحالات قد يلجأون إلى تدمير قوته الكاملة ، وإقتلاعه عن طريق الإستحواذ على قوته المتكاملة وممارستها :

ويتوقف تمييز القوة السياسية (القوة المتكاملة) والأشكال الأخرى للقوة الإجتماعية التى قد تتبادل العلاقات معها على الدور الذى تلعبه فى تنظيم وسلوك الدولة . والدولة تنظيم محلى قادر على تدعيم قوته فى مواجهة جميع الروابط الأخرى داخل حدودها . غير أن تلك الروابط — كبرت أم صغرت — قد تمارس دوراً ملحوظاً فى الضغط على سياسة الدولة وتشكيلها . وقد تكـون القوة السياسية بوجه عام بمثابة القيد على تلك القوة الإجتماعية التى قد ترغب أحيانا فى إحراز النجاح للوصول إلى تحول أساسى فى توزيع القوة الحكومية سواء فى المجال الداخلى أو الخارجى .

لقد ساندت كل الثقافات — على وجه التقريب — ممارسة القوة بالديـن والسلطة الكنسية . وظل الإتحاد بين العرش والكنيسة لزمن ليس بالقصير منذ إختفاء حكومات رجال الدين فى بلاد الشرق القديم وكذلك اليونان والرومان وحتى العصور الوسطى التى تخللها صراع واضح بين الكنيسة والدولة .

أما فى العصر الحديث فقد إتسع توزيع القوة فى المجتمعات وبرز الإتجاه « الدنيوى » أكثر وأكثر ، كما ساعدت قوة الكهـانة

طوعا فى بعض الأحيان وغالبا تحت ضغط الدولة — كعامل قوى فى تقديس السيطرة السياسية . (١)

وليس من الممكن فى العصر الحديث أن تكون القوة السياسية آداة لشكل واحد أو شكل بعينه من أشكال القوة الإجتماعية ، وإن كانت تستطيع بعض المقومات الإجتماعية للقوة السياسية كالمكانة والملكية ، فى ظروف تاريخية معينة أن تكيف سلطة الحكومة ، وذلك بوضعها فى أيدى من تشاءوتوجهها نحو ما تشاء من أهداف .

والسلطة السياسية على وجه العموم — وعلى حد تعبير ماكيفر — هى فى كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الإجتماعى ويضبطه . بل قد تتجاوز الحكومة أحيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه إلى العمل على التأثير فيه وتغييره . «والحكومة ليس من شأنها أن تخلق النظام الإجتماعى الذى تتولى حكمه . ولكنها تحكم ما هو كائن ، وقلما تخلقه أو تغيره . ولهذاتختلف ماهيتها كل الإختلاف عن ماهية القوة الإجتماعية ، التى تستطيع فى ظرف ما ، أن تفرض حكامادون الآخرين» . (٢) غير أننا نستطيع الجزم فى نهاية الأمر بأن «القوة السياسية» إن هى إلا محصلة لكل القوى المتاحة فى المجتمع عامة . ولذلك يمكن أن نسميها بالقوة المتكاملة .

علاقة القوة السياسية بالقوتين العسكرية والاقتصادية

تمثل العلاقات المتبادلة لكل من القوة السياسية والقوة العسكرية «علاقات قوة» حاسمة فى عملية الحكم الكلية من ناحية . وغالبا ما يساء فهم القوة العسكرية

---

(1) Encyc. of the Social sciences, N. Y. : Mac Millan Co. Vol. II. 1948. pp. 300 — 5.

(2) R. MacIver, op. cit., pp. 92 — 3

على أنها أعلى شكل متطور من القوة السياسية ، التى تعتمد وظيفتها فى المقام الأول — على أنها آداة للقوة السياسية ، فالقوة العسكرية مقوم ضرورى للقوة السياسية . بل إن القوة العسكرية هى الآداة التى تحقق إرادة الدولة بصورة عامة . (١) إلا أن هذا ليس قاعدة عامة إذ قد تتخطى القوة العسكرية حدود هذه الوظيفة ويصبح تأثيرها فعالا ، بل حاسما فى إتخاذ القرارات السياسية الكبرى .

ومن ناحية أخرى ، فان علاقة القوة السياسية بالقوة الاقتصادية (٢) ، تعتبر من أكثر المشكلات حدة فى فن الحكم الحديث ، فقد ناضلت القوة السياسية فى القرون الوسطى من أجل إستقلالها عن القوة الدينية ، وهى تناضل فى هذه الأيام القوة الإقتصادية . والقوة السياسية وفقاً لوجهة نظر الماديين التاريخيين ، ليست — كما أسلفنا — إلا آداة من أدوات الطبقة الرأسمالية للإستغلال . فقد أكد «أنجلز» أن السلطة ضرورية لأى نمط من أنماط التنظيم الإجتماعى ، ويجب أن يستمر شكل القوة السياسية منفصلا حتى فى المجتمع القائم على تضامن إقتصادى حقيقى . «ولا تتحول القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح القومى إلا عند الحسم فقط» (٣) بمعنى أن القوة الإقتصادية لا تتخذ شكل القوة السياسية إلا فى الحالات التى تستطيع فيها أن تفرض نفسها على إتجاه القرار السياسى كما يحدث فى البلدان الرأسمالية .

---

(1) Ibid, p. 95.

(2) E. Ronald walker. From Economic Theory to Policy. Univ. of Chicago Press. 1943. pp. 100 — 141. D. Lynch. The Concentration of Economic Power. Columbia Univ. Press 1946 pp. 293 — 300.

(3) David B, Truman, The Gevernmental Process., N. Y. : Knoph, 1951, p. 258.

هذا ومن الضرورى دائما لتحديد القوة السياسية أن نعرف إلى من ترجع هذه القوة وإزاء من يحدث أثرها . وبالتالى يمكن ملاحظة المثالب العديدة لقياس القوة السياسية ، فالمنهاج أو التكنيكات التى تتبع فى هذا القياس قد تكون هى العامل الذى يحدد النتائج النهائية . فإذا ما أردنا أن نكتشف طبيعة توزيع القوة عن طريق فحص حالات من نرى أنهم أقوى الرجال فى النسق السياسى ، فإننا قد نكتشف أن قوة هؤلاء الرجال السياسية قد إمتدت إلى العديد من القرارات ، مما يجعلنا ننتهى إلى أن القوة تنتهى إلى قلة من الأيدى . وقد نختار أن ندرس القرار نفسه ثم نخلص من ذلك إلى أن القوة السياسية موزعة بشكل أوسع .

ومما هو جدير بالملاحظة أن القوة السياسية تلازمها السلطة فى العادة ، والسلطة السياسية هى الإعتراف للحاكم بحق الحكم بغض النظر عن الجزاءات التى فى حوزته (١) . إلا أن ممارسة القوة السياسية لا تعد كافية إن لم تكن مدعمة بمصادر إقتصادية . وقد باتت فعالية القوة السياسية مهددة فى الوقت الراهن ، لغياب أو لفقدان التجانس الإجتماعى من ناحية ، ولإفتقارها إلى كفاية التحرك الاقتصادى الذى يحد من الإنقسامات الإجتماعية من ناحية أخرى .

ولقد فتحت «الليبرالية» الطريق أمام التراكم الضخم لرأس المال فى الأيدى الخاصة : ومن ثم ظهر الشقاق الطبقى العميق بالمعنى الإقتصادى للطبقة ، وبذلك بدأت قواعد القوة السياسية بالمعنى التقليدى فى الإنهيار . هذا فضلا عن تنظيم النسق الإقتصادى الضخم ، والذى أدى إلى مركزة القوة الإقتصادية فى أيدى قلة ، وأصبحت القوة السياسية أكثر توزعا ، نتيجة لما يسمى بالحكم الديمقراطى

(1) Alan R. Ball., Modern Politics and Government, London : Macmillan, 1971, pp. 27 — 9.

ولقد كانت القوى السياسية حتى القرن التاسع عشر قوى إقتصادية . وخلال العصور الوسطى وحتى مستهل العصر الحديث ، كانت القوة السياسية محتكرة بمالكى الأرض من النبلاء (١) .

فالإختلافات الإقتصادية إذن ، تشكل المصدر الهام و الأساسى فى «الصراع السياسى» (٢) . فقوة تركيز رأس المال زادت تدريجيا — بزيادة قدرتها على الحسم — حتى بسطت نفوذها على أكبر عدد من الناس . وفى أغلب المجتمعات التى نعرفها ، وفى كل المجتمعات المعقدة حتى الآن ، توجد جماعة من الناس صغيرة نسبيا تسيطر على الأدوات الرئيسية للإنتاج — وهى ما يسمى بحق الملكية وهذه السيطرة «حق الملكية» لا تكون أبدا مطلقة ، وإنما تخضع لحدود أو ضوابط ذات وجهين :

الأول : القدرة سواء عن طريق القوة الشخصية أو كما هى الحال فى المجتمعات المعقدة ، عن طريق الإستناد إلى «قوة الدولة» سواء أكانت كامنة أو فعلية ، هى التى تعمل عن طريق البوليس والمحاكم والقوات المسلحة، التى تمنع الآخرين من الوصول إلى الشىء المسيطر عليه ، أى المملوك .

والثانى : هو المعاملة التفضيلية فى توزيع نتاج الأشياء المسيطر عليها أى المملوكة . ومن ثم فإنه عندما توجد فى المجتمع الجماعة التى تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم فى توزيعه ، وتستطيع أن تمنع الآخرين من الوصول إلى مواقعها والتى تبدو كما لو كانت تعمل ضد بقية المجتمع ، فإننا نطلق على هذه

---

(1) Encyc. op. cit. p. 303.
(2) Alan Ball, op. cit. p. 24.

الجماعة «الطبقة الحاكمة» فى المجتمع . ويكون لمثل هذه الجماعة القوة والإمتياز والثروة داخل المجتمع .

ومن الملاحظات اليسيرة أن ثمة علاقة وطيدة بين هذين الوجهين ، إذ أن التوزيع الغير متساوى للقوة فى المجتمع يرتبط بالموقف الإقتصادى والقدرة على ممارسة القوة (١) . هذا ويرى الماركسيون «أنه لكى نتمكن من التعرف على الجماعة الحاكمة فى أى مجتمع فعلينا أن نبحث عمن يستأثرون بأكبر دخل.وهذا هو القانون التاريخى العام ، فالذين يوجدون فى مراكز السيطرة يستأثرون عادة بأكبر دخل ، غير أن هذه القاعدة قد تتغير لفترات قصيرة ، ومن الناحية التاريخية ، فإن قطاع الزراعة كان أساس الإنتاج فى القرون الوسطى ، ولذلك كان الذين يستأثرون بالمعاملة التفضيلية طبقة النبلاء ورجال الكنيسة وأرباب الأرض (٢) ، إلا أنه عندما تبدل الحال بعد ذلك ، وأصبحت قطاعات التجارة والصناعة والمال هى الأوجه الأساسية فى الإقتصاد ، فبالتالى سيطرت طبقة أخرى محل السابقة . أما فى المجتمع الحديث فإن الطبقة التى تسيطر على مراكز القوة وتحظى بالمعاملة التفضيلية فى المجالات السابقة هى ما نسميها بطبقة الرأسماليين وهم يشكلون الطبقة البرجوازية ، التى تتمتع بالسيطرة عن طريق «حق الملكية» (٣) .

وأكثر ما تتصف به الديمقراطية الرأسمالية فى هذه الأيام هو تشعبها من محور القوة الإقتصادية إلى محور القوة السياسية . هذا بالإضافة إلى جميع المسيطرين بالقوة السياسية يجدون بطريقة أو بأخرى مصادر جديدة للقوة

---

(1) Kurt B. Mayer and Walter Buckley, Class and Society, N. Y. : Rondom House, 1959, p. 49.

(2) J. Burnham, op. cit. p. 64.

(3) Ibid., p. 64.

الإقتصادية . وبالرغم من أن التفرعات أو التشبعات الدينية والعسكرية والاقتصادية للقوة السياسية حقيقة واقعة ، إلا أن القوى الثقافية والفكرية كانت فوق ذلك ذات علاقة متبادلة مع العملية العامة للقوة السياسية . والمؤكد أنه يمكن تحقيق أكبر قدر من القوة السياسية بالمعايير القانونية والأخلاقية المسلم بها إلا أنه فى الوقت نفسه قد ترجع القوة السياسية الفائقة إلى القائد الكارزمى نفسه — كما يذكر ماكس فيبر — ، أو لعبقريته التنبؤية .

كما أنه قد يحدث إندماج عند ممارسة القوة يسلم به كتعبير عن المظهر السياسى للحياة الثقافية التى يخضع لها الجميع ، وعلى هذا فقد إعتبرت اللغة والأدب والفنون التشكيلية ، إلى جانب العلم والتكنولوجيا . بمثابة العوامل المدعمة للقوة السياسية . ولهذا فقد أكدت الدولة الحديثة على نشر الثقافة والدعاية الثقافية داخليا . فضلا عن تأكيدها على إيجاد صيغة شرعية لكل شكل من أشكال قوة الدولة السياسية فى مصطلحات فكرية وثقافية (١) .

ومن ثم نستطيع القول أن قوة الدولة تختلف عن جميع الأشكال الأخرى للقوة السياسية ، فهى تأخذ شرعيتها من الأساس القانونى المدعم بأعضاء الدولة ويناضل كل نمط من أنماط القوة السياسية لإضفاء طابع الشرعية والقانونية على نفسه إذ يعتبر القانون فى الدولة الحديثة هو التعبير الذى لا مفر منه لكى يحافظ نمط القوة السياسية على ذاته . فالقوة تقيم من نفسها نظاما فى الشئون الإنسانية ، ونحن لا نجابه بعضنا البعض مباشرة فى علاقات القوة كما تفعل الذرات فى الطبيعة ، ولكن على وجه العموم بإستثناء بعض تجارب الحروب يجابه بعضنا البعض رمزيا وبتحديد أكثر دقة ، يجابه بعضنا البعض سياسيا ، وكما يقول

(1) Encyc. op. cit. p. 304.

«ميلز» إن تاريخ الثورات الحاسمة فى التاريخ لا يكون — على الدوام — بلغة الاقتصاديات بالرغم من أهميتها التى لا تنكر وإنما يكون بلغة التحول السياسى فنحن نتحدث عن قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ رغم أن إلغاء الإقطاع حدث عند الإصلاح الزراعى عام ١٧١٥ ، ونتحدث عن الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ رغم أن — الأرستقراطية كانت قد كشفت عن عجزهاالإقتصادى قبل ذلك بوقت طويل ، ونتحدث عن الثورة الصينية فى عام ١٩٤٨ رغم أنها حدثت فى إقتصاد متخلف كانت الطبقة الوسطى لم تكد تزدهر . وعلى هذا فإن القوة تترجم نفسها إلى نشاط سياسى ، كما تترجم القوة — على مستوى آخر — التفاعل الإجتماعى إلى تمايز جماعات وسلطة رشيدة فالسياسة ليست شيئا مجردا ، ولكنها سياسة تتفق أو تتضاد مع أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال ملموسة للحكم (١) .

ومن ثم فإنه يبرز سؤال هام يقول : طالما أن القوة تترجم نفسها على هيئة أشكال ملموسة للحكم ، وإذا كان التراث النظرى يؤكد أن القوة دائما وقفا على «صفوة» فما موقف الإمبيريقيين إذن بصدد هذه المسألة ؟ هذا ما سوف نحاول بحثه فى الفصل التالى ، خاصة وأن الفصول الثلاثة السابقة من البحث تشكل فى مجملها إطارا نظريا متكاملا يعيننا على إستكمال موضوع بحثنا من كافة جوانبه .

---

(1) C. W. Mills, Power, Politics and people, op. cit. pp. 11 — 12.

الفصل الخامس

الدراسات الامبيريقية فى بناء القوة فى المجتمع: تحليل منهاجى

تمهيد : المناهج التعددية والمناهج الصفوية .

رواد بناء القوة فى المجتمع .

دراسة بناء القوة على المستوى المحلى .

- مدخل الشهرة .
- مدخل إتخاذ القرار .

دراسة بناء القوة على المستوى القومى .

- المدخل الصفوى .
- المدخل التعددى .

مناقشة وتحليل .

تمهيد : المناهج التعددية والمناهج الصفوية

تطورت دراسات القوة فى المجتمع المحلى والمجتمع القومى فى نهجين واضحين وهما اللذين يشار إليها بصفة عامة على إنهما المدخلين الأساسيين فى دراسة بناء القوة فى المجتمع ، وهما المدخل الصفوى Elitist Approach والمدخل التعددى pluralist Approach .

وينظر التراث الصفوى إلى شئون المجتمع على أنه يديرها ويسيطر عليها على الدوام جماعة صغيرة نسبيا من الرجال ذوى القوة الإقتصادية والسياسية . وهذه الجماعة الصغيرة هى التى تسير وتوجه وتتخذ القرارات ذات الأثر الفعال على الكيان السياسى Body Politic . وقد تنعدم مشاركة المواطن فى شئون المجتمع ، أو قد تنحصر فى حدود الجهود التى يمارسها عدد قليل من الروابط الأختيارية ، الضعيفة نسبيا .

وترى وجهة النظر «التعددية» فى أكثر أشكالها شيوعا ، أن القوة موزعة فيما بين عدد من الجماعات المنظمة داخل المجتمع ، وتنتقل السيطرة بينها وفقاً للظروف والأحوال ، وذلك بدلا من ممارسة القوة بوساطة جماعة واحدة دائما على جميع شئون المجتمع . ولكن دور المواطن ومشاركته ليسا واضحين تماماً فى النظرية التعددية ، على الرغم من أن التعددين يضفون أهمية بالغة على القوة النهائية لجماهير الناخبين ، على أساس أنها تؤثر فى القادة السياسيين . وعلى هذا فيرى بعض الكتاب أن إمكانية قيام الديمقراطية فى ظل النظرية التعددية متاحة برغم الشواهد التى توحى بأن القرارات الرئيسية فى مجتمع مالا تصل إلا بنسبة مئوية صغيرة جدا من الناس . وبرغم أن النظرية التعددية فى ذاتها أيضا لا تعطى ضمانا بأن الجماعات ذات السياسات المتنافسة تستطيع أن تمثل كل التجمعات

الإجتماعية . ومن ثم قد يسود إتفاق تحتى — حتى بين الجماعات التعددية المتنافسة ربما يعوق ظهور أى قوة موازية لهؤلاء الذين لم يبرزوا إلى مواقع السيطرة فى المجتمع .

ويرى «وليام جامسون » william Gamson أن النمط السائد فى المجتمع الأمريكى — على سبيل المثال — يمكن أن يسمى بعدم التمثيل الثابت ، وهو نسق يعوق دخول تجمعات جديدة إلى جماعات القوة المنظمة مالم تلجأ الجماعات الجديدة إلى المواجهة العنيفة (١) . ورغم ذلك فإن غالبية علماء الإجتماع الغربيين يرون أن المثال التعددى أقرب إلى نسق مفتوح منه إلى ذلك الذى يوجد فى ظل بناء القوة الصفوى .

وتمثل ردود الفعل التى نشرت عن الأبحاث التى أجريت داخل نطـاق المنظورين — الصفوى و التعددى — فى حد ذاتها فحصا نقديا لمناهج البحث ، فضلا عن أنها تعد محاولات رئيسية للتجميع النظرى لنتائج هذه الأبحاث ، ولقد أنتقدت البحوث الصفوية لإعتمادها على منهاج يكشف أو يعرى أناس يتمتعون بالشهرة Reputation بسبب «قوة» قد ترتبط أو لا ترتبط بالقوة الفعلية . هذا فضلا عن أنه ينظر إلى الشهرة بسبب القوة على أنها ذات طبيعة غاية فى العمومية ، تفشل فى السماح بتعرية «مراكز القوة Power Centers » المختلفة فى المجالات المتعددة . وثمة نقد أكثر خطورة للنظرية الصفوية يرى أن كثيرا من فروضها غير قابل للدحض ، وبالتالى فهى غير قابلة للفحص العلمى

(1) W. Gamson. Stable Unrepresentation in American Society, A. B. S., 12 (Nov. — Dec. 1968), pp. 15 — 20.

(2) R. Perrucci and M. Pilisuk, Leaders and Ruling Elites : The Interorganizational bases of Community Power', A. S. R. Vol. 35,6. deeember, 1970, pp. 1040 — 1056.

ولعل هذا النقد يثير الكثير من الدهشة والتساؤل . فإذا كانت الفروض المطروحة للمناقشة فى نظرية ما من الثبات أو الإرتباط بالواقع بحيث لا يمكن أن نجد لها متغيرات تدحضها ، فهل يكون ذلك مدعاة للظن بأنها غير قابلة للفحص العلمى ؟ أم أن الدلالة الوحيدة لذلك هو ثبوت هذه الفروض ثبوتا علميا يقينيا يخرجها من نطاق الفروض العلمية إلى واقع النظرية الثابتة .

وإستحوذ البحث الإمبريقى ، حول الصفوة — فى السنين الأخيرة — على إهتمام الباحثين فى علم الإجتماع السياسى ، وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة ، أو تصوير درجة التكامل فى الصفوة القومية
وتسعى مثل هذه البحوث لإستبدال تأكيدات المنظرين الصفويين ببعض البيانات «الثابتة» يمكن من خلالها فحص الفروض التى قدمتها النظريات الكبرى (١) .

ولكن البحث التعددى ، وقد تطور برد الفعل النقدى للتعميمات الصفوية قد ركز على المشاركة الفعلية فى إتخاذ القرارات فى شئون المجتمع كوسيلة لكشف ذوى القوة والنفوذ . وبينما قد تقترب مثل هذه الإجراءات بالفعل من القوة الفعلية الكامنة وراء عملية إتخاذ القرارات ، فإن إختيار حالات بعينها فى البحث قد يؤدى إلى مفهوم ذى جانب واحد للقوة دون إكتشاف موقع تركيز القوة الصفوية .

ومن ذلك فإن النظرية التعددية ومنهاجها يحاولان تركيز الإنتباه على أهم القرارات وأكثرها حرجا ، بالنسبة لعدد من يتأثرون بنتيجة ومدى التغير الذى يمثله القرار . وقد يفوت منهاج دراسة القرار أن «القوة» قد تعمل على المحافظة

---

(1) G. Parry, op. cit. p. 96.

على إتجاهات السياسة الجارية ، وضبط الموضوعات التى تطرح للجدل العام بحيث لا ترقى موضوعات بعينها إلى مرتبة المسائل الإجتماعية . ويمكن تحقيق ضبط هذه الموضوعات — على سبيل المثال — بالسيطرة على وسائل الإعلام ، الدعاية السياسية ، والعلاقات العامة الفعالة ، وبالتأثير على أعضاء المجالس النيابية .

ومن الأمور الهامة التى إتفق عليها معظم الباحثين ، أن هناك صلة بين المنهاج المتبع فى الدراسة والنتائج المترتبة عليه ، فدراسة الشهرة عند هنتر (١) — على سبيل المثال — تكشف عن وجود بناءات هرمية ، بينما يميل منهاج إتخاذ القرار Decision Making. — عند R. Dahl (٢) — إلى تمييز بناءات القوة الطائفية والفئات المترابطة . وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنما تدل على تعزيز الدعوة إلى البحث المقارن ومحاولة إختيار الفروض العامة وإستخدام البيانات التى تتيحها الأبحاث الموجودة .

ويجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية أبحاث القوة فى المجتمع ، تسترشد بمفهوم «القوة» القائم على أو المشابة لآراء «ماكس فيبر» — الذى تناولناه فى فصول سابقة — فى هذا الصدد . وقد ذكرنا أن «القوة» عند «فيبر» هى إحتمال أن يستطيع شخص أو جماعة تحقيق إرادتهم ضد من يعارضونهم. ولكن الإشارة إلى «الإحتمال Probability » هنا لا تنى أن هذا المفهوم الفيبرى للقوة يشكل

---

(١) أنظر :

F. Hunter, Community power, Chapel Hill, Univ. of North Carolina press, 1968.

(٢) أنظر :

R. Dahl, who Coverns? democracy and pewer in an American City, Yale Univ. Press, 1973.

عبثا على «الصفوى» لأن هذا المفهوم يتطلب من القادة أن يكونوا قادرين على كل شيء قبل استطاعتهم أن يكونوا صفوات . ومن ثم فإنه لكى يكون شرط الإحتمال فعالا ، فأنه يتعين على أبحاث القوة أن تتضمن أخذ عينات كافية من مواقف القرارات . وعندما لا يتاح أخذ هذه العينات وهى فى الغالب غير متاحة ، فإنه يطلب من ذوى النفوذ فى المجتمع أن يبسطوا سيطرتهم على كل المجالات ، أو تكون لهم شهرة واسعة بإمتلاكهم للقوة ، قبل إمكانية القول بوجود الصفوة .

إن وراثه التعدديين لمفهوم «فيبر» عن القوة وتأكيدهم عليه ، يستبين من تفضيلهم لدراسة مواقف نوعية تسود فيها إرادة واحد بالضرورة على الآخر ويبدو أن هذا يلقى بعبء ثقيل ، بشكل خاص ، على مواقف إتخاذ القرارات التى يفترض أنها ذات معنى كبير وأهمية واضحة لأفراد المجتمع .

ويعتبر مفهوم «فيبر» عن القوة مسئولا جزئيا عن تركيز البحث على الفرد كوحدة للتحليل .وأنهلما يثير الدهشة أن كلامن البحث الصفوى والبحث التعددى يقرران أن القوة توجد داخل نسق systems نظامية ، وأنها متاحة بشكل متغاير للأفراد والجماعات وفقاً لمواقفهم فى الأنساق الإجتماعية الفرعية الأكبر التى يشكلون جزء منها . ومع ذلك فإن إستخدام إجراءات البحث التى تقيس التردد الذى يشتهر الأشخاص بمقتضاه على أنهم من ذوى القوة أوتعدد إشتراك أشخاص بعينهم فى التأثير على إتخاذ قرارات المجتمع ، يفترض أن رغبة الفرد فى الإشتراك أو إنتمائه النظامى يكفى لتبيان فعاليته أو شهرته فى السيطرة على شئون المجتمع .

كما أن الصفويين يفترضون أنه إذا ما إستطعنا تحديد الأشخاص المشهورين

بإمتلاك القوة فى المجتمع ، أو الأشخاص ذوى المواقع الهامة ، فإننــا بذلك نتعامل تلقائيا مع أبرز مسائل المجتمع . ويقبل التعدديون أيضاً وجهة النظر هذه لأن ذلك يصبح تبريرهم النظرى للبحث عن أكثر مسائل المجتمع إثارة للجدل. ومن ثم ، فإن قبول وجهة النظر القائلة بأن القوة تهتم بتوزيع القيم النــادرة scarce values ، تقود الصفويين إلى البحث عن الأفراد الذين يتميزون بقيم معينة كالثروة والهيبة والموقع ، كما أنه يقود التعددين إلى البحث عن المسائل التى تؤدى إلى كشف أو فضح هؤلاء الذين يبغون التأثير على عملية عملية التوزيع ذاتها .

ولكن إذا كانت القوة معنية بتوزيع «القيم النادرة» فى النظم التى تؤثر فى قطاعات كبيرة ومتنافرة فى المجتمع ، فإنه سيبدو إذن ، أن شخصا واحدا لن يستطيع بوساطة صفاته الشخصية — كما يرى باريتو برواسبه — أو مصادر موقعه ، أن يكون فعالا بشكل كاف فى تشكيل النتيجة النهائية لأى موضوع أو لموضوعات متعددة . أى أن شخصا بمفرده لا يسيطر على كل المصــادر الكافية للتأثير على الآخرين أو إرهابهم ، بحيث يرون الأشياء بطريقة (١) ويرى Clark أن الأشخاص الذين يؤثرون على إتخاذ القرارات ، ومن ثم يطلق عليهم «أقوياء» سواء فى مسألة واحدة أو مسائل كثيرة ، لابد لهم أن يعتمدوا على مصادر الآخرين ، فضلا عن مصادرهم لكى يمارسوا قوتهم . ومن ثم فإن ذلك قد يبدو واضحا عندما يكرر الصفويون الإشارة إلى حقيقة أنهم عندما يحددون القادة المسيطرين إقتصاديا فى المجتمع ، فإنهم يظهرون أن القوة لا تكمن فى الأفراد وإنما فى سياقات نظامية كما أن التعدديين يشيرون إلى تلك

---

(1) T. Erry N. Clark. Community structure and Decision — Making. San Francisco Chandler. 1968, pp. 57 — 67.

الحقيقة القائلة بأن المصادر اللازمة لتشكيل القرار تكمن فى عدة أفراد لايعاودون الظهور فى مسائل المجتمع الهامة ، وذلك — كما يرى بعض الكتاب — يعضد موقفهم النظرى ، إلا أن البحث الإمبريقى قد أعطى مؤشرات تتعارض فى كثير من الأحيان ، إن لم يكن فى غالبيتها مع ذلك .

رواد بناء القوفى المجتمع

يمثل ف . هنتر وميلز البداية الكلاسيكية فى الدراسات الإمبريقية عن بناء القوة فى المجتمع . إذ أن نفوذهما مازال له نفس الصدى الذى كان له منذ العقدين الماضيين (١) . فقد نشر «هنتر» دراسة عن «بناء القوة فى المجتمع» التى درس فيها مجتمع « Regional City » عام١٩٥٣(٢) ونشر «ميلز» دراسته عن «صفوة القــوة» فى المجتمـــع الأمريكى عام ١٩٥٦ كدراسة للقوة القومية (٣) .

ومنذ ظهور هاتين الدراستين ، قام العديد من الباحثين بعمل دراسات عن بناء القوة فى المجتمع سواء أكانت محلية Local أو قومية National وقد جمعت المعلومات الإمبريقية الهامة حول بناء وممارسة القوة فى عـــدد من الدراسات ، وذلك فى محاولة لإكتشاف من بيدهم القوة ، ومن هم صانعوا أو متخذوا القرارات ، وكيف يجعلونها مؤثرة على المستوى المحلى أو المستوى القومى .

---

(١) أنظر :

Irving L. Horowitz (ed.) The New Sociology. N. Y. : Oxford Univ. Press. 1964.

(٢) أنظر :

F. Hunter, op. cit.

(3) C. W. Mills. The Power elite. N. Y. Oxford Univ. Press. 1969.

ولكن من الجدير بالذكر ، أنه قبل ظهور الدراستين المشار اليهما سابقاً ظهرت الدراسة التى قام بها R.S. Lynd و H.M. Lynd عن بناء القوة فى Middletown (١) ، وهى مدينة هندية تضم حوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة — عام ١٨٣٠ — وقد حاولا إكتشاف بناء القوة فى هذه المدينة فوجد ان عائلة ثرية واحدة — The (X) family —مكونةمن خمسة أخوة ، تسيطر على بناءالقوة فى المدينة . وذلك عن طريق المصنع الذى أقاموه بالمدينة مما أدى إلى سيطرتهم على جميع المناشط الإقتصادية محليا ، وعلى هذا الأساس الإقتصادى الراسخ لعبت هذه العائلة عمليا الدور الرئيسى فى جميع مجالات الحياة فى «المدلتاون». ونتيجة لهذه السيطرة الإقتصادية كانت عائلة ( )قادرة على التحكم ومدنفوذها إلى مختلف الأعمال المدنية والسياسية الرسمية (٢) .

ومن الدراسات الكلاسيكية فى هذا المجال أيضاً تلك الدراسة التى أجراها كل من Arthur J. Vidich و Joseph Bensman, عن الريف شمال مدينة «نيويورك» بعنوان « Small Town in Mass Society » (٣) . وتدور هذه الدراسة حول ٣٠٠٠شخص يعيشون فى Springdal Township وحول ١٠٠٠ شخص يعيشون فى Springdal village ، وكذلك لمجموعات أخرى تعيش فى قرى منعزلة وقد تبين أن إقتصاد هذا المجتمع يقوم أساسا على الفلاحة اليومية والتخزين ، بينما تعتبر وظيفة القرية الرئيسية كمركز للتبادل الزراعى . وتتكون النظم السياسية المحلية من «مجلس القرية» و «مجلس

---

(1) R. S. Lynd and Helen M. Lynd, Middletown in Transition. N. Y. : Harcourt., Brace & world. 1937.

(2) Ibid., pp. 91 — 101.

(3) A. J. Vidich and J. Bensman, Small Town in Mass Society, N. Y. : Garden City, Doubleday, 1960.

البلدة» . وقد أظهر الباحثان أن سياسة القرية يحددها رجال الأعمال المحليون ، بينما يسيطر على الحكومة الفلاحون الأثرياء . وتتكون «صفوة القوة» فى القرية من أربعة رجال هم : أغنى مزارع فى القرية ثم مدير الجريدة اليومية والمستشار القانونى لمجلس القرية وأحد المحامين . وهؤلاء القادة الأربعة يعملون من وراء الستار ، أى أنهم بالرغم من عدم تمثيلهم الرسمى ، إلا أنهم يمثلون فى الواقع القوة الفعلية أما الموظفون الرسميون فليس لهم دور واقعى فى القوة ، وإنما هم منفذين لما يرسمه هؤلاء الأربعة . كما بين «فيدتش» أن قوة هؤلاء الأربعة إنما تستند إلى قدرتهم فى إثبات أهمية الإرتباط بين Springdal Township والدولة ومراكز القوة القومية . وهذا أدى إلى تنازل «البلدة» عن كل قواها مما جعلها تخضع خضوعاً تاما لسياسات الدولة ومراكز القوة القومية . وقد إنتهى «فيدتش» إلى أن طريقة الحياة الريفية فى المجتمع الأمريكى — فى القرن العشرين — أصبحت تعتمد على نظم ودينامية المجتمع الجماهيرى الحضرى (١)

وفى عام ١٨٦٢ قام عالما الإجتماع Wlliam V.D. Antonio و Eugene Erickson (٢) بدراسة ستة مجتمعات فى جنوب غرب حدود المكسيك ، معتمدين على منهاج الشهرة . وقد إنتهينا إلى أن منهاج الشهرة كان مؤثرا فى تميز من يمارسون نفوذاً على المجتمع العام ، بالإضافة إلى هؤلاء الذين كان نفوذهم مقصورا على مسائل معينة داخل المجتمع هذا إلى جانب عدد من الدراسات فى هذا المجال من أبرزها دراسة R.A Dahl

---

(1) Ibid. pp. 100 — 101.

(2) W. V. D. Antonio and E. Erickson, The Reputational Tecknique of commnuity power", A. S. R. vol. 27 (June 1962), pp. 362 — 376.

عن مجتمع New Haven التى أصدرها فى كتاب له بعنوان : ?Who Governs (١).
كذلك دراسة كل من R. Agger D.Goldrich و B.Swanson, التى أصدروها فى كتاب بعنوان : The Rulers and the Ruled (٢) ، وهى تعد من أهم الدراسات المقارنة لولايتين فى غرب الولايات المتحدة وولايتين فى جنوبها ،. وقد وصفت هذه الدراسة بالشمول من حيث تناولها لبناء القوة فى المجتمع . ولم يقارب هذه الدراسة من حيث الشمول سوى الدراسة التى أجراها R. presthus عن رجال القمة (٣) التى ضمنها مجتمعين صغيرين فى ولاية نيويورك .

أما فى مجال دراسة بناء القوة على المستوى القومى ، ففضلا عن دراسة C.W. Mills فى كتابه عن «صفوة القوة» ، ثمة دراسة أخرى من الأهمية بمكان ، وهى تلك التى أجراها David Riesman (وآخرون) تحت عنوان The Lonely Crowd (٤) . ويبنى دراسته على أساس النظرية التعددية ، وقد أكد «ريسمان» فى هذه هذه الدراسة على أن هناك توازن بين جماعات الإعتراض، حيث يكون كل منها قادر على منع الآخرين من تهديد مصالحهم ، إلا فى أضيق الحدود . ولكنه يؤكد فى الوقت نفسه على أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة مالا يتيسر لغيرها أن تملكه ، وكذلك بعض الأفراد (٥) .

---

(1) R. A. Dahl, who Governs? op. cit.

(2) R. Agger, D Goldirch and I B. Swanson, The Ruler and the Ruled, N. Y. : wiley, 1964.

(3) Robert Presthus, Men at the Top, N. Y. : Oxford Univ. Press. 1964.

(4) D. Riesman, Nathan Glezer and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y. : Garden City, Doubleday Anchor Book. 1953.

(5) Ibid. p. 247.

كما قدمت Suzanne Keller في كتابها « Beyond the Ruling Class » (١) نظرية تعددية لبناء القوة في المجتمع ، وتناولت في هذا الكتاب مجتمعات صناعية مثل الولايات المتحدة وقد وصفت «سوزان» هذه المجتمعات بظهور ما أطلقت عليه إسم « الصفوة الإستراتيجية Strategic Elites » المتعددة ، التي لم تضمنها الصفوات الإقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب كما هي عند ميلز — ، وإنما ضمنتها — أي المجتمعات التي درستها — أيضـــا الصفوات الأخلاقية والصفوات الثقافية Intellectaul Elites (٢) ،والصفوات العلمية ، حتى أنها صنفت في كتابها حوالي أحد عشر صفوة إستراتيجية .

هذا إلى جانب الدراسة التحليلية التي قام بها A. M. Roseعن بناء القوة في المجتمع الأمريكي (٣) ، متناولا فيها غالبية الدراسات التي أجريت في هذا الصدد ، فضلا عن تلك الدراسة التاريخية التحليلية التي قام بها N. Birnbaum والتي تتسم بشدة عموميتها . وقد أصدرها في كتاب له بعنوان «أزمة المجتمع الصناعي» تناول فيه التحولات في الصفوة السياسية ، إلى جانب كل بنـــاءات الصفوة المترتبة على التصنيع (٤) في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانياوالولايات المتحدة الأمريكية .

---

(1) Suzanne Keller, Beyond the Ruling class : strategic in Modern society, N. Y. : Random House, 1963. pp. 108 — 109.

(٢) أنظر دراسة قيمة عن الصفوة الثقافية في :
John Heeren. "K. Mannheim and the Intellectual Elite." B. J. S. Vol XXII, No. 1. march. 1971, pp. 1 — 14.

(3) Arnold M. Rose. The power structure, N. Y. : Oxford Univ. Press. 1970.

(4) Norman Birnbaum, The Crisis of industrial society,. N. Y. : Oxford Univ. Press,. 1970. p. 41. seq.

وعلى أية حال فمنذ أن نشرت أعمال كل من «هنتر» و «ميلز» و «دهل» ظهرت أعمال عديدة فى مجال دراسة بناء القوة فى المجتمع ، وقد إستفادت هذه الدراسات مما قدمه هؤلاء الرواد .

ونحن لن تناول بالفحص كل هذه الأعمال ، لأن ذلك يتطلب مجهودا لا يتسع له هذا المقام ، وإنما سوف نقصر جهدنا على إلقاء نظرة على نموذجين محددين لدراسة بناء القوة على المستوى المحلى وهما : دراسة «هنتر» التى أجراها على مجتمع « Regional City » ، كمثال على إستخدام مدخل أو «منهاج الشهرة» ودراسة «داهل» التى أجراها على مجتمع « New Haven» كمثال على إستخدام منهاج إتخاذ القرار .

أما على المستوى القومى فسوف نقصر جهدنا على إلقاء نظرة على الدراسة التى قام بها «ميلز» لبناء القوة القومية فى المجتمع الأمريكى ، كمثال للمنهاج الصفوى فى دراسة بناء القوة ، ذلك إلى جانب إستعراض دراسة «ريسمان» عن المجتمع الأمريكى أيضا كمثال لإستخدام المنهاج التعددى فى دراسة بناء القوة . وبذلك نكون قد إستوفينا دراسة نماذج من كل المداخل التى ظهرت فى مجالات التطبيق الإمبيريقى .

دراسة بناء القوة على المستوى المحلى

أعتقد أنه من المناسب أن نشير أولا إلى تلك الصعاب التى تواجه الباحثين فى هذا المجال — سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى — إذ أن الموضوع محل البحث يتميز بأنه يمس أشد مسائل المجتمع أهمية وتعقيداً . فإختبار الفروض فيما يتعلق ببناء القوة أو بوحدة الصفوة التى تكون على قمة مواقع القوة فى المجتمع يجابه بصعاب جمة . وتتركز هذه الصعاب حول الناحية العمليةفدراسة

قرارات على المستوى القومى — مثلا — لها كثير من التفريعات ، وتحتاج إلى عمل واسع المدى ، فضلا عن النفقات الباهظة التى تتكلفها مثل هذه الدراسة ، بل إن الوصول إلى صانعى القرار على المستوى القومى أمر بالغ الصعوبة ، إن لم يكن محدودا للغاية ، كما أن نشر نتائج ومصادر معلومات الباحث فى مثل هذه الأحوال غالبا ما يحال دونه إستناداً إلى الصالح القومى والسرية الرسمية . وهذا بدوره يؤدى إلى صعوبة أخرى ، وهى صعوبة تقييم ونقد تلك البحوث ، بل قد يتعدى الأمر ذلك إلى إتخاذ الباحث موقف الدفاع عن الأوضاع القائمة بقدر ما يتعرض عمله للرقابة .

وبالرغم من مثل تلك الصعاب ، فقد أحرز بعض البحاث منجزات لها أهميتها فى هذا المجال . وكانت دراسة بناء القوة فى المجتمعات المحلية هى البداية إن لم تكن الرائدة لمثل هذه الدراسات التى تلتها فى هذا المجال .

ولقد تركزت المناقشات بصدد هذا الموضوع حول منهاجين رئيسيين هما منهاج الشهرة ومنهاج إتخاذ القرار (أو مايسمى بمدخل الموقع الرسمى) ويبحث هذا المنهاج عن القوة الرسمية الكامنة فى المجتمع المنظم إقتصاديا وسياسيا(١). وتلك هى المناهج التى إتبعها الباحثون فى أعمالهم . ومن ثم فقد تحول الجدل من

---

(١) أنظر حول هذا المنهاج :

Delbert Miller. quoted in conversation by Howard J. Ehrlich, "Power and democracy : A critical Discussion " in william V. D' Antonio and Howard J. Ehrlich (ed.). power and Democracy in America (Notre Dame, Ind. : Univ. of Notre Dame Press. 1961). P. 99. slso Robert O. Schulze and Leonard U. Blumberg., " The Determination of Local Power Elites.," A. J. S., 63 (Nov. 1957). p. 291.

الميدان الميثودولوجى إلى جدل حول طبيعة الأنساق السياسية الديمقراطية ، وحول طبيعة السياسة ذاتها .

وقبل أن نتناول مدخل الشهرة وإتخاذ القرار بالبحث ، يجب أن نشير إلى أن تناولهما أمر ضرورى ، إذ أنهما وإن كانا يتناولان مجتمعات محلية بالمعنى الضيق ، فإنهما ولاشك يساعدان الباحث على تفهم الصيغتين الأساسيتين فى فهم بناء القوة فى المجتمع بوجه عام ، ونعنى بهما الصيغة الصفوية والصيغة التعددية .

مدخل الشهرة

يقول N. W. polsby أن جميع من إستخدموا مدخل الشهرة من الباحثين هم فى الواقع مدينين بهذا المنهاج لعمل «هنتر» الرائد فى هذا المجال (١) . وفى الحقيقة إنه عندما يذكر منهاج «الشهرة» يقفز إلى الذهن مباشرة تلك الدراسة التى قام بها «هنتر» فى : Regional City الأمريكية . والتى نشرت — كما سبق أن ذكرنا — فى كتاب بعنوان : «بناء القوة فى المجتمع» (٢) . ويقول «هنتر» فى مقدمة كتابه المذكور . «أنه إتضح له خلال بضع سنوات أن السياسة التى تمس الأمور الحيوية فى حياة المجتمع تبدو وكأنها تظهر فجأة وبلا مقدمات وأن هناك بعض الأشياء تحدث لصالح قلة نسبياً (٣) .

---

(1) Nelson W. Polsby. Community Pewer and Political Th eory. Mew Haven : Yale Univ. Press 1963. P. 45 : Edward Keynes and David M. Ricci (eds.), Pioitical power, community and Democracy, Chicago : Rand Mac Nally & Company,. 1970 pp. 179 — 185.

(٢) أنظر :

F. Hunter. o.p cit.

(3) Ibid. p. 1.

وقد درس «هنتر» أنماط القوة فى R. C. التى تتكون من نصف مليون نسمة ودار بحثه حول الإجابة عن سؤالين أساسين هما : من هم رجال القوة ؟ وكيف يعملون من خلال إتصالهم ببعض ؟ وركز إهتمامه فى مناقشة طبيعة ممارسة القوة فى مجتمع محلى مختار ، متصل فى الأساس بمجتمع أكبر منه .

ويتلخص الفرض الأساسى الذى أخذ به «هنتر» فى : أن القوة وظيفة ضرورية فى المجتمع ، وأن القوة تكون وظيفة ضرورية فى المجتمع المحلى لأنها تنطوى على «إتخاذ القرار» وأيضاً تنطوى على وظيفة تنفيذ سياسات محدودة أو تكون ــ أى القوة ــ الحارس على تنفيذ ما يجب تنفيذه . فالحقوق والإمتيازات الإجتماعية التى تنطوى عليها وظائف القوة ــ من وجهة نظر هنتر ــ يجب أن يعهد بها إلى رجال معينين لإنجاز أهداف إجتماعية فى أى مجتمع (١) .

ويتبلور منهاج «هنتر» فى عدد من المراحل (٢) نستطيع إجمالها فيما يأتى :

تركزت المرحلة الأولى حول جمع قوائم بقيادة المجتمع فى مدينة R. C. حصل عليها ــ أى على القوائم ــ من الغرفة التجارية ورابطة الناخبات ومحررى الصحف وبعض القادة المدنيين الآخرين (٣) . وقد إعتبر «هنتر» أن حياة المجتمع منظمة ولذلك فإن الأشخاص الذين يشغلون المناصب متصلون بشكل ما بعلاقات قوة Power Relations فى المجتمع المحلى . وإنتهى «هنتر» إلى أربعة قوائم رتبها كما يأتى :

(1) Ibid. p. 2.
(2) Ibid. pp. 262 — 271; L. A. Cook. A Sociological Approach to Education, Third Edition. Bombay : Tata Mc Graw. Hill. pp. 108 — 121 ; also A. M. Rose. op. cit. p. 257 seq.
(3) Hunter. op. cit., p. 253.

أ ـ قائمة مدنية ب ـ قائمة حكومية حـ ـ قائمة لرجال الأعمال د ـ قائمة قادة مكان ، وكان عدد القادة فى هذه القوائم ١٧٥ قائدا ، أخذوا على أساس المناصب الرسمية التى يحتلونها فى مجالات السياسة والأعمال فى التنظيمات المدنية ذات الحجم الكبير نسبيا ، فضلا عما اشتهروا به من قيادة فى نظر هؤلاء الذين حددوهم (١) .

أما المرحلة الثانية ، فهى قيام أربعة عشر قاضيا Judges — كل على حدة — بإختيار أسماء عشرة أشخاص يرى القاضى أنهم من ذوى النفوذ، على أساس إختيار عشرة من كل قائمة وفقاً للأهمية وقدرتهم على قيادة الآخرين(٢). ثم إختيار عشرة تنظيمات يرون أنها تأتى فى المرتبة الأولى من حيث النفوذ من كل قائمة تحوى ٥٠ تنظيما .

وقد إختزل القضاة عدد القادة من ١٧٥ إلى ٤٠ وتبين أن ثمة درجة من الإتفاق بين هؤلاء القضاة على أوائل كل قائمة . وتتوقف القوة فى هذه المرحلة على «شهرة» القادة من وجهة نظر القضاة . وفى المرحلة التالية أجرى «هنتر» مقابلات مع ٢٧ قائدا من الأربعين ، وطلب إليهم تحديد القادة العشر الأول من الأربعين (٣) . ومن الملاحظ أنه كان هناك أيضاً قدراً من الإتفاق بين إجابات الذين أجرى معهم «هنتر» المقابلات . وبينت إجابات مجموعة تكميلية من الأسئلة ، أيا من القادة يستطيع أن يؤثر أو يدفع إلى إتخاذ القرار ، بل وإنهم أكبر الرجال فى المدينة . ولكى يكتشف «هنتر» درجة التماسك بين

---

(1) Ibid. pp. 264 — 265.
(2) Ibid. p. 61.
(3) Ibid., p. 62.

القادة ، سأل كل من الـ(٢٧) قائدا عن مدى معرفته بالقادة الآخرين ، وعما إذا كان متصلا بهم ، وعن عدد المرات التى إشترك فى لجان معهم .

ومن الملاحظات الهامة بصدد هذه الأسئلة ، أن إجاباتها قد كشفت عن شواهد تدل على تنظيم وتلاسق العلاقات فيما بينهم ، وفى هذا تعزيز لما يرتئيه «موسكا» من أن «القلة minority » أحسن تنظيما من الكثرة majority فى مثل هذه الأحوال . فقد أقر رجال القمة بأنهم يعرفون بعضهم بعضا جيدا بل إن جماعة مكونة من حوالى ١٢ قائدا ذكروا أنهم أصدقاء ، ومعلوف وزملاء فى لجان أكثر من بقية القادة الآخرون .

ولكن التفاعل والترابط بين القادة نقص وتقلص عند دراسة جماعة العاملين المدنيين والمهنيين التى تلى القيادة مباشرة . وفسر «هنتر» ذلك بإرجاعه إلى وجود ثغرة واقعية بين شريحة القيادة وبين المديرين المهنيين . وإذا كان الحال كذلك بين شريحة القيادة وبين من يلونهم ، فمما لاشك فيه أن التفاعل فى مثل هذا المجتمع لابد وأن يكون أقل بين القادة وبين الجماهير .

والنتيجة التى إنتهى إليها «هنتر» فى أبحاثه هى أن هناك جماعة محـــددة بوضوح (هى جماعة متخذى القرارات) تسيطر على الحياة فى R.C. وكان نصف القادة من رجال الأعمال الذين ينتمى كل منهم للآخر كمديرين للأعمال المحلية المتضامنة . (١) ويستطيع أعضاء صفوة القوة المتفاعلين فيما بينهم أن يجندوا فئات القيادة الأدنى ، وهم الذين يعملون فى اللجان الرسمية، ويؤثرون كمنفذين عامين للسياسات (٢). ولا تتوقف قوة الصفوة أو صانعى القرارات

---

(1) Ibid. pp. 75 — 76.
(2) Ibid, p. 65.

على المستوى المحلى ، بل تصل سيطرتهم إلى حكومة الولاية والدولة . أى أن كبار القادة يصوغون السياسة ، ويتركون أمر تنفيذها إلى الأشخاص الأدنى سواء كانوا مهنيين كالمحامين ، أو صغار رجال الأعمال .

وعلى هذا نستطيع القول أن R.C. كانت تحكمها صفوة قوة Power Elite متماسكة وواعية من رجال الأعمال . فالصفوة ترسم السياسة الرئيسية التى تتبعها المدينة فيما بعد ، على الرغم من أن أعضاء هذه الصفوة لا يتدخلون بالضرورة بشكل مكشوف فى شئون المدينة ، فهم يضعون السياسة ويراقبون تنفيذها من وراء الكواليس بوساطة عيونهم المنتشرة فى كل مجالات الحياة العامة للمدينة . كما أن السياسيين الذين يعملون فى الهيئة التشريعية يكونون فى العادة من رجال الأعمال الذين يخضعون أو يسلمون بالصفوة الإقتصادية Economic Elite فالنظام الإقتصادى يسيطر ، وهو كما يصوره «هنتر» يخول للمتخصصين فيه الإشراف على كل قطاعات رسم السياسة «إبتداء من علاقة سياسة المدينة بالسياسة القومية وحتى أدق المسائل المحلية للتنمية الحضرية — فمديرى الأعمال ومنفذيها قادرين على التأثير فى عمليات تشكيل الحكومة . ويعتبر رئيس أكبر الشركات الصناعية أحد الأعضاء الهامين فى جماعة الصفوة ، فهو القوة الخفية فيما وراء حاكم الولاية ، بل فى إستطاعته أن يستدعى الحاكم إلى مكتبه الخاص من أجل المحادثات أو بعض المناقشات الهامة .

ومن ثم فرجال الأعمال يستخدمون الدولة والحكومة المحلية كأداة ملائمة لتنفيذ مطالبهم الخاصة ، نظرا لقدرة صفوة القوة على إملاء السياسات المؤثرة فى المسائل التى تتضمن مصالحهم الإقتصادية .

وفى السنين الأخيرة — كما يذكر هنتر — بدأ العامل worker الذى كان

محروما من الاشتراك فى إتخاذ القرارات السياسية ، فى إتخاذ مكانة ، وهذا ما يتضح من وجود إثنين من قادة الإتحادات العمالية أعضاء فى صفوة القوة (١) .

وعلى وجه العموة لقد أضاف «مدخل الشهرة» بعدا جديداً فى دراسة القوة فقد بين أن القوة يمكن أن تكون كامنة أو محتملة لإحداث «الضبط» أو كضبط فى حد ذاتها ، هذا فضلا عن أن منهاج الشهرة حقق قوة المشهورين ، وهذا يميز ثلاثة من المتغيرات . فالقوة «كضبط» يمكن أن تتحدد بفحص عمليات إتخاذ القرار ، والقوة «كإحتمال» للضبط يمكن أن تحدد بإكتشاف وتعيين موقع الشخص فى تدرجات رسمية مختلفة ، ويحدد «مشهورو القوة» بسؤال القضاة عمن يعتقدون إنه الأقوى . ولهذا فقد وجه غالبية باحثى الشهرة - مثل Form, D' Anfonie إنتباههم إلى أهمية هذا التمييز (٢) .

مدخل إتخاذ القرر

إن المثال البارز لمدخل «إتخاذ القرار» decision - making approach (٣) نجده عند R. A. Dahl وعلى وجه الخصوص فى بحثه عن : من يحكم ؟ والذى

(1) Ibid., p. 248 — seq.

(٢) أنظر فى هذا الصدد :

W. V. D' Antonio and William H. Form, Influentials in Two Border Cities (Notre Dame,. Ind. : Univ. of Noter Dame Press, 1965o. pp. 11 — 12; J. R. Lawrence, "In the footsteps of Community Power, "A. P. S. R. 55 (Dec. 1961) , pp. 819 — 820 ; H. J. Ehrlich . " The Reputational Approach to study of community Power, " A. S. R. 26 (6), (Dec. 1961), p 927. R. E. Wolfinger, "Reputation and Reality in the study of community Power." A. S. R. 25 (oct. 1960) , p. 636.

(٣) أنظر :

W. Edwards, "The Theory of decision making" . P. B. Vol. 51 (1954), No 4 pp. 380 — 417.

أصدروه فى كتاب بالعنوان ذاته (١) . وكان «داهل» يهدف إلى إختيار عدد من الفروض التى صاغها لإكتشاف «من يحكم ؟» وكان طابع التفسير الصفوى الذى إنصب عليه إهتمام «داهل» يؤيد وجهة النظر القائلة بأن : القوة تركز فى أيدى قلة بسبب وجود تفاوت فى توزيع «مصادر النفوذ» فى المجتمع .. فالقوة — عنده — يمتلكها أولئك الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة ، وذوى أعلى مكانة إجتماعية Social Status ومن يكونون فى مراكز الأعمال ذات الأهمية الفائقة .

ومن الملاحظات الجديرة بالإهتمام — منذ البداية — أن «داهل» يرى أن السياسيين يلعبون دورا صغيرا فى إتخاذ القرارات بمقتضى هذه التفسيرات أى التى أوردها (٢) وإختبار هذه الآراء أو الفروض — من وجهة نظر داهل — يتطلب بحث بعض القرارات السياسية فى مجتمع ما بالتفصيل ، على أساس أن تكون القرارات المختارة متنوعة فى مضمونها ، حتى يتسنى التأكد من أن «جماعة واحدة» إتخذت قرارات فى مجالات كثيرة من شئون المجتمع وليس فى مجال واحد فقط .

ويجب أن يكشف بحث مجموعة من القرارات عن الكيفية التى يعمل بها متخذوا هذه القرارات ، كجماعة تعى كيانها ، فضلا عن طابع التماسك الذى يجمعها . كذلك يجب أن يكشف بحث مجموعة القرارات هذه عن مدى تجمع

---

(١) أنظر :

Robert A. Dahl, Who Coverns ? op. cit.

(٢) يتفق «داهل» مع «هنتر» فيما إنتهى اليه الأخير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات فى أيدى من يمتلكون «القوة الفعلية» والذين يعملون من وراء الكواليس ، وبالتالى يصبح دور السياسيين ثانويا .

قوة متخذيها ، وعن أن قوتهم السياسية تنبع من ثروتهم ومكانتهم . وقد أعطى «داهل» بعداً تاريخيا لبحثه — مما يعطى للبحث أصالة وعمقاً — وذلك من خلال محاولته عمل «مسح» لسياسة مجتمع New Haven إبتداء من القرن الثامن عشر وحتى العقد السادس من القرن الحالى ، سعيا لتبيان أن «بناء القوة» قد تغير كرد فعل للتغير فى المجتمع محل الدراسة ، والذى إعتبره «داهل» نموذجا للمجتمعات المحلية الأمريكية فى توزيعها المتنوع للمصادر السياسية .

لقد قامت دراسة «داهل» على أساس إنتقاء ثلاثة مناطق محددة لأجراء البحث والتحليل الذى يكشف عن مدى النفوذ الإفتراضى ، ثم درس عدد من القرارات فى نطاق كل منطقة من مناطق البحث . وكانت القرارات متصلة بالتنمية الحضرية Urban Development والترشيحات السياسية ومنصب العمدة . وفرق «داهل» بين ثلاثة أقسام من هؤلاء الذين قد يكونون ساسة أو مبرزين إجتماعيا أو إقتصاديا. وذلك بقصد دراسة ما إذا كان كل قسم من هذه الأقسام قد شارك فى إتخاذ القرارات فى كل مجالات البحث . ذلك لأنه من علامات النفوذ والقوة عند «داهل» تعدد المرات التى يسيطر فيها شخص على سياسة هامة رغم المعارضة ، أو أن يكون الشخص قادراً على الإعتراض على سياسات الآخرين ، وقد يكون الشخص ذا قوة ونفوذ إذا إستطاع أن يسير سياسة دون أن يلقى معارضة (١) . ولكن الكثيرين لا يستطيعون ممارسة النفوذ الحقيقى أو الواقعى بوساطة رفض أو تقديم السياسات (٢) . فمن النادر أن يكون البارزين إجتماعيا هم فى الوقت ذاته البارزين إقتصاديا .

---

(1) R. A. Dahl, Who Governs ? p. 66.

(2) Ibid. PP. 64 — 66.

ومن خلال دراسة «داهل» لمدينة .N.H وجد أن أفراد الأسر العريقة بالمدينة يتجهون إلى المهن بأكثر مما يتجهون إلى الأعمال ، التى يشغل المناصب القيادية فيها أفراد من خارج المدينة أو من أصل إجتماعى أدنى . إلا أنه لاحظ ان البارزين إقتصاديا كانوا أكثر نشاطا ، بحيث كانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية ، وهى مجال البحث الوحيد الذى يؤثر فى مصالحهم ولم يكن يحتل أى من البارزين إقتصاديا منصبا يتصل بالتعليم العام وقلة منهم تشغل مناصب حزبية ، وذلك بسبب أن القلة منهم كانت تسكن .N.H نفسها حيث كانت الإقامة .N.H شرطا لشغل مثل هذه المناصب .

لقد كان القادة الإقتصاديون فى .N.H قد بدأوا بإمتيازات سياسية (١) ضخمة . فكانوا يمتلكون الثروة ، والمكانة والسلطة فى مجال العمل والمال ، فضلا عن مزايا الإتصال التى غالبا ما تتاح للأقليات ، هذا إلى جانب الشرعية التى ترتبط بالعمل نفسه business it self فى أمريكا دون الكثير من المجتمعات الأخرى (٢) .

وبالرغم من ذلك فإن «داهل» يرى أن هذه المصادر فى حد ذاتها تجعل قادة الأعمال مجرد صفوة ممكنة ، ولا تجعل منهم صفوة فعلية Actual Elite وذلك بسبب أنهم لم يستخدموا المصادر المتاحة لهم بفعالية ، وبسبب إنقسام البارزين إقتصاديا على أنفسهم حتى بالنسبة لمسائل التنمية الحضرية ، مما أدى

(١) أنظر دراسة عن قوة الأعمال والنفوذ فى :

M. D. Reagon, The Managed Economy, Oxford Univ., Press. 1963. pp. 99 — 120.

(2) R. A. Dahl, op. cit. pp. 75 — 76.

إلى أن يأخذ العمدة المنتخب المبادرة فى مثل فى هذه المسائل . ومن ثم فقد استنتج «داهل» أن نشاطهم كان وقفا على واحد من مجالات البحث التى أختيرت وأدت ، قلة عددهم إلى أن يعتبر «داهل» أصواتهم غير ذات أهمية فى أثناء الإنتخابات .

إن الشواهد التى جمعها «داهل» بوساطة الملاحظين observers بأن بناء إتخاذ القرارات فى .N.H يمكن وصفه على أنه شكل من أشكال التعددية . وقد يشابه هذا البناء . ذلك البناء الذى أسماه داهل « Polyarchy » ، حيث ينقسم السكان إلى عدد كبير من جماعات الأقلية التى قد تنغلق فى بعض الأحيان وتتداخل فى بعضها الآخر . وفى الشكل أو البناء «البولياركى» تتساوى هذه الجماعات فى العلم بالسياسات الممكنة ، وتتساوى أيضاً فى المصادر السياسيه للتأثير على النتائج ، كما أنها تتساوى فى فرص المشاركة السياسية عن طريق تقديم مطالب يقوم الجميع بآدائها عندما تقتضى الظروف ذلك — إلا أننا لا نجد كل هذه الضروب من المساواة فى مجتمع إمبريقى (١) . إذ ليست هناك أنساق سياسية تتوزع فيها المصادر السياسية بالتساوى . فهناك بعض قطاعات فى المجتمع تمتلك مصادرا ونفوذاً أكثر من القطاعات الأخرى . وتختلف تلك الطرق التى تتوزع بها هذه المصادر من مجتمع لآخر . فقد تكون الثروة هى المصدر السياسى الرئيسى فى هذا البلد ، وقد يكون التعليم أو المكانة الإجتماعية فى بلد آخر .

---

(1) R. A. Dahl. Modern Political Analysis, op. cit. pp. 32 — 36.

وفى الوقت الذى يرى فيه الصفويون أن السيطرة على هذه المصادر تجميعية فى جميع الأحوال فإن «داهل» يذكر أن ذلك لا يصدق على «البولياركيات» وهذه من أهم النقاط التى يخرج بها «داهل» من دراسته لمجتمع N.H. .

والمجتمع «البولياركى» يضم عدداً كبيراً من جماعات الأقلية المـــزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو ، وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط والكفاءة . ولكن لأعضاء المجتمع حقوقا سياسية متساوية.وبالرغم من ذلك فإن عدداً صغيراً من كل جماعة هم ذووا النشاط فى السياسة.والجماعة قد تختار قيادتها كما يحدث فى النقابات . وقد تجىء هذه القيادة عن طريق عدم إهتمام السواد الأعظم (١) من الجماعة بالمشاركة فى مؤازرة أهداف الجماعة ، وبالتالى فإن القرار يصبح فى أيدى قلة — أى صفوة .

إلا أن «داهل» لا يستخدم مصطلح «صفوة» لوصف جماعة صنع القرار لأنه يفترض أن الجماعة التالية للقيادة ليست مغلقة بالنسبة لمن يأتى من خارجها ولأنها لا تمارس قوة الرفض Veto Power على أعضاء أقليتها . ويذكر «داهل» أن الكثيرين من قادة الأقلية — مثل قادة النقابات — يشغلون مراكز النفوذ لفترات طويلة . ويستبدل الآخرون بغيرهم فى فترات متعددة . وهناك بعض ذوى النشاط البارزين فى N.H. لم يتدخلوا فى الشئون العامة إلا عندما بدرت بادرة تؤثر فيهم مباشرة ، ولما نجحوا فى هذا التدخل جذبتهم الحياة العامة وعملوا فى اللجان بإنتظام .

ولما كان «داهل» يدرس «بناء القوة» فى مجتمع ديمقراطى — من وجهة

---

(١) يقترب مفهوم عدم إهتمام السواد الأعظم هنا من تلك الحالة التى أطلق عليها Mills اللامبالاة السياسية Political Apathy.

نظره — فإنه يذكر أن السياسين يشكلون جماعة أقلية فى «البولياركى» تنقسم إلى طرفين متضادين يتنافسان على شغل المنصب العام الذى يمكن الوصول إليه عن طريق الحصول على أغلبية من الأصوات فى الانتخابات . وقد ترتبط بعض الأقليات بإحدى الجماعات دون الأخرى وبالرغم من ذلك . فثمة عدد قد يقل أو يكثر من هذه الأقليات يكون مستعدا لتحويل ولائه كرد فعل للسياسات التى ترسمها جماعة القوة Power Group . ولذلك لا يستطيع القادة السياسيون تجاهل مطالب إحدى الأقليات القوية خشية إتخاذها موقفا مضادا . ومن ثم يخرج « داهل » بأن الهدف النهائى لكل الأطراف السياسية هو بناء مجموعة من السياسات التى ترضى أكبر عدد ممكن من الأقليات . ويرى أن هذا أقرب مثل للإتفاق Consensus ..

ومن النتائج الهامة التى توصل اليها «داهل» أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك فى السياسة إلا بالقدر القليل . غير أنه لا يعترف بأن هذه الكثرة جمع لا تأثير له ولا فعالية فى ظل النظرية الصفوية Elitist Theory ويرى أن تأثير الجماهير يكون بشكل غير مباشر ،وذلك عن طريق القوة الإنتخابية التى يمكن أن تستخدمها الجماهير ، مما يؤدى إلى أن يقوم القادة بتعديل سياساتهم بأخرى أكثر قبولا عند الجماهير . وبالرغم من ذلك فأن «داهل» لم يكشف عن الكيفية التى يتم إتفاق ذوى النفوذ على أساسها وقد وضع عدة فروض عن الكيفية التى تتكامل بها السياسات وأوضح أن فى مدينة N.H. عدة نماذج لهذا التكامل (١) . إلا أنه يبدو أن هناك بعض النماذج

---

(1) R. A. Dahl., Who Governs ? p. 184 seq.

تزيد الهوة بين القادة والمقودين ، وبالرغم من إعتقاده بأن هذه النماذج جميعاً تنطوى على المهارة فى المساومة بأكثر مما تنطوى على قوة الإعتراض أو قوة الرفض الواعية التى تتسم بها الصفوة . ومن ثم فان «داهل» يفضل ، النظرية التعددية عن القوة فى المجتمع . وهى التى تحدد عدداً من القوى المتنافسة ، أو جماعات المصلحة المتغيرة بإستمرار فى التكوين والتجمع وفقاً لتغير شئون أومسائل المجتمع (١) .

دراسة بناء القوة على المستوى القومى

كانت دراسة بناء القوة على المستوى المحلى مرشدا لنفس الدراسة على المستوى القومى . فالمستوىالقومى يدعو إلى الحيرة والتردد ، حيث نجدالتنظيمات الكبرى ، والأعمال والشركاتوالمزارع والروابط التجارية والإتحاداتالعمالية وروابط المستهلكين وجماعات المصالح الخاصة فضلا عنمشروعاتالدولة ، فالكل يحاول جاهدا أن يستخدم ويستحوذ على أكبر قدر من القوة ، سواء بوساطة التأثير على الرأى العام ، أو كسب الأنصار ، وذلك للمشاركةوإقتسام السياسة القومية .

ومن ثم فإنه وسط هذا الجو المعقد والصراع المستمر يصبح من الصعوبة بمكان رسم أو حتى إجتلاء الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومى وبرغم تلك المحاولات التى بذلت لتحليل بناء القوة فى الولايات المتحدة — ريسمان وميلز وهنتر — فان النتائج كانت متباينة ومختلفة . ولكى نتبين هذا الإختلاف ،

(1) R. A. Dahl. " A critique of the Ruling Elite Model, '"
A. P. S. R Vol. 52. (June 1958), pp. 463 — 469; and you can see the same article in A Pizzorno (ed.), Politioal Sociology, Harmandsworth : Penguin Books, 1971, pp. 126 — 135.

سوف نلقى نظرة على وجهتى نظر مختلفين ، الأولى تتخذ من نظرية «صفوية القوة» مدخلا لها ويمثلها س.رايت ميلز — والثانية تتخذ من النظرية التعددية مدخلا لها ويمثلها دافيد ريسمان .

أولا : المدخل الصفوى

لقى كتاب ميلز الذى نشره عام ١٩٥٦ م عن «صفوة القوة» (١) فى المجتمع الأمريكى رواجا كبيرا وتأييدا لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص فقد كان واضحا وواقعيا فى عرضه لوجهة نظره عن «صفوة القوة» ولذلك فإن تحليله لبناء القوة القومية — بالرغم من تعقده — يدل على نفاذ البصيرة . إذ أن تحليليه لا يعتبر مجرد عرض وتفسير لبناء القوة القومية فحسب ، وإنما يغد بمثابة الإتهام ، فضلا عن هجومة الشديد على مقدرة صفوة القوة ، فى ممارسة مسئولياتها المخيفة . لقد ذكر «ميلز» أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكى ، تكمن فى الميادين الإقتصادية ، والسياسية والعسكرية ، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الرجال تسيطر عليها وتشغل المواقع الرئيسية النظامية فيها .

ويوجه «ميلز» إهتمامه الرئيسى إلى صفوة القوة ، حيث يبدو ذلك من عنوان كتابه الذى أسماه «صفوة القوة» على هيئة هرم تتكون قمته من التنفيذيين ذوى المناصب العليا ، والمسئولين العسكريين ومديرى الشركات الكبرى ، ويلى ذلك المستويات الوسطى للقوة ، التى تتمثل فى جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن ، الذى يبدو على حد قوله : فى دهاليز الكونجرس .

---

(١) أنظر :

C. W. Mills, The Power Elite.

ويأتى فى قاعدة الهرم – هرم القوة عند ميلز – المجتمع الجماهيرى Mass Socity الذى لا قوة له ، حيث يكون غير منظم فى العادة ومفكك ويضبط دائما من أعلى .

ويرى «ميلز» أن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى قد سار خلال أربعة عهود العهد الأول بدأ على وجه التقريب من قيام الجمهورية حتى عصر Jackson . والعهد الثانى بدأ منذ إنهيار القيادة الفيدرالية ، تقريبا ، وحتى الحرب الأهلية. وبدأ العهد الثالث بعد الحرب الأهلية وحتى الـ New Deal (١) وهذا هو العصر الذهبى للطبقة الحاكمة – على حد تعبير ميلز – وأخذ العهد الرابع شكله النهائى عام ١٩٣٠ حيث بدأ فى وسط ونهاية حكم Roosevelt كنسق للقوة على هيئة توازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة Interest Blocs (٢) .

ووفقاً لهذا التقسيم الذى إرتآه «ميلز» فهو ينظر إلى بناء القوة فى العهـــد الأول على أنه كان هناك حياة إجتماعية ونظم إقتصادية ومؤسسة عسكرية ، ونظام سياسى ، كل هذه كانت متزامنة ، وقد لعب كبار السياسيين أدوارا هامة فى الإقتصاد مع عائلاتهم ، وكان هؤلاء من بين ذوى السمعة الطيبة الذين أقاموا المجتمع المحلى Local commnnity (٣) .

أما فى العهد الثانى ، أصبحت القوة أكثر إنتشارا وتشتتا وكان من غير المتيسر تحديد جماعة حاكمة بعينها ، وأصبحت القوة متعددة عند جماعات القمة

---

(١) فى عام ١٩٣٢ وضع Roosevelt برنامجا للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى سمى بهذا الاسم .

(2) Ibid., p. 273.
(3) Ibid. p. 270.

Top Croups (١) أما العهد الثالث فيرى ميلز أن عهد Mckinley كان بمثابة الركيزة الأساسية لجانب واحد من سيادة القوة الإقتصادية . فقــدت تركزت القوة فى هذا العهد بصورة كبيرة ، ولكن ليس كما حدث فى عهد سيطرة دوائره النظم الإقتصادية العليا . وتميز العهد الرابع بوجود تــوازن لجماعات النفوذ وكتل المصلحة .

ومنذ عام ١٩٤٠ رأى (ميلز) أن الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة ، تعد علامة على قيام عصر جديد فى علاقات القوة الأمريكية . فمع الحرب ظهرت جماعة قوة جديدة تكونت من المديرين والعسكريين فى شبه إتحاد . ومن خلال تنظيم الأمة لتلك الحرب ، ونتيجة لإقرار حالة الحرب ، إختيرت وشكلت أنماط معينة من الرجال ، ظهرت بينهم التوترات حيث كانت الظــروف مواتية من خلال التطورات النظامية والسيكلوجية ، أدت بدورها إلى سيطرة من يسميهم بـ (صفوة القوة) .

ومن خلال إستعراض «ميلز» لعملية بناء القوة ، نراه يعتقد أن «صفوة القوة» تضع كل السياسات العامة والهامة ، وفى مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتزداد المناورة بالنسبة لأشكال عملية القوة فلا يبدو الأمر على أنه طموح أو بحث عن شكل مفصل فى مباراة القوة . فالسرية تشكل مبدأ أساسيا — عند ميلز — فيما وراء الكواليس ، وتكون دائما تحت توجيه ورعاية جماعة واحدة ، تتخذ من «الطبقة الوسطى» الآداة الرئيسية والهامة للمناورة السياسية فى المجتمع الأمريكى . (٢)

---

(1) Ibid. p. 270.
(2) Ibid. pp. 315 — 316.

ويتناول «ميلز» الأسس التى يقوم عليها بناء القوة ، فهو يذكر أن القوة تتجه لأن تأخذ نمطا وفقاً لبناء المصالح فى المجتمع . فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم — فصفوة القوة — عند ميلز — تعكس توحد وتطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة . فهى تقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة فى الشئون والمصالح المتزامنة ،والنظم السياسية والخدمات العسكرية(١). ولا تقوم «صفوة القوة» على تزامن المصالح بين النظم الرئيسية ، وإنما تقوم أيضاً على التشابه السيكلوجى Psychological similarity والتمازج الإجتماعى Social Intermingling ، لدوائر صفوة القوة العليا (٢) . هذافضلا عن التعارف والتعليم والقيم والمصالح المادية . وهذا بدوره يؤدى إلى سهولة الاتصال ؛ خاصة عندما يعرف كثير من هؤلاء كل منهم الآخر ، أو على الأقل يعرف كثيراً من الناس بصفة عامة ، ومن ثم فإنهم يتقاسمون طريق الحياة ، وبالتالى يمتلكون الإرادة والفرصة لإستكمال خطوط فعلهم كممثلين للنظم . وفى بعض الأحيان يكون هناك تنسيق واضحا ، كما يبدو خلال الحرب بل قد يتعدى الأمر أكثر من هذا بالنسبة لأسس القوة عند قمة البناء (٣) .

أما عند المستويات الوسطى والدنيا للقوة ، فيؤكد «ميلز» فقدان الإستقلال والإفتقار إلى تحديد الهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع إجتماعية متشابهة بل إنه يذكر أن الشعب مكون من أفراد مبعثرين ومشتتين وخاضعين وكثيرا — إن لم يكن دائما — ما يكونون عاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة

---

(1) Ibid. p. 19.
(2) Ibid. p. 19.
(3) Ibid. pp. 19 — 20.

للإتصال والفعل السياسى (١) . والنفور أو اللامبالاةالساسية Political apathy تعد — عند ميلز — سمة للشريحة الإجتماعية الدنيا وترجع هذه اللامبالاة إلى نقص أو إفتقار الفرد إلى المعنى السياسى Political Meaning ، والفشل فى الإيمان بالمصالح الشخصية المصاغة على هيئة مصطلحات سياسية ، ومن ثم فإن ما يحدث فى السياسة لا يبدو مرتبطا بالإضطرابات الشخصية . وعلى هذا فإن «ميلز» يربط النفور أو اللامبالاة السياسية بعملية تركيز القوة .

لقد إختار «ميلز» فى دراسته عدد من حالات الرؤساء ومديرى أعمال الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الذين يحتلون غالبية المواقع الرئيسية فى الحكومة ، وبالتالى ، فإنه قد رجع إلى الأعمال أو المؤسسات الكبرى(٢) . وتشير سهولة تبادل الأدوار — عند ميلز — إلى درجة تماسك الصفوةبالاضافة إلى درجة التبادل الكبرى أو الاتصال النظامى الذىيزيدمن وحدةالصفوة(٣) .

وبالرغم من أن هذه الوحدة هى فى المقام الأول نتاج للبناء النظامى institutional structure والطبيعية التراكمية للقوة ، فهى واضحة فى تلك الارتباطات الصفوية التى تؤدى إلى تقاسم أسلوب الحياة ومفهوم الوحدةفضلا عن أن الوعى والشعور يزيد التماسكويميلهذا الأسلوبفىالحياةإلىالاستمرار . ذلك نتيجة لأن الصفوة فى الولايات المتحدة ، مع أنها لا تتكون من عدد قليل من العائلات الكبرى ، إلا أنها بالرغم من ذلك تجدد من الطبقات الموسرة (٤)

---

(1) Ibid. p. 302 seq.

(٢) أنظر تدرج القوة فى الأعمال الكبرى : R. A. Brady, Business. as a system of power, Columbia Univ. Press. 1943 pp. 294 — 320.

(3) R. Aron. " Social Structure and the Ruling Class" op. cit. No. 1. pp. 1 — 16.

(4) C. W. Mills, op. cit. pp. 15 — 19,.

ومن ثم فالقوة فى المجتمع الأمريكى الحديث — من وجهة نظر ميلز — لا تنتسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص ، وإنما تنتسب إلى «نظم Institutions » فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الآمرون فى معظم التدرجات والتنظيمات فى المجتمع الحديث (١) ، فميلز يؤكد على أنه داخل النظم السائدة فى المجتمع الأمريكى الحديث تكون وسائل ممارسة القوة أكثر تركيزاً وضيقا داخل قلة من الأيدى ، منها خلال أى وقت فى التاريخ الماضى ، وينظر — ميلز — إلى مثل هذه القوة على أنها قادرة على صنع التاريخ (٢) .

ومن القضايا الهامة التى يركز عليها «ميلز» فى تحليله قوله بأن القلب الداخلى inner core للصفوة قادر على تقرير الأدوار التى سوف يلعبها الآخرين فى المجتمع ، سواء أكانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو إقتصادية (٣) . وتتركز فعالية القرارات السياسية للحكومة الأمريكية فى القيمة النهائية . وإختار «ميلز» قنبلة «هيروشيما» والحرب الكورية كنمطين يوضحان التركيز الضخم لوسائل إتخاذ القرارات فى أيدى قلة «قليلة» من هؤلاء الذين بأيديهم مقاليد المناصب العليا النظامية . وما تأكيدات علماء السياسة الأمريكيين بأن قيم الحرية و«الديمقراطية» تعانى فى الولايات المتحدة من وجود كثرة التنافس بين الصفوات من أجل التأييد الشعبى — فى صورتها الفاضحة والجلية — إلا دليلا على إستمرار الأسطورة الليبرالية . فهى ليست دليلا على توزع أو إنتشار قوة الصفوة ، إنما هى دليل على تركيز القوة فى يد الصفوة قليلة العدد .

---

(1) Ibid. pp. 277 — 280.

(2) Ibid. p. 4.

(٣) يمكن الوقوف على تأثير العمليات الحكومية على الحياة الأقتصادية فى الولايات المتحدة عند :

Marshall Dimock, Business and Government N. Y. : Henry Holt, 1949 ; Robert E. Lane, The Regulation of Businessmen, New Hover : Yale Univ, Press 1954.

ومن هذا نستطيع أن نصوغ أربعة نتائج لدراسة بناء القوة القومية ــ عند ميلز ــ فى المجتمع الأمريكى . فلما كان الهدف الأساسى عند «ميلز» هو إكتشاف رد الفعل لبناء القوة على مصالح جماعات أو طبقات معينة فى المجتمع الأمريكى فهو يؤكد أن ترتيبات القوة القائمة تعزز مصالح النظم الرئيسية التى يؤلف قادتها صفوة القوة (١) .

وتكمن النتيجة الثانية فى تأكيد «ميلز» على أن تركيز القوة فى دائرة صغيرة فضلا عن إستخدام المناورة manipulation كأسلوب مفضل للقوة القائمة يؤدى إلى إنحطاط السياسة ، إن لم يكن سقوطها فى المناقشات العامة . وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية .

أما النتيجة الثالثة ، فهى التى ترتبط برد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها . وهنا يرى «ميلز» أن تركيز القوة قد إتخذ مكانا لم يتغير ؛ بل يتطابق فى أسس شرعية القوة ، الذى يفترض كمون القوة فى الشعب وفى ممثليهم المختارين أو المنتخبين ، بينما مكمن القوة فى الواقع فى أيدى هؤلاء البيروقراطيين (٢) .

وتدور النتيجة الرابعة حول رد فعل بناء القوة على القيادة الديمقراطية ، وقد وصل «ميلز» إلى أن القوة فى أمريكا قد وصلت إلى درجة من التركيز والنمو تشبه تلك التى توجد فى النسق السوفيتى للقوة (٣) .

---

(١) أنظر :

Mills, op. cit. p. 276 seq.

(2) Ibid. pp. 316 — 317.

(٣) أنظر استعراض وافى عن كيفية ظهور ونمو السوفيتات ، وملامحها المميزة وقيام السوفييت الاعلى فى روسيا :

V. M. Chkhikvadze, and others, The Soviet Form of popular Government, Moscow ; progress publishers, 1972.

وأخيراً نستطيع أن نوجز ما وصل إليه «ميلز» فى دراسته التاريخية لبناء القوة فى المجتمع الأمريكى خلال مراحلها الأربع التى حددها كما يأتى :

تتمثل مستويات بناء القوة فى ثلاث مستويات على رأسها صفوة قوة متحدة ويليها جماعات مصلحة متعددة ومتوازنة ؛ ثم المستوى الثالث والأخير وهو يتكون من جماهير غير منظمة ليس لديها قوة تمارسها على الصفوة . ولقد أكد «ميلز» تزايد تركيز القوة فى المجتمع الأمريكى ، حيث تقوم جماعة واحدة بتقرير كل السياسات مستخدمة المناورة بهؤلاء الذين فى القاعدة (الجماهير) بوساطة من بيدهم القوة ، وعلى هذا فالنتائج التى وصل اليها «ميلز» تدور حول تعزيز مصالح الشركات والقوى المسلحة وهؤلاء الذين يمثلون الفرع التنفيذى للحكومة . هذا إلى جانب إنهيار السياسة كموضوع للمناقشة العامة ؛ وإنهيار مسئولية القوة وإستجابتها وفقدان الدمقراطية .

ثانيا : المدخل التعددى

إن الفكرة الهامة فى مجال النظرية التعددية Pluralist Theory نجدها عند «دافيد ريسمان» الذى طبقها فى دراسته عن بناء القوة القومية فى المجتمع الأمريكى والتى نشرها — وآخرون — فى كتاب بعنوان The Lonely Crowd (١) والذى أكد فيه أن هناك توازنا بين جماعات الاعتراض Veto Groups ، حيث يكون كل من هذه الجماعات قادر على منع أى من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها .

ولقد وصف بعض الكتاب «ريسمان» بأنه «تعدديا» رومانتيكيا ذلك بسبب

---

(1) David Riesman, Nathan Glezer. and Reuel Denny, The Lonely Crowd, N. Y. : Garden City, Doubleday Book, 1953.

رفضه رؤية ذلك التفاوت فى بناء القوة فى المجتمع الأمريكى . فضلا عن عدم تبلور مفاهيمه وعدم وضوح موضع القوة لديه .

وإذا كان «ميلز» قد رسم هرم القوة الأمريكى من ثلاث مستويات فإن «ريسمان» يرسم ، هذا الهرم من مستويين فقط ، فهو يزيل قمة هرم «ميلز» ويبقى على المستوى الثانى والقاعدة ؛ فهو لم ير «صفوة القوة» عند قمة القوة ، وهذا يجعل من مفهومه عن القوة فى أمريكا عكس مفهوم «ميلز» . فستوى هرم «ريسمان» الأعلى يشتمل على «جماعات الأعتراض» ، بالإضافة إلى التنوع والتوازن فى جماعات المصلحة interest groups ، ومن ثم فإن كل جماعة تسعى لحماية سلطاتها المشروعة بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التى تبدو كتهديد لتلك السلطة . ولا توجد — عند ريسمان — جماعة حاكمة عليا ، بل إن بناء القوة غير متبلور ويبدو فى التفاعل بين جماعات المصلحة . ويتكون المستوى الأدنى للهرم من الجماهير أو الجموع الأكثر أو الأقل تنظيما ، التى ترتبط بجماعات المصلحة فى مناوراتها ضد التهديد أو التعدى على حقوقها المشروعة أو ما تدعيه كل منها كحق مشروع .

ومما يسترعى الإنتباه أن «ريسمان» قد إتفق مع «ميلز» على أن بناء القوة فى المجتمع الأمريكى قد سار خلال أربعة عهود — وهى تلك التى ذكرناها عند ميلز ففى العهد الأول يعتقد «ريسمان» أن أمريكا حكمت خلال هذا العهد — من قيام الجمهورية حتى عهد جاكسون — بجماعة حاكمة واضحة ومحدودة ، تكونت من الطبقة العليا لمالكى الأرض والقيادة المالية والتجارية (١) . أما فى

---

(1) Ibid. p. 239.

العهد الثانى — منذ إنهيار القيادة الفيدرالية وحتى الحرب الأهلية — فقد لاحظ «ريسمان» أن الفلاحين والحرفين أصبحوا مؤثرين وذوى فعالية ، وتحركوا مع «جاكسون» بإيجابية أكثر (١) . وبدأ العهد الثالث — من وجهة نظر ريسمان بعد الحرب الأهيلة وإمتد حتى إدارة «ماكنلى Mckinley » وإتفق «ريسمان مع «ميلز» على أن عهد «ماكنلى» كان الركيزة التى أدت إلى قيام سيادة القوة الإقتصادية Economic power . وأما العهد الرابع والذى أكتمل فى عام ١٩٣٠ فقد كان علامة على سيطرة جماعات الإعتراض — التى تمثل جوهر فكرة ريسمان فى بحثه . وكان الحكم خلال هذه الفترة — عند ريسمان — يقوم على التحالف بين جماعات الأعتراض أكثر منه على جماعة قوة واحدة متحدة . ويبدو الإختلاف واضحا بين «ميلز» و «ريسمان» عند تصورهما لبناء القوة فى نهاية فترة دراستيهما — وقت الدراسة — فى الوقت الذى يرى فيه «ميلز» ، وجود «صفوة القوة» متحدة مكونة من الصفوات الإقتصادية والعسكرية ، والسياسية (٢) ، يرى «ريسمان» عكس هذا الرأى ، حيث يوجد تشتت للقوة بين تعدد المصالح المنظمة . وبالرغم من أن «ريسمان» يرى هذا ، إلا أنه لا ينكر أن ثمة جماعات تظل تملك من القوة أكثرة من الجماعات الأخرى وكذلك الأفراد . وبالرغم من إصراره على هذا الرأى فهو يذكر أيضاً أن قادة المجال القومى ليسوا منظمين ، ولا يكونون جماعات خاصة بهم (٣) . وأن دل ذلك على شىء فإنما يدل على سذاجة تصورات «ريسمان» وعجزها عن سبر وإدراك واقع تعقيدات مسرح «القوة» القومى (٤) .

(1) Ibid. p. 240.
(2) A. M. Rose, op. cit. p. 10.
(3) D. Ri sman, op. cit,. p. 247.
(4) K. B. Mayer and walter Buckley. class and Society, N. Y. : Rondom House, 1969, p. 123.

ويذكر «ريسمان» أنه فى السنين الأخيرة قد طرأ تغيير فى شكل القوة فى أمريكا ، حيث قام تدرج واحد مع الطبقة الحاكمة ، التى إستبدلت عندقمتها بعدد من جماعات الإعتراض الذين تتوزع القوة فيما بينهم . وأتت الطبيعـــة المتغيرة لأروقة المجالس بمفتاح هام بالنسبة للاختلاف بين المسرح السياسى الأمريكى الحالى ، وذلك الذى كان فى عهد «ماكنلى» . فأن طبقة رجال الأعمال الحاكمة تستطيع أن تقرر بسهولة مصالحها وأين تستقر ، وماذا يعمل محاموها ومديروها ومشرعوها للمحافظة على مصالحها . ونحن نستبدل بالقيادة سلسلة من الجماعات كل منها يكافح من أجل الوصول النهائى للقوة لإيقاف ما يمكن تصوره على أنه معاد لمصالحها (١) .

ومن ناحية عملية بناء القوة ، يرى «ريسمان» أن غالبية الجماعات لاتشترك فى كل المسائل ، وإنما يرى أن كل جماعة تشترك بصفة أساسية فى المسائل التى تهم مصالحها المحورية . وهذا يؤدى به — أى ريسمان — إلى القول بأن هنـــاك بناءات كثيرة للقوة كما أن هناك وجوها متباينة ومتميزة للسياسة (٢) .

وعلى الرغم من إتفاق «ريسمان» مع «ميلز» على إزدياد «المناورة»فى مباراة القوة ، إلا أن ريسمان لا يؤكد كثيراً على المناورة تحت مظهر السرية. وتحدث المناورة عند — ريسمان — نتيجة لأن كل جماعة تحاول أن تخفى أهتمامها بالقوة لكى لا تعادى الجماعات الأخرى . هذا وتميل علاقات القوة لأن تأخذ شكل المنافسة الإحتكارية monopolistic competition (٣)، ومن ثم فأن لعبة القوة تتخذ مكانا فيما وراء الكواليس ، وهى مضبوطة بالشكل أو البناء

(1) Riesman, pp. 246 — 247.
(2) Ibid. p. 256.
(3) Ibid. p. 247.

الذى تحتمه محاولات التسوية بين جماعات كثيرة . وفى الوقت الذى يؤكد فيه «ميلز» على أن الطبقة المتوسطة ما هى إلا آداة للمناورة ، فإن «ريسمان» يرى أنه – الطبقة المتوسطة – تعطى إنتباها أكثر للسياسة ومشكلاتها العامة، ولم تعد الطبقة المتوسطة على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للمناورة (١) .

وتقوم أسس بناء القوة – عند ريسمان – على أساس غير متبلور يعكس تباين المصالح بين الجماعات المنظمة الرئيسية . إذ أن بناء القوة «لجماعات الإعتراض» تقوم على المصالح المتباينة للأحزاب السياسية وجماعات الأعمال والتنظيمات العمالية ، وكتل الفلاحين وعدد لا يحصى من الجماعات المنظمة الأخرى (٢) . وتكمن القوة عادة وبمقياس كبير فى العلاقات والمواقف ، والتوقعات المتبادلة بين الناس (٣) . ثم يؤكد «ريسمان» على أن تباين المصلحة يكمن فى نموذج القوة فى أمريكا ، حيث يسود الشعور بالضعف والإعتماد على القمة ، بالإضافة إلى أنه عند قاعدة بناء القوة : إذا ما شعر رجال الأعمال بالضعف والحاجة إلى الإعتماد ، فهم يصبحون أكثر إعتمادا أو ضعفا وليس هناك مصادر مادية يمكن أن تنسب اليهم» (٤) . فعدم تبلور القوة فى أمريكا إنما يرجع فى جزء كبير منه إلى إنتشار مشاعر الضعف وعدم الإستقلال . وبإختصار فإن «ريسمان» يرى أن الشعب – فى أمريكا – على كل مستويات البناء الإجتماعى يميل إلى الشعور بالضعف .

---

(1) Ibid. pp. 229 — 231.
(2) Ibid. p. 247.
(3) Ibid. p. 253.
(4) Ibid. p. 253.

ويضع «ريسمان» النفور أو اللامبالاة كأساس هام لعدم تبلور علاقات القوة فى المجتمع الأمريكى ، وبالتالى فإنه يخلص من دراسته إلى أنه ليس هناك جماعة أو طبقة منفصلة عن الآخرين نتيجة لإتخاذها القرارات المتعلقة بالمسائل العامة (١) . وبالنسبة للسياسة فهو يرى أن رد الفعل لبناء القوة قد أدى إلى إنحطاط السياسة فى مفهوم الكثيرين من الناس . ولا يرجع ذلك إلى صعود جماعات الإعتراض ، بل بسبب زيادة التعقيد وعزل السياسة . وهذا يؤدى إلى قيام مصلحة سياسية تحجب وتثير مشاعر الضعف حتى عندما تكون المصلحة الذاتية واضحة .

وتدور النتيجة الثالثة — عند ريسمان — حول رد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها داخل المجتمع الأمريكى ، فيرى أن هناك تناقضا متزايدا بين وقائع القوة وصورها ، إلا أنه يرى أن القوة أكثر إنتشاراً مماهو يعتقد بصفة عامة (٢) . على هذا فإن «ريسمان» يعتقد أن «القوة» فى أمريكا تبدو على أنها متقلبة وموقعية situational ، وتقوم بمحاولات للتركيز ، وذلك من خلال ميلها إلى الإنتشار بين جماعات تحاول كل منها المحافظة على مصالحها أكثر من محاولتها تقديم سياسات عامة . وإذا كانت السياسة تنهار فى الوقت نفسه كميدان لا يراعى فيه الواجب بقدر ما تراعى المصلحة الذاتية ، وذلك يؤدى إلى إضعاف شديد للقيادة وبالتالى يؤدى هذا الغموض وعدم التبلور إلى إنعدام تنمية وتطور القيادة . ومن ثم فعندما تشمل المسألة البلد ككل ، فلا يحتمل وجود قيادة جماعية أو فردية تكون ذات فعالية ، لأن الموقف الدفاعى لجماعات الإعتراض لن يتزحزح ، وجماعات الإعتراض — عند ريسمان —

(1) Ibid. p. 257.
(2) Ibid. pp. 257 — 258.

تكون جماعات دفاعية وليست كجماعات قيادة (١) . ولم يذكر «ريسمان» أن سقوط القيادة أو إنهيارها يهدد الديمقراطية فى أمريكا مباشرة فى المدى القصير على الأقل . لأن تشتت القوة بين جماعات الإعتراض المتنوعة والمتوازنة ، يعمل على حماية النظم الديمقراطية حتى إذا حال ذلك دون قيام القيادة المؤثرة أو الفعالة .

ومن هذا فنحن لا نجد — عند ريسمان — «صفوة قوة» مسيطرة أو ضابطة وإنما نجد جماعات مصلحة متعددة ومختلفة ومتوازنة ، وبالرغم من عدم تنظيم الجماهير أو الجموع ، إلا أنه قد يكون لها بعض الأثر على جماعات المصلحة ويسير التغير الذى يطرأ على القوة فى إتجاه يؤدى من وجهة نظره — أى ريسمان — إلى زيادة تشتتها ، فضلا عن سيادة التنافس الإحتكارى بين الجماعات المنظمة بصفة عامة .

وتتوقف أسس وقواعد القوة على تنوع وإختلاف المصالح بين الجماعات الرئيسية المنظمة ، ولا تمتلك «القوة» بوساطة جماعة واحدة أو طبقة منفصلة عن الآخرين .

ومن خلال الإستعراض السابق لبعض الدراسات الإمبيريقية فى ميدان بناء القوة فى المجتمع يمكننا تقسيم المناهج (٢) التى أتبعت فى دراسات بناء القوة إلى أربعة أقسام :

(1) Ibid. p. 248.

(٢) أنظر معالجات لا بأس بها فى وصف وتحليل مناهج دراسة بناء القوة فى المجتمع :

R. Dahl, Modern Political Analysis, op. cit. pp. 50 — 3 ; Peter H. Rossi, " Commnnity Decision Making" Administrative science Quarterly, 1 (Mar. 1957), P. 425; Linton Freeman, et al., " Lecating Leaders, " pp. 791 — 8. and Sethard Fisher, " Community — power studies : A critiquec , " S. R. 29 (4) (winter 1962) . pp. 449 — 466.

(أ) مناهج تعتمد على «المواقف النظامية» كما لاحظناعند«رايت ميلز».

(ب) مناهج تعتمد على «الشهرة» ورائدها «فلويد هنتر» .

(حـ) مناهج تعتمد على «إتخاذ القرار» وتمثلت فى أبحاث روبرت داهل.

(د) مناهج تعتمد على الشهرة وأتخاذ القرار والدمج بينهما ، كما بدا فى أعمال كل من «آجر» و «برسرنوس» .

مناقشة وتحليل

وإذا ما حاولنا مناقشة هذه المناهج . نجد أن الكثير من النقد قد وجه إلى منهاج «هنتر» الذى إستخدمه فى دراسة بناء القوة فى R.C. — ذلك بالرغم من قول هؤلاء النقاد بأن الشك غير وارد بالضرورة فى النتائج التى خلص إليها «هنتر» من دراساته . ويتركز النقد الذى وجه إلى «هنتر» حول مجال القرارات التى قام بدراستها ، وبمركز القضاة Judges الذين قدموا قوائم القادة الذين كانوا من وجهة نظر القضاة مشهورين Reputed . فيقول أتباع المدخل المضاد — مدخل إتخاذ القرار — أن «هنتر» فشل فى أن يميز المجالات التى يمارس قادة المجتمع العديدون القوة فيها . فالأسئلة الأصلية التى وضعت للقضاة طلبت منهم أن يحددوا الأشخاص الذين كانوا قادة للقمة ، أو صانعى القرار فى المجتمع ، ولم يطلب من القضاة أن يحددوا المجالات التى يمارس كل من هؤلاء القادة القوة فيها ، ولا الحدود التى قد تحدد نفوذ كل منهم ، أو ما إذا كان القوى منهم فى مجال له نفس القوة فى مجالات أخرى أم لا . فالأقوال التى ترجع القوة إلى شخص ما ، قد لا تنطوى إلا على القليل من المعنى ، إن هى لم تحدد مجال هذه القوة . وقد مضى «هنتر» فى دراسة عمليات إتخاذ قرار بعينها

ووصف دور الصفوة فيها ، وقلما لوحظ في هذه الحالات أن «هنتر» قد درس المسائل التي ذكرت الصفوة نفسها أنها مهتمة بها (١) .

وإذا ما نظرنا إلى هذا الإجراء — عند هنتر — نلاحظ أنه بغير نتيجة، فهو يهتم بقياس دور الصفوة في مسائل سبق للصفوة أن أقرت بأن لها دور فيها .

وكان لهذه المسائل دور لا يستهان به في التأثير على مصالح العمل . ولكن في المسائل غير الإقتصادية أتضح أن القادة غير متفقين ، بل وغير راغبين أوقادرين على القيادة فيها (٢) . وبذلك يمكن أن تكون هناك مجموعة من القادة أكثر نفوذا خارج نطاق المسائل المتعلقة بالأعمال ، ولا يساعد المنهاج على إكتشافهم لأنهم «يمارسون القوة من وراء الستار وبالتالي لا يمكن الحصول على صورة دقيقة وواضحة عن بناء القوة (٣) .

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الإمبريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة في المجتمعات التي درست ، إلا أن هناك بعض الشك في أن النتائج المتحصل عليها قد تكون إنعكاس لمناهج معينة في الدراسة ، وربما أيضا قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظري للباحثين . ولقد ظهرت المناقشات الهامة في أعقاب إستخدام المنهاجين الرئيسيين في دراسة بناء القوة في المجتمع المحلي — منهاج الشهرة عند هنتر — ومنهاج إتخاذ القرار عند داهل — حيث تركز الدراسة على مسائل بعينها في المجتمع المحلي .

ولقد وجه لمنهاج الشهرة نقد قاسي — كما سبق أن ذكرنا — من بعض علماء السياسة الذين شكوا في إستمرار بقاء القوة الهرمية في معظم المجتمعات ،

---

(1) F. Hunter, Community Power Structure, p. 222.
(2) Ibid. p. 217.
(3) R. M. Rose. op. cit. p. 264.

وفضلوا بدلا منه «النظرية التعددية» عن قوة المجتمع ، وهى التى تحدد عددا من القوى المتنافسة ، أو جماعات المصلحة المتغيرة بإستمرار فى التكوين والتكتل كموضوعات أساسية فى تغير المجتمع (١) . ولقد ناقش هذا النقد منهاج الشهرة لأنه يعد قائمة بهؤلاء المشهورين بسبب القوة ، ولكنه لا يبين كيف يمارس هؤلاء نفوذهم فى المسائل الهامة . وإعتماد منهاج الشهرة على إختيار القضاة عند البدء ، يؤدى إلى إستمرار الإنتقاد الموجه إليه على الدوام ، وهو أنه بالإمكان أن تقوم مجموعة أخرى من القضاة بإستخدام منهاجا مخالفاً تماماً وبالتالى يأتون بقيادات أخرى ومن ثم نستطيع القول أنه قد ترتبط النتائج بالمنهاج المستخدم: فالقضاة ذوى النشاط السياسى قد يحددون القادة الذين يلعبون دورهم من وراء الستار أكثر مما يحددون القادة الذين يشغلون مناصب قيادية عامة أو رسمية . إلا أن بعض الباحثين الآخرين يرون أن إختلاف مجموعات القضاة لا يؤثر على الإختيار إلا قليلا (٢) . ولكن هذا لا يعنى القول بأن أى من طريقتى تحديد القادة خاطىء بالضرورة . وإنما يعطى ذلك مؤشرا على الفروق القوية التى قد تترتب على أختيار منهاج البحث .

إن بعض الباحثين يدعون أن منهاج «هنتر» فى التقليل المستمر لعدد القادة خلال مراحل «المقابلة Interviewing » قد يؤدى إلى أن يغرر المنهاج بنفسه . فقد بدأ «هنتر» بقائمة مؤقتة للمرشحين ثم طلب من أربعة عشر قاضيا أن يختاروا أكثر القادة نفوذا من القائمة الأصلية التى كانت تضم (١٧٥) قائدا

---

(1) R. A. Dahl., " Acritique of the Ruling Elite Modle, " A. P. S. R., Vol. 52 (Jnne 1958). pp. 463 — 469.

(٢) أنظر :

A M. Rose, op. cit. pp. 255 — 259 ; Robert O. Schulze and Leonard U. Blumberg, " The Determination of Local Power Elite " ; A. J. S. Vol. 63 (Nov. 1959) , *p. 291.*

ثم مضى فى بحثه إلى الأربعين الأول فى القائمة التى إختزلها القضاة رغم أنه لا يبدو كما لاحظ «نلسون بولسباى» ، أن هناك وصفا للكيفية التى توصل بها إلى الرقم أربعين (١) . وفى مرحلة «المقابلة» سأل «هنتر» (٢٧) من هؤلاء فقط . وقد وضعت التقديرات على أساس هذه المقابلات للسبعة والعشرين قائدا . ومن ثم فإنه بالإستطاعة أن نسأل هنا أيضا ، ولماذا أجريت المقابلات مع هؤلاء السبعة وعشرين فقط وبالذات ، وما هى معايير الإختيار ؟

وكما هى الحال فى البحث الذى أجراه «هنتر» فإن القرارات كانت فى نظر الذين أشتركوا فى بحث «روبرت داهل» فى .N.H بالغة الأهمية . وقد تثير هذه النظرة الإنتقاد أيضا ، فقد يقال أن البحث سوف يتناول السياسات التى لا يعتبرها القادة ذات أهمية على الرغم من أنها قد تكون هامة فى نظر غالبية المجتمع .

ولقد وصل «داهل» إلى أن البارزين إقتصاديا كانوا أكثر نشاطا من غيرهم وكانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية ، وهى مجال البحث الوحيد الذى يؤثر فى مصالحهم . ولم يكن أى من البارزين إقتصاديا يمثل منصبا يتصل بالتعليم العام Public Education ، وكانت قلة منهم تشغل منصبا حزبيا ويرجع ذلك — كما سبق أن ذكرنا — إلى أن القلة منهم هى التى كانت تسكن .N.H نفسها وكان ذلك شرطاً لشغل مثل هذه المناصب . وقد توحى هذه الحقيقة بأن إختيار مجالى البحث هذين لإختبار «الفرض الصفوى Elitist Hypothesis » كان غير موفق .

---

(1) Nelson W. Polsby, Community Power and Political Theory, New Haven : Yale Univ. Press, 1963, p. 47 seq.

ومن ثم فقد حاولت بعض الدراسات إدماج منهاجى الشهرة وإتخاذ القرار فى دراسة بناء القوة فى مجتمعات محلية أصغر بحيث ظهرت محاولات فى السنين الأخيرة تجمع بين المنهاجين فى الدراسة ، لإعطائنا صورة أكثر شمولا للنفوذ المؤثر على القرارات فى المجتمع. وقدم «روبرت آجر ، وآخرين دراسة مقارنة عن «الحاكمين والمحكومين» ، (١) فى ولايتين غرب الولايات المتحدة وولايتين فى جنوبها ، هذا بالإضافة إلى الدراسة التى أجراها «روبرت برسزوس» عن «رجال القمة» وهى دراسة لمجتمعين صغيرين فى ولاية نيويورك (٢) .

وكان الهدف الرئيسى لكل من «آجروبرسزوس» فى دراستها هو دراسة تصور المواطنين لما يعتقدون أنه بناء القوة المؤثرة فى مدى وطبيعة مشاركتهم السياسية . والتفتا — آجر وبرسزوس — بأهمية فائقة إلى مدى إنفتاح بناء القوة لأى مواطن يبذل جهداً فى سبيل المشاركة ، وإذا كان من بيدهم القوة مهتمين بمشكلات المجتمع التى قدتهم هذا المواطن أم لا ، خاصة وأن بناء القوة يشكل عاملا هاما تأخذه أى صفوة سياسية فى الإعتبار عند تقيم أو قياس نفوذها . وهنا يجب الإشارة إلى أن التقييم المشترك لكل من الصفوة والجماهير عامل يجب أن يضعه أى باحث فى الإعتبار — خاصة عند إستخلاص نتائج دراسته للصفوة. هذا العامل الذى يرى كثير من النقاد أن منهاج إتخاذ القرار قد تجاهله ، فهو يركز على الدور الذى يلعبه الأفراد ومجموعات القادة فى القرارات النوعية ، ولا يقيم الإطار الأيديولوجى الذى يتخذ فى نطاقه القرار .

---

(1) Robert Agger, D, Goldrich and B, Swanson, The Rulers and the Ruled, N. Y. Wiley, 1964.

(2) Robert Presthus, Men at the Top. N. Y. : Oxford Univ. Press, 1964, and A. M. Rose, op. cit,

ومن النقاط الرئيسية والهامة التى خرج بها «آجر» من دراسته — التى نعتقد أنه أتفق فيها مع ميلز — أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة ، الذى يميل فى بعض المجتمعات إلى التعددية وفى البعض الآخر إلى الصفوية (١) . ونضيف بل قد يختلف بناء القوة فى مجتمع واحد من مرحلة إلى أخرى ، فنى بعض المراحل قد يكون بناء القوة صفويا ، وفى مراحل أخرى يكون البناء تعدديا مع ميلنا إلى القول بأن أى مجتمع تعددى ينتهى بناء القوة فيه فى أى زمان وأى مكان إلى صفوة على القمة .

وعلى أية حال فإن النتائج التى وصل إليها «آجر» سواء إستخدمنا منهاج الشهرة أو منهاج إتخاذ القرار ، يؤديان بالضرورة ، إذا ما طبقنا أيا منهما—على حدة—إلى نتائج صفوية أو تعددية على التوالى ، غير أنه — فيما يبدو — إذا ما إستخدمناهما معاً فأنهما يشكلان نوعا من الميثودولوجيا قادر على إعطاء نتائج متباينة تؤدى فى النهاية إلى تربع الصفوة على القمة .

وإذا ماعدتا إلى «برسزوس» لإلقاء نظرة على النتائج التى توصل إليها ، نجد أنه إنتهى إلى نفس النتائج — تقريبا — بتطبيقه لكلا المنهاجين فى دراسته عن «رجال القمة» . إلا أن إستخدامه للمنهاجين كان على أساس أن يراجع أحدهما الآخر ، على الرغم من ميله لمنهاج إتخاذ القرار على أساس أنه أكثر موضوعية ، ولكنه إكتشف أن «منهاج الشهر» يكشف لنا عن إتجاهات لا يتأتى لمنهاج إتخاذ القرار أن يغطيها .

ولعل من النقاط الهامة التى أبرزها «برسزوس» ، هى أن منهاج إتخاذ القرار يؤكد على أهمية من يشغلون مراكز القوة Power Centers الرسمية

---

(1) R. Rose, op. cit. p. 297.

وخاصة القادة السياسين . وقد يظهر فى بعض الحالات ، أنه ليس كل ذوى المصادر — مصادر القوة — يمارسون القوة فى حين أن كل الذين تضمنتهم قوائم الشهرة يمارسون القوة . وقد لا يجد أمثال هؤلاء الناس وقتا ، أو قد لا يكون لهم مصلحة — كما ذكر داهل — فى المشاركة ، أو ربما يكونوا ممـــن تستهويهم حلبة الصراع السياسى ، كما إكتشف ذلك «داهل وبرسزوس» بمحض المصادفة بالنسبة للعديد من القادة الإقتصاديين .

وفى بعض الحالات قد لا تبين دراسة القرارات الفعلية أهمية أناس من ذوى النفوذ ، ومن ثم لابد من إلقاء نظرة على ما وراء القرارات الرسمية ، حيث إكتشف برسزوس رجالا ذوى نفوذ ضخم ، صادر من ثروتهم ،ومن مناصبهم الرسمية فى مؤسسات كبرى كالبنوك ، أو من هيبتهم الإجتماعية ، وبالرغم من ذلك لم يشاركوا فى إتخاذ قرار واحد ، ويظهر نفوذهم فى العديد من المجالات . وفى بعض الحالات إعترف البعض من متخذى القرارات بأنهم إستشاروا «فردا معينا أو آخر» قبل أن يقترحوا مشروعات لقرارات بعينها . وأمثال هؤلاء الناس — الذين يستشارون — يفشل منهاج إتخاذ القرار فى أن يصل إليهم ، بينما يكشف لنا منهاج الشهرة عنهم (١) ومثل هذا النفوذ يعد عاملا هاما فى التأثير على مجريات الأمور فى المجتمع .

ومن هذا نلاحظ أن الربط بين المنهاجين يمكن من تحديد المرجلتين الهامتين لإتخاذ القرار وهما : المرحلة العامة والمرحلة الخاصة ، دون الوقوع فى الخطأ الذى أشار إليه «داهل» فى مناسبات عديدة ، وهو إفتراض وجود زمرة من الناس لا يمكن إكتشافها وراء كل مجموعة من القرارات . إلا أن «برسزوس»

(١) أنظر :

Presthus, op. cit. Ch. 11.

ورغم ذلك أشار إلى وجود تفاوت كبير بين هؤلاء الذين نصل إليهم عن طريق منهاج إتخاذ القرار وأولئك الذين يتعرف عليهم بإستخدام منهاج الشهرة . إذ أن منهاج الشهرة يميل إلى إعتبار هؤلاء الذين تتيح لهم مصادرهم قوة كامنة من ذوى القوة الفعلية . وقد يميل بعض الناس لجماعة معينة فيضفون عليها قوة أكبر مما هو متاح لها بالفعل . ولهذا فإستخدام المنهاجين معا قد يوصل إلى طـــرق عديدة يمكن بوساطتها ممارسة النفوذ .

هذا وقد بين كل من «آجر» و«برسزوس» أن الصفوية تصاحب «الأغتراب السياسى Political alienation » أو عدم الفعالية السياسية ، أو الحالة التى سماها «ميلز» باللامبالاة السياسية ، التى تنتهى دائماً بالإنسحاب من الميدان العام . وقد أرتأيا — آجر وبرسزوس — أن هذا «الإغتراب» يرتبط بصفة عامة بمكانة الطبقات الدنيا وذوى التعليم المحدود . وإذا ما ساد هذا الإحساس بالإغتراب السياسى لدى الجماهير يصبح المجال متاحا لتعزيز البناء الصفوى فى المجتمع ، دون إمكانية الرد بأن هذا البناء مرضى عنه من قبل الجماهير بالنسبة للقيادة . ويعد تنوع بناء القوة من مجتمع لآخر من المسائل الهامة التى إتفق عليها كل من «آجر» و «برسزوس» وأختلفا فيها مع «هنتر» و «داهل» اللذين قالا بأن السيادة المطلقة أما أن تكون للصفوية ، وأما أن تكون للتعددية .

هذا ولقد قدمت دراسات بناء القوة فى المجتمعات المحلية نموذجاً للسيطرة والضوابط المدنية والسياسية التى تمارس بأساليب وطرق غير رسمية ، وتكون هذه السيطرة فى الغالب من وراء الكواليس ، كما يزعم أصحاب هذه الدراسات(١) بوساطة صفوة تحتل الكثير من المواقع الإقتصادية ، إذ أن الصورة على المستوى

(1) R. Rose. op. cit. P. 264.

القومى تظهر أكثر تعقيداً أو غير منظمة بدقة كما تبدو على المستوى المحلى ، فالمستوى القومى – على حد قول «باكلى» – يدعو إلى الحيرة ، حيث نجد فئات من الأعمال الكبرى والشركات والروابط التجارية ، فضلا عن مشروعات الدولة ، والكل يحاول فى جهود مستمرة التأثير على الرأى العام ليقتسم وليشارك فى السياسة القومية . وفى موقف كهذا يصعب إدراك أو رسم الخطوط الرئيسية لبناء القوة القومى (١) .

ويذكر المحللون أن القوة تحلل دائما وفقا لتوزعها بين وحدات الأنساق المستقلة ، ويكون للقوة – فى العادة – بناء واحد متدرج ، أى الوحدات الأعلى فى التدرج قوة على الوحدات الأدنى فى البناء – أى أن ثمة إتجاه واحد للقوة . وهذا الإتجاه يتجلى فى نظرية «ميلز» عن صفوة القوة . فهو يرى أن هناك قوة قومية رئيسية داخل المجتمع الأمريكى ، تكمن فى الميادين الإقتصادية والسياسية والعسكرية ، وتبرز عند قمة هذه الميادين صفوة من الناس تسيطر عليها وتشغل المواقع النظامية فى هذه الميادين . ولكن «ريسمان» يرفض الأخذ بهذا الإتجاه الوحيد لبناء القوة ويقول : «إن حتمية من يملك قوة أكبر تقوم مرة أخرى فى وقتنا ، قول لا مبرر له ، بل إننا لسنا راضين أو مقتنعين بالإجابات التى جاءت على لسان ماركس وموسكا وميشلز وباريتو وفيبلن وبرنهام» (٢) . ويبدو أن تصور القوة فى أمريكا المعاصرة – عند ريسمان – إنما يصدر من تيار مناقشات القوة التى تقوم أساسا على البحث عن الطبقة الحاكمة (٣) .

(1) Meyer and Buckley. op. cit. pp. 118 — 119.
(2) Riesman The Lonely Crowd. p. 255.
(3) Ibid. p. 260.

وبالرغم من ذلك فان «ريسمان» لم ينس تماما وجود صفوة قوة فى المجتمع الأمريكى المعاصر ، فقد أعلن مؤكدا الحاجة لأن نضع فى الحسبان صـــورا أخرى للقوة أكثر من عدم تساوى توزعها ، حيث يقوم التنافس الإحتكارى لجماعات الإعتراض بدور هام فى إعاقة محاولات الفرد لمدأو توسيع مجال قوته.

ومن ناحية أخرى ، يرى «ميلز» أن الذين يشغلون مواقع إتخاذ القرار فى الميادين النظامية الرسمية الحاسمة ، قد يتضمنون هؤلاء الذين يحتلون مواقع قمة الطبقة الإجتماعية ، وهؤلاء فى العادة يعرف بعضهم البعض ، ويرى كل منهم الآخر إجتماعيا وفى العمل وهكذا ،وعند إتخاذ القرارات يأخذ كل منهم الآخر فى إعتباره (١) ويتبع هذه الصفوة التى تعد المدخل لكل القرارات ،— مستوى متوسط لمن بيدهم القوة ، وبين من أسماهم بالسياسيين المحترفين وعند القاعدة هناك المجتمع الجماهيرى المكون من المجردين من القوة. وتحافظ الصفوة على هدوء الجماهير بالتملق والإطراء ، والخدع ، وتفسد قوتهم بإهمالهم حيث لا تحسب الصفوة لهم أى حساب عند إتخاذ القرارات . وقد أتهم «ميلز» الصفوة التى تستخدم القوة بأنها أعلى فسادا أو فجورا higher immorality وهم الذين تعد مواقفهم العامة بناء أساسيا للمجتمع الجماهيرى الذى وصلت إليه أمريكا القرن الحالى . فحتى القوانين والقيم القديمة ليست أكبر من سيطرة الصفوة بل أن إنتشار إستخدام الوسائل الملائمة لأحراز النجاح ، قد أدى إلى إنتشار الفجور والإنحراف فى القيادة العليا — ووترجيت — وهذا بدوره أدى إلى إفتقار ممارسة القوة للمسئولية .

وإذا كان «ميلز» يرى هذا ، فإن «ريسمان» على العكس منه . فهو يعطى

---

(1) Mills, Power Elite. p. I1.

أهمية كبرى لإكراه من يتخذون القرارات . ويدلل على ذلك بوجود العدد الكبير من الجماعات المنظمة التى يكافح كل منها للوصول إلى القوة فى النهاية ليوقف ما يعتقد أنه ضار بمصالحة (١) . والإعتبار الهام – عند ريسمان – فى النظر إلى الإجبار الناتج عن القوة هو وجود مراكز متعددة للقوة . حيث هناك الكثير من جماعات لا تتبادل الإجبار فقط ، بل إنهم يعتمدون على التأييدالشعبى وعلى هذا يستجيبون للمطالب الشعبية . وثمة حالات يمكن ملاحظتها بسهولة عن الإجبار المنظم بين جماعات القوة فى المجتمع الأمريكى وما العمل المنظم إلا واحد من أنواع كثيرة «للقوة المتوازنة Balanced Power » فى مجـــال السوق الحرة (٢) . وفى المجال السياسى هناك نظام الحزبين القوى والذىيتميز بإتجاه وظيفى مستقر إلى حدما . هذا فضلا عن المعارضة بين كتل المصلحة فى الدولة والمشرعين ، والتنافس بين أعضاء الحكومة التنفيذيين ، والخـــدمات العسكرية وما إلى ذلك .

ولكن «ميلز» يضع هذه الجماعات المتصارعة ضمن المستويات الوسطى للقوة . وما الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة سواء داخل أو خارج الحكم إلا روابط هامة فى بناء القوة . إلا أن بعض المعلقين على «ميلز» يرون أنه إتخذ

(1) Riesman. op. cit. p. 247.

(٢) أشار ماكس فيبر إلى أن تسوية الفوارقالمجتمعية societal differences كانت أحد الشروط الرئيسية والهامة فى ظهور الاسواق الحرة أنظر :

Gerth and Mills, From max weber. op. cit p. 215. see also Ivar E. Berg, Jr. and David Rogers, " Former Blue Collerites in small Bnsiness " in Arther B. shostak and William Gomberg. Blue Collar World. studies of the American Worker, (Englewood cliffs, N. J prentice. Hall. 1964). pp. 550 — 556. Max weber. The Religion of chaina. trans. and ed. by H. H. Certh (N. Y. : Free Press. 1951). PP. 84 — 107.

هذا الموقف خاصة بالنسبة لميدان السياسة الخارجية ، الذى يتخذ فيه قلة من الرجال أهم القرارات فى نهاية الأمر .

وعلى أية حال نستطيع القول أن التقدم الرئيسى والهام فى دراسة بناء القوة هو المنبثق عن مفهوم القوة الرسمى ، والذى من خلاله يملك متخذوا القرارات السلطة التى تخول لهم ذلك ، ويفترض أنهم يملكون الوسائل الفعالة لممارسة القوة . ولهذا لا نستطيع أن نقرر أو نفترض أن هؤلاء الذين ليس لديهم سلطة يمكنهم تقرير السياسة العامة . هذا فضلا عن أن تحديد المصادر المؤثرة للقـــوة يتطلب — تحليلا للكيفية التى يخضع بها متخذوا القرارات أنفسهم لأنواع بعينها من الإجبار الذى تعد أهم مصادره مقاومة الصفوات والجماهير .

لقد فشل «ميلز» من وجهة نظر بعض النقاد (١) ، فى وضع مناقشته موضع الإختبار الفاصل ذو الهدف أو المعنى : وهو لم يختبر نموذج القرارات ليبين أن السياسة الخارجية لا تصنع بوساطة قلة من الرجال ، ولكنها تصنع من أجل مصالحهم الخاصة .

وعلى ما يبدو أن «ميلز» يرى أنه نظراً لأن قلة من الرجال تشغل المواقع الرئيسية لإتخاذ القرارات ، فهم يكونون أحرارا فى تقدير أفضل الطرق بالنسبة

---

(١) يمكن الاطلاع على بعض هذه الانتقادات التى وجهت إلى ميلز عن دراسته لصفوة القوة فى :

C. A. Anderson an H. L. Gracey in the Kentucky Law Journal, Vol. 46. No 2 (winter 1958), pp. 301 — 317 ; Daniel Bell. " The power elite Reconsidered, " A. J. S. 64 (Nov. 9. 1959), pp. 238 — 250 ; Robert A. Dahl., A critique of the Power Elite Model. op. cit. pp. 463 — 469, and T. parsons " The Distribution of power in American Society., " world politics. 10 (1957). pp. 123 — 143.

لمصالحهم . إلا أن درجة إستقلال متخذى القرار لا تنبثق عن عدد متخذى القرار ولكن عن حجم قراراتهم .

وثمة نقد آخر — تزعمه الليبراليون — يتهم «ميلز» بتقديم صورة مشوهة عن القوة فى أمريكا عندما فشل أيضا فى تبيان الضغوط الواقعة على هؤلاء الذين فى المواقع العليا ، وقالوا أن «ريسمان» قدم صورة أساسية للقوة فى أمريكا ، دون الإلتفات إلى تمايز القوة بين الجماعات المختلفة فى المجتمع . فيرى — أى ريسمان «أن المستقبل سيكون فى أيدى رجال الأعمال والحرفيين الصغار الذين يسيطرون فى الكونجرس والرجال العسكريين الذين يتحكمون فى الدفاع وفى السياسة الخارجية جزئيا ، وكبار مديرى الأعمال ومحاميهم .. حتى منتجى الألبـــان وزارعى القطن ومن إليهم ...... (١)» .

ومن ذلك إن «ريسمان» يطلب منا أن نتصور أنه ليس ثمة تمايز فى القوة ، وإنما فروق فى المجالات التى تمارس الجماعات الضبط أو السيطرة فى نطاقها . وعلى الرغم من مبالغة «ريسمان» فى المدى الذى عنده يكون للمصالح المنظمة قوى متساوية ، إلا انه فى الوقت نفسه يضع مشكلة هامة نحاها «ميلز» جانبا . فضلا عن تأكيد «ريسمان» على مشكلة المجتمع التعددى ، التى تتمثل فى خطر التفتت بين الكثير من الجماعات المتنافسة ، بحيث لا تظهر القيادة العامة ذات الفعالية . وهذا عكس ما يرتأيه «من أن النظم السياسية الأمريكية قد مرت بعملية واسعة من المركزية والبيروقراطية» .

ومهما كانت أوجه الخلاف بين «ميلز» و «ريسمان» فى تناولها لبناء القوة

---

(1) Riesman. op. cit. p. 257.

فى المجتمع الأمريكى ، إلا أنهما يلتقيان فى نقطة أساسية — من وجهة نظرنا — وهى : تأكيدهما على فقدان «الفعل السياسى» المؤثر على كل المستويات فى النظام السياسى ، وخاصة فيما بين الجماهير . ومن ثم فهما يتفقان على وجود تدهور فى «المشاركة السياسية» الفعالة ، أو على الأقل فشل من جانب المشاركة السياسية فى أن ترقى إلى مستوى الأحداث والقرارات المعاصرة . وحتى الآن ثمة إعتقاد بأن هذا الفشل لم يستعوض فى العمل السياسى الفعال عند المركز : فجماعات الإعتراض عند «ريسمان» ليست قادرة على أن تحدد وتحقق آمـــال المجتمع العامة ، كما أن «صفوة القوة» عند «ميلز» لا تستطيع هى الأخرى أن تكون الأداة السياسية الفعالة . فكلاهما يؤكد — كما سبق أن ذكرنا — عدم كفاية النظم السياسية ، بما فى ذلك الرأى العام ، والقيادة الحزبية والكونجرس وذلك لإنزلاق القوة فى إتجاهات مختلفة . ومن ثم فهما — ميلز وريسمان — غير متحمسين لقدرة النسق السياسى الأمريكى ، على إعطاء — القيادة المسئولة ، وخاصة فى الشئون الدولية .

والحقيقة الهامة بالنسبة لكل من «ريسمان» و«ميلز» هى ميلهما إلى الأستجابة السلبية للقوة. ولا يبدوأن لديهما رغبة فى مجابهة فكرة «النسق السياسى» وبالتالى أطراف القوة فيه. ومن ثم فإن ريسمان من وجهة نظرنا يمثل الإرتياب الليبرالى فى القوة عندما ينتهى إلى القول بأنه : تحقق من أن الرجال الذين يتنافسون أساسا من أجل الثروة ، أقل ضررا من هؤلاء — الذين يتنافسون من أجـــل القوة . وهذا القول يؤدى إلى خروج «ريسمان» عن حدود الموضوع .... فالنتائج السلبية للقوة — قد توجد بكل تأكيد مع النتائج الإيجابية . وبالرغم من تعرف «ريسمان» — أحيانا — على حاجة الناس إلى طلب القوة وإستخدامها

إذا كان عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل أن يتطور بأقصى كفاءة ممكنة إلا أن مدخل «ريسمان» يظل بالرغم من ذلك غاية فى الفردية والسلبية . ويظل «ميلز» من ناحية أخرى أكثر تطرفا فى هذه المسألة ، إذ أنه لا يشغل نفسه بالسؤال عما يتطلبه المجتمع فى مجال القوة وإستخدامها . وإنما ينشغل بدلا من ذلك ، بحجم مصادر القوة والنزاع المدمر ، القائم بوساطة الدوائر العليا للنظم الرئيسية . فهو يفسر القوة — على عكس ريسمان — بلغة القهر والصراع بين المصالح الخاصة والمجتمعات تتطلب مصادر للقوة يمكن أن تستخدم أو تستبدل من أجل أهداف عامة . وهذا مطلب للحكم ، والحكم عادة — يملك القوة ولا يشغل «ميلز» نفسه بأطراف القوة ، ولا بالشروط التى يجب أن تتوافر للحصول عليها . ولم يهتم بصياغة «مفهوم» عن أسس النظام السياسى ، أو تحريات الحكم السياسية ، كما أنه لم يقدم شيئا يمكن أن يحول دون «صفوة القوة» وإتخاذ موقف تسلطى كامل . وبالرغم من ذلك فلا نستطيع أن ننكر أنه أعطى منظوراً واقعيا كشف فيه صفوة القوة فى المجتمع الأمريكى .

لقد طرح كل من «ريسمان» و «ميلز» فكرتين من الأهميه بمكان عن «اللاأخلاقية العليا» و «الفساد الداخلى» . ومن المعروف أن القرارات المحورية تتخذ على المستوى القومى ، وهذا يعطى مصاعب بالنسبة للحفاظ على ما يسمى بالضبط الديمقراطى . وإذا ما تيسر للدارس أن يفهم أن ثمة عوامل ذاتية خاصة وعامة ، تضغط بشكل متزايد على صانعى القرار أو متخذيه ، فإنه سوف يصل إلى أن هناك صعوبات جوهرية فى الحفاظ على القيادة الفعالة والقوية . ومن ثم فإنه يتساوى كلا النظامين ، الديمقراطى والاستبدادى

فبوجود الحكم القوى، ففى الأول لا يكون — أى نظام — قادرا على ضبط توزيع القوة — إذا كان ثمة توزيع للقوة — بين الجماعات المتنوعة دون ، إستئثار إحداها بكل القوة — ولتكن الجماعة الحاكمة — وفى الثانى لكى يتمكن الحاكم المستبد وأعوانه — جماعة الحكم — من الإستمرار فى الحكم .

وفى النهاية يمكننا القول مع كل من «ماير» و «باكلى» ، أنه فى المجتمعات عالية التصنيع أصبحت القوة أقل تحكما ، وينمو توزعها بين الجماعات والنظم المختلفة وأدى تفاضل الصفوة فى التخصص والوجود المستقل جزئيا إلى بعثرة الصورة المفردة ومركز القوة الواحد . وبالرغم من بقاء المركز ، إلا أنه توزع داخليا (١) . حيث نجد فى التصورات التعددية للقوة القومية جانبا من الواقع ، وذلك عندما تشير هذه التصورات إلى أهمية تزايد عدد الصفوات المتنافسة مما أدى إلى الحد من قوتهم .

وبالرغم من ذلك فالصفوة لازالت قائمة ، فى غالبية المجتمعات ، لأسباب كثيرة من أهمها التقسيمات الطبقية — فى المجتمعات الغربية — ، فضلا عن تركيز الإنتباه على دراسة التنافس بين الصفوات ، والتغاضى عن فحص الصراع بين الطبقات والطرق التى ترتبط بها الصفوات مع الطبقات الإجتماعية المختلفة (٢). فمن وجهة النظر الماركسية يكون موقف الشخص الطبقى فى العديد من الحالات مؤشرا دقيقا لمواقفه العامة ، بالرغم من أنه لا يكون مؤشرا لسياسته المحددة بالضرورة (٣) .

(1) Mayer and Buckley, op. cit. p. 123, also N, Birnbaum, op. cit. p. 45 seq.
(2) Mayer. pp. 122 — 124.
(3) G. Parry, op. cit. p. 97.

إن بناء الصفوة القومية لا يزال بحاجة إلى دراسة نظرا لقلة الدراسات فى هذا المجال بسبب وعورة العمل فيه وصعوبة إجراء الأبحاث فى مثل هذا المجال إذ يبدو أن دراسة طبيعة وعمليات القوة لازالت سؤالا مفتوحا يتطلب دراسة أكثر بمختلف المناهج ، نظرا لتعقيدات هذا المجال عسيرة الحل (١) مما يؤدى إلى نقصان معرفتنا عن بناء القوة القومية .

ومع ذلك فان جهدنا قد إنتهى إلى إستخلاص النتائج العامة التالية :

أولا : إن الإغتراب السياسى لا يصاحب الصفوية فقط كما يقول كلى من «آجر» و «برسزوس» ، وإنما هو ظاهرة عامة فى ظل النظم المختلفة التى خضعت لها البشرية عبر تاريخها .

ثانيا : أن القول بأنه لابد لأى من الصفوية أو التعددية أن تسود على حدة فى المجتمع — كما يرى هنتر وداهل — لا يتسق فى أساسه مع النظرة التى تتناول القوة على أساس أنها الركيزة الأساسية فى حركة التاريخ ، إذ أنه إن كان للتعددية من معنى فهو لا يتجاوز تعدد مراكز القوة ، أو بلغة أخرى تعدد علاقات القوة المسيرة لسياسات المجتمع .

ثالثا : إن بناء القوة فى المجتمع لابد وأن يقوم على صفوة أو صفوات ، أى على الصفوية أو التعددية ، وسواء أديرت سياسات النسق على النحو الأول أو النحو الثانى فإن هذه الإدارة تقوم على هرمية نسقية — كما يرى ميلز — ، قد تختلف من حيث الشكل الظاهرى للنظام من مجتمع إلى آخر ، غير أنها لا تختلف من حيث الجوهر .

---

(1) Mayer, p. 118.

رابعا : أن الصفوة - كما يرى ميلز ونتفق معه ومع ميشلز وموسكا - لابد من أن تعرف كيف تترابط وتنسق بين مصالحها ويذكرنا ذلك بما سبق أن عرضناه عن دورة الصفوة عند باريتو .

خامسا : والذى خرجنا به من النظرة المستفيضة التى ألقيناها على مجالات البحث الإمبريقى فى هذا الفصل تتجلى فى الإختلافات مع ما إنتهى إليه الباحثون على النحو الذى أثبتناه فى النتائج الثلاث الأولى التى إستقرأناها من خلال نظرتنا لمفهوم القوة وبناءاتها عبر التاريخ .

هذا وقد تبينا - وقد يبدو ذلك غريبا غير أنه واقعى - بعد أن أتممنا هذا البحث ثم تناولناه بمعاودة القراءة والمراجعة أن الحقائق الثلاث الأولى التى إستنبطناها ، والحقيقة الرابعة التى أتفقنا فيها مع من ذكرنا من الدراسين ، تتسق مع التطبيق الإمبريقى على واقع عدد غير قليل من المجتمعات النامية. وإختلافنا مع الكثيرين من الباحثين لا يعنى أننا نحاول أن نغمطهم حقهم أونقلل من شأنجهدهم، بل على العكس من ذلك ، فلولاهم لما إستطعنا أن ننتهى إلى ما إنتهينا إليه .

وبعد هذه النظرة التى ألقيناها على مناهج الدراسات الإمبريقية لبناء القوة فى المجتمع وما إنتهينا إليه من نتائج ، تنتقل إلى محاولة صياغة رأى أووجهة نظر فى الفصل التالى .

الفصل السادس

موقف نظرى

تمهيد :

- صفوية أم تعددية ؟
- الصفوية والإغتراب .

تمهيد :

إن القوة لا تتجلى — دائما إلا فى إطار «علاقة» ما ، وهى دائما نسبية(١) ، بمعنى أنه لا تظهر قوة «الفاعل actor » أو ضعفه إلا إذا دخل فى علاقة ما . فاذا ما إشترك فى علاقة مع «فاعلين» آخرين ذوى قوة تفوق قوته يصبح هو أى الفاعل — فى موقف ضعف ، والعكس بالعكس . وهذا هو معنى النسبية فى علاقات القوة .

ولا يعنى ذلك أنه لابد للتعرف على القوة من أن نلاحظ أنها أحدثت تغييرا فى نسق ما ، وإنما قد يدل على وجودها بنفس القدر محافظتها على وضع أو أوضاع راهنة وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأنه قد تكون للقوة «قدرة معممة generalized capacity » فى بعض الأحيان ، بمعنى أنه إذا ما تساوى الطرفان الداخلان فى علاقة ما ، فى القوة من الناحةالشكلية ، فى حدود هذه العـ قة ، فإن الطرف الذى يحظى بقدر أكبر من القوة فى علاقات أو مجالات أخرى قد يكسبه ذلك قوة أكثر من الناحية الشكلية فى هذه العلاقة.

ولنوضح ذلك نقول : أنه قد يتساوى طرفان داخلان فى علاقة ما من الناحية الإقتصادية ، غير أن أحد هذين الطرفين قد يتمتع بإمتلاك «أصول» أو مصادر قوة فى نواح أخرى غير الناحية الإقتصادية ، فذلك ولاشك يكسبه قوة أكثر فى العلاقة الإقتصادية التى نتحدث عنها ، وإن كان يتساوى مع الطرف الآخر فى الناحية الشكلية ، وذلك هو ما نقصده بمصطلح «القدرة

---

(1) D. Truman. The Covernmental Process, N. Y. : Knopf, 1951, pp. 189 — 190 ; william T. R. Fox. " In defense of Talking About power, " in his The super - powers, N. Y. : Harcourt Brace & world. 1944, p. 10.

المعممة» للقوة ، ولذلك فإننا آثرنا عند معالجتنا لمفهوم «القوة» ألا نتعامل معها بطريقة تفتيتية ، لأنه لابد من النظر للأطراف الداخلة فى علاقة ما من حيث كل ما تستطيع أن تستخدمه من أصول أو مصادر للقوة .

ومن الغريب فى هذه الحالة أن أحد الطرفين الداخلين فى علاقة إقتصادية مثلا قد يكون أقل قوة من الطرف الآخر من الناحية الإقتصادية ، غير أنه لو إستخدم فى هذه العلاقة مصادر قوته الأخرى ، ربما كان هو الأكثر تأثيرا فى العلاقة ، وذلك بحساب النتائج النهائية الناجمة عنها . ولعل ذلك يؤيد محاولتنا النظر إلى القوة بالمعنى الشامل .

ويستدل من ذلك أنه لا يمكن النظر إلى القوة على أساس أنها شئ لا يمكن التعرف عليه إلا بعد ممارسة وظهور نتائج إستخدامه «أى Post hoc » كما يعن للبعض أن يقول فى محاولة تعريف القوة ، إذ أننا نتفق مع «إتزيونى» بأن القوة أيضا إحتمالية Probabilistic ، بمعنى أنه يتعين ألا نضع فى الإعتبار القدر المستخدم منها فى علاقة ما فحسب ، وإنما علينا أن نحسب أيضا حساب الأصول أو المصادر المتاحة للأطراف الداخلة فى العلاقة ، الأمر الذى حدا «بإتزيونى» إلى القول بأن القوة : «تعنى القدرة المعممة على إنقاص المقاومة» (١) . وعلى هذا وعلى وجه العموم نجد أن «إتزيونى» لا يبعد فى الكثير أو القليل عن التعاريف الكلاسيكية التى أوردناها للقوة ، وخاصة التعريف «الفيبرى» ، إذ أنه يجعل«المقاومة Resistence » شيئا محوريا فى تعريف القوة . ولكننا يمكن أن نقول أنه لاحظ معنا أنه من الممكن التنبؤ

---

(1) Etzioni, op. cit. pp. 314 — 317.

بإمكانات القوة إذا التفتنا إلى المصادر المتاحة منها للفاعلين actors ، وإلى بناءها الكلى ، وكذلك الممارسات السابقة لها فى العلاقات المماثلة .

أن مناقشة فكرة وجود «القوة» فى حد ذاتها مسألة لا تتطلب الكثير من الجهد . إذ أن وجود القوة وقيامها فى المجتمع مسألة بدهية لا تحتاج إلى مناقشة وإلا أصبح الأمر مضيعة للوقت والجهد ودورانا فى حلقة مفرغة . إلا أن وجود القوة وقيامها فى المجتمع ، يفيد أو بالأحرى يعنى أن هناك سيداً ، ومسوداً . ومن ثم فإن هناك من يأمر ومن يطيع . وما التاريخ الإنسانى منذ وجدت أول جماعة بشرية ، إلا محاولة من الخاضع للتخلص من الخضوع يقابلها محاولة من المخضع لإستمرار وتأكيد سيطرته على الخاضعين . فعلى الدوام وعبر مختلف الحقب التاريخية هناك جماعة مسيطرة وجماعة مسيطر عليها ، وعبر مختلف الحقب إمتلكت الجماعة المسيطرة مصادر القوة التى مكنتها من السيطرة .

وبإستقراء التاريخ تبين أنه كانت الجماعة المسيطرة هى القلة minority على الدوام تقريبا ، إلا فى بعض الحالات التى يمكن أن نسميها بالحركات الجماهيرية أو الشعبية Mass Movements التى دائماً ما تبدأ بتوجيه «القلة» وتنتهى أيضا بسيطرة «القلة» . وكانت الجماعة الخاضعة أو المسيطر عليها هى هى الكثرة أو الأغلبية majority .

إن حركة التاريخ عبر الأزمان والعصور ما هى إلا محاولة من القلة صاحبة القوة لإستمرار إمتلاكها للقوة ، ومن ثم تحاول عبر مختلف مراحل التاريخ إبتكار الوسائل التى تمكن لها من ذلك ، سواء أكان ذلك بوسائل فكرية نظرية

أو بوسائل تكنولوجية (١) أو بالوسائل القهرية ذات الطابع الشرعى ، أو بالترويج لنفسها عن طريق الدعاية والتلاعب بالشعارات التى تخدع بها العامة فى المجتمع الحديث وفى المقابل تحاول الكثرة التخلص من سيطرة القلة ، وما تاريخ البشرية فى حركته الدائبة والدائمة ، الا محاولة بين هؤلاء وأولئك ، محاولة من الخاضعين للتخلص من الخضوع وإمتلاك القوة — التى حتى إن تمكنوا من إمتلاكها ترجع مرة أخرى إلى قلة منهم سواء رضوا أو لم يرضوا ومحاولة من القلة لإستمرار فرض سيطرتها .

وعلى هذا كانت مشكلة «علم السياسة» منذ أن وجد، هى تكييف العلاقات بين الكائنات البشرية (٢)، نظراً لعدم توزع القوة والملكية بالعدل أو بالتساوى بين الناس ، ومن ثم فإن المصالح المرغوبة عسيرة المنال ، الأمر الذى أدى الى ضرورة إمتلاك القوة لإشباع الحاجات التى يتطلبها الفرد أو الجماعة .

وإذا كان ماركس قد جعل من الإقتصاد محركا أوليا للتاريخ وأساسيا للتغير الإجتماعى ، بينما جعل «فرويد» الجنس Sex هو هذا المحرك ، فإننا نرى أن «القوة» هى العامل الهام والمحرك الأساسى للتاريخ وللتغير الإجتماعى عبر القرون . ونعنى بالقوة هنا : المحصلة النهائية لكل القوى القائمة فى المجتمع أى القوة التى تسير شئون المجتمع ككل . فهى القوة الفيزيقية بين هؤلاء الذين كانوا فى الأزمنة السحيقة يعيشون بلانظام ولا روابط ، وهى قوة السحرة فى

---

(١) أنظر :

G. K. Galbraith, The New Industrail State, Harmondsworth : penguin Books, 1970, pp. 94 — 105,

(2) B. Russell, political Ideals, London : Unwin Books, 1963, p. 9,

المجتمعات البدائية ، حيث كانت القوة تمتلك بوساطة هؤلاء الذين يبدون وكأنهم يعلمون أشياء لا يتأتى للباقين معرفتها مثل العلم والحكمة ، وقد إمتدت قوة هؤلاء الى الصين القديمة والكنيسة الكاثوليكية (١) . وهى أيضا قوة الحاكم الإله والكهنة – صفوة الطقوس Elite of Ceremony (٢) فى مصر القديمة ، والقوة العسكرية الطاغية عند الرومان . ولم تكن الملكية الزراعية فى النظام الإقطاعى سوى إمتلاك القوة بوساطة من يملكون الأرض ، والخضوع والإذعان لمن لا يملكون (٣) .

وإذا ما تفحصنا شعار «دعه يعمل ، دعه يمر ، فالعالم يسير وحدة» Laisser Faire, Laisser Passer., Lemonde va de Lui seul الذى ساد عند بعض مفكرى الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، نجد أنه يعنى ترك البرجوازية تنمو وتتراكم على حساب خضوع وإذعان الأغلبية الساحقة وكرد فعل لهذا ظهر الشعار المضاد عن الملكية العامة فى النظام الأشتراكى .

ولكننا إذا ما تفحصنا «المضمون» فى مختلف النظم الإجتماعية لوجدناه واحدا ، فهو «القوة» وإن تغيرت أشكالها أو بناءاتها . ومن ثم نستطيع القول

---

(1) B. Russell, power, Ch. IV.

(2) H. D. Lasswell. The Analysis of political Behavior, London : Routledge & Kegan pual, 1949 p. 287 seq.

(3) G. G. Coulton, The Medieval Scene : An Informal introduction to the Middle Ages, Cambirdge (At the Univ. Press, 1961).

وأنظر أيضا نشأة النظام الاقطاعى وخصائصه فى العصور الوسطى ، د. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، مكتبة نهضة مصر ، صفحة ٣٦ وحتى ٤٣ وأيضا د. ابراهيم أحمد العدوى ، المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦١ ، صفحة ١١٨ وحتى ١٢٦ .

بأن «القوة» هى المقولة الرئيسية والهامة — إن لم تكن الأهم على الإطلاق — فى حركة التاريخ ، ومفهومها — أى مفهوم القوة — هو المفهوم الرئيسى فى العلوم الإنسانية على وجه العموم (١) ، ويجب أن يبدأ به أى دارس للسياسة أو الإقتصاد والإجتماع على وجه الخصوص ، وأى دارس فى العلوم الإنسانية على وجه العموم .

وبإلقاء نظرة على ما إستعرضناه من آراء المفكرين الإجتماعيين والسياسيين فى الفصول السابقة ، نتبين أن مفكرى العلوم الإجتماعة والسياسية منذ أقدم العصور ، لم يستطيعوا تجاهل مفهوم ما يسمى حاليا «بالصفوة» ومفهوم «القوة» الذى كثيرا ما كان يفرض نفسه على دراساتهم كلما أجالوا النظر فى الواقع ليستخلصوا مادة فكرهم . ولعلنا لا نتجاوز إذا ما قلنا أن الفكر الأفلاطونى والأرسطى لم يكن سوى دراسة عن «صفوة القوة» بالرغم من أن هذه القوة لم تحظ بإهتمام علماء الإجتماع الذين إقتصروا على إرجاع «نظرية الصفوة» إلى موسكا وميشلز وباريتو (٢) . وتدرج الاهتمام بالقوة حتى إننا نجد أنها شكلت المفهوم المحورى والجوهرى الذى دار حوله عمل بعض المفكرين والفلاسفة أمثال نيتشه (٣) . ولقد حاول أفلاطون أن يحيد القوة بإضفاء الأنسجام الفلسفى عليها ، ومن بعده جاء أرسطو ليصنف لنا الحكومات على أساس عدد من يحكم . ولم يكن هذا الفيلسوف مفكر قوة فحسب بل ، أن وجهات نظره فى

---

(1) B. Russell, op. cit. Ch. 1.

(٢) أنظر : د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣) أنظر : د. عبد الرحمن بدوى ، نيتشه ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ ، د. فؤاد زكريا ، نيتشه ، نوابغ الفكر الغربى (١) ، دار المعارف القاهرة .

هذا الصدد لا تزال حية ويمكن تطبيقها على الأوضاع السائدةفى عصرناالحالى.

كما أن مفكرى الرومان لم يخرجوا عن إطار مفهوم القوة ، وكان شأنهم شأن من سبقهم ، إذ أنهم قد تناولوا علاقات القوة على مستوى الفرد أوالجماعة والمدينة والدولة ، حيث برزت القوة العسكرية السافرة بأجلى صورها ، إذأن الإمبراطورية الرومانية ، كانت المثال المتجسد لسيطرةالقوةالعسكريةالطاغية.

ومع إنتقال القوة من أيدى عسكريى «روما» إلى كهان المسيحية ، سيطرت القوة الدينية Relegious power من خلال بسط الدين لحمايته على البناء السياسى الإقطاعى ذى الوحدة الواهية ، وبذلك دعم البناء الطبقى وزاده حدة وذلك خلال عصور الظلام والقرون الوسطى . إذ كانت الكنيسة فى روما هى صاحبة السيطرة حتى مطلع عصر النهضة الذى نجد «مكيافللى» فى طليعةمفكريه الذين يستقرئون وقائع التاريخ ، ليستلهما الإرشاد فى كيفية قيام الدولة القومية وكيفية المحافظة على وحدتها وقوتها ، فوصل إلى أن «القوة» و «الحيلة» هما أساساً بناء الدولة .

وعند «بودان» نجد المفهوم الواسع للقوة المنبثق عن فكرة السيادة . ومن هنا نستطيع أن نضم «بودان» إلى كل من «هبز» و «لوك» اللذين حاولا أن يقيما صرح الدولة على أساس فكرة السيادة . هذا فضلا عن «مونتسكيو» الذى تجلت عنده فكرة القوة حتى أنه لا يكاد يفرق بين نظام وآخر من حيث الكيفية التى تمارس بها القوة فى ظل هذا النظام أو ذاك وقد لا نخطىء كثيراً إذا ما تجاوزنا «سان سيمون» و «أوجست كونت» لنصل إلى توكفيل وماركس اللذين إنبثق عن أعمالهم فى القرن التاسع عشر ، ذلك الفرع الحديث من علم الإجتماع ، وهو «علم الإجتماع السياسى» الذى بدأ يتبلور موضوعه ويتجددميدانه عندسوسيولوجى

القرن العشرين أمثال فيبر وميشلز ودوركايم وباريتو وموسكاودوفيرجيه»، فعلم الاجتماع السياسى هو ذلك الفرع من علم الإجتماع الذى يهتم بالأسباب والنتائج الإجتماعية لتوزع القوة داخل المجتمع . فضلا عن إهتمامه بالصياغات الإجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغييرات فى مواضع القوة ففى الوقت الذى تهتم فيه العلوم السياسية التقليدية بآلية الحكومة وميكانيزمات الإدارة العامة ، يهتم التحليل السوسيولوجى للظواهر السياسية بالتداخل الواسع بين السياسة والبناء الإجتماعى وبين العمليات المجتمعية والسياسية. ولكن السياسة الحديثة تولى إهتماما كبيراً بالمنشاط التى تهدف إلى تقاسم القوة أو بتلك المنشاط التى تصارع من أجل الإستحواذ عليها . فالسياسة على هذا تدور حول القوة دائما ، وبالتالى فهى تتضمن على الدوام تصادم المصالح المتصارعة .

هذا وبينما تركز العلوم السياسية إهتمامها على النطاق السياسى بصفة خاصة يحاول علم الإجتماع السياسى فهم العملية السياسية بربط السياسة بالبناءالإجتماعى الكلى . وتبعاً لذلك فإن العلاقات — على سبيل المثال — بين التدرج الإجتماعى والسلوك السياسى ، أو بين الشقاقات العنصرية والعملية السياسية، جذبت إنتباه علماء الإجتماع السياسى ، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو «سياسى» وماهو «إجتماعى» (١) .

وعلى هذا نلاحظ تأكيد علماء الإجتماع السياسى على العلاقات المتبادلة بين السياسية وبين السياق المجتمعى الأوسع ، الذى يتضمن تغيرات هامة فى المنظور الذى ينبثق عنه تحليل السلوك السياسى (٢) .

(١) أنظر : مناقشة واضحة بين ما هو سياسى وما هو إجتماعى فى :

Runciman, op. cit. Ch. I; Alessandro Pizzorno, politcal sociology, p. 7. seq.

(2) The American commonwealth, Vol, II, N. Y. Macmillan, 1900, p. 250.

صفوية أم تعددية ؟

لقد إكتسب مشهد القوة أبعادا جديدة ، قبل ظهور «علم الإجتماع السياسى وقبل تبلوره كعلم يهتم فى المقام الأول بدراسة القوة ، على أيدى مفكرى القرن العشرين . ولعلنا نجد أبرز هذه الأبعاد الجديدة عند أولئك الذين تبعوا «ماركس» أو تابعوه ، كماكس فيبر ومن بعده باريتو الذى أعطى القوة معنى أكثر تركيزاً فى إستخدامها ، وذلك بإنتهائه إلى فكرة « الصفوة » والصفوة الحاكمة Ruling Elite على وجه التحديد ، التى تملك القوة ومصادرها فى المجتمع . وهى تتحكم فى مقدرات المجتمع . الأمر الذى أدى إلى قيام عدد من كتاب الغرب أو ما يسمون بكتاب الديمقراطية الغربية الحديثة ، بإنكار أن المجتمع يحكم على الدوام بوساطة «قلة» — صفوة — ، وهؤلاء الكتاب هم الذين يطلق عليهم فى التراث الإجتماعى والسياسى «التعدديون Pluralists » أى أصحاب الإتجاه التعددى ، فى مقابل الصفويين Elitists أو أصحاب الإتجاه الصفوى .

ومن ذلك قد يعن لنا أن نتساءل : هل يقوم بناء القوة فى المجتمع على أساس صفوى أم على أساس تعددى ؟ وإذا كانت شئون المجتمع تسير وتدار ككل بوساطة القوة التى تتخذ القرار النهائى فيما يتعلق بهذا المجتمع ، فمن الذى يمتلك هذه «القوة» المؤثرة والفعالة على هذا النحو ؟ وكيف كان بناء القوة قديما وكيف تطور عبر العصور ، حتى وصل إلى شكله المعاصر ، وهل تطوره كان صفويا أم تعدديا ؟ ثم ما هى نتائج الدراسات المعاصرة التى حاولت الإجابة على هذه التساؤلات ؟

لقد إستخدم الناس «القوة» للسيطرة على الآخرين . وقد شهدت مختلف أصقاع الأرض شخصا واحدا يبرز من بين الملايين ويفرض عليها سلطانه

ويخضعها لإرادته سواء أكان ذلك عن رغبة أو عن رهبة . ولهذا لم تكن مظاهر تقديس الحاكم عند مختلف الشعوب إلا دليلا على ما فى نفوس الناس من طاعة وخضوع للقوى التى تحكمهم . ولذلك فلا غرابة عندما نرى تقديس اليابانيين للإمبراطور باق حتى الآن. وبالتالى فليس من المستغرب أن تكون شعوب فجر التاريخ قد ألهت ملوكها ، وأن يكون الإعتقاد بالوهية الحاكم سائدا بين أبناء الحضارات القديمة كاليونان والهنود والمصريين وغيرهم. فقد آمن المصريون القدامى بأن ملوكهم هم الآله «رع» ، وإتخذ الأباطرة الرومان لأنفسهم ألقاب الآلهه .

كما سادت فى القرون الوسطى وبعدها نظرية «حق الملوك الآلهى Divine Right of Kings » التى أخذت فى التداعى مع إنبثاق ما يسمى بالديمقراطية فى العصر الحديث ، ومع إزدياد الشك فى أن «الحق الآلهى» يمثل مصدر «القوة» وليس من اليسير تفسير هذه الظاهرة بلغة «القوة» ذاتها ، قوة مجموعة أو قلة متماسكة ، وقدرتها على التحكم فى الآخرين والسيطرة عليهم ، بوساطة إمتلاك موارد المجتمع ، واستثمارها لصالحها . ومن ثم تصبح هى الجماعة الأقوى . التى تكون العدالة — كما يراها ثراسياخوس — هى مصلحتها .

وكانت غالبية الحكومات عبر مراحل التاريخ فى أيدى جماعة أو طبقة حاكمة . وشكلت العبودية ظاهرة واسعة الإنتشار فى غالبية الحضارات المبكرة وبين غالبية الشعوب ، بحيث أصبح من اليسير دائما تملك «القوة» بوساطة الجماعة المسيطرة (١) . هذا وتنزع طبيعة الإنسان إلى أن يكون فى صراع مع شىء ما يخرج منه إما منتصرا أو مهزوما . بمعنى أن هذا الصراع يتم فى نطاق علاقة

---

(1) MacIver, op. cit., pp. 11 — 14.

يكون فيها فرد أو جماعة مسيطر عليها ، فالعلاقة هنا علاقة قوة . وقد بدأ صراع الإنسان ، الذى أخذ يتطور بأساليب صراعه سعياً إلى السيطرة على الطبيعة وعلى الآخرين من بنى جنسه عبر التاريخ مستخدما وسائل شتى على رأسها السياسة والحرب (١) .

ولما كانت «القوة» فى جميع المجتمعات الإنسانية، وحتى فى مجتمع الحيوان تعطى الإمتياز والشرف والهيبة ، والفوائد المادية والترف ، كان الصراع من أجل الحصول عليها يشكل العامل الأساسى فى حركة التاريخ وكنتيجة لذلك، هناك إتجاهان للصراع . الأول أفقى يقوم بين الإنسان والإنسان ، أو بين جماعة وجماعة أو بين طبقة وطبقة ، من أجل الحصول على القوة . والثانى رأسى ، ويكون معارضا أو مضادا للقوة ، مثل صراع المواطنين مع الحكومة المستبدة والصراع من هذا القبيل بين الحكام والمحكومين ، أى بين من يأمرون وهؤلاء الذين يجب عليهم الإذعان ، يمكن أن نجده فى أى مجتمع إنسانى (٢) .

لقد لعب حكم القوة دوراً مفيداً فى تنمية النظم الإجتماعية ، كما أن الحكومات التى فرضت بالقوة لعبت أيضاً دوراً أساسيا فى تكوين المجتمعات ذلك لأنه ما أن توجد «وحدة إجتماعية من نوع ما يوجد بالضرور «حكم» ، وقد تتغير صور الحكم فى جماعة ما ، إلا أن هذا لا يستتبع بالضرورة تغيرا فى تكوين الجماعة (٣)» .

---

(١) برتراند رسل ، آمال جديدة فى عالم متغير ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، دار مصر ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ١١ .

(2) Maurice Duverger, Iutroduction a la politique, paris Gallimard, 1964, Premiere partie.

(٣) رسل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

ونظراً لأن المجتمع يضم العديد من القوى . فأى من هذه القوى هو الذى يكون له السيادة ويسير شئون المجتمع؟ لقد أحدثت قوى التخصص الإقتصادى فجوة فى النظام التقليدى ، وأدى التقدم الصناعى والتكنولوجى فى العصر الحديث إلى قيام محاور للمصالح المتعارضة ، تتنافس أو تساوم إحداها الأخرى من أجل الإمتياز (١) . وفى الوقت نفسه نشأت عدة مراكز للقوة الإقتصادية

(١) يستخلص (إتزيونى) فى كتابه «المجتمع الفعال The Active Society » أن الباحثين إنتهوا إلى أساسين للتنظيم الإجتماعى . يرتبط الناس فى ظل الأساس الأول بروابط bonds عاطفية وأخلاقية تشكل تجمعات إجتماعية طبيعية تخضع لقيادة طبيعية ، وهذه الوحدات الإجتماعية التقليدية إتفق على أنها قضى عليها نتيجة لدخول التصنيع . والمبدأ أو الأساس الثانى للتنظيم الإجتماعى تزداد أهميته ، وفى ظله يرتبط الداخلون فى العلاقة عن طريــق المصالح المشتركة والإعتماد المتبادل الناجم عن تقسيم العمل والتخصص والتبادل . وفى ظل هذا النظام لم تلحظ الحاجة إلى القيادة ، إذ أنه يقوم على المصلحة الشخصية ولكن كيف يتسنى تصور مجتمع أو وحدة إجتماعية بدون قيادة ؟ هذا مالم يعطنا «إتزيونى» عليه جوابا

والنوع الأول من التنظيم الإجتماعى — عند إتزيونى — هو ما يسمى بالمعيارى Normativc والثانى يسميه «النفعى Utilitarian » ويرى إتزيونى أن النوع الأول يفضل النوع الثانى من الناحية التحليلية . فقد نظر «فيبر» إلى السلطة التقليدية على أنها بتكوينها أكثر إستقرارا من النمط البيروقراطى المرشد . وإفترض «دوركايم» أن لكل «عقد Contract » أساسا تعاقديا سابقا عليه . كما نظر «توكفيل» و«مين» و «ردفيلد» والعديدون غيرهم إلى الإنتقال من التنظيم الإجتماعى القائم على أساس «معيارى» إلى تنظيم أكثر نفعية ، على أنه تدهور فى التنظيم الإجتماعى ، وإن لم يكن تفككا صريحا فى النسيج الإجتماعى .

بل إن إتزيونى أوشك أن يلحق ماركس بأصحاب الاتجاه الرجعى السابقون عليه على أساس أن ماركس ينتهى فى تصوره عن المجتمع الأمثل إلى مجتمع ليس فيه صراع أو طبقة ، على الرغم من أنه — أى ماركس — يقيم فلسفته التاريخية كلها على أساس من هذا الصراع . فأستخدام القوة بوساطة الدولة عند ماركس إنما كان لحماية طبقة الملاك . ثم إستخدامها بوساطة البروليتاريا إنما هو مجرد وسيلة التاريخ التى تبشر بميلاد نظام جديد لامكان للقوة فيه . فبأنتهاء الدولة لا يوجد مكان للقوة فى ذلك العالم الذى سيكون منظما بحق . وينتهى إتزيونى إلى أن هناك قلة من المفكرين الإيطاليين وأبرزهم «باريتو» و «موسكا» هم الذين يرون أن القوة مبدأ منظما Organizing principle يشابه فى المكانة المبدأين «المعيارى» و «النفعى» الموجودين فى النظريات الأخرى كما هما موجودان فى نظرياتهم ... أنظر : Etzioni, op. cit, pp. 354—55.

والقوة السياسية ، ومن ثم فقد أصبح الوضع مختلفا عما كان عليه فى ظل نظام الإقطاع حين كانت الأرض ، وحدها هى التى تكسب من يمتلكها . محليا وقوميا المكانة والقوة (١) .

ولكن بالرغم من قيام محاور المعارضة وتعدد مراكز القوة السياسية والقوة الإقتصادية ، فإن ذلك لم يحل دون سيطرة الأقلية على المجتمع . فعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الإمبيريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة فى المجتمعات التى درست ، إلا أن هناك بعض الشك فى أن النتائج المتحصل عليها قد تكون إنعكاساً لمناهج معينة فى الدراسة . وربما أيضاً قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظرى للباحثين .

ومن النقاط الهامة التى خرج بها «آجر Agger » من دراسته—والتى أتفق فيها على ما نعتقد مع ميلز — ، أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة ، الذى يميل فى بعض المجتمعات إلى التعددية — تعدد الصفوات — وفى البعض الآخر إلى الصفوية . وسواء أكان هذا أم ذاك فثمة بناء للقوة متدرج وذو إتجاه واحد ينتهى إلى تربع صفوة على القمة . وبالتالى فإن النتائج التى وصل إليها «آجر» سواء إستخدمنا منهاج الشهرة أو منهاج إتخاذ القرار ، يؤديان بالضرورة ، إذا ما طبقنا أيا منهما — على حدة — إلى نتائج صفوية أو تعددية على التوالى . غير أنه — فيما يبدو — إذا ما إستخدمناهما معاً فإنهما يشكلان نوعا من الميثودولوجيا قادرا على إعطاء نتائج متباينة ، تؤدى فى النهاية إلى تربع صفوة على القمة .

الصفوية والاغتراب

لقد أكدت الأبحاث الإمبيريقية على أن الصفوية تصاحب «الإغتراب

(1) MacIver, op. cit. p. 52.

السياسى » أو عدم الفعالية السياسية ، أو تلك الحالة التى سماها «ميلز» باللامبالاة السياسية التى تنتهى دائماً بالإنسحاب من الميدان العام . وهذا دليل كاف على تربع صفوة على قمة التنظيم الإجتماعى ككل ، حيث يسود هذا الإغتراب السياسى كافة الطبقات الدنيا وذوى التعليم المحدود . وإذا ما ساد هذا الإحساس بالإغتراب لدى الجموع يصبح المجال متاحا لتعزيز البناء الصفوى فى المجتمع ، دون إمكانية الرد بأن هذا البناء مرضى عنه أو مقبول من قبل الجموع .

هذا ويرى المحللون أن القوة كقيم Values تحلل دائماً وفقاً لتوزعها بين وحدات الإنساق المستقلة ، ويكون للقوة فى العادة — كما ذكرنا — بناءواحد متدرج . ومن ثم يكون للوحدات الأعلى فى التدرج قوة على الوحدات الأدنى فى البناء ، فهناك إذن إتجاه واحد للقوة وهذا ما نجده واضحا فى نظرية «رايت ميلز» . وبالرغم من أن «ريسمان» يمثل الإتجاه المضاد لميلز — إلا أنه لم ينس تماما وجود صفوة قوة فى المجتمع الأمريكى المعاصر (١) .

والقوة السياسية — وهى محصلة كل القوى فى المجتمع من وجهة نظرنا — لاتزال ، ويبدو أنها سوف تظل ، هى الوجه الأعلى لجميع القوى فى المجتمع ، لأن مالها من شرعية يتيح لها إجبار الآخرين على طاعتها . وهى التى تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى ، بل وسن شروط ممارستها . فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاركها فيها أى شكل آخر من أشكالها القوة الإجتماعية . فهى آداة إدارة شئون المجتمع ككل . ولها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش فى أرضها أيا كان دينه أو طبقته أو جنسه (٢) .

(1) Riesman op. cit.

(٢) أنظر دراسة مستفيضة عن القوة السياسية فى :

C. E. Merriam. " Political power " in H. D. Lasswell.
C. E. Merriam and T. V. Smith. A Study of power. Glencoe, The Free press. 1950. second Book pp. 15 — 327.

وإذا ما تفحصنا التاريخ البشرى لوجدنا ان هذه القوة المؤثرة والفعالة ، التى تعد محصلة كل القوى داخل المجتمع ، أو ما يسميهاريسمان «القوة المتكاملة integral power» ، التى يكون فيها إتخاذ القرارات حكرا على طرف واحد دون الأطراف الأخرى ، (١) هى القوة السياسية ، التى تمتلك على الدوام بوساطة قلة – أى صفوة بلغة «باريتو» . هذه الصفوة قد لعبت الدور الموجه خلال حقب التاريخ المختلفة وفى شتى المجتمعات . الأمر الذى أدى الى أن يهتم علماء السياسة والإجتماع بموضوع القوة وبمن يمتلكها ، وبمواضع ، توزعها داخل المجتمع . فإستخدام القوة إنما يعنى قهر المقاومة ، وهذا يترتب عليه بالتالى توليد نوع من المقاومة فمشكلة القوة إذن هى زيادة القدرة على إحداث «الفعل» دون توليد تيارات مضادة . ذلك حتى لا تصادف حركتها معوقات تنقص أو تحد من فعاليتها ومقدرتها الحالية أو المستقبلة على الحركة وبالنظر إلى أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بشكل مطلق ، فإن السؤال ، الواقعى الذى ينبغى طرحه هو : أى نوع من القوة هو الأحرى بأن يولد أقل قدر من التيارات المضادة ؟

إن المقاومة التى تنتج عن إستخدام القوة تتخذ أشكالا عدة ، وتعبر عن نفسها بطرق متعددة . والمصطلح الذى يمكن أن يعبر عن هذه المقاومة فى شمول هو «الاغتراب» . وتتزايد المقاومة بتزايد إستخدام القوة ، وبذلك تزيد فى «الإغتراب» الذى ينجم عن مصادر أخرى .

ولا يستخدم مصطلح «الإغتراب» فى تأكيد العدوان المكشوف من جانب

---

(١) أنظر رأى ريسمان بهذا الصدد :

Riesman. op. cit. pp. 244 — 255.

الخاضعين للقوة فحسب ، إذ قد يعبر رد الفعل عندهم عن نفسه عن طريق إخضاع آخرين ، أو فى حالات عصاب أو إدمان الخمر أو اللامبالاة أوالنفور. هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا المصطلح يذكرنا بأن التطبيقات والأنواع المختلفة للقوة تخلق علاقات مختلفة من «الخاضعين المستخدمين للقوة ، تؤثر فى مجموع التنظيم الإجتماعى (١)» .

ومن هذا نجد أن كل القوى القائمة فى المجتمع كظواهر قابلة للتغير والتبدل من ناحية الشكل — فى مراحل مختلفة ، إلا أن أى متتبع لمراحل التاريخ لا يسعه إلا أن يوافق — مع دوركايم — على أن السلطة الممثلة فى القوة السياسية — هى الظاهرة الوحيدة التى وقفت أمام عاصفة التاريخ .

ولقد أثبت التراث الصفوى رغم النقد الذى وجه إليه (٢) ، أن القوة السياسية تمتلك على الدوام بوساطة صفوة ينتفى معها وجود ما يسميه بعض المفكرين بالديمقراطية التى تعنى : «حكم الشعب بوساطة الشعب أو حكم الشعب لنفسه» .

إن هذا المفهوم للديمقراطية لم يتحقق فى أى مرحلة من مراحل التاريخ قديمة وحديثة . فإذا ما نظرنا إلى ديمقراطية أثينا المباشرة (٣) ، والتى لا يزال

(1) A. Etzioni,. op. cit. pp. 350 — 352.

(٢) أنظر فى نقد التراث الصفوى :

Andrew Hacker. " Power to do what ? " in I. L. Horowitz ',(ed). The New Sociology. N. Y. : Oxford Univ. press. 1964. p. 136 ; Theodore G. Sorenson. " The outer Limit of presidential Decisions". in. Joseph R. Fizman. The American political Arena. 2nd edition (Boston Dittle. Brown. 1966). pp. 180 — 188.

(٣) أنظر : د. لطفى عبد الوهاب يحيى ، الديمقراطية الأثينية ، مركز التوزيع الجامعى ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧ .

الكتاب يتغنون بها حتى اليوم ، نجد أنها كانت ناقصة ومبتسرة فهى لم تضم المجتمع ككل ، وإنما كانت تحرم ممارستها على «النساء» و «العبيد» الذين كانوا يشكلون قطاعا له أهميته البالغة فى المجتمع ، إن لم يكن هذين القطاعين النساء والعبيد — يشكلان أحد الأسس التى يقوم عليها النظام الإجتماعى آنذاك والنظم الإجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا تخرج بحال عن كونها قلة «تحكم» وكثرة «تحكم» . وما دامت «الحكومة ظاهرة إجتماعية ، لكونها نتيجة لإجتماع الناس (١) . فسوف تظل — الجموع مجرد أدرات سلبية فى صراع القوة . فسواء إدعى مفكروا الغرب أو الشرق ديمقراطية الحكم لديهم أو لم يدع ، فلا بد من إستبدال شعارهم «حكم الشعب » إلى «حكم الشعب بوساطة صفوة من الشعب» .

وحالة عدم المساواة فى القوة السياسية لا يمكن بحال التخلص منها عن طريق إلغاء الطبقات ، إذ أنه من المستحيل تماما أن يكون حكم المجتمع فى متناول أحد سوى قلة قليلة . والمجتمع الذى لا طبقات فيه لا يشترك جميع الناس بنفس القدر فى إدارته وحكمه ، وعندما يتحدث الناس عن طبقة عاملة تمسك بزمام السلطة ، فإنهم لا يعدون إستخدام الكتابة والرمز فى حديثهم ، فإن القوة لا يمكن بحال أن تكون فى متناول ملايين الرجال . وللشعوب حكومات وليست هناك شعوب تحكم (٢) . وكما يقول «بوتومور» : «فإذا كانت الديمقراطية نظاما سياسيا فبإستطاعتنا أن نقول أن الحكم بواسطة الشعب سيصبح مستحيلا على مستوى التطبيق» (٣) .

(١) طه حسين ، فلسفة إبن خلدون الإجتماعية ، ترجمة محمد عبد الله عنان ، مطبعة الإعتماد القاهرة ، ١٩٢٥ ، ص ١٢٧

(2) R. Aron. " Social Social Structure.... " B. J. S. op. cit. p.9.

(3) T. B. Bottomore ; Elites and Society, p. 16.

وكيف ندحض قانون «ميشلز» الحديدى للأوليجاركية . وبناء القوة فى المجتمع يعتمد أساسا على التدرج ذى الإتجاه الواحد ومن خلال تنظيم . فعملية التنظيم فى المجتمع الحديث تقوم بالدور الفعال ، فهى التى تمكن القادة و«الصفوة»من السيطرة خلال التدرج الهرمى لبناء القوة . وفى عصر يعد التنظيم سمته الأساسية ، يصبح من المتعذر ، بل ومن العسير تجنب حكم الصفوة أو الأقلية ، التى تسيطر على قمة التنظيمات الرئيسية فى المجتمع . وهى الأحزاب السياسية والتنظيمات الإقتصادية الكبرى والقوات المسلحة وهم أولئك الذين يتربعون على قمة هرم القوة المعاصر ، وفقا لما أكدته نتائج الدراسات النظرية والإمبريقية .

وعلى أية حال ، فالخلاصة ، أن القوة ما هى إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح . مما قد يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» التى تحتكر شرعية القوة فى المجتمع — والتى يبدو أن بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة ، تظهر كما لو كانت شيئاً آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه . وهذا ليس صحيحاً بالطبع ، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتواتر فى أماكن «القوة» . وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسميها فى النهاية «الدولة» ومن ثم فإن الدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث إلى الإعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن هذه الفترة ، لن تختلف فى جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة لفترة أخرى . فالذى نخرج به من دراستنا

لمفهوم القوة ، هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وإن اتخذت أشكالا قد تبدو مختلفة . فقد بما كانت «صفوة» على البناء وحديثا ثمة صفوة على نفس القمة تملك وتسود ، ومن ثم سميت بصفوة القوة .

وعلى هذا فالمجتمعات منذ فجر تكونها حتى اليوم ، إنما تحكم بوساطة صفوة قوة وهى صفوة القوة السياسية فى الغالب .

الخاتمـــة

إن النظرة العامة إلى الفصول الستة التى يضمها هذا البحث تنتهى بنا إلى أن إستعراض تاريخ الإنسان فى جملته ، ومحاولة إستكناه حقائقه ، وتتبع مسيرته تدل على أن هذا التاريخ لا يتحرك تلقائيا أو يحرك نفسه بنفسه ، وإنما هناك عامل ، يتحكم فى مسيرة هذا التاريخ ، ويوجهها وجهة أستطيع معها أن أقول فى شىء من الرومانسية العلمية أنه لو قدر للبشرية أن تبدأ مسيرتها من جديد ، لتبدى هذا «العامل» ، مرة أخرى وحكم مسيرتها بنفس الكيفية التى حدثت فى عالم الواقع .

وبعد طول فحص لمزيج من الفكر يكاد يلم بأطراف كل ما كان للبشرية من تجارب ، أخذت عبر القرون أشكال العلوم المختلفة التى تتعدد مجالات بحثها وتضيق دوائر التخصص فى فروعها يوما بعد يوم ، أخرج — مع غيرى من الباحثين إلى أن ذلك العامل ، المحرك لمسيرة البشرية لا يتخذ من ناحية المظهر أشكالا عديدة فحسب ، بل إن جوهرة قد يختلف من مجال إلى مجال ولا يرتبط بالإنسان وعالمه فحسب وإنما يرتبط بالكون على سعته بكل ما فيه من عوالم ومخلوقات . أى أنه يرتبط بالمادة فى سكونها أو حركتها وجمودها أو حيويتها . ذلك «العامل» ، فى هذا المنظور الفلسفى هو «القوة» على إطلاقها .

ولقد دعانا ذلك إلى محاولة وضع تعريف لها ، غير أن التعريف الجامع المانع دونه حرث القتاد . ولذلك إستعرضنا فى الفصل الثانى من هذا البحث تطور المدلول اللغوى لمصطلح «القوة» فى أشكالها وأنواعها المختلفة عبر القرون وذلك على سبيل التمهيد لإستخلاص مفهوم أو تعريف لها فى نطاق المجال الذى نهتم به ، وهو علم الإجتماع السياسى وفى حدود هذا المنهاج الذى التزمناه بالضرورة وهو المنهاج الإجتماعى التاريخى .

ولقد أدى بنا ذلك كما ذكرنا إلى أن نتناول بالدرس غالبية المحاولات التى بذلت فى سبيل تعريف «القوة» فى مجال علم الإجتماع السياسى ، وإنتهينا إلى وضع تعريف لها نؤثر أن نجعله أول نتيجة من النتائج التى نناقشها فيما يلى :

مناقشة النتائج العامة وتحليلها :

١ — يمكننا بعد ما إستعرضناه فى بحثنا من مشكلات تعريف القوة . ومفهومها وبعد عرضنا النقدى للإتجاهين السائدين الآن فى محاولة تعريف القوة وهما إتجاهى «فيبر» و «بارسونز» ، نحاول أن نضع تعريفا للقوة فى أعم معانيها ، وذلك بغض النظر عن المسميات المختلفة التى قد نطلقها على هذا الشكل أو ذاك من أشكالها إذا ما نظرنا إليها فى سياقات مختلفة . إذ أننا نهتم فى المقام الأول بالمفهوم العام للقوة التى تسير النسق الإجتماعى ككل ، فلا شك فى أن القوة بهذا المعنى إن «هى إلا محصلة الأشكال المختلفة للقوى التى تعمل وتتفاعل داخل النسق الإجتماعى ، على ما قد يكون فيها من تجاذب أوتضاد،والتى ترسم فى النهاية وتحدد الشكل والمسار اللذين يتخذهما النسق الإجتماعى السياسى ، أى بإختصار «القوة الفعالة (المؤثرة) فى المجتمع» .

ولقد عمدت إلى القول بأن النسق «إجتماعى سياسى» لكى أدخل فى ، الإعتبار جميع أشكال علاقات القوة السائدة فى المجتمع بأفراده وجماعاته وروابطه .

ولعلى أستطيع القول بأن الأشكال الأساسية للقوة هى : القوة الدينية والقوة الإقتصادية والقوة العلمية والقوة العسكرية ، تستحيل جميعا فى النهاية إلى قوة إجتماعية سياسية فعالة . فالمعنى العام للقوة عندى سياسى إذن ، وعلى

هذا ، «فالقوة الفعالة» (المؤثرة) هي محصلة الأشكال المختلفة للقوة التي يمكن أن تسمى بالمفهوم المتداول «القوة السياسية» إذا كانت هذه الكلمة تعني إدارة شئون المجتمع — بأفراده وجماعاته وروابطه — في شتى مناحيها سواء أكان ذلك في نطاق إقليمي أو دولي .

٢ — وطالما أن القوة نمط نوعي من العلاقة بين الأشياء والأشخاص والجماعات في النطاق الإقليمي أو الدولي ، فإن الآثار التي تترتب على علاقات القوى لا تقتصر على المجتمع في دولة بعينها ، إذ أن هذا المجتمع ككل بما فيه من علاقات قوة مسيرة لسياسته لابد وأن يكون طرف في علاقة قوة مع غيره من المجتمعات ، بما قد يكون لذلك من آثار في تقدمه أو تخلفه ، وقد ترتبط هذه النتيجة بالذات بكل المجتمعات عبر التاريخ بما فيه من غالب ومغلوب ، بيد أنه يحق لنا أن نقف عندها إذ يتجلى آثارها من ناحية ، في تاريخ مصر على وجه العموم ومن ناحية أخرى ، في الفترة التي يتناولها هذا البحث إمبريقيا من هذا التاريخ(١).

٣ — وقد إنتهى بي البحث إلى وجهة نظر خاصة — قد أتفق فيها مع بعض الباحثين — في هذه النقطة بالذات ، إذ أنه في إعتقادي أنه ليس هناك فارق بين الدولة وبين المجتمع بمعناه العام ، وإنما يتوهم بعض الباحثين وجود هذا الفارق بين الدولة والمجتمع لأنهم لا يستطيعون أن يتبينوا الحقيقة الهامة التي هي مدار هذا البحث في جملته وهي أن «القوة» بأشكالها المختلفة تتوزع دائما بين «صفوة» أو «عدة صفوات» — متحالفة — تحتكر شرعية القوة في أقليم معين ، وما القوة إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح ، مما قد يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» — وأغلب الظن أن

---

(١) أنظر : اسماعيل سعد ، قضايا علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، الفصول ٤ ، ٥ .

بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة — تبدو كما لو كانت شيئاً آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه ، وهذا ليس صحيحاً بالطبع ، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيا ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتوافر فى أماكن «القوة» ، وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسميها فى النهاية «الدولة» .

ومن ثم فانه لا محل للخلاف حول ما إذا كان علم الإجتماع السياسى «علم دولة» أم «علم قوة» ، طالما أن الفارق وهمى وأنه ليس ثمة فارق علمى واضح بين الدولة وبين أنساق القوى التى تقوم عليها هذه الدولة . والفائدة الوحيدة التى يمكن أن يبقى من أجلها مصطلح الدولة فى قاموس المصطلحات الإجتماعية والسياسية هى إمكان التمييز بين بناء إجتماعى سياسى وغيره من البناءات الإجتماعية السياسية .

والدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث الى الإعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن هذه الفترة ، لن تختلف فى جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة الى فترة أخرى . فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم القوة هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وأن إتخذت أشكالا قد تبدو مختلفة .

٤ — وقد خرجنا من هذا البحث الى أن «الصفوة» هى تلك القلة التى تستطيع الوصول الى مواقع إتخاذ القرار فى المجالات التى تؤثر على إدارة ، سياسات المجتمع ككل وتوجهها الوجهة التى تتفق مع مصالحها . والوصول الى موقع إتخاذ القرار — أى الإستحواذ على القوة — ينطوى ولا شك على ضروب من الصراع على النحو الذى فصلناه فى معالجتنا لمسألة علاقات القوة .

٥ - ونظراً لأن مصادر القوة فى المجتمع تتباين فإن لكل قوة صفوة ، عليها أن تساوق ما بين مصالحها ومصالح الصفوات الأخرى ، وهذا يعنى أنه يوجد فى المجتمع الواحد صفوات عدة تشكل علاقات متوازنة ، وتعطينا فى النهاية قيادة أو قيادات يتمثل فيها تحقيق مصالح الصفوات المختلفة مجتمعة . ويترتب على إتفاقها شكل النسق الإجتماعى ، وهذه الصفوة أو الصفوات مجتمعة يمكن أن نسميها «الطبقة الحاكمة» ، ولعلنا فى هذه النتيجة قد أدمجنا - كما يقتضى واقع الحال من وجهة نظرنا - المدارس الصفوية فى المدارس التعددية ، منتهين إلى غيبة «الديمقراطية» - وهى غائبة أبداً - فى ظل التنظيم . فالنظم الأجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا يمكن أن تخرج بحال عن مجرد كونها كثرة تحكم وقلة تحكم . وليس أدل على ذلك من أن بعض المدارس التاريخية لا تزال حتى يومنا هذا تتناول تاريخ المجتمعات الإنسانية ككل من خلال دراستها «للبطل» والدور يلعبه فى حركة التاريخ ، أو للأسرة الحاكمة وتقسيم فترات التاريخ بحسبها .

٦ - يترتب على ما سبق أنه لكى تحكم لابد من أن تصل أولا إلى القوة بالمعنى الذى أوضحناه ، ثم تحاول بعد ذلك تنظيم ممارستك لها على النحو الذى يضمن بقاءها فى يدك ، أى يكفل بقاءك فى موضع إتخاذ القرار ، فإذا مـا تقادم العهد بالصفوة الحاكمة وأرتخت قبضتها على مقاليد الأمور بشكل يتيح لقوة جديدة أن تدعم نفسها وتنظم صفوفها ، فإن ذلك يؤذن بإنهيارهـا التدريجى عن طريق الممارسات الجماعية ضدها إذا ما فشلت فى إحكام التنظيم . وقد يكون إنهيار الصفوة الحاكمة عن طريق الإنقلاب الذى قد يقع نتيجة

لخلل يطرأ على توازن علاقة القوة الضابط لسيطرة الصفوة السياسية (الحاكمة) أى بالمعنى الضيق على الصفوة العسكرية .

ويبدو من إستقرائنا لوقائع التاريخ أن الصفوة وإن طال أمد بقاءها لابد لها من أن تبلغ الهرم يوما وتفقد مقومات بقائها وينفسح المجال أمام غيرها ليحل محلها ، ونحن فى ذلك نتفق مع «باريتو» فيما إنتهى إليه من دورات الصفوات .

٧ - تعرضنا فى النتيجة الثالثة إلى القوة والدولة ولم نتحدث فيها عن الشرعية لإلتزامنا بالتتابع المنطقى للنتائج . غير أن صفوة القوة التى تلى السلطة تعمل دائما على تقنين ممارساتها فى شتى المجالات حتى تضفى الشرعية على نفسها وبذلك تصبح هى القوة السياسية - وهى محصلة كل القوى فى المجتمع من وجهة نظرنا - التى لا تزال ويبدو أنها سوف تظل الوجه الأعلى لجميع القوى فى المجتمع ، لأن مالها من شرعية يتيح لها إجبار الآخرين على طاعتها ، وهى التى تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى الأخرى ، بل وسن شروط .. ممارستها . فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاركها فيها أى شكل من أشكال القوة الإجتماعية . فهى آداة إدارة شئون المجتمع ككل . ولها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش فى أرضها أيا كان دينه أو طبقته أو جنسه .

وإذا ما تفحصنا التاريخ البشرى لوجدنا أن هذه القوة الفعالة (المؤثرة) التى يكون فيها إتخاذ القرار حكرا على طرف واحد دون الأطراف الأخرى وهى القوة السياسية التى تمتلك على الدوام بوساطة قلة .

ويعنينا فى هذا المقام أن نشير إلى أن القانون فى حد ذاته إن هو الاشكل

من أشكال القوة ، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين فإنها لا تنبع من فراغ وإنما يضعها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعها ، ويطبقها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من تطبيقها . وما القوانين بين هؤلاء وأولئك إلا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لها .

ومن ثم فإن الشرعية تستمد وجودها من القوة ذاتها ، وذلك يتضح من الواقعة التاريخية المتكررة البسيطة التي مؤداها أن الإنقلاب - على سبيل المثال - يصبح شرعيا إذا ما نجح . ويعتبر القائمين به خارجين على القانون إذا لم يمارسوا قدرا من القوة يكفل لهم النجاح فيما يحاولون القيام به من إنقلاب .

ويستدل على ذلك أيضا أن الفئة الحاكمة الجديدة التي أتت إلى مكان السلطة بالقوة تستطيع أن تلغي ما تشاء من قوانين وأن تضع غيرها .

المراجع

المراجع العربية

— القرآن الكريم .

— الكتاب المقدس (العهد الجديد) .

أولا : المعاجم والموسوعات :

— أساس البلاغة ، الطبعة الوهبية ، الطبعة الأولى ، ١٨٨٢ .

— القاموس المحيط ، المطبعة الحسينية المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .

— المصباح المنير ، الطبعة الخامسة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٢ .

— الموسوعة العربية الميسرة ، دار القلم ، الطبعة الاولى القاهرة ١٩٦٥ .

— مختار الصحاح ، طبعة دار المعارف ، القاهرة .

— لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

ثانيا : الوثائق والدوريات :

— صلاح الدين طلبة ، السبرنطيقا ، مجلة عالم الفكر ، المجلة الثانى ، العدد الرابع الكويت ، ١٩٧٢ ، صفحات ٩—٥٦ .

— محمد عاطف غيث ، نظريات فلفريدو باريتو فى علم الإجتماع ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الثانى عشر ، ١٩٥٨ الصفحات ١٥٥—١٩٣ .

— محمد طه بدوى ، المنهج فى علم الإجتماع السياسى ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٦ ، صفحات ١—٣٧ .

— محمد عبد المعز نصر ، صراع المذاهب السياسية فى القرن العشرين مجلة كلية الآداب ، جامعة الأسكندرية ، المجلد التاسع ، ١٩٥٥ ، صفحات ٥٣—٦٣ .

ثالثا : الكتب :

— إبراهيم أحمد العدوى ، المجتمع الأوربى فى العصور الوسطى ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١ .

— ابو اليزيد على المتيت ، تطور الفكر السياسى ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— أفلاطون ، الجمهورية ، ترجمة حنا الخباز ، القاهرة (بدون تاريخ).

— ألبان ج . ويدجرى ، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس الى توينبى ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئه العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .

— بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادىء العلوم السياسية مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

— بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهرة وآخرين ، دار الجيل للطباعة ، الفجالة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

— جورج سارتون ، تاريخ العلم ، ترجمة مصطفى الأمير وآخرين ، دار المعارف بمصر ، الجزء الأول ، ١٩٦٢ .

— ———— ، تاريخ العلم ، ترجمة توفيق الطويل وآخرين ، الجزء الثالث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١ .

— ————، تاريخ العلم ، ترجمة ابو العلا عفيفى وآخرين ، دار المعارف بمصر ، الجزء الثالث ، ١٩٦١ .

— ــــــــــ، تاريخ العلم ، الجزء السادس ، ترجمة مصطفى عبد الحميد العبادى وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

— جوزيف شومبيتر ، الرأسمالية والأشتراكية والديمقراطية ، ترجمة خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— طه حسين ، فلسفة بن خلدون الإجتماعية ، ترجمة محمد عبدالله عنان مطبعة الإعتماد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

— عبد المجيد محمد الحفناوى ، تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٧٢ .

— فؤاد زكريا ، نيتشه ، نوابغ الفكر الغربى (١) ، دار المعارف ، القاهرة .

— لبيب شقير ، تاريخ الفكر الإقتصادى ، مكتب نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٦ .

— لطفى عبد الوهاب يحيي ، الديمقراطية الأثينية ، الطبعة الأولى ، مركز التوزيع الجامعى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

— محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة ، المكتب المصرى الحديث الأسكندرية ، ١٩٦٧ .

— محمد عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند الألمان ، مطبعة م . ك . ، الأسكندرية ، ١٩٧١ .

مراجع باللغة الاجنبية

أولا : دوائر المعارف والمعاجم

— A New English Dictionary on historical principles, London, Oxford : at the Clarendon Press, 1909.

— The Concise Oxford Dictionary, Fifth Edition.

— The Shorter Oxford English Dictionary on historical principles, London Third Edition.

— The Encyclopaedia Britannica, 1966.

— ——————— of the Social sciences, New York, 1968.

— The International Encyclopaedia of social sciences, New York, 1968.

ثانيا : الدوريات

— Aron, R. "Social structure and the Ruling Class," *British Journal of Sociology*, I (I) March 1950.

— Bachrach, Peter and Morton S. Baratz, "The Faces of Power," *American Political Science Review*, Vol. Lvi (Dec. 1962), No.4, pp.947—952.

— Bell, Daniel, "The power elite reconsidered," *American Journal of Sociology*, 64 (Nov. 9, 1959), pp. 238—250.

— Blumberg, U. 'The determination of Local Power Elites," *American Journal of Sociology*, Vol. 63 (Nov. 1957).

— Cassinelli, C.W. "The Law of oligarchy," *American political science review*, Vol. Xlvii (sept. 1953), No. 3, pp. 773—784.

— Dahl, R.A. "A Critique of the Ruling Elite model," *American political science review*, Vol. 52 (june 1958), pp. 463—469.

— ————"On the concept of power, "*Behavioural science,*" Vol. 2, 1975, pp. 202 - 203.

— D'Antonio, w. V. and E. Erickson, "The Reputational Technique as a measure of Community Power," *American Sociological Review*, Vol. 27 (June 1962, pp. 362 - 376.

— Ehrlich, H. J. "The Reputational Approach to the study of Community Power, "*American Sociological Review*, 26 (6). (Dec. 1961),

— Fisher, S. "Community - power studies. "*Social Research* 29 (4) (Winter 1962), pp. 449 - 466.

— French, J.R.P. "A Formal Theory of Social Power, *Psychological Review*, Vol. 63 (1956), pp. 181 - 184.

— Gamson, W. "Stable Unrepresentation in American Seciety," *American Behavioual Scientist*, 12 (Nov.-Dec. 1968), pp. 15-20.

— Heeren, John, (K. Mannheim and the Intellectual Elite, *The British Journal of Sociology*, Vol. Xxii. No. I, March 1971, pp. 1—14.

— Kozyer - Kowslski, S. (Weber and Marx,) *Polish Sociological Bulletin*, Vol, 17, No. 1, 1968.

— Lawrence, J.R. (In the footsteps of Community power, The *American Political Scieuee Review*. 55 (Dec. 161), pp. 819-820.

— Nadel, S.F. (The Concept of Social Elites,) *International Social Science Bulletin*, Vol. 8, No. 3 (1956), pp. 413-424.

— Parry, G. "Elites and Polyarchies," *Journal of Commonwealth Political Studies*, Vol. 4 (Nov. 1966), No. 3, pp. 163-179.

— Parsons, T. "The Distribution of Power in American Society," *World Politics*, 10 (1957), pp. 123-143.

— Perrucci, R. and M. Pilisuk, "Leaders and Ruling Elites : the Intero-

rganizational Bases of Community Power," *The American Sociological Review*, Vol. 35, No. 6 (Dec. 1970) pp. 1040-1056.

- Schulze, R. O. and Leonard U. Blumberg," The Determination of Local Power Elites," *The American Journal of Sociology*, 63 (Nov. 1957).
- Simon, H.A. "Notes on the observation and Measurement of Power," *Journal of Polities, Vol.* 15 (1953), pp. 500-516.
- Spencer, Martin, "Weber on Legitimate Norms and Authority," *The British Journal of Sociology*, Vol. Xxi, No. 2, (June 1970).
- Wolfinger, R. E " Reputation and Reality in the study of Community Power," *The American Sociolgicol Review*, 25 (Oct. 1960).

ثالثا : الكتب

- Agger, R. D. Goldrich and B. Swanson, *The Rulers and the Ruled*, New York : Wiley, 1964.
- Aron, R. Dix — huit Lecons sur Ia Société Industrielle, Paris ; Gallimard, 1952.
- ————, *Democratie et Totalitarisme*, Paris: Gallimard, 1955.
- ————, *Main Currents in Sociological Thougth*, Trans. by R. Howard and H. Weaver, Harmondsworth : Penguin Books, 2 Vols. 1959.
- Balandier, G. Political Anthropology, Trans, by A. M. Sheridan Smith, London: Allen Lane the Penguin Press, 1970.
- Ball, Alan R. *Modern Politics and Government*, London : Macmillan, 1971.
- Barker, *E. The Polities of Aristotle*, London, ; Oxford University Press,. 1948.

——————, *Principles of Social and Political Theory*, London: Oxford University Press, 1957.

— Bell, Daniel, *The End of Ideology*, New York ; Free Press, 1955.

— Bendix R. and S. M. Lipset, *Cnrrent of Sociology*, London ; Routledge & Kegan Paul, Vol. 1. 1957.

— Bierstedt. *R. The social order*. New Delhi ; Tata Mac Graw-Hill Publishing. 1970.

— Birnbaum, N. *The Crisis of Industrial Society*, London, Oxford University Press. 1970.

— Blau, *B. Exchange and Power in Social Life*. New York : John Wiley & Sons. 1964.

— Blondel. Jean. *Voters. Parties and Leaders*. Harmondsworth; Penguin Books. 1972.

— Bogardus. Emory S. *The Development of Social Thought*, Fourth Edition, Bombay. 1959.

— Bottomore. T. B. and M. Ruble (eds.) *Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*. Harmonsdworth: Penguin Books. 1971.

— Brady, R. A. *Business as System of Power*. Columbia Uuiversity Press. 1943.

— Buckley W. J. *Sociology and Modern Theory*. Englewood Cliffs. Perntice-Hall. 1957.

— Burnham. J. *The Managerial Revolution*. Harmondsworth Penguin Books. 1952.

— Carr. Edward H. *What is History*. London : Macmillan 1961.

— Cartwright. Darwin (ed.). *Studies in Social Power* (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan. 1959).

—Chkhikvadze. V. M. and others. *The Soviet Form of Pobular Government*. Moscow : Progress Publishers. 1972.

— Clark. T. N. *Community Structure and Decisson-Making*. San Francisco : Chandler. 1968.

— Cook. L. A. and E. F. Cook, *A Sociological Appraeh to Education*, Third Edition. Bomday : Tata Mac Graw-Hill.

— Coser. L. A. (ed.). *Political Sociology*. New York; Harper Torch Books. 1957.

— ——————, *Masters of Sociological. Thought*. New York. Har-Court Brace. INC. 1971.

— Dahl, R. A. *Modern Political Analysis*. New Delhi; Prentice-Hall of India. 1955.

— ——————, *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven: Yale University Press. 1973.

— D'Antonio. W. V. and William H. Form, *Influentials in two Border Cities*. Notre Dame. Ind. : University of Notre Dame Press. 1955.

— Darwish, I. *Governmental Formes and Problems of Classifications*. Cairo. 1966.

— Duverger. Maurice. *Introduction a* la Polotique. Paris : Gallimard. 1964.

— ——————, *Sociologie. Polotique*. Paris; Presses Universitares de France . 1968.

— ——————, Political Parties (trans. by Barbara and R. Norty), London ; Methuen & Co. LTD. 1959.

— Ebenstein. W. Modern *Political Thought*. New Dlhi : Oxford & Publishing Co. Second Edition.

— ———————, *Great Political Thiukers.* Bombay : Oxford & IBH Publishing Co. Third Edition. 1972.

— Etzioni. Amitai, *The Active Society.* New York, 1972.

— Finer., S. E. *Vilfredo Pareto : Sociological Writings,* London : Pall Mall Press, 1966.

— Fox, Willaim T. R. " In Defence of Talking About Power," in his *The Super - Power,* New York : Harcourt, Brace & World, 1944.

— French, J.R.P., Jr. and Bertran Raven, " The Bases of Social Power," in Darwin Cartwright and Alvin Zander (eds.) *Group Dynamics. Research and Theory,* New York : Harper & Row, 1960.

— Furfey, Paul Hanly, *A history of Social Thought,* New York : Macmillan Co., 1946.

— Gearth, H. H. and C. W, *Mills, Character and Social* Structure, London ; Routledge & Kegan Paul, 1970.

— ———————, *From Max Weber,* New York : Oxford University Press, 1958.

— Giddens, A. *Politics and Sociology in the Thouht of Max Weber,* London : Macmillan Press, 1972.

— ———————, *Capitalism and Modern Social Theory,* London : Cambridge University Press, 1972.

— ———————, Power in Recent Writings of T. parsons, in Peter Worsley (ed.). *Modern Sociolgy, Introductory Readings,* Harmondsworth; penguin Books, 1972.

— Hacker, Andrew, power to do What? in Irving L. Harawitz (ed.). *The New Sociology.* New York : Oxford University press, 1964.

— Hughes, H. Stuart, *Consciousness and Society.* London : Macgibbon & Kee, 1957.

— Hunter, F. *Community Power Structure : A Study of Decision Makers.* Chapel Hill : The University of North Carolina press, 1968.

— Keller, Suzanne, *Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society.* New York : Random House, 1963.

— Keynes, Edward and David M. Ricci (eds.), *Political Power Community and Democracy,* Chicago : Rand Macnally & Company, 1970.

— Lasswell, H. D. and Daniel Lerner. *World Revolutionary* Elites, The M. I. T. Press, 1957

— Lenin, *Selected Works,* Moscow : Progress Publishers, 1971.

— Lynch, D. *The Concentration of Economic Power.* Columbia University Press, 1946.

— Lynd, R. S. and M. Lynd, *Middletown in Transition,* New York : Harcourt, Brace & World, 1927.

— Machiavelli, N. *The Prince.* Trans. by George Bull, Harmondsworth, Penguin Books, 1971.

— Maclver, R. M. *The Web of Government,* New York : The Mecmillan Company, 1948.

— Mackee, J. B. *Introduction to Sociology,* U. S. A. Holt Rinehart, 1959.

— Mackensie, W. J. M. *Politics and Social Science,* Harmondsworth : Penguin Booka, 1957.

— Mannheim, K. *FreedoM, Power and Democratic Planing,* London : Routledge & Kegan Paul, 1955.

— —————, *Ideology and Utopia,* London : Routledge & Kegan Raul, 1968. JJ

— March. J. G. " The Power of Power," in David Eston (ed.), *Varieties*

of Political Theory. New Jurcey : Englewood Cliffs, Prentice . Hall, 1960.

— Marx, K. Early Writings, Trans. and (ed.). by T.B. Bottomore, New York : Mac Graw - Hill. 1964

— ————————, *Capital,* Moscow : Progress Publishers. 3 Vols. 1971.

— ————————. *Selected Waitings in Sociology and Philosophy* (ed.). by T. B. Bottomere and M. Ruble, Harmoardsworth : Penguin Books, 1971.

— Mayer, Kurt B. and W. Buckley, *Class and Society*. New York : Random House. 1959.

— Meisel. J. H. *The Myth of the Ruling Class,* Ann Arbor : University of michigan press. 1952.

— Merriam, " Political Power," in H. D. Lasswell, C. E. Merriam and T. V. Smith, *A Study of Power,* Glencoe. The Free Press, 1950.

— Merton, R. K. and Others. *Sociology Today,* New York; Harper Torch Book, 1955.

— Michels, R. *Political Parties, A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy.* Trans. by Eden and Cedar Paul. New York : The Free Press, 1952.

— Michels. *Frist Lectures in Political Sociolqgv.* Trans. by A. de Grazia. New York : Harper & Row. 1955.

— Mills. C. W. *Power, Politics and People,* New York : Oxford University Press. 1963.

— ————————, *The Power Elite;* New York : Oxford University Press, 1959.

— ————————, White Collar. New York : Oxford University Press, 1959.

—————, *The New Men of Power.* New York : Harcourt, Brace. 1948.

— Mitchell,, W. G. *Sociological Analysis and Politics*; The Theories of T. Parsons, Englewood Cilffs, prentice - Hall, 1957.

— Mosca, C. *The Ruling Class*, New York : Mac Graw - Hill, 1955.

— Nisbet, R. The Sociologlical Tradition, London : Heinmann. 1971.

— Osipov, G. *Sociology*, Moscow Progress publishers, 1959.

— Pareto, V. *Treatise on General Sociology*, Trans. by Eerick Mirfin, N. Y. Dover, 1963.

— Parry, G. *Political Elites*, London : George Allen & Unwin LTD. 1959.

— Parsons; T. The Introduction (in Max Veber; *The Theory of Social and Economic Organization*, London : William 1947.

—————, on the Concept of political power, in R. Bendix and S. M, Lipset (eds.). *Class, Status and power.* London : Routledge & Kegan paul. 1957.

— Pizzorno. A. (ed.) *Political Sociology* Harmondsworth : Penguin Books. 1971.

— Plamenatz. J. *Man and Socieiy*. London. Longman; Vol. 1, 1970.

— Polsby. N. W. *Community power and Political Theory.* New Haven : Yale University press. 1963.

— Popper. K. *The poverty of Historicism* London : Routledge & Kegan paul. 1957.

—————, *The Open Society and Its Enemies*. London : Routledge & Kegan paul 5 th Edition (revised) 1966. Vol. 1.

— Presthus. R. *Men at the Top*. N. Y. : Oxford University press. 1964.

— Riesman, David, Nathan Glezer and Reuel Denny. *The Lonely Crowd.* N. Y. : Carden City. Doubleday Anchor Book, 1953.

— Rose, A. M. *The power Structure*, London : Oxford University press. 1970.

— Runciman, W. C. *Social Science and Political Theory.* London : Oxford University press, 1955.

— Russell, B. *History of Western Philosophy*, London : George Allen, and Unwin, 1946.

— ————————, *Power : A New Social Analysis*, London : Ceorge Allen, 1946.

— Sabine, C. A. *History of Political Theory*, Third Edition. Bombay.

— Simmal, C. *The Sociology of G. Simmel*, Trans. and ed. by K. H. Wolff, Glencoe, Free Press, 1950.

— Southworth, John Van D. *The Story of the World*, N. Y. : Pocket Books, INC, 1954.

— Toqueville. Alexis de, *De La Democratie en Amerique*, Paris : Callimard, 1898.

— Toynbee, A. J. A. *Study of History.* London : Oxford Univrsity Press. 1948.

— Varma, V. P. *Political Philosophy*, Indian : Agra - 2, 1970.

— Vidich. A. J. and J. Bensman, *Small Town in Mass Society* N. Y. : Garden City, Doubleday, 1960.

— Veber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization.* (trans : by E. A. Shils and T. Parsons), London : William Hodge. 1949.

————————, *The Methodology of the Social Sciences, Trans.* by E. A. Shils, and H. A. Finch, The Free Press of Glencoe, 1949.

— Willner, ann Ruth and Dorothy W. ' The Rise and Role of Charismatic Leaders', in Harvey G. K. (ed). *Politicsim Transitional Societies,* N. Y. : Appleton century - Crofts, 1968.

— Zeitlin, Irving M. *Ideology and the Development of Sociological* Theory, New Delhi : Prentice Hall, 1959.

فهـــرس

صفحة

صفحة

الفصل الخامس

طبع بمطابع جريدة السفير
٤ شارع الصحافة
ت ٨٠٣٩٦٤ إسكندرية

ص
٤٠٠ ١/١١٤٤٨٣

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة
الناشر منطقة الاسكندرية ٤٤ ش سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشية)

